نظرات
في العلاقات الدولية



السفير المصري

د. السيّد أمين شلبي



نظرات في العلاقات الدولية

شلبى، السيد أمين .

نظرات فى العلاقات الدولية / السيد أمين شلبى . - ط 1 . – القاهرة :

عالم الكتب ، 2008

284 ص ، 24سم

تدمك : 5- 617-232-977

1- العلاقات الخارجية

ا - العنوان 327



عالم الكتب

نشر . توزيع . طباعة

❖ الادارة :
16 شارع جواد حسنى - القاهرة
تليفون : 23924626
فاكس : 0020223939027

❖ المكتبة :
38 شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة
تليفون : 23926401 - 23959534
ص . ب 66 محمد فريد
الرمز البريدى : 11518

❖ الطبعة الأولى
1429 هـ - 2008 م

❖ رقم الإيداع 26108 / 2007

❖ الترقيم الدولى I.S.B.N
5- 617- 232 - 977

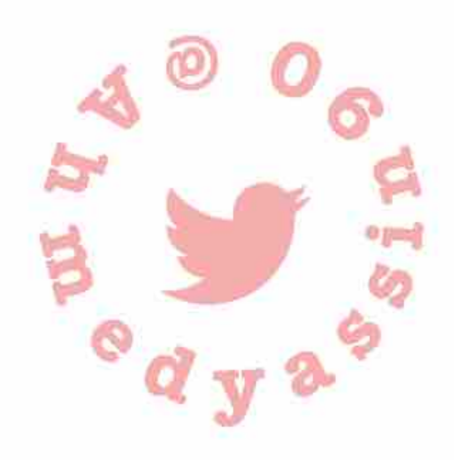
❖ الموقع على الانترنت : WWW.alamalkotob.com

❖ البريد الالكترونى : info@alamalkotob.com

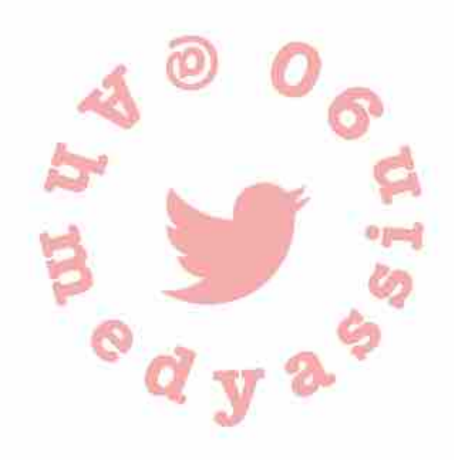
نظرات في العلاقات الدولية

السفير الدكتور السيد أمين شلبي




@Ahmedyassin90

المحتويات


@Ahmedyassin90

المقدمة

أحدث انهيار الاتحاد السوفيتى،. ومن ثم انتهاء الحرب الباردة فى أوائل التسعينات، نقلة جذرية فى العلاقات الدولية والنظام الدولى والقوى التى تتحكم فيه، نقلته من نظام القطبية الثنائية حيث كانت قوتان عظميان super powers تتنافسان فيه على المكانة الدولية، وتسلل هذا التنافس الذى أخذ أشكالاً أيديولوچية وسياسية وسباق تسلح إلى كافة مناطق العالم من آسيا إلى الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وافريقيا.

وكانت نهاية هذه الحرب الباردة وغياب القوة المنافسة إيذاناً ببروز الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القطب الأوحد على الساحة الدولية، ورغم أن قضية التسعينات قد شهدت جدلاً واسعًا حول طبيعة النظام الدولى الجديد، وحول القوة أو القوى التى ستتحكم فيه، فإن هذه الحقبة قد انتهت وقد تأكد أن الولايات المتحدة هى القوة التى تمتلك مقومات القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوچية بشكل يتفوق على القوى الدولية الأخرى مجتمعة، وكان هذا هو الوضع الذى أفرز نظريات ومفاهيم تعتبر أن هذه اللحظة unipolar moment تؤهل الولايات المتحدة وتعطيها الحق فى أن تقود العالم وترسم سياساته وتقرر قضايا الحرب والسلام. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد شهدت منذ نهاية الحرب الباردة ثلاثة رؤساء: چورج بوش الأب، وبيل كلينتون ، وچورج بوش الابن، ورغم الاختلافات الجزئية فى تعاملهم مع وضع أمريكا الجديد، إلا أنهم جميعًا كانوا متفقين على حماية الوضع الأمريكى الاستثنائى، ومنع أية قوة من أن تتحداه، إلا أن هذا الاتجاه قد بلغ قمته فى عهد چورج بوش الابن، الذى تبنى بوضوح، وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر، مفاهيم الاستخدام المفرط للقوة العسكرية وقدمها على الأساليب والوسائل الدبلوماسية، وصاغ إستراتيچيات تدور حول الضربات الاستباقية preemptive strikes، والعمل المنفرد unilateralism

وتجاهل الآخرين بما فيهم الحلفاء، والاستهانة بالمنظمات الدولية، وتجاهل الاتفاقيات الدولية، وقد تجسدت هذه المفاهيم والإستراتيجيات فى حربين ضد أفغانستان والعراق، وقد ساد هذا النهج ولاية بوش الأولى وحيث كانت مجموعة المحافظين الجدد تسيطر على المراكز ودوائر صنع القرار فى البيت الأبيض، والبنتاجون بل وفى بعض إدارات وزارة الخارجية. غير أن أكبر تحدٍّ واجه هذا النهج كان الحرب على العراق وثبوت عدم صحة الافتراضات التى قامت عليها وروج لها المحافظون الجدد، وانتهى الأمر بأن وصفت هذه الحرب «بالكارثية» وأصبح الطلب الأمريكى هو البحث عن إستراتيجية للخروج من هذا المأزق الذى لم يتحقق فيه أهداف الحرب وقد جاءت نتائج انتخابات الكونجرس الأمريكى فى نوفمبر ٢٠٠٦ لكى تؤكد اقتناع الشعب الأمريكى بفشل الإدارة فى التخطيط وإدارة هذه الحرب.

غير أن أهم ما أكدته خبرة الحرب فى العراق هو الجدل الذى أثاره عدد من الخبراء الإستراتيجيين الأمريكيين حول مفهوم الاعتماد على القوة العسكرية وكذلك مفهوم العمل المنفرد، حيث جادل هؤلاء الخبراء لإثبات أن القوة العسكرية، مهما تفوقت لها حدودها وشروطها، وأن السياسة الخارجية الأمريكية يخدمها بشكل أكثر العمل والتعاون مع القوى الرئيسة الأخرى والمؤسسات والمنظمات الدولية.

أما المسرح الدولى الأوسع الذى بدأت السياسة الأمريكية تواجهه فقد تمثل فى الحركة الدولية الحثيثة وخاصة من قوى دولية رئيسة، نحو عدم الرضا بمفهوم القطب الواحد والتفرد الأمريكى، حيث بدأت هذه القوى تعمل وتروج لمفهوم العالم المتعدد الأقطاب multipolar والمشاركة فى القرارات الدولية الكبرى وكان فى طليعة هذه القوى قوى حليفة للولايات المتحدة نفسها مثل فرنسا، وقوى صاعدة مثل الصين، وروسيا، والهند. وقد دعم من هذا التوجه النمو الاقتصادى غير المسبوق لقوى مثل الصين والعمل الدءوب لروسيا فى ظل إدارة بوتين على استثمار قدراتها وتأكيد دورها فى القضايا الدولية ومناوءة الولايات المتحدة فى

عدد من القضايا الإقليمية بشكل جعل البعض يتصور عودة لأجواء وعلاقات الحرب الباردة، هذه الحركة الدولية وما تنبئ به من تحول فى علاقات القوى هى التى شجعت دولاً من العالم الثالث على إعادة حساباتها وتوجهها نحو هذه القوى الجديدة فى مساهمة لإعادة التوازن فى العلاقات الدولية الذى اختل على مدى الحقبتين الماضيتين.

***

كان ما تقدم هو الإطار العام الذى دارت حوله وناقشته مقالات هذا الكتاب(*) وهى تقدم صورة للعلاقات الدولية والإقليمية وقضاياها كما تطورت خلال الأعوام القليلة الماضية.

أما مضمون الكتاب فإنه يتكون من أربعة أقسام، يعالج القسم الأول قضايا شرق أوسطية فيقدم رؤية خبير إستراتيجى أمريكى، هو ريتشارد هاس الرئيس الحالى لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكى، لمستقبل الشرق الأوسط خلال الحقبة أو الحقب القادمة ويحدد ملامح ما يسميه «الشرق الأوسط الجديد» والأخطاء التى يمكن أن ترتكبها السياسة الخارجية الأمريكية فى المنطقة، والفرص التى أمامها.

كذلك يعالج هذا القسم عدداً من القضايا مثل موضع الشرق الأوسط فى الإستراتيجية الأمريكية، والدعوة الأمريكية إلى الديمقراطية وتأثيرها على العلاقات الأمريكية العربية، ويناقش المسألة النووية فى الشرق الأوسط فى ضوء الخبرة الدولية فى قضايا التسلح النووى، ويتساءل عن إمكانية استخدام الدعم الأمريكى لإسرائيل فى ضوء ما أثاره أستاذان أمريكيان حول تأثير اللوبى اليهودى على السياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط.

ومع توافق مرور خمسين عامًا على حرب السويس يناقش هذا القسم المقدمات الإقليمية والدولية التى مهدت لهذه الحرب وقادت إليها.

***

(*) نشرت معظم مقالات هذا الكتاب فى عدد من الصحف والدوريات المصرية والعربية.

ويخصص الكتاب قسمه الثانى للقضايا الأمريكية، فيناقش الوضع الدولى للولايات المتحدة فى ضوء المشهد الدولى القادم وصعود القوى الثلاث: الصين، وروسيا، والهند، وتأثير ذلك على مكانة أمريكا الحالية باعتبارها القطب الأوحد فى النظام الدولى، ويعرض لرأى خبراء أمريكيين بما تحتاجه السياسة الخارجية الأمريكية لكى تكون أكثر فعالية وأكثر نجاحاً.

ومع مرور خمس سنوات على أحداث ١١ سبتمبر يناقش القسم تأثيرات هذا الحدث على السياسة الخارجية الأمريكية وبشكل خاص على العالمين العربى والإسلامى، ويعرض الكتاب لعناصر إستراتيچية للأمن القومى الأمريكى التى صدرت عام ٢٠٠٦ ويقارنها بالإستراتيچية التى تبنتها الإدارة عام ٢٠٠٢ وما تضمنته من مفاهيم.

كذلك يناقش الكتاب علاقات الولايات المتحدة مع كل من الصين وروسيا والنقاش الأمريكى الدائر حول النظر إلى هاتين القوتين وكيفية إدارة العلاقات معهما.

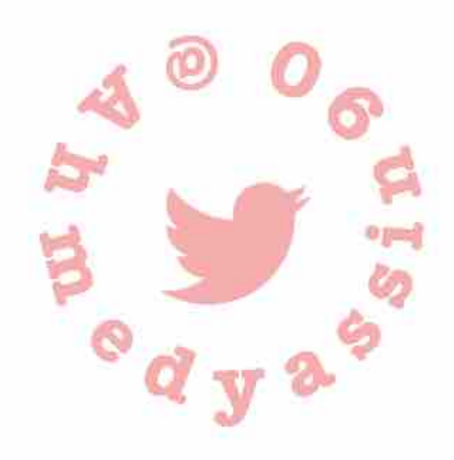
***

ويناقش القسم الثالث عدداً من القضايا الدولية فيتعرض لمنظمة الأمم المتحدة ويقدم رؤية خبير إستراتيچى هو بول كينيدى لماضى وحاضر ومستقبل المنظمة الدولية والنقاش الدائر حول إصلاحها وخاصة جهازها الرئيس وهو مجلس الأمن، كما يناقش هذا القسم القضايا الدولية التى أفرزها الإرهاب، مثل العلاقة بين الإسلام والغرب والانتشار النووى وتأثير مكافحة الإرهاب على الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأوضاع الجاليات المسلمة فى المجتمعات الأمريكية والغربية، كما يتعرض للنقاش الدائر بين الإسلام والغرب، ويبرز أصواتاً عاقلة صدرت فى الغرب من أجل مزيد من التفاهم بين الثقافتين.

***

أما القسم الرابع فهو يتناول قضايا مصرية تتصل بإدارة السياسة الخارجية المصرية وتتضمن الدعوة إلى إنشاء مجلس للأمن القومى يناقش قضايا السياسة الخارجية بشكل مؤسسى ويطرح خيارات وبدائل التعامل مع هذه القضايا، كما يناقش العلاقة المصرية مع عدد من القوى الدولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والحاجة إلى تطوير حوار إستراتيچى يدير علاقات البلدين على أساس مؤسسى منتظم، وكذلك مع الصين والحاجة إلى تطوير علاقات التعاون الإستراتيچى معها على المستوى الثنائى والدولى.

يوليو ٢٠٠٧
د. السيد أمين شلبى



أولاً: قضايا الشرق الأوسط

ملامح الشرق الأوسط الجديد

خلال الحرب الإسرائيلية المؤيدة أمريكيًا على لبنان، طرحت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس فكرة أن شرق أوسط جديداً سوف يخرج من آلام هذه الحرب. وقد أثار هذا التصريح التساؤل حول ما تعنيه كونداليزا رايس بالشرق الأوسط الجديد وعن ملامحه ومقوماته. والمفترض أن الشرق الأوسط الجديد الذى كانت تعنيه سوف يتفق مع الرؤى والمصالح الأمريكية. ويبدو أن تصور رايس قد دفع خبيراً أمريكيًا هو ريتشارد هاس الرئيس الحالى للجنة العلاقات الخارجية الأمريكى والذى عمل مديراً لإدارة التخطيط السياسى فى ولاية بوش الأولى، دفعه لأن يقدم تصوره لرؤية «غير جذابة» وإن كانت فى الواقع قاتمة، ففى مقال نشره أخيراً فى دورية Foreign Affairs (عدد نوفمبر - ديسمبر) تحت عنوان The New Middle East، اعتبر فيه أن حقبة السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط قد انتهت، وهى الحقبة الرابعة فى تاريخ الشرق الأوسط الحديث. وقد انتهت بفعل عوامل بنيوية وداخلية وبفعل أخطاء أمريكية أهمها الحرب على العراق، وموت عملية السلام فى الشرق الأوسط.

ولكن ما ملامح الحقبة الخامسة فى الشرق الأوسط وهى الحقبة التى ما زالت خطوطها تتشكل؟ يحدد هاس اثنى عشر ملمحاً لما ستكون عليه الحقبة القادمة.

١- أن الولايات المتحدة سوف تستمر فى الاحتفاظ بمزيد من النفوذ فى المنطقة أكثر من أى قوة أخرى، ولكن هذا النفوذ سوف ينخفض عما كان من قبل.

٢- سوف يتزايد تعرض الولايات المتحدة للتحديات من سياسات قوى خارجية مثل الاتحاد الأوروبى والصين وروسيا.

٣- سوف تكون إيران واحدة من أقوى قوتين فى المنطقة، وهؤلاء الذين يرون إيران على حافة تغيير جذرى مخطئون، وبما أن لها سيطرة على كل من

حماس وحزب الله، فهى قوة إمبريالية كلاسيكية ولها طموحات لإعادة صياغة المنطقة وفقاً لتصورها ولديها الإمكانات لترجمة أهدافها إلى واقع.

٤- ستكون إسرائيل هى الدولة الأقوى الأخرى فى المنطقة وذات اقتصاد حديث قادر على التنافس عالميًا وهى الدولة الوحيدة فى المنطقة التى تمتلك قوة عسكرية تقليدية هى الأكثر قدرة، ولكن عليها أن تتحمل تكاليف احتلالها للضفة الغربية وأن تتعامل مع تحديات الأمن المتعددة الأبعاد والجبهات، واستراتيجيًا فإن إسرائيل اليوم هى أضعف مما كانت عليه قبل أزمة هذا الصيف فى لبنان، وسوف يزداد وضعها تدهوراً، شأن وضع الولايات المتحدة إذا ما طورت إيران أسلحة نووية.

٥- أن أى عملية سلام صالحة للبقاء غير محتملة فى المستقبل القريب، فحزب كاديما بعد لبنان سيكون حتمًا أضعف من أن يمتلك تأييداً داخليًا لأى سياسة ينظر إليها كمخاطرة أو كمكافأة للعدوان، كذلك ليس هناك شريك واضح على الجانب الفلسطينى المستعد والقادر على الحلول الوسط، وقد فقدت الولايات المتحدة، على الأقل فى الوقت الحاضر، الكثير من وضعها كوسيط أمين وفى الوقت نفسه فإن توسيع المستوطنات الإسرائيلية وبناء الطرق سوف يستمر قدماً وبشكل يزيد من تعقيد الدبلوماسية.

٦- أن العراق، القوة العربية القوية تقليدياً، سوف تظل فى حالة من الفوضى لسنوات قادمة فى ظل حكومة مركزية ضعيفة ومجتمع مقسم وعنف طائفى منتظم وفى أسوأ الحالات سوف تصبح دولة فاشلة تدميها حرب فاشلة سوف تجذب إليها جيرانها.

٧- سوف يظل ثمن البترول عاليًا نتيجة الطلب الكبير من الصين والهند، ومن المحتمل أن يصل سعر برميل البترول إلى ١٠٠ دولار وبشكل ستستفيد منه إيران والسعودية بشكل غير متناسب.

٨- سوف يستمر «التسلح» بشكل سريع، وتنمو الجيوش الخاصة فى العراق ولبنان وفلسطين بشكل قوى، وسوف تبرز الميليشيات والتى هى نتاج وسبب الدول الضعيفة، خاصة إذا كان هناك تصور لدولة ذات سلطة عاجزة، وسوف تزيد الحرب الأخيرة فى لبنان من هذا الاتجاه ما دام أن حزب الله قد كسب نتيجة لعدم معاناته لهزيمة كاملة، بينما خسرت إسرائيل بعدم تحقيقها لنصر كامل، وهى نتيجة سوف تزيد من جرأه حزب الله وهؤلاء الذين يقلدونه.

٩- أن الإرهاب - باعتباره الاستخدام المقصود للقوة ضد المدنيين بحثًا عن أهداف سياسية، سوف يظل من ملامح المنطقة، وسوف تحدث فى المجتمعات المنقسمة مثل العراق، وفى مجتمعات تنتشر فيها الجماعات الراديكالية إضعافًا للحكومة ومصداقيتها مثل العربية السعودية ومصر. فالإرهاب سوف يزداد تعقدًا وسيظل أداة تستخدم ضد إسرائيل ووجود الولايات المتحدة وقوى أجنبية أخرى.

١٠- سوف يملأ الإسلام بشكل متزايد الفراغ الثقافى فى العالم العربى ويقدم الأساس لسياسات أغلبية سكان المنطقة، وفى الوقت الذى أصبحت فيه القومية العربية والاشتراكية العربية من أمور الماضى، وتنتمى الديمقراطية إلى المستقبل البعيد على أحسن الاحتمالات، وفى الوقت نفسه فإن التوتر بين السنة والشيعة سوف يزداد فى الشرق الأوسط مسببًا مشكلات فى البلدان ذات المجتمعات المقسمة مثل البحرين، ولبنان، والسعودية العربية.

١١- من المحتمل أن تظل النظم العربية سلطوية وغير متسامحة دينيًا ومعادية للولايات المتحدة، وفى مقدمة الصفوف ستكون مصر والسعودية، فمصر قد أنتجت بعض الإصلاحات الاقتصادية البناءة ولكنها لم تستمر، وعلى العكس فإن النظام يبدو أنه يقوى قمع القلة من الليبراليين ويطرح على البلد بديلين: السلطوية التقليدية والإخوان المسلمين، والخطورة أن المصريين يوما ما سوف يختارون البديل الثانى ليس لأنهم يؤيدونهم، وإنما لأنهم قد سئموا البديل

الأول. وفى السعودية العربية تعتمد الحكومة والنخبة الملكية على استخدام دخول الطاقة الواسعة لتهدئة النداءات الداخلية للتغيير، والمشكلة أن معظم الضغوط التى يستجيبون لها تأتى من اليمين الدينى أكثر من اليسار الليبرالى، الأمر الذى جعلهم يتبنون أجندة السلطات الدينية.

١٢- وأخيراً فإن المؤسسات الإقليمية سوف تظل ضعيفة متخلفة كثيراً وراء غيرها فى أماكن أخرى، فالجامعة العربية وهى أشهر منظمة إقليمية تستبعد أقوى دولتين فى المنطقة وهما إسرائيل وإيران، فالنزاع العربى الإسرائيلى من ناحية، والتوتر بين إيران ومنظمة الدول العربية سوف يحول دون ظهور الإقليمية، كما ستظل التجارة بين دول الشرق الأوسط متواضعة، ولن يستفيد من هذا التحرير من العالم إلا القليل من المزايا للتعامل الاقتصادى العالمى رغم الحاجة الملحة لها.

وهكذا يتوقع هاس صورة قاتمة للحقبة القادمة فى الشرق الأوسط الأمر الذى يرتب على ذلك اعتباره أن أية رؤى لمنطقة، شبيهة بأوروبا، تتمتع بالسلام والرخاء والديمقراطية لن تتحقق بل إن الأكثر احتمالاً هو ظهور شرق أوسط جديد سوف يسبب ضرراً كبيراً لنفسه وللولايات المتحدة والعالم.

عرضنا فى المقال السابق لتوقع ريتشارد هاس الرئيس الحالى للمجلس الأمريكى للعلاقات الخارجية انتهاء الحقبة الأمريكية فى الشرق الأوسط، ولتصوره لملامح الحقبة القادمة فى تاريخ المنطقة وهى الملامح التى وصفها «بعدم الجاذبية» وإن كنا نراها قاتمة إلى الحد الذى جعلته يعتقد أنها ستكون إلى جانب التطورات فى آسيا، أكبر تحدٍّ يواجه السياسة الأمريكية فى العقد القادم. ومع هذا التوقع يتصور هاس أن أمام السياسة الخارجية الأمريكية أخطاء يمكن أن ترتكبها كما أن لديها فرصًا يمكن أن تتمسك بها، وأول الأخطاء هو الاعتماد المبالغ فيه على القوة العسكرية فقد تعلمت الولايات المتحدة فى العراق وإسرائيل ولبنان، وبثمن كبير، أن القوة العسكرية ليست علاجًا لكل الأخطار، كما أن تنفيذ ضربة وقائية ضد المنشآت النووية الإيرانية لن يحقق أى خير. فمثل هذا الاستخدام للقوة سوف يزيد من راديكالية العالمين العربى والإسلامى ويحرك مزيداً من الإرهاب والنشاط المعادى لأمريكا، ويتمثل الخطأ الثانى فى الاعتماد على بروز الديمقراطية لتهدئة المنطقة، وعلى هذا فإن على الولايات المتحدة أن تستمر فى التعاون مع النظم غير الديمقراطية، فالديمقراطية ليست أيضًا إجابة على الإرهاب، أما المبادرات الأكثر فائدة فهى الأعمال الموجهة لإصلاح النظم التعليمية وتنمية الليبرالية الاقتصادية وفتح الأسواق وتشجيع الحكومات العربية على أن تتحدث بطريقة تنزع الشرعية عن الإرهاب ومؤيديه وتعالج المظالم التى تدفع الشباب إلى الانضمام إليه.

أما فيما يتعلق بالفرص التى على الولايات المتحدة أن تتمسك بها فيراها هاس فى التدخل أكثر فى شئون الشرق الأوسط بأدوات غير عسكرية، وفيما يتعلق بالعراق فإنه بالإضافة إلى إعادة توزيع القوات الأمريكية وتدريب البوليس المحلى، فإن على الولايات المتحدة أن تقيم منتدى Forum لجيران العراق الأمر الذى

يتطلب جلب كلٍّ من إيران وسوريا، ففى الشرق الأوسط الجديد فإن ثمة خطر من أن تصبح سوريا مستعدة أكثر للعمل مع طهران أكثر من واشنطن رغم أنها شاركت فى التآلف الذى قادته أمريكا خلال حرب الخليج وحضرت مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ ، وهما لفتتان توحيان أنها ربما كانت مفتوحة للتعامل مع الولايات المتحدة فى المستقبل، أما إيران فإنها مسألة أكثر صعوبة وما دام أن ضربات عسكرية ضد المواقع النووية فى إيران ستكون خطيرة والردع غير أكيد، فإن الدبلوماسية هى أفضل خيار متاح أمام واشنطن، فعلى الولايات المتحدة أن تفتح بدون شروط مسبقة محادثات شاملة تعالج برنامج إيران النووى وتأييدها للإرهاب والميليشيات الأجنبية فإيران يجب أن يقدم لها مجموعة دوافع اقتصادية وسياسية وأمنية، ويجب أن يسمح لها بمستوى عالٍ من تخصيب اليورانيوم مادام أنها قبلت مستوى عالياً من التفتيش.

ويضيف هاس إلى الفرص المتاحة أمام السياسة الأمريكية إحياء الدبلوماسية فى الصراع العربى الإسرائيلى، والهدف من ذلك ليس جذب الأطراف إلى كامب ديفيد أو أى مكان آخر ولكن البدء فى خلق الظروف التى تستطيع فى ظلها الشروع فى دبلوماسية تشكل عناصر التسوية النهائية بما فى ذلك خلق دولة فلسطينية تقوم على أساس حدود ١٩٦٧ ، وبشكل متماسك مع هذا الأسلوب فإن على الولايات المتحدة أن تتحدث مع الرسميين فى حماس مثلما فعلت مع قادة شين فين. مثل هذه التنازلات يجب أن لا ينظر إليها كمكافأة للعمليات الإرهابية وإنما كأدوات لديها إمكانية لجعل السلوك متمشياً مع السياسة الأمريكية. ويستخلص هاس أن تفادى هذه الأخطاء والإمساك بهذه الفرص سوف يساعد ولكن من المهم إدراك أنه ليس هناك حلول سهلة أو سريعة للمشكلات التى تفرضها الحقبة الجديدة، فالشرق الأوسط فى تقديره سوف يظل جزءاً متعبًا،

ومتعبًا من العالم لحقب قادمة بشكل يجعلنا ننظر بالحنين إلى الشرق الأوسط القديم.

وفى تصورنا أن ريتشارد هاس فى تحليله للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط قد وضع يده على أهم أخطاء السياسة الأمريكية وهو الاعتماد على القوة العسكرية الأمر الذى قادها إلى الحرب على العراق ومن ثم إلى مأزقها التاريخى، وكذلك فى إهمالها النزاع فى الشرق الأوسط، ويبقى التساؤل عما إذا كانت السياسة الأمريكية سوف تتفادى هذه الأخطاء، وهو أمر نراه يعتمد على المدى القصير على العامين المتبقيين للإدارة الأمريكية الحالية وعلى التفاعلات التى تجرى داخلها وبين التيارات التى تدعو إلى إعادة النظر فى أدوات السياسة الأمريكية وتقييمها فى ضوء خبرات السنوات الماضية والفشل الذى حققته على كل الجبهات تقريباً، وبين التيارات التى مازالت متمسكة بالمفاهيم والإستراتيچيات التى اتبعتها فى السنوات الماضية، وسوف تعتمد فى المدى المتوسط على طبيعة الإدارة التى سوف ترث إدارة بوش الحالية، سواء أكانت جمهورية أم ديمقراطية، وعلى السياسات والمفاهيم التى ستواجه بها ركام المشكلات والقضايا التى خلقتها الإدارة الحالية.

الشرق الأوسط وأمريكا بعد الحرب على العراق

استعرضنا في مقالين سابقين الرؤية التي طرحها الخبير الإستراتيجي ريتشارد هاس وتسجيله لانتهاء الحقبة الأمريكية في الشرق الأوسط وأسبابها، وعن تصوره لمعالم الحقبة القادمة والشرق الأوسط الجديد، وقد أثارت هذه الرؤية الاهتمام في الولايات المتحدة وخارجها لما تضمنته من صورة متشائمة عن الشرق الأوسط وما ينتظره من أوضاع، الأمر الذي دفع مجلة دير شبيجل الألمانية هذا الشهر أن تجري حوارًا معه حول السنوات الخطيرة القادمة في الشرق الأوسط، وكذا حول أصول الإدارة الأمريكية الحالية وما ينتظره العالم منها في الفترة المتبقية لها، وعن تأثير الحرب على العراق على مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية.

وبداءة يضع هاس إطارًا عامًا للسياسة الخارجية الأمريكية وما يواجهها من تحديات معتبرًا أنه لا يتذكر أن الولايات المتحدة قد واجهت مثل هذه التحديات والصعاب، فخلال الحرب الباردة واجهت الولايات المتحدة تحديًا واحدًا كان أعظم من أي تحدٍّ تواجهه اليوم، ولكنه لا يتذكر وقتًا واجهت فيه الولايات المتحدة مثل هذه التحديات في وقت تتوسع فيه عسكريًا بشكل متزايد، وهي مقسمة سياسيًا، وهي تتمدد أيضًا، اقتصاديًا وهناك قدر كبير من العداء لأمريكا في العالم، وهذا يمثل مزيجًا سيئًا جدًا، ويشير هاس من خلال خبرة الولايات المتحدة الأساسية في العراق إلى أن القوى العسكرية ليست علاجًا لكل المشكلات، فأي خيار يعتمد بشكل كبير على القوة ليس خيارًا واقعيًا لأن الجيش الوحيد الذي تمتلكه مشغول الآن.

أما الخيار الآخر وهو الدبلوماسية، فإن هاس مستعد لأن ترتبط الولايات المتحدة دبلوماسيًا وبشكل مباشر مع إيران وكوريا وبشكل جوهري تقدم لهم مزيجًا من الفوائد السياسية والاقتصادية والأمنية في مقابل صفقة تتطلب تغيرات في سلوكهم، فالتاريخ يوحي بأن العزلة تقوى من جانب المتشددين.

ويعود ريتشارد هاس إلى تصوره للشرق الأوسط الجديد ولا يوافق على التصور الذى طرحته وزيرة الخارجية الأمريكية من أن شرق أوسط رائع جديد سوف يخرج من آلام العنف الجارى، أما الفترة التى سيستغرقها الشرق الأوسط الجديد الذى يتصوره فهو يراها ما بين ٥ إلي ٥٠ عاماً ولكنها ستكون فترة صعبة بشكل لا يصدق وبشكل سيمثل، بالإضافة إلى ديناميكية آسيا، التحديات الأولى للسياسة الخارجية الأمريكية.

أما عن الوضع فى العراق فإن ريتشارد هاس، شأنه شأن هنرى كيسنجر مؤخراً، لا يرى إمكانية النصر فيه بأى معنى من المعانى، وما على الولايات المتحدة أن تفعله هو أن تبحث عن طريقة للحد من الخسائر والتكاليف ومحاولة التقدم على جبهات أخرى فى المنطقة ومحاولة الحد من انتشار آثار الوضع فى العراق.

ويتصور ريتشارد هاس أن لجنة بيكر هاملتون قد تقدم للإدارة فرصة لتغيير المسار فى العراق، ويعتقد أن الكثيرين من الناس فى الإدارة وحولها استخلصوا أن ستة أو تسعة شهور من السياسة نفسها لن تؤدى بنا إلى أى طريق، وعن تأثير الحرب على العراق على التفكير والعقلية الأمريكية وعن شكوك الأمريكيين فى القوة العسكرية والأخلاقية للأمة الأمريكية، يعتقد هاس أن الخسائر البشرية التى تحملتها الولايات المتحدة فى العراق ما بين ٣٠٠٠ فقدوا حياتهم، و١٥,٠٠٠ إلى ٢٠,٠٠٠ من الجرحى، وملايين البلايين من الدولارات، كل هذا كان ممزقا على عدة مستويات، ولهذا فهو يعتقد أنه من الممكن أن هذا الجيل من الأمريكيين سوف يتأثر بالعراق، كما تأثر الجيل السابق بفيتنام.

وهكذا يواصل ريتشارد هاس ويؤكد رؤيته عن الشرق الأوسط فى الحقبة أو الحقب القادمة حيث لن تتحقق التوقعات عن شرق أوسط مزدهر، ديمقراطى، يسوده السلام وحيث لا عملية سلام قابلة للحياة بين الفلسطينيين والإسرائيليين فى المستقبل، وحيث إيران ستصبح دولة قوية فى الشرق الأوسط وكنموذج

كلاسيكى على القوة الإمبريالية، وسوف تظهر الميلشيات عبر المنطقة وسوف ينمو الإرهاب وتتعقد أدواته، وسيزداد التوتر بين السنة والشيعة مبديًا مشكلات المجتمعات المقسمة، وسوف يملأ الإسلام السياسى الفراغ السياسى والثقافى، وفى أفضل الظروف سوف يظل العراق فى حالة اضطراب لسنوات قادمة بحكومة مركزية ضعيفة ومجتمع مقسم وعنف طائفى وفى أسوأ الحالات سوف يصبح دولة فاشلة يسودها الحرب الأهلية التى تجذب إليها الدول المجاورة.

ولكن رغم أن معطيات الواقع قد تؤيد ما ذهب إليه هاس عن صورة الشرق الأوسط القادمة إلا أنه فى تصورنا أن جهداً دبلوماسياً جاداً ومنسقاً إقليميًا ودولياً يمكن ألا يجعل عناصر هذه الصورة قدراً نهائياً، ولعل قضية الصراع الفلسطينى الإسرائيلى بأهميتها وانعكاساتها على كل قضايا المنطقة يمكن أن تكون فى صدر القضايا التى تعبأ لها الجهود من أجل إحياء عملية السلام وحشد الجهود وراء المبادرات الجادة مثل تلك التى أطلقتها ثلاث دول أوروبية رئيسة وهى فرنسا، وإيطاليا وإسبانيا ودعوتها إلى عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط.

وأخيراً فإن من أهم ما يلفت النظر فى مقارنة هاس لقضايا الشرق الأوسط هو بعدها الأمريكى فقد نبه إلى تأثير حرب العراق على التفكير والعقلية الأمريكية وتوقعه أن تسود «أعراض العراق» Iraq Syndrome الأجيال الأمريكية القادمة مثلما سادت أعراض فيتنام الجيل الماضى وهو ما يعنى حذر وتردد السياسة الأمريكية فى استخدام القوة العسكرية والتورط فيها.

تاريخيًا، فإن انفراد قوة واحدة وسيطرتها عالميًا، كان يمثل دعوة من القوى الأخرى إلى تحدى هذا الوضع والعمل على تغييره إما بالحلول محلها أو بمشاركتها النفوذ والمكانة. ومنذ نهاية الحرب الباردة والعالم وقواه تعيش عصر القطبية الثنائية، برزت الولايات المتحدة باعتبارها القوة الأولى والوحيدة فى العالم. وعلى الرغم من أن المؤرخين والمحللين والدبلوماسيين قد ظلوا خلال حقبة التسعينات يتجادلون حول طبيعة النظام الدولى المقبل، وهل سيكون أحاديًا أم ثنائيًا أم متعدد الأقطاب، إلا أن التسعينات قد انتهت بتأكيد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الأولى والوحيدة فى العالم وذلك بفعل ما أبدت من امتلاكها من عوامل القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوچية مجتمعة بشكل لا يتحقق لأى من القوى الأخرى، ومع هذه النتيجة توقع البعض أن يستمر هذا الوضع عدة عقود قادمة تظل فيها الولايات المتحدة تتمتع بهذه المكانة. غير أنه رغم هذا الاعتقاد السائد، فإن قوى دولية لم ترتح لهذا الوضع وبدأ حكم التاريخ يسرى من حيث العمل على تغيير هذا الوضع والدعوة إلى عالم متعدد الأقطاب والمراكز. وقد بدا هذا من قوى أوروبية، وخاصة فرنسا، وقوى أوروآسيوية مثل روسيا والصين كما برزت الهند مؤخرًا كقوة صاعدة تساهم فى التنافس والالتحاق بنادى القوى الكبرى وبدورها فى قيادة العالم.

فى خلال هذا ورغم المكانة الأمريكية، إلا أن القوة الأمريكية مرت بخبرات صعبة فى ممارسة قوتها، فإن مجموعة القوى التى تنادى بعالم متعدد الأقطاب لم تكتف بالدعوة إلى هذا النظام وإنما مارست هذا التعبير بالفعل من خلال مواقف اختلفت فيها مع سياسات الولايات المتحدة حول قضايا إقليمية ودولية، غير أن أخطر ما واجه القوة الأمريكية هو عجزها عن أن تترجم ممارستها لهذه

القوة وخاصة فى شكلها العسكرى إلى نجاحات سياسية، وثبت خطأ كثير من الافتراضات والمفاهيم التى قامت عليها قراراتها الكبرى.

واستخلص العديد من المؤرخين والمحللين الأمريكيين خطأ السياسات الانفرادية الأمريكية ودعوا إلى سياسة بديلة تقوم على بناء مؤسسات دولية والتعاون والتنسيق مع القوى الأخرى فى العالم.

وقد كان الشرق الأوسط فى مركز الاهتمام الأمريكى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأصبحت المنطقة ساحة للحرب الباردة والتنافس بين القوتين، وقد ساهم هذا من ناحية فى تعقيد قضايا المنطقة، ومن ناحية أخرى أتاح لبعض قوى المنطقة مساحة من حرية الحركة والمناورة.

ومنذ نهاية الحرب الباردة انفردت الولايات المتحدة بالمنطقة وخاصة بعد عملية تحرير الكويت الأمر الذى بدأ يرسخ الوجود الأمريكى فى المنطقة، كما كان لحرب الخليج الثانية آثارها السلبية على النظام الإقليمى العربى وانقساماته.

واليوم تشهد منطقة الشرق الأوسط ثلاث أزمات كبرى: الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، والوضع فى العراق، ثم المواجهة الأمريكية الإيرانية حول البرنامج الإيرانى النووى.

ففيما يتعلق بالصراع الفلسطينى الإسرائيلى، فقد انفردت الدبلوماسية الأمريكية على مدى العشرين عاماً الماضية بجهود تحقيق تسوية للصراع، إلا أنها لم تنته إلى تسوية مقبولة وازداد الوضع تعقيداً وجموداً، الأمر الذى دفع مسئول عربى هو الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى أن يعلن موت عملية السلام، وكان يعنى بذلك فشل الجهود التى بذلت لتحقيق تسوية مقبولة، كان يعنى بذلك أيضًا أهمية البحث عن بدائل جديدة لتناول الصراع ومنها التوجه إلى مجلس الأمن غير أن ثمة مراقبين عرب يشككون فى جدوى هذا الاتجاه، وفى مجال البحث عن بدائل أخرى. ثمة تفكير فى دور أوروبى مستفيدين فى ذلك من بروز الدور الأوروبى فى الأزمة اللبنانية وإمكان امتداد ذلك إلى الصراع

الفلسطينى الإسرائيلى، وربما الوضع الإسرائيلى السورى، غير أن الاعتماد على الدور الأوروبى يتوقف على أن يحقق الأوروبيون رؤيةً وموقفًا موحدًا فضلاً عن الإرادة السياسية لدور مستقل وفاعل.

أما البديل الآخر، فهو عقد مؤتمر دولى على نمط مؤتمر مدريد ١٩٩١، وهو المؤتمر الذى يوسع قاعدة المشاركة الدولية فى البحث عن حل، وارتباط القوى الدولية بهذا الجهد وبشكل يعيد فيه المجتمع الدولى وقواه الرئيسة تأكيد قرارات الشرعية الدولية فيما يتعلق بالصراع الفلسطينى الإسرائيلى ووضع آليات وجداول زمنية لتنفيذه، إلا أن الاتجاه لعقد مؤتمر دولى قد يواجه باعتراضات أمريكية فضلاً عن اعتراضات إسرائيلية.

أما الوضع فى العراق، فإنه من الواضح أنه قد انتهى إلى مأزق للسياسة الخارجية الأمريكية، وأصبح البحث الآن عن مخرج أمريكى مشرف من العراق، ومن المعانى ذات الدلالة فى الحرب الأمريكية على العراق، ثبوت خطأ العديد من الافتراضات والمفاهيم التى. وجهت هذه الحرب، فالعراق الذى تصورت الولايات المتحدة أنه سيكون أنموذجًا للديمقراطية فى العالم العربى انتهى إلى وضع أقرب إلى الحرب الأهلية، والخيار الآن هو إما انسحاب أمريكى يضع الطوائف والأحزاب العراقية أمام مسئوليتها، ويجرد القوى المتمردة من حجة مقاومة الاحتلال، أو العمل الذى يتوازى فيه بناء جيش عراقى قادر على فرض الأمن الداخلى، وعملية سياسية تجمع بين القوى العراقية المختلفة وتحقق توافقًا داخليًا يسمح بالاستقرار والتطور السلمى.

أما القضية الثالثة فهى المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران حول البرنامج النووى الإيرانى وهى مواجهة تحمل أخطار العمل العسكرى ضد إيران، وهو تطور إذا حدث سيكون له تداعيات كارثية على منطقة الشرق الأوسط بمجملها، والأمل معقود على العملية الدبلوماسية ونتصور أن إيران ستظل متمسكة بحقها فى تخصيب اليورانيوم، فى إطار تأكيداتها أن هذا البرنامج مخصص فقط

للأغراض السلمية، ونتصور أن هذا الاتجاه سيتعزز إذا ما حصلت إيران على ضمانات أمنية، وحوافز اقتصادية وتكنولوچية، وانتفى الشعور بأن الولايات المتحدة تستهدف تغيير النظام.

وكما سبق أن أشرنا فإن منطقة الشرق الأوسط ستكون من المناطق الأكثر تأثراً بالاتجاه الذى سيأخذه النزاع حول البرنامج النووى الإيرانى، ومن هنا تصورنا أن دول المنطقة كان يجب أن تشارك فى العملية الدبلوماسية ويكون لها دور فيها على نمط المجموعة السداسية التى تعالج الأزمة النووية مع كوريا الشمالية.

إن مشكلات وصراعات الشرق الأوسط هى من التعقيد بشكل نتصور معه أن حلولاً حقيقية ودائمة لها لن تتحقق إلا فى إطار بناء نظام للأمن الإقليمى تشترك فيه القوى الإقليمية بما فيها إيران، وتركيا، وإسرائيل، وهو نظام من شأنه أن يضع الترتيبات والضمانات والآليات الأمنية التى تلبى احتياجات الأطراف المختلفة.

على الرغم مما يبدو أن أزمة الملف النووى الإيرانى هى مواجهة مباشرة بين إيران من ناحية، والولايات المتحدة والغرب من ناحية أخرى، فإن تداعيات هذه الأزمة، وخاصة إذا ما وصلت إلى مرحلة المواجهة الساخنة، سوف تكون مدمرة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وقد تتعدى ما قد شهدته هذه المنطقة من انفجارات. لذلك يبدو مستغربًا ضعف الاهتمام العربى الذى لا يتفق مع خطورة الموقف وتداعياته.

وعلى مستوى تفهم الدوافع والمفاهيم والتصورات التى تكمن بوجه خاص وراء الموقف الأمريكى وغيره من القوى المؤثرة سوف نجد أن ثمة عاملين يتجاذبان السياسة الأمريكية فى تناولها لهذه الأزمة، **العامل الأول** هو ما تتصوره الولايات المتحدة من أخطار عدم التحكم فى إمكانية توصل إيران إلي تملك سلاح نووى، وهى الأخطار التى لخصها أحد الخبراء الإستراتيجيين الأمريكيين، وهو Kenneth Pollack فى شهادته أمام مجلس النواب الأمريكى فى خطرين الأول؛ وهو **الخطر المباشر**، أن امتلاك إيران للرادع النووى سوف يجعلها تشعر أنها لم تعد معرضة للخطر Vulnerable من أى انتقام عسكرى تقليدى، وعلى هذا فهى تستطيع أن تعود إلى السياسات العدوانية والسياسة الخارجية المقاومة للوضع الراهن التى اتبعتها فى أوائل التسعينات، وعلى هذا فإن التخوف ليس من أن إيران سوف تستخدم فجأة السلاح ضد السعودية أو إسرائيل أو بلد آخر، أو حتى سوف تعطى هذه الأسلحة للإرهابيين، ولكن لأن أكثر العناصر تطرفا فى القيادة الإيرانية لن يقيده أى خوف من انتقام عسكرى على أى أعمال إرهابية أو تخريبية أو أى شكل من أشكال الحرب الخفية.

أما الخطر الثانى فهو ما قد يؤدى إليه التطور النووى الإيرانى من مزيد من انتشار الأسلحة النووية فى المنطقة والعالم، فإذا عبرت إيران العتبة النووية، فإن

بلدانًا أخرى فى الشرق الأوسط وخاصة المملكة العربية السعودية قد تقرر أن تسلك الطريق نفسها لردع هجوم إيرانى سواء أكان ذلك علنًا أمر سرًا.

أما العامل المقابل الذى يتجاذب السياسة الأمريكية وترى الأزمة فى ضوئه فهو تقديرها للأوراق التى تمتلكها إيران، ومن أكثر هذه الأوراق تأثيرًا هو الدور الذى يمكن أن تلعبه إيران فى العراق فأكثر ما يهدد السياسة الأمريكية فى العراق هو أن تقرر إيران أن تحارب بنشاط الجهود الأمريكية لإعادة البناء فى العراق، وهو أمر قد يكون له نتائجه المدمرة فى ضوء مدى النفوذ والتواجد اللذين تمتلكهما إيران فى العراق، وعلى الرغم من الموقف الإيرانى غير المناهض حتى الآن، وهو الموقف الذى بدا فى السياسة الإيرانية تجاه العملية السياسية فى العراق مثل تشكيل مجلس الحكم الانتقالى، والحكومة الانتقالية، وقانون الإدارة الدولية العراقية، ثم انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية، فالدستور الدائم ثم الانتخابات التشريعية الأخيرة، على الرغم من هذا فإن التحديات التى تواجهها الولايات المتحدة ضخمة، فإذا ما قررت إيران أن تتحول ضد الولايات المتحدة، فإن هذه التحديات سوف تتزايد بشكل جذرى وربما بصورة لا يمكن التغلب عليها، وإذا كان موقف إيران غير المناهض فى صالح الولايات المتحدة، فإن إيران أيضًا تحتاج للولايات المتحدة لكى تضمن ألا تنزلق العراق، وقبلها أفغانستان، إلى الفوضى وعلى هذا فإن إيران لديها كل الدوافع للاستمرار فى تأييد الجهود الأمريكية فى العراق مادامت هذه الجهود تتجه إلى بناء عراق مستقر متعدد ومستقل.

وفى نطاق ما تمتلكه إيران من أوراق؛ يبدو الموقف الروسى والصينى، وبوجه خاص فيما يتعلق بإحالة الملف الإيرانى إلى مجلس الأمن أساسًا، وقد ازداد موقف الدولتين تعقيدًا، فبعد أن كانا يعارضان بوضوح إحالة ملف إيران إلى مجلس الأمن، فإن هذا الموقف أصبح أقل وضوحًا وبدأت اللهجة الروسية تتصاعد تجاه إيران، خاصة بعد ما أبدته إيران من تشدد وعودة إلى ما كانت قد أوقفته من تخصيب الوقود النووى، فضلاً عن بياناتها المثيرة ضد إسرائيل، ورغم

هذا فإن كلاً من روسيا والصين، لاعتبارات معروفة، تتعلق بمصالحهما الاقتصادية والتجارية مع إيران (فالصين تحتاج لبترول إيران، وروسيا تكسب البلايين من تعاونها النووى معها)، لا تزالان تدعوان إلى الحذر وعدم الاندفاع وتحذران من أخطاء فى التعامل مع الأزمة الإيرانية، ورغم موافقتهما على دعوة الوكالة الدولية للطاقة للانعقاد للنظر فى الأزمة الإيرانية وربما يتقرر إحالة الملف إلى مجلس الأمن، فإننا لا نتصور أن روسيا والصين سوف توافقان على قرار يدعو إلى فرض عقوبات على إيران، مع ملاحظة ما يلاحظه المراقبون من أن الولايات المتحدة وأوروبا لا تطلبان من مجلس الأمن فرض عقوبات الآن، ولكن ما تطلبانه هو إصدار بيان أو قرار يدعم سلطة وكالة الطاقة الذرية ويرسل إلى إيران رسالة موحدة بأن طريقها الراهن خطير وغير مقبول، وهو ما سوف تجد إيران أنه من الصعب تجاهله خاصة إذا أيدت روسيا، التى كانت شريكتها فى التكنولوچيا النووية فى الماضى، بنشاط مثل هذه الرسالة.

وهكذا تتشابك وتتعقد القضايا والدوافع والاعتبارات التى تتحكم فى الأزمة النووية الإيرانية، وهى الأزمة التى ذكرنا فى صدر المقال خطورة تداعياتها على المنطقة بحيث تتطلب دوراً عربيًا واهتماماً على مستوى هذه الأخطار، وهو الدور والاهتمام الذى يمكن أن ينطلق من الدعوة المصرية والعربية إلى جعل منطقة الشرق الأوسط فى مجملها خالية من أسلحة الدمار الشامل.

عندما امتلكت الولايات المتحدة القنبلة الذرية عام ١٩٤٥ واستخدمتها فى المرحلة الأخيرة للحرب العالمية الثانية ضد اليابان، خلقت بذلك واقعًا دوليًا فى علاقات وتوازنات القوى فى العالم، وعلى الرغم من أن الزعيم السوفيتى ستالين قد استهان فى البداية بامتلاك الولايات المتحدة للقنبلة الذرية إلا أنه فى الواقع قد جند طاقات الاتحاد السوفيتى لصنع القنبلة الذرية عام ١٩٤٧ ثم القنبلة الهيدروچينية عام ١٩٥٣ . ومنذ هذا التاريخ والقوتان العظميان حينئذ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، فى سباق للتسلح ليس فقط فى قواهم التقليدية بل فى القوى الإستراتيچية وأنظمة الصواريخ النووية. وهى الحقيقة التى ظلت تمثل جوهر علاقاتهما وتنافسهما على المستوى الدولى، وتطورت مفاهيم «الردع النووى» Nuclear Deterrence و«الدمار المتبادل المؤكد» Mutual Assured Destruction وكان هذا الوضع المتبادل هو الذى ضمن أن لا يتحول الصراع بين القوتين إلى مواجهة ساخنة. وحتى بداية الستينات كان الميزان العسكرى الإستراتيچى يميل فى صالح الولايات المتحدة وكان من الواضح أن ثمة فجوة بين القوتين وهو الوضع الذى دفع بالزعيم السوفيتى خروشوف إلى اختلاق أزمة الصواريخ الكوبية بتثبيت صواريخ فى كوبا وعلى مقربة مائة ميل من الولايات المتحدة واعتبر أنه بضربة واحدة سوف يستطيع أن يسد الفجوة فى التسلح الإستراتيچى مع الولايات المتحدة. غير أن أزمة الصواريخ الكوبية والتى وضعت القوتين على حافة المواجهة قد أدت إلى تطورات إيجابية فيما يتعلق بإجراءات الحد من التسلح الإستراتيچى ومنع الانتشار النووى، فبعد الأزمة شرعت القوتان فى مفاوضات وتوصلت إلى اتفاقيتين مهمتين، كانت الأولى عام ١٩٦٣ حين توصلا إلى اتفاقية الحظر الجزئى للتجارب النووية، Partial Pan of Nuclear Tests أما الاتفاقية الثانية فكانت عام ١٩٦٨ وهى الاتفاقية الشهيرة حول منع

الانتشار النووى Nuclear Non Proliferation Treaty، غير أن هذا التطور لم يمنع القادة السوفيت من أن يتأملوا خبرة أزمة الصواريخ، واضطرارهم إلى سحب الصواريخ فى وضع بدا مهينًا وأن يعلنوا أن هذا لن يتكرر أبدًا Never Again وشرعوا، فى ظل قيادة برچينيف الجديدة، فى العمل على سد الفجوة الإستراتيچية مع الولايات المتحدة، حتى توصلوا مع نهاية الستينات إلى تحقيق إنجازهم التاريخى بالتوصل إلى حالة التعادل الإستراتيچى Strategic Parity مع الولايات المتحدة بتطويرهم لقدرات الصواريخ العابرة للقارات، وهو التطور الذى بدأ معه، حتى فى ظل إدارة چونسون، الإعداد لمحادثات الحد من الأسلحة الإستراتيچية SALT بيد أن التطور الهام فى الفكر الإستراتيچى الأمريكى قد حدث مع مجيء إدارة نيكسون - كيسنجر التي اعتبرت أن «هيكل العلاقات الدولية قد تغير» وهو المفهوم الذى أدى إلى سياسة «الوفاق» الجديدة والتى كانت فى جوهرها محاولة لإعادة ترتيب العلاقات بين القوتين وبدء سلسلة من لقاءات القمة بين القوتين كان الحد من التسلح الإستراتيچى بين القوتين أهم أهدافها الأمر الذى أنتج اتفاقية سولت الأولى SALT فى قمة موسكو عام ١٩٧٢، ثم سولت الثانية SALT، فى قمة واشنطون عام ١٩٧٣، ثم تابعت إدارة كارتر هذا الاتجاه بالتوصل عام ١٩٧٨ إلى اتفاقية سولت الثالثة، وهكذا توحى خبرة العلاقات الأمريكية السوفيتية أن التوصل إلى حالة التوازن والتعادل النووى والإستراتيچى هى التى منعت الصراع والتنافس بين القوتين من أن يتحول إلى مواجهة ساخنة، وخلقت ما أصبح يعرف «بالسلام النووى» وكان دافعًا للقوتين إلى التوصل إلى إجراءات واتفاقيات للحد من ترسانتهما النووية بل وإلى الدخول فيما أصبح يعرف بالوفاق الدولى، وتبنى إعلانات للمبادئ تحكم علاقاتهما الدولية.

إلى جانب خبرة العلاقات السوفيتية الأمريكية، ثمة خبرة جديدة تتحقق فى شبه القارة الهندية وشرق آسيا وبين قواها الثلاث: الصين، والهند، وباكستان، فمن المفارقات أن يؤدى تحول الهند وباكستان إلى قوتين نوويتين إلى توليد الثقة

للتفاوض الجاد حول المشكلات التى كانت تفرقهما، وأن يتم التوصل بين الصين والهند حول مشكلة الحدود التى أدت إلى صدام مسلح بينهما عام ١٩٦٢ ، وأن تتوصل الهند وباكستان إلى تسوية مؤقتة Modas Vivndi حول مشكلة كشمير.

فهل تتكرر هذه الخبرة فى الشرق الأوسط إذا ما فكر العرب جدياً أن يصبحوا قوة نووية فى الشرق الأوسط الأمر الذى يدفع إسرائيل، فضلاً عن وقف غطرستها وعربدتها، وشعورها بالهيمنة فى المنطقة، إلى إعادة النظر فى رفضها الانضمام إلى اتفاقية منع الانتشار والقبول بالدخول فى مفاوضات جادة لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل؟

إننا ندرك وجهة نظر الخبراء الذين لا يحبذون أن يلجأ العرب إلى الخيار النووى وأن من الأفضل أن يركزوا على تجريد إسرائيل مما حققته من وضع نووى من خلال العمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووى.

غير أن المعضلة فى هذا أن إسرائيل لن تقبل، أمام احتكارها السلاح النووى فضلاً عن تأييد الولايات المتحدة والمجتمع الدولى لها (راجع الموقف الأخير فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية إزاء الاقتراح العربى) أن تتخلى عن برنامجها النووى.

على أية حال يفتح هذا الجدل الباب أمام العرب أن ينظروا بجدية فى بناء وتطوير قدراتهم العلمية والتقنية، وتفعيل المؤسسات العلمية مثل المجلس العلمى العربى المشترك لاستخدام الطاقة الذرية فى الأغراض السلمية، والمضى قدماً فيما أعلنه الأمين العام لجامعة الدول العربية مؤخراً عن تشكيل لجنة عربية للبحث فى تعاون عربى مشترك على صعيد التكنولوچيا النووية، فضلاً عن استعادة الخبرات العلمية العربية التى هاجرت للخارج وتهيئة الظروف والبيئة المشجعة للكفاءات العربية التى مازالت موجودة رغم ما يواجهها من إحباطات.

على الرغم من تبشير الولايات المتحدة بالديمقراطية وأنها تجىء بالسلام والرخاء وأن الديمقراطية والدعوة إليها تمثل مبدأ مهماً فى سياستها الخارجية على الأقل منذ مبادئ ويلسون، وأنها حاربت حربين عالميتين ضد نظم فاشية ونازية تعادى الديمقراطية، وحرباً باردة طويلة كانت تعتبرها حربًا بين الحرية والعبودية، على الرغم من هذا فإن الولايات المتحدة لم يعرف عنها اهتمامها ودعوتها إلى الديمقراطية فى العالم العربى والشرق الأوسط، بل إنها متهمة بأنها دعمت نظماً ديكتاتورية وشمولية فى المنطقة مراعاة لاعتبارات إستراتيچية وخاصة خلال منافستها مع الاتحاد السوفيتى.

غير أن مكانة الديمقراطية فى السياسة الخارجية الأمريكية وبشكل خاص فى العالم العربى قد اكتسبت بعداً وتركيزاً جديداً فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر، وما تعرض له الأمن الأمريكى من أضرار غير مسبوقة، وفى تفسير هذا الحدث انتهى الفكر السياسى الأمريكى إلى أن العناصر التى ارتكبته جاءت من مجتمعات غابت عنها الديمقراطية وافتقرت إلى حقها فى أن تكون لها صوت فى اختيار حكامها، واستخلص هذا الفكر أنه لمحاربة الإرهاب وتجفيف منابعه يتعين بناء ديمقراطيات صالحة لا تولد العنف ونقله إلى مجتمعات خارجية. ولذلك أصبحت الدعوة إلى الديمقراطية فى البلدان العربية أحد محاور السياسة الخارجية الأمريكية وأحد عناصر إستراتيچيتها للأمن القومى وبشكل لم تعد الديمقراطية شأناً داخليًا بل أصبحت تتصل بالأمن الأمريكى. ويفسر هذا سلسلة المبادرات التى صدرت عن الإدارة الأمريكية الحالية وعملت على أن تربط معها الدول الغربية كما بدا فيما صدر عن اجتماع مجموعة الثمانية فى سى إيلاند فى يونيو ٢٠٠٤ ثم بعد ذلك فى قمة إسطنبول.

وقد جاءت إثارة الولايات المتحدة لقضية الديمقراطية فى العالم العربى لكى تضيف تعقيدات جديدة إلى العلاقات العربية الأمريكية، ولم تقتصر فقط هذه التعقيدات على علاقات الولايات المتحدة مع النظم والحكومات، بل شملت أيضًا الشعوب والمجتمعات، فقد اعتقدت الحكومات أن ضغوط الولايات المتحدة من أجل الديمقراطية إنما يهدف إلى زعزعة هذه النظم وربما إلى زوالها، واعتبرت هذه النظم بأنها أدرى بأوضاع مجتمعاتها وما يضمن استقرارها، وفيما يتعلق بالديمقراطية اعتبرت النظم أنها تحققها بالمدى والتوقيتات التى لا تؤدى إلى زعزعة الاستقرار.

ومن ناحيتها ربطت الولايات المتحدة بين ما تتوقعه من خطوات الإصلاح وبناء الديمقراطية وما تقدمه من مساعدات أو علاقات اقتصادية وتجارية مثلما حدث مع تعليقها لاتفاق التجارة الحرة مع مصر، أما على مستوى الرأى العام، فعلى الرغم من أن الإصلاح وإقامة ديمقراطية حقيقية هى من المطالب الشعبية الواسعة، وأن ثمة إدراك أنه لن يتحقق تقدم أو نهضة حقيقية إلا من خلال إصلاح سياسى وديمقراطى، إلا أن الرأى العام فى البلاد العربية اعتبر أن المطالب والمبادرات الأمريكية تدخلاً فى شئونها الداخلية وأن الديمقراطية سوف تتعمق من خلال جهود وضغوط الشعوب وليس نتيجة ضغوط أو تدخل أجنبى.

والواقع أن المراقب للدعاوى والضغوط الأمريكية من أجل الديمقراطية فى العالم العربى لابد أن يلاحظ توافقها مع نمو حراك سياسى ربما لم تشهده المجتمعات العربية، وظهور حركات سياسية تجعل من الديمقراطية محور حركتها ومطالباتها، وانعقدت مؤتمرات للإصلاح وصدر عنها وثائق مثل المؤتمرات التى عقدتها مكتبة الإسكندرية فى مارس ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ وما تشكل عنها من مراصد للإصلاح لرصد ما تحقق مما دعت إليه، وكذلك مؤتمرات بيروت وصنعاء، بل إن صدى ما صدر عن المجتمع المدنى العربى والحركات السياسية فيه قد بلغ مؤتمرات

القمة العربية وهو ما انعكس فى مؤتمر قمة بيروت العربية فى مايو ٢٠٠٤ الذى دعا إلى تعميق أسس الديمقراطية والشورى وتوسيع المشاركة فى المجال السياسى.

ويلاحظ أن هذا الحراك السياسى الداخلى نحو الإصلاح الديمقراطى لم يقتصر على دول المشرق العربى، وانما امتد إلى منطقة الخليج وطال نظمها التقليدية حيث وجدنا خطوات فى اتجاه الإصلاح التدريجى فى دول مثل السعودية والبحرين، وقطر، والكويت.

والواقع أن هذا التزامن بين المبادرات الأمريكية وهذا الحراك السياسى الواسع الذى بدأ فى المجتمعات العربية بل فى الاستجابة النسبية للنظم نحو الإصلاح، هذا التزامن لابد أن يثير التساؤل عن دور العامل الخارجى فى قضايا الإصلاح والديمقراطية فى العالم العربى، وهل كان عاملاً مشجعاً للحركات وقوى المجتمع المدنى فى مطالباتها وضغوطها من أجل الإصلاح، وهل كان هذا العامل فى اعتبار النظم الحاكمة وهى تتحرك وتتبنى عدداً من الإجراءات الإصلاحية؟

غير أن قضية الديمقراطية لم تخل من إشكاليات بالنسبة للولايات المتحدة، وقد ثارت هذه الإشكالية عندما حقق عدداً من الحركات الإسلامية المعارضة للسياسات الأمريكية نصراً فى الانتخابات التشريعية، الأمر الذى أثار التساؤل فى الدوائر السياسية والفكرية الأمريكية عما إذا كانت الجهود الأمريكية من أجل الديمقراطية سوف تنتهى إلى تولى الحركات الإسلامية للحكم بمواقفها المعروفة من السياسات الأمريكية، هذا التساؤل هو الذى يجعل البعض يعتقد أن الولايات المتحدة وإدارتها لم تعد على حماسها الأول حول قضية الديمقراطية فى العالم العربى، وأن ثمة مراجعة لموقف الإدارة من النظم العربية حول هذه القضية، وإن كان البعض الآخر لا يزال يعتقد أن قضية الديمقراطية باعتبار أنها ترتبط بالأمن القومى الأمريكى ستظل من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وأنها سوف تنعكس على علاقتها بالحكومات العربية.

نحو مبادرة جديدة للسلام فى الشرق الأوسط

سبق لكاتب هذه السطور أن دعا بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٢٣ إلى عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط يكون استمراراً وبناء وتطويراً لمؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، واستشهدنا أن فترات مماثلة مرت بالإقليم قد أتت بمبادرات دولية تهدف إلى وضع حل للصراع الفلسطينى الإسرائيلى، فقد جاء مؤتمر مدريد ١٩٩١ بعد حرب تحرير الكويت التى قادتها الولايات المتحدة، وجاءت اتفاقيات أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والتى تضمنت اعترافاً متبادلاً فى أعقاب ونتيجة الانتفاضة الفلسطينية الأولى. ومن حسن الحظ أن الأسابيع الأخيرة قد شهدت دعوة لعقد مثل هذا المؤتمر الدولى صدرت عن دول ومنظمات مثل روسيا والنمسا وفرنسا بالإضافة إلى المبادرة التى طرحتها كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، وتأييد الجامعة العربية لهذه الدعوة واعتبار أنه ليس هناك بديل عنها كما تضمنها تقرير بيكر هاملتون الذى صدر فى ٧ ديسمبر ٢٠٠٦، وإن كانت إسرائيل كما فعلت فى البداية مع الدعوة لمؤتمر مدريد، قد عارضت عقد مثل هذا المؤتمر غير أن هذا لا يعنى التوقف أو التراجع عن مثل هذا الجهد الدولى المطلوب، الذى يتفق كل الخبراء والعقلاء على أنه السياق الحقيقى والفعلى إذا ما أريد التوصل لاتفاق يحقق رضاء كل الأطراف.

ومن المساهمات البناءة التى صدرت مؤخراً حول النزاع العربى الإسرائيلى والتوصل إلى سلام دائم، وتضمنت الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى للسلام هو التقرير الذى أصدرته مجموعة إدارة الأزمات الدولية International Crisis Group بتاريخ ٥ أكتوبر ٢٠٠٦ بعنوان "The Arab-Israeli Conflict: To Reach a Lasting Peace" والذى انطلق من فرضية أنه رغم التطورات الكارثية المتتابعة فى الشرق الأوسط، إلا أنها تعطى دفعة جديدة للبحث عن تسوية شاملة للصراع العربى الإسرائيلى، واعتباره أن الحرب اللبنانية جاءت بمثابة جرس إيقاظ

ليقول إنه ما دامت الجذور السياسية للصراع العربى الإسرائيلى لم تعالج فسوف تظل مصدراً لا ينضب وذريعة للقمع والراديكالية وسفك الدماء فى المنطقة سواء بسواء، وأنه قد حان الوقت لإعطاء دفعة دولية لإطلاق مبادرة سلام جديدة.

وبداءة يعترف التقرير أن ثمة عقبات وأسباباً متعددة للتشكيك فى إمكانيات مثل هذه المبادرة، منها أن الكيان الفلسطينى يتعرض لتشرذم متزايد، وإسرائيل لا تبدو فى مزاج يسمح بتقديم تنازلات والإدارة الأمريكية المسكونة بالعراق وإيران لا تعطى أوهن الإشارات بإعادة النظر فى موقفها.

هذه الأوضاع هى ذاتها التى تدعو وتحث على بذل جهود دولية عاجلة خاصة وأن ثمة عناصر واعدة قائمة منها إمكانية إقامة حكومة وحدة وطنية فلسطينية ومناداة سوريا المتكررة باستئناف المفاوضات ووجود رغبة متزايدة لدى الأنظمة العربية لتجديد عملية السلام بل وبحث إسرائيل عن بديل آخر يدفع للأمام بعد انهيار تجربتها الانفرادية من جانب واحد.

وينبه التقرير إلى أنه فى ظل غياب أى مبادرة فاعلة فإن ذلك من شأنه أن يضاعف التأثيرات السلبية، فاستمرار الصراع العربى الإسرائيلى وما يثيره من غضب إنما يغذى الحركات الجهادية المتطرفة فى العالم الإسلامى ويعمق الصراع تجاه الغرب وبالأخص تجاه الولايات المتحدة ويؤدى إلى راديكالية السكان المسلمين فى أوروبا الغربية ،وينال من سمعة الحكومات الموالية للغرب، ويعمق الانقسام الضار بين العالمين الإسلامى والغربى.

ويعتبر التقرير أن التمنع الأمريكى والإسرائيلى عن التحرك إنما يفرض على الآخرين وخاصة الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية والعالم العربى أن يتخذ خطوات للأمام مع أفكار جديدة ومبادرات لإقناع واشنطن بالعمل الآن أو على الأقل ألا تظل تلك القوى رهينة سلبيتها وجمودها. فالتحدى القائم هو فى وضع مبادرة أو مجموعة من المبادرات تكون من الجرأة بحيث تحدث تغييراً فى التصورات والحقائق الإقليمية، ومن هذه المبادرات مؤتمر يتوافق مع الذكرى الخامسة عشرة

لمؤتمر مدريد للسلام ويحضره جميع اللاعبين الحاليين من ذوى العلاقة والذى يمكن أن يشكل أبرز منصة إطلاق لمفاوضات متجددة، وهى فكرة تستحق المتابعة وإن كانت ستستغرق شهوراً لتنظيمه والوصول لاتفاق حول المشاركين فيه وشروطه ومرجعيته. ومن الأمور المرتبطة لنجاح مثل هذا المؤتمر أن تكون هناك آلية جديدة تستهدى بالدروس القديمة الجوهرية وهى الحاجة إلى تحديد الهدف النهائي مبكراً أى شكل التسوية وأهمية وجود فريق ثالث فعال لرعاية المفاوضات، وأن تكون الآلية فاصلة وجامعة لكل الفرقاء بحيث تتيح لجميع الفرقاء الذين لهم مصلحة بالمشاركة فى النتائج وأن يقدم منذ البداية أفقاً سياسياً واضحاً وكذلك وسائل ذات مصداقية للوصول إليه، بحيث يكون الهدف واضحاً بشكل لا غموض فيه، وهو الأمن والاعتراف بدولة إسرائيل ضمن حدود دولية معترف بها، وإنهاء الاحتلال للشعب الفلسطينى وقيام دولة فلسطينية ذات حدود مستقلة على أساس حدود ١٩٦٧ ، وأن تكون القدس الشرقية عاصمتها، وحل عادل لقضية اللاجئين واسترجاع سوريا لحدودها، ودولة لبنانية مستقلة كاملة السيادة، وأن يتم البناء فى هذا كله على الأدوات القائمة المقبولة مثل اللجنة الرباعية بعد إعطائها صفة أكثر شمولاً وإشرافاً أكبر ودوراً مساعداً أقوى والتأكد بأن اللاعبين الأوروبيين والعرب سوف يمسكون بزمام المبادرة بدلاً من انتظار استفاقة أمريكية تبدو أقل احتمالاً بشكل متزايد، مع العمل على مشاركة أكبر للدول العربية والوسيلة لتحقيق كل ذلك مبادرة جامعة الدول العربية فى بيروت ٢٠٠٢ والتى لم تستغل.

هذه هى العناصر الأساسية لتقرير «مجموعة الأزمات الدولية» وهى عناصر تتسم بالشمول والواقعية وتعبئة كل القوى الإقليمية والدولية، نحو تحقيق تسوية للصراع العربى الإسرائيلى، وتأكيد الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط، وقد تضمن التقرير توصيات تفصيلية وجهها إلى المنظمات والحكومات يستند إليها الأطراف فى أى عملية سلام فى الشرق الأوسط، وهى:

مجلس الأمن، وأعضاء اللجنة الرباعية، والجامعة العربية، وسكرتير عام الأمم المتحدة، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وحكومة إسرائيل، والحكومتين السورية واللبنانية. ويدفعنا تقديرنا لشمول وموضوعية التقرير إلى أن نأمل أن يلقى اهتمام هذه الأطراف ودراستها لمقترحاته وأفكاره، والتنبه إلى الأخطار التى قد تترتب على مزيد من الانتظار وتلكؤ أطراف مثل الولايات المتحدة وإسرائيل، ودعوة للاعتماد بشكل أكثر على الآليات التى بدأت مثل الرباعية الدولية وبشكل خاص الدور الأوروبى والدول العربية ممثلة فى مبادرتها لعام ٢٠٠٢ ودعوة لإحياء وتنشيط واستثمار هذه المبادرة.

على أية حال، فرغم هذه الدعوة إلى مبادرة جديدة للسلام فى الشرق الأوسط، وترحيبنا بها، فإنه يجب التذكير بحقيقة أنه لم يتوفر لمشكلة من القرارات والمبادئ الدولية والاتفاقيات والأفكار والمبادئ مثلما توفر لقضية الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، ولذلك يصبح الأهم هو توفر الإرادة السياسية وبشكل خاص من جانب إسرائيل باعتبارها قوة الاحتلال الذى هو أساس كل الشرور، وكذلك من جانب الولايات المتحدة ودورها الأساس فى المراحل السابقة، أو أى ترتيبات قادمة، غير أنه إذا كان التركيز على استعداد إسرائيل لتسوية عسكرية سياسية حقيقية، وعلى الولايات المتحدة لدفع هذه التسوية، فإن هذا لا يعفى الجانب الفلسطينى من مسؤولياته، وفى مقدمتها تحقيق واستقرار وحدته الوطنية وتقديم شريك فلسطينى متماسك يمتلك إرادة وإستراتيجية واحدة.

أمريكا واستمرار الحرب على لبنان

منذ الحرب الإسرائيلية على لبنان وآثارها التى تزداد تدميراً يومًا بعد يوم، والدعوات ترتفع فى العالم العربى، والاتحاد الأوروبى وروسيا والصين وسكرتير عام الأمم المتحدة تدعو إلى وقف فورى لإطلاق النار، إلا أن الولايات المتحدة، حتى مؤتمر روما الأخير، تعارض هذا المطلب وتصر على استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية «حتى تنضج الظروف على الأرض» لوقف هذه العمليات، والمعنى المباشر لذلك هو حتى تتمكن إسرائيل من تدمير حزب الله وتصفيته أو- كما عبرت وزيرة الخارجية الأمريكية - «شل قدراته»، هذا الموقف الغريب الذى تضحى فيه الولايات المتحدة بتدمير شعب بأكمله، بل بإمكانية اتساع العمليات لما بعد لبنان ونشر الفوضى فى المنطقة بأكملها، لا نجد له تفسيراً إلا فى عدد من الدوافع والاعتبارات التى تحكم هذا السلوك الأمريكى. ويرتبط **الدافع الأول** بما تدعوه الولايات المتحدة «حربها العالمية على الإرهاب» التى أصبحت جوهر سياستها الخارجية والمعيار الذى يحكم ويوجه مواقفها من القضايا الإقليمية والدولية. ولا يخفى أن الولايات المتحدة قد أدرجت منذ البداية حزب الله ضمن قائمة المنظمات الإرهابية وأنها تتعامل معه على هذا الأساس، ومن ثم تعتبر إضعافه أو تصفيته هو جزء من حربها على الإرهاب ومنظماته، ولعل هذا هو ما يجعل العديد من الخبراء الأمريكيين ينتقدون إضفاء «العالمية» على الحرب على الإرهاب ويحذرون من تطبيقاته الخاطئة.

ويتصل **الدافع الثانى** للموقف الأمريكى بالمواجهة الأمريكية مع إيران حول برنامجها النووى، فليس خافيًا أن ما يحكم تناول الولايات المتحدة للأزمة مع إيران، وتفضيلها حتى الآن الخيار الدبلوماسى والتفاوضى، هو إدراكها لما تمتلكه إيران من أوراق تستطيع أن تستخدمها فى الإضرار بالمصالح والوجود الأمريكى فى المنطقة، من هذه الأوراق، التحالف الإيرانى مع حزب الله وإمكان استخدامه فى حالة مواجهة أمريكية إيرانية، وعلى هذا يصبح إضعاف حزب الله وإبعاده

تجريداً لإيران من ورقة تستخدمها لردع الولايات المتحدة عن هجوم عسكرى عليها، هذا الدافع نفسه ينطبق على سوريا التى تعتبر حزب الله رديفاً فى مواقفها من الولايات المتحدة وإسرائيل، وهذا ما عبر عنه چون بولتون مندوب أمريكا فى الأمم المتحدة علانية من أن الولايات المتحدة تستخدم الضربات الإسرائيلية على لبنان للضغط على إيران وسوريا. أما **الدافع الثالث** فهو يتصل برؤية الولايات المتحدة للتيار الإسلامى والقومى والراديكالية فى المنطقة، وتعتبر أنه إذا ترك حزب الله ليخرج منتصراً، أو على الأقل غير مهزوم، فإن هذا يعنى دعماً وتشجيعاً لهذا التيار والقوى التى تمثله، ومن أبرزها حركة حماس والتى تعتبر إضعاف نفوذها، بل وإبعادها عن الحكم من أهداف السياسة الأمريكية، وعلى هذا فإن وضع حزب الله بعد هذه الأزمة انتصاراً أو تراجعًا، سيكون له انعكاسه على مكانة حماس فى فلسطين ومن ثم على مسار الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، ويتصل بهذا الدافع الأخير تصور الولايات المتحدة لتأثير الوضع الذى سيخرج به حزب الله من الأزمة على النظم المعتدلة فى المنطقة فى مواجهتها مع القوى الراديكالية،وهو ما انعكس فى ردود فعل هذه النظم وانتقادها لما اعتبرته سلوكًا وخطوات غير محسوبة وغير عقلانية من حزب الله.

هذه فى تصورنا دوافع الموقف الأمريكى من تأييده استمرار العمليات العسكرية على لبنان وفى إجهاضه لما كان يتوقع من مؤتمر روما من الدعوة إلى وقف فورى للحرب، وهى دوافع تتجاوز الوضع اللبنانى وتتداخل مع قضايا إقليمية بل وإستراتيجيات أمريكية عالمية، والآن، والعدوان على لبنان يدخل أسبوعه الثالث (٢ أغسطس)، وقد بات واضحًا أن الجيش الإسرائيلى لم يشل حزب الله كما توقعت أو تمنت وزيرة الخارجية الأمريكية، تحضر الوزيرة من جديد إلى المنطقة وهى تتحدث عن «تنازلات متبادلة وصعبة» وتعد لاستصدار قراراً من مجلس الأمن لوقف إطلاق النار، ولكن طبعًا وفقًا للصياغات والمفاهيم الأمريكية.

واتصالاً بذلك لابد أن نتوقف عند ما دأبت وزيرة الخارجية الأمريكية على ترديده منذ بدايات الحرب من أن الولايات المتحدة لا تبغى حلولاً مؤقتة ولكنها

تتطلع إلى شرق أوسط جديد. ونتصور أن أحداً لن يختلف مع حاجة الشرق الأوسط إلى واقع جديد، ولكن الاختلاف سوف يثور بالتأكيد حول الشروط والمعالم والأسس التى سيقوم عليها هذا الشرق الأوسط الجديد، ولذلك فنحن فى حاجة لأن توضح لنا الدكتورة رايس تصورها لمقومات شرق أوسط جديد، وأن تجيب على عدد من الأسئلة الجوهرية مثل: هل سيقوم الشرق الأوسط الجديد على استمرار التأييد الأمريكى المطلق لإسرائيل وتسامحها مع قهرها اليومى للفلسطينيين واستخدام حق الفيتو لعدم إدانة هذا القهر؟ وهل ستعطى الولايات المتحدة الضوء الأخضر لرئيس الوزراء الإسرائيلى لكى يطبق سياسته الأحادية الجانب فى الضفة الغربية وبشكل يلتهم معظم الأراضى الفلسطينية وينتفى معه ما تدعو إليه الولايات المتحدة وتكرره من إقامة دولة فلسطينية متواصلة وقابلة للحياة؟ وهل ستستمر الإدارة الأمريكية فيما أسماه أستاذ مرموق مثل ستانلى هوفمان «التجاهل الفاضح» للصراع الفلسطينى الإسرائيلى منذ كامب ديفيد الثانية، ومع موت خريطة الطريق؟

وفى العراق! هل سيستمر الاحتلال الأمريكى الذى لم يحقق إلا الفوضى والدمار وانتشار الإرهاب؟ وهل ستستمر الولايات المتحدة فى التغاضى عن أخطر ما يهدد أمن المنطقة وهو البرنامج النووى الإسرائيلى وإخلاله الخطير بموازين القوى فى المنطقة وفى تناقض واضح مع السياسة الأمريكية حول منع الانتشار النووى، ومع مواجهتها مع إيران حول برنامجها النووى بما يجسد سياسة الكيل بمكيالين، وهى أخطر ما يهدد المصداقية والصورة الأمريكية فى المنطقة؟

هذه هى الأسئلة الجوهرية التى سوف تحدد الإجابة عليها ما إذا كانت الولايات المتحدة تريد حقًا شرق أوسط جديداً وهو ما نعتبر أن تحقيقه يحتاج إلى مراجعة جذرية للسياسة الأمريكية فى المنطقة، وتغييراً فى العقلية وتحولاً فى السياسات التى لم تحقق حتى الآن إلا «الفوضى الهدامة»، وعدم الاستقرار فى المنطقة، والاستياء بل والكراهية للسياسات الأمريكية، وأن تدرك - كما طالب الأستاذان المرموقان چون ميرشهايمر، وستفين والت - أن مصلحتها القومية ليست متطابقة مع المصلحة الإسرائيلية.

وسط الأزمة: هل تأخرت الدبلوماسية الدولية؟

رغم أن جوهر الدبلوماسية الفعالة هو العمل من أجل منع النزاعات والحروب وخلق الظروف والعلاقات التى تمكن للسلام بين الأمم والتغلب على العوامل التى تقود إلى المواجهات والصدام المسلح، إلا أنه فى بعض الحالات تعجز الدبلوماسية عن ذلك، وتسود قوى الحرب قوى السلام، وتندلع المواجهات، غير أن هذا لا يعنى استسلاماً للدبلوماسية وأدواتها، أو انتهاء لدورها أو تخليها عن رسالتها فى دعم وبناء السلام، ولكنه يعنى بدء مرحلة جديدة من مراحل عملها ورسالتها وإن كانت مرحلة أكثر صعوبة ودقة، بل وتتطلب جهداً وإصراراً وتماسكاً أكثر، وذلك من أجل احتواء الحرب والصدام والعمل على وقفه وعدم توسعه أو امتداده، ويزداد هذا الطلب على الدبلوماسية والحاجة إليها إذا كان الصدام يقع فى منطقة تتشابك وتتعقد فيها القضايا وتحفل بالصراعات والأوضاع المتفاقمة مثل منطقة الشرق الأوسط. ويمثل الموقف المتفجر الحالى فى المنطقة أنموذجًا على ذلك وعلى الحاجة إلى الدبلوماسية وجهد دولى مكثف للتعامل معه واحتوائه، فالجميع يعلم النتائج المدمرة التى يمكن أن تنشأ إذا ما ترك هذا الموقف دون أن يحصر، ودون أن يتحقق وقف فورى لإطلاق النار؛ وهو ما أدركته مصر وطالبت به دون شروط مسبقة خاصة إذا ما كانت شروطًا تعجيزية كتلك التى تطالب بها إسرائيل.

ونركز الآن على الدبلوماسية الدولية وأدوار الأمم المتحدة والقوى الكبرى. ونقطة البداية غير المشجعة فى الدبلوماسية الدولية، كانت استخدام الولايات المتحدة للفيتو فى منع مجلس الأمن من إدانة الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين، وهو ما كان يعنى رسالة لإسرائيل بإمكان استمرار اعتداءاتها، وحقيقة أن الأمم المتحدة قد بعثت وفداً إلى المنطقة وإلى لبنان إلا أن عنصر الوقت

هنا حاسم فلا يمكن أن نعرف ماذا يحدث على الأرض حتى تتم بعثة الأمم المتحدة مهمتها وترفع تقريرها إلى مجلس الأمن ثم يبدأ مشاوراته وقد تنتهى بفيتو أمريكى جديد يزيد الوضع تعقيداً. وحقيقة أن الوضع المتفجر فى لبنان قد طغى على اجتماع قمة الثمانية وكان من أولوياته إلا أننا نتصور أن استجابة هذه القمة للوضع لم يكن فى مستوى خطورته، فقد كنا نتصور أن إدراك القمة خطورة ترك الصراع دون احتواء عاجل سوف يدفعها إلى تشكيل وفد على مستوى وزراء الخارجية لزيارة المنطقة والعمل المباشر مع أطراف الصراع والقوى الإقليمية لتحقيق ما توصلت إليه القمة فى بيانها.

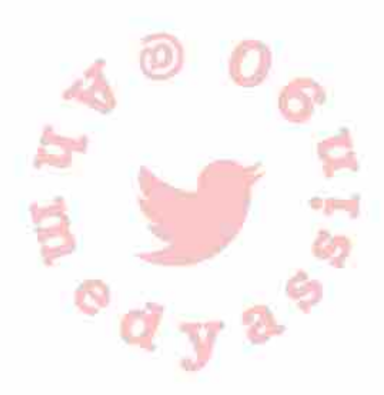
وإذا كان هذا متوقعًا من قمة الثمانية فقد كان متوقعًا بشكل أكبر من الدبلوماسية الأمريكية، باعتبار ما هو معروف عن الدور الأمريكى فى قضايا المنطقة وتشابكها معها، أن تتحرك الولايات المتحدة وأن توفد وزيرة خارجيتها للمنطقة فى رحلة مكوكية بهدف عاجل وهو احتواء ووقف العمليات العسكرية.

ومن الغريب أن يصدر عن وزيرة الخارجية الأمريكية ما يوحى بأنها تريد للعمليات العسكرية الإسرائيلية أن تمتد وأن إسرائيل تحتاج لأن تزيد هجماتها على لبنان بشكل أكثر لكى تخفف من تهديد حزب الله! وواضح أن تأييدها لإسرائيل، وعداءها لحزب الله، قد جعل وزيرة الخارجية الأمريكية تتجاهل الآثار المدمرة التى يمكن أن تترتب على امتداد العمليات العسكرية وتوسعها.

ولا يبدو عدم الفعل الأمريكى غريبًا لنا فقط بل كان كذلك بالنسبة لوزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت التى خرجت عن تقليد عدم مهاجمة السياسة الأمريكية فى وقت يكون فيه الرئيس فى الخارج، فقد عبرت عن أنها «مذهولة» Stunned من عدم تدخل السياسة الدبلوماسية الأمريكية، وأنها كانت تتوقع أن تعلن وزيرة الخارجية الأمريكية أنها متوجهة مع وزراء خارجية آخرين للقيام بعملية دبلوماسية متنقلة Shuttle Diplomacy ولم تكن مادلين أولبرايت

وحدها فيما عبرت عنه فقد وافقها على ذلك بعض أعضاء مجلس الشيوخ مثل السيناتور كريستوفر دوود عضو لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الذى رأى أن رايس يجب أن تتوجه فى الحال إلى الشرق الأوسط معتبراً أن الولايات المتحدة قد تأخرت كثيراً فى هذا الشأن.

إن الدبلوماسية وفاعليتها لا تقاس فقط بنواياها وأهدافها بل أهم من ذلك بيقظتها وسرعة حركتها واحتوائها للأزمات، ونأمل أن لا تكون الدبلوماسية قد تأخرت فى الأزمة التى نعيشها وأن لا نشهد توسعًا فى رقعة العمليات العسكرية وبما قد تأتى به من نتائج مدمرة على اتساع المنطقة.



اللوبى اليهودى وسياسة الخارجية الأمريكية
هل يستمر الدعم الأمريكى لإسرائيل إلى الأبد؟

من الحقائق الثابتة حول السياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط ومواقفها من الصراع العربى الإسرائيلى هو الدور الذى يلعبه اللوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة فى التأثير وتوجيه السياسة الأمريكية والنفاذ إلى مؤسساتها وبشكل خاص الكونجرس، ولعل أكثر ما كتب فى هذا الشأن هو ما كتبه النائب الأمريكى السابق بول فندى «من يجرؤ على الكلام»، غير أن أهم وأحدث ما كتب فى هذا الشأن هى الدراسة التى كتبها أستاذان مرموقان للعلوم السياسية فى جامعة شيكاغو - وهارفارد John Mearsheimer، Stephen Walt فى هذه الدراسة يعتبران أنه على مدى العقود الماضية وخاصة بعد حرب ١٩٦٧ شكلت العلاقة مع إسرائيل مركز السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، وأدى التأييد الأمريكى الذى لا يهتز لإسرائيل إلى إشعال الرأى العام العربى الإسلامى وعرض للخطر ليس فقط الأمن الأمريكى ولكن أيضاً بقية العالم، ومثل هذا الوضع ليس له مثيل فى التاريخ الأمريكى.

وتتساءل الدراسة عن السبب الذى جعل الولايات المتحدة تنحى أمنها وأمن الكثير من حلفائها من أجل تقدم مصالح دولة أخرى؟ وتجيب بأن الرابطة بين البلدين قد تكون مؤسسة على مصالح إستراتيجية مشتركة أو ضرورات أخلاقية ملزمة، ولكن كلا الافتراضين لا يفسران المستوى الفائق للتأييد المادى والدبلوماسى الذى تقدمه الولايات المتحدة، وعلى الرغم من إقرار الدراسة بتأثر السياسة الأمريكية بجماعات الضغط الأخرى، إلا أن أيّا من هذه الجماعات أو اللوبيات بخلاف اللوبى الصهيونى، قد تمكن من تحويل هذه السياسة بعيداً عما تفترضه المصالح القومية الأمريكية، وإقناع الأمريكيين فى الوقت نفسه أن مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل تتوافقان بشكل جوهرى.

وتعدد الدراسة مستوى التأييد المادى الذى قدمته الولايات المتحدة منذ حرب ١٩٧٣ لإسرائيل والذى بلغ ١٤٠ بليون دولار بما يمثل ١/٥ ميزانية المساعدات الخارجية الأمريكية، هذا على الرغم من أن إسرائيل دولة صناعية غنية بمعدل دخل فردى يوازى كوريا الجنوبية أو إسبانيا وما يميز المساعدات الأمريكية لإسرائيل أن المتلقين الآخرين للمساعدات الأمريكية يتلقونها على دفعات ولكن إسرائيل تتلقاها دفعة واحدة مع بداية كل عام مالى، كذلك فإنه يتطلب من كل المتلقين للمساعدة العسكرية الأمريكية أن ينفقوها جميعها فى الولايات المتحدة فيما عدا إسرائيل المسموح لها باستخدام ٢٥ ٪ من المساعدات لدعم صناعتها العسكرية، وهى الدولة المستفيدة الوحيدة التى لا يطلب منها أن تقدم تفسيراً حول كيفية صرف المساعدات الأمر الذى يجعل من المستحيل منعها من استخدام المعونة فى أغراض تعارضها الولايات المتحدة مثل إنهاء المستوطنات فى الضفة الغربية هذا فضلاً عن أن الولايات المتحدة تقدم لإسرائيل معلومات مخابراتية تخفيها عن حلفائها فى الناتو وتغمض عينيها عن حصول إسرائيل على أسلحة نووية. وعن الدعم السياسى والدبلوماسى توضح الدراسة أنه منذ عام ١٩٨٢ استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو ٣٢ مرة ضد قرارات تنتقد إسرائيل، كما عرقلت جهود الدول العربية لوضع الترسانة النووية الإسرائيلية على جدول أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتستخلص الدراسة من استعراض هذا الدعم أن مثل هذا السخاء قد يكون مفهوماً إذا ما كانت إسرائيل تمثل رصيداً إستراتيچياً حيوياً للولايات المتحدة أو أن هناك شيئًا أخلاقيًا ملزمًا للدعم الأمريكى، إلا أنه فى رأى الدراسة، أن أيًّا من التفسيرات غير مقنع، وقد يجادل البعض بأن إسرائيل كانت رصيداً خلال الحرب الباردة، ولكن تأييد إسرائيل لم يكن رخيصًا فقد عَقَّد علاقات أمريكا بالعالم العربى، فدعم الولايات المتحدة لإسرائيل خلال حرب أكتوبر بتقديم ٢٫٢ بليون

دولار فى صورة إعانة عسكرية طارئة، قد أشعل الحظر البترولى الذى ألحق خسائر بالغة بالاقتصاديات الغربية، كما كشفت حرب الخليج الأولى المدى الذى أصبحت فيه إسرائيل عبئًا إستراتيجيًا، وإذا كانت أحداث ١١ سبتمبر قد استخدمت لإحداث توافق بين الولايات المتحدة وإسرائيل فى محاربة الإرهاب، وأطلقت يد إسرائيل فى التعامل مع الفلسطينيين، ولكن الحقيقة أنها أصبحت عبئًا فى الحرب على الإرهاب، وعلى الجهد الأوسع فى التعامل معه، فالولايات المتحدة فى جزء كبير لديها مشكلة فى التعامل مع الإرهاب بسبب تحالفها الوثيق مع إسرائيل وليس العكس بشكل يجعل محاربة الإرهاب أكثر صعوبة.

وتضيف الدراسة إلى هذه الاعتبارات التى لا تجعل إسرائيل ذات قيمة إستراتيجية حيوية أن إسرائيل لا تتصرف دائمًا كحليف، فدائمًا ما يتجاهل الرسميون الإسرائيليون الطلبات الأمريكية وتتراجع عن وعودها بما فيها الكف عن بناء المستوطنات واغتيال القادة الفلسطينيين، ووفقًا لما كشفت عنه وكالات أمريكية فإن إسرائيل تدير أكثر عمليات التجسس عدوانية ضد الولايات المتحدة، كما تقدم إسرائيل تكنولوچيا عسكرية حساسة لمنافسين محتملين مثل الصين.

وتتعرض الدراسة للصورة التى تقدم بها إسرائيل نفسها للرأى العام الأمريكى والعالم باعتبارها الجانب الضعيف David comfromted by Eoliarth إلا أن العكس هو الصحيح، فعلى عكس الرأى الشعبى السائد، فمنذ البداية امتلكت إسرائيل قوات عسكرية أكثر عتادًا وتدريبًا خلال حروب ٤٧، ١٩٦٧ وحدث هذا قبل أن يبدأ تدفق الدعم العسكرى الأمريكى لإسرائيل بحيث أصبحت إسرائيل اليوم أقوى قوة عسكرية فى الشرق الأوسط، فضلاً عن أنها الدولة الوحيدة فى المنطقة التى تمتلك أسلحة نووية.

وتتساءل الدراسة أنه إذا لم تكن الحجج الإستراتيجية أو الأخلاقية تقدم تفسيرًا للتأييد الأمريكى لإسرائيل، فكيف يمكن تفسير هذا التأييد؟ وتجيب بأنه يكمن

فى القوة التى لا تجاريها قوة أخرى للوبى اليهودى، وتعدد الدراسة مظاهر هذه القوة وأدواتها ومن أبرزها التأثير فى الانتخابات الأمريكية واستخدام أهم أدواتها وهو المال، والعمل على إسقاط أى مرشح يصدر عنه أى خلاف مع إسرائيل مثلما حدث مع السيناتور بيرسى وغيره، ولا يقتصر الأمر على المرشحين للكونجرس وإنما كذلك على المرشحين للوظائف المهمة فى السياسة الخارجية فقد حالوا دون ذلك حينما أراد الرئيس الأمريكى كارتر تعيين چورچ بول كاول وزير خارجية له ولكن تراجع عند ذلك لمعرفته أن اللوبى اليهودى سوف يعارض ذلك لموقف چورچ بول الناقد لإسرائيل.

ولكن العنصر الجديد هو تحالف اللوبى مع المسيحيين الأصوليين الذين يعتقدون أن ميلاد إسرائيل هو تحقيق لنبوءة الإنجيل، ويؤيدون برنامجها التوسعى وأن عدم فعل ذلك سيكون ضد إرادة الله، وتركز الدراسة على المكانة التى أصبحت لمنظمة إيباك، AIPAC سواء فى الحياة السياسية الأمريكية أو بالنسبة لإسرائيل وخاصة حكومات الليكود ويصورون هذا بقول شارون: «إنه حين يسألنى الناس كيف يؤيدون إسرائيل، أقول لهم: ساعدوا الإيباك»، كما توضح الدراسة سيطره عناصر من الإيباك والمؤيدين لها على شخصيات رئيسة تدير السياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط مثل مارتن أنديك، ودنيس روس، ودافيد آرون، والذين أداروا المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية وفق الحدود المقبولة لإسرائيل وبذلك لم يقدموا مقترحات مستقلة، وقد أصبح الموقف أكثر وضوحًا فى إدارة بوش حيث ضمت صفوفها شخصيات تتبنى الدفاع عن إسرائيل مثل إليوت إبرامز، وجون بولتون، ودوجلاس فيث، ولويس ليبى وريتشارد بيرل وبول وولفوتيز ودافيد وورمر.

وتقدر الدراسة أن نجاح اللوبى فى التأثير على السياسة الأمريكية قد أضر بإسرائيل حيث إن تأييد واشنطن للبرنامج التوسعى لإسرائيل لم يشجع إسرائيل

على أن تنتهز الفرص بما فى ذلك السلام مع سوريا، وتنفيذ اتفاقات أوسلو، والتى كان من شأنها أن تنقذ أرواح إسرائيليين، وتحد من التطرف بين الفلسطينيين، فإنكار حقوق الفلسطينيين السياسية المشروعة لم يجعل إسرائيل أكثر أمناً، والحملة الطويلة بقتل أو تهميش جيل من القادة الفلسطينيين هو الذى مكن لقوى مثل حماس، وخفض من عدد الفلسطينيين المستعدين لقبول تسوية، والقدرة على تنفيذها، وعلى هذا فإن إسرائيل كانت ستكون أفضل حالاً، إن لم يكن اللوبى الصهيونى على هذه القوة، وكانت السياسة الأمريكية متوازنة.

وفى تقدير الدراسة أن اللوبى اليهودى لا يكتفى بضمان تأييد الولايات المتحدة لسياسات إسرائيل التوسعية وإنما يطمح إلى مساعدات أمريكا لإسرائيل أن تظل هى القوة المهيمنة فى الشرق الأوسط، ومن أجل هذا الهدف عملت حكومة إسرائيل والجماعات المؤيدة لها فى الولايات المتحدة إلى صياغة السياسة الأمريكية تجاه العراق، وسوريا، وإيران، وتفصل الدراسة ما فعله اللوبى والعناصر المؤيدة له منذ التسعينات من الحض على مهاجمة العراق، وحيث وصل التنسيق بين إدارة بوش وحكومة شارون إلى «أبعاد غير مسبوقة» فيما عبر شارون عنه نفسه، ويواصل اللوبى هذه السياسة لكى تكون سوريا وإيران هى الخطوة التالية.

ورغم قتامة الوضع، إلا أن الدراسة ترى شعاعًا من الأمل، فرغم قوة اللوبى اليهودى، فإن الآثار العكسية لنفوذه من الصعب إخفاؤها، فالقوى الكبرى يمكن أن تحتفظ بسياسات خاطئة لبعض الوقت ولكن الواقع لا يمكن تجاهله إلى الأبد بمناقشة صريحة لنفوذ اللوبى، وجدالٍ أكثر انفتاحاً حول المصالح الأمريكية فى هذه المنطقة الحيوية، فمثل هذه النقاشات المفتوحة سوف تكشف الحدود الإستراتيجية والحالة الأخلاقية لتأييد أحادى الجانب سوف يحرك الولايات المتحدة إلى موقف أكثر تماسكاً مع مصالحها القومية مع مصالح الدول الأخرى فى المنطقة بل ومع مصالح إسرائيل طويلة الأجل.

وقد كان من الطبيعى أن تثير هذه الدراسة مقاومة عنيفة من دوائر اللوبى اليهودى والذى كان بالتأكيد وراء استقالة الأستاذ ستيفن والت من منصبه فى هارفارد، أما فى إسرائيل، فقد كانت افتتاحية صحيفة هآرتس هى التى وضعت يدها على المغزى العميق للدراسة فقالت: إنه ليس جائزاً تماماً تجاهل التنبيه الخطر والمقلق للدراسة، وعلى إسرائيل أن تستخلص من هذا أنها ليست محصنة من العداء إلى الأبد، فالتأييد الأمريكى بدون تحفظ والاستعداد للتغاضى عن الأخطاء قد يأتى وقت يتعارض فيه مع المصالح الأمريكية الحيوية، وقد يبعث التأييد الأمريكى لإسرائيل اليوم على الاطمئنان، ولكنه لا يعمل حساباً للتيارات العميقة التى تعمل فى الرأى العام الأمريكى والتى من شأنها أن تقلب السياسة الأمريكية رأساً على عقب.

حرب السويس ومسرح جديد للحرب الباردة

أحدث العدوان الثلاثى البريطانى الفرنسى الإسرائيلى على مصر فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ مفارقة دولية، فقد وضع الولايات المتحدة التى عارضت العدوان فى موقف متناقض مع دولتين من كبرى حليفاتها هما بريطانيا وفرنسا، وفى موقف متعاون بمعنى ما مع الاتحاد السوفيتى الذى كان يعارض العدوان كذلك، وعبر دالاس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٣١ أكتوبر عن موقف الولايات المتحدة بقوله «إن الهجوم من ثلاثة أعضاء فى الأمم المتحدة على قطر رابع لا يمكن النظر إليه إلا على أساس أنه خرق جسيم لا يتفق مع مبادئ وأهداف الميثاق» . أما الاتحاد السوفيتى فقد أدان زعماؤه العدوان بأقوى العبارات بل هددوا بضرب باريس ولندن بالصواريخ.

غير أن هذا التوافق الأمريكى السوفيتى كان يخفى أهدافًا ودوافع متباينة، فقد كانت السياسة الأمريكية تخشى أن يمهد هذا العمل الطريق أمام النفوذ السوفيتى خاصة وأن مقدماته كانت قد بدت فى عقد صفقة أسلحة مع مصر فى مايو ١٩٥٥ ، وكان هدف الاتحاد السوفيتى هو مقاومة سياسية تطويقه واحتوائه من خلال سلسلة من الأحلاف والتكتلات، وتأكيد وجوده ودوره كلاعب رئيس فى المنطقة المتاخمة لحدوده. كان هذا الاعتبار هو الذى دفع دالاس بعد أحداث السويس إلى مد نظرية ترومان لكى تشمل على وجه التخصيص الشرق الأوسط كله؛ ففى بيان ألقاه أمام الكونجرس فى نهاية عام ١٩٥٦ قال: «إن القادة الروس لا يزالون يتطلعون إلى النجاح، وإنه من مسئولية أمريكا الكبرى وقف انتشار الإمبريالية الروسية فى الشرق الأوسط، حيث توجد الأماكن المقدسة والموارد الحيوية ووسائل المواصلات».

وفى ٥ يناير سنة ١٩٥٧ ألقى أيزنهاور خطابًا أمام الكونجرس قال فيه «إن الشرق الأوسط قد وصل بشكل حاسم إلى مرحلة جديدة وحاسمة فى تاريخه

المهم الطويل .. إن المنطقة كانت دائمًا موضع قلاقل وعدم استقرار متزايد استغلته فى أوقات كثيرة الشيوعية الدولية. إن سبب اهتمام روسيا بالشرق الأوسط هو سبب واحد فقط، وهو سياسة القوى العظمى، وباعتبار الهدف المعلن عن نشر الشيوعية فى العالم فإن من السهل فهم أمانيها فى السيطرة على الشرق الأوسط إن المنطقة تحتوى تقريباً على ثلثى الاحتياطى الراهن المعروف من مخزون البترول فى العالم، كما أنها تمد بشكل طبيعى الحاجات البترولية لأمم أخرى فى أوروبا وإفريقيا، وهذه الأمور تؤكد الأهمية القصوى للشرق الأوسط، فإذا ما فقدت شعوب هذه المنطقة استقلالها، وإذا ما سيطرت عليها قوى غربية معادية للحرية فإن هذا سيكون مأساة للمنطقة ولعدد من الأقطار الأخرى التى ستخضع حياتها الاقتصادية لما يقارب الاختناق، إن غرب أوروبا سوف يتهدد كما لو لم يكن هناك مشروع ماريشال ومنظمة حلف شمال الأطلنطى».

وقد أوضح أيزنهاور بدقة العوامل والعناصر التى تفسر دخول المنطقة ضمن مناطق المنافسة والصراع بين القوتين. كما كان هذا الخطاب إيذانًا بظهور «مبدأ أيزنهاور» الذى تضمن:

١- مساعدة أى أمة أو مجموعة من الأمم فى المنطقة فى تطوير قوتها الاقتصادية والمحافظة على استقلالها القومى.

٢- إعداد برنامج من المساعدة الاقتصادية حين يكون ذلك لازماً.

٣- استخدام القوات الأمريكية المسلحة حين يطلب منها ذلك ضد العدوان المسلح المكشوف من أى بلد تسيطر عليه الشيوعية الدولية.

ولم يكن هذا المبدأ مجرد رؤية نظرية بل وضع هذا موضع التطبيق والاختبار فى عدد من أزمات المنطقة، فقد وضعت موضع الاختبار فى إبريل ١٩٥٧ فى الأردن، فبعد تطورات داخلية معادية للملك حسين دعا الملك إلى تطبيق مبدأ أيزنهاور واعتبر أن هذه الأزمة أثارتها الشيوعية الدولية وأتباعها، وقد قوبلت هذه الدعوة بالاستجابة السريعة من واشنطن، ففى ٢٥ إبريل ١٩٥٧ كان الأسطول السادس يتحرك من فرنسا إلى شرق البحر المتوسط.

كذلك أثير مبدأ أيزنهاور خلال الأزمة السورية فى أغسطس ١٩٥٧ حين قام نظام موالٍ للسوفيت وعقدت معاهدة سورية سوفيتية، واعتبر هذا الوضع تهديداً لأنابيب البترول التى تمر بالأراضى السورية ووضعها تحت رحمة السوفيت.

أما الموضع الثالث الذى استخدم فيه مبدأ أيزنهاور فهو الأزمة اللبنانية، ففى ١٥ يوليو ١٩٥٨ ظهر أسطول كبير من البواخر والطائرات على شاطئ لبنان وحدث هذا بسبب انهيار مفاجئ لحكومة العراق التى كانت حجر الزاوية لحلف بغداد ولأن كميل شمعون صديق أمريكا كان فى أزمة عميقة واضطرابات داخلية.

وهكذا لم يكن التوافق الأمريكى السوفيتى إزاء العدوان الثلاثى على مصر إلا لحظة توافق كشفت عن اختلاف الدوافع والمصالح وبشكل جعل من الشرق الأوسط بعد انقضائها ساحة جديدة للحرب الباردة ساهمت فى تصعيدها وتعميقها على مدى الحقب التالية.

حرب السويس: المقدمات الإقليمية والدولية

منذ البداية تركزت أهداف قادة ثورة يوليو ١٩٥٢ حول ثلاثة اختيارات:

أ- عدم ترحيبهم - ثم مقاومتهم - خاصة بعد اتفاق الجلاء، محاولات الغرب ربط مصر بسياسات الأحلاف وبالترتيبات الغربية للمنطقة كحلقة من حلقات سياسة الاحتواء للاتحاد السوفيتى.

ب- جهود تسليح وإعادة بناء الجيش المصرى وتفضيل أن يكون الغرب والولايات المتحدة أساساً هى مصدر هذا السلاح.

جـ- جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى معيشة الشعب المصرى، وكان بناء السد العالى هو القاعدة التى ستتطور عليها هذه الجهود.

سيعالج هذا المقال كيف نظرت الولايات المتحدة والغرب إلى هذه الاختيارات والأهداف المصرية وتعاملت معها، وتفاعلات ذلك مع المخططات الأمريكية والغربية للدفاع عن الشرق الأوسط والصلح مع إسرائيل ومواقف النظام المصرى من هذه التوقعات الأمريكية وردود الأفعال الأمريكية والغربية التى أدت فى النهاية إلى إحباطات قادة النظام الجديد خاصة فيما يتعلق بأهداف تسليح الجيش المصرى، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تركزت حول بناء السد العالى، وهى الإحباطات التى سوف تؤدى بالنظام الجديد فى مصر بالضرورة إلى البحث عن مصادر جديدة لتلبية هذه الاحتياجات، سواء على المستوى العسكرى بالتوجه إلى المعسكر الشرقى بزعامة الاتحاد السوفيتى أو على المستوى الاقتصادى بالبحث عن مصادر لتمويل بناء السد العالى، وكان أكثر المصادر فى متناول اليد هو تأميم قناة السويس، وهو الحدث الذى دفع قوتين هما بريطانيا وفرنسا، بالتواطؤ مع إسرائيل، إلى العدوان على مصر فى أكتوبر ١٩٥٦ .

النظام الجديد وترتيبات الأمن الإقليمى:

فقد توافق ظهور النظام الجديد فى مصر مع مجىء إدارة أمريكية جديدة والتى رغم اختلافها الحزبى عن إدارة ترومان الديمقراطية إلا أنها خاصة بفعل وزير خارجيتها چون فوستر دالاس - كانت تواصل رؤية الإدارة السابقة إلى العالم وتتفق مع السياسات التى اتبعتها خاصة فى فترة ما بعد كوريا، واستقرار الحرب الباردة فى أوروبا وتوجيه الطاقات إلى مناطق من العالم كانت ومازالت خارج نطاق المنافسة المفتوحة للحرب الباردة وفى عهد چون فوستر دالاس تعمق النظر إلى الاتحاد السوفيتى باعتباره القوة الخفية خلف كل فكرة أو حركة تتحدى السيطرة الغربية، كما تبلورت نظرية لا أخلاقية الحياد واعتبار أن كل من لا يقف فى جانب «ديمقراطية العالم الحر» إنما يرتكب رذيلة مؤكدة، وإستراتيجيًا بلور چون فوستر دالاس بعد ٦ أيام من توليه منصبه رؤيته لمنطقة الشرق الأوسط بقوله: «إن الشيوعيين يحاولون الإيحاء للعرب بالكراهية المتطرفة للبريطانيين، وهنا وفى منطقة تحتوى على أعظم احتياطيات معروفة فى العالم من البترول .. فإذا وقع هذا فى أيدى أعدائنا فسوف يحدث تحولاً ضخمًا فى ميزان القوة الاقتصادية، وأكثر من هذا فإن هذه المنطقة تسيطر على قناة السويس التى هى جزء من العالم وطرقه المائية».

وفى بداية علاقة الولايات المتحدة الأمريكية ودبلوماسيتها فى مصر بالنظام الجديد وقادته أساءت الدبلوماسية الأمريكية فهم إشارات من جانب قائد النظام الجديد محمد نجيب عن استعداد مصر بعد التوصل إلى اتفاق مع البريطانيين حول جزء من قناة السويس، للاشتراك فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وارتباطها بالناتو، غير أن هذه الانطباعات والتوقعات الأمريكية لم تكن لتصمد أمام من ينظر بعمق فى ديناميكيات مجلس قيادة الثورة لكى يكتشف التزامًا قوى الإرادة بإبعاد مصر عن أى ارتباط علنى مع الغرب. فقد أدانت مبادئ الثورة بل والعديد من المنشورات التى وزعت قبل وقوعها «مؤامرات الإمبريالية الأنجلو

أمريكية» وأعلنت معارضتها «لأى تحالف أو حلف دفاعى مع الكتلة الإمبريالية» «وطالبت» بالحرية والاستقلال الكامل والحياد التام والقتال المسلح لتحرير الوطن». بل إن شخصية مثل محمد نجيب كانت تعرف بالاعتدال، وكان هو الذى أوضح خط النظام الذى لا مساومة فيه: «فى هذه الأوقات الصعبة حين تطلق الكتلتان العظميان واحداً من أعظم الصراعات التى شهدها التاريخ، فإننا نود أن نثبت للعالم أن هذا الجزء من العالم ينتمى إلى مواطنيه ولم يعد يقبل سيطرة من أحد». وقد استمر هذا الخط المصرى بل وتأكد بعد توقيع اتفاق الجلاء. وبعد صعود شخصية وزعامة عبد الناصر للنظام فرغم إقرار عبد الناصر بمساعدة واشنطن ومعاونتها فى مفاوضات الجلاء، إلا أن دعوته «لعهد جديد لتعاون وثيق مع الولايات المتحدة وكذا مع دول صديقة أخرى، كانت إشارة سوف تثبت الأيام أنها بعيدة عن المعانى المتصلة بالحرب الباردة والمفهوم الأمريكى لهذا التعاون. فوفقاً للتحليل المبسط ذى البعد الواحد الذى سيطر على دبلوماسية دالاس للحرب الباردة، فقد اعتقد أن تسوية النزاع بين مصر وبريطانيا حول قناة السويس سوف يزيل كل العقبات لاشتراك مصر فى تحالف أمريكى. غير أن عبد الناصر قد سارع إلى تصحيح هذا الفهم وتحديد إطار ما يفهمه من علاقات طيبة مع الغرب. فقد ذكر لمراسل نيويورك تايمز بعد توقيع اتفاقية الجلاء: «بعد تسوية السويس ليس هناك ما يقف فى طريق علاقات طيبة مع الغرب ولكن هذه الطرق من أجل الأحلاف سوف يبقى حيًا الشكوك القديمة فى عقول الشعب، إنها مسألة سيكولوچية لجماعة ذات جذور عميقة. وحتى يتيقن العرب أنه لم يعد هناك أية سيطرة خفية أو إشراف من هذا النوع. فإن أى ضغط لاستمالتهم سيكون سابقاً لأوانه بشكل خطير».

وفى مقابلة أخرى زاد عبد الناصر الأمر توضيحاً: «إن وضع مصر الطبيعى كان مع الغرب. ولكن الشعب المصرى ليس مستعداً بعد طرد الإنجليز لربط مصر بقوة كبرى أخرى». بهذا الفهم عارضت مصر وقادتها الجدد مشروعات وترتيبات الأمن الجماعى التى صاغها وتحمس لها چون فوستر دالاس وجعل منها مركز اهتمامه وحملته العالمية لاحتواء الاتحاد السوفيتى واستكمال سلسلة التحالفات

حوله، وكان من أبرز هذه الترتيبات مشروع أو مفهوم «الحزام الشمالى» الذى كان من المفترض أن يتكون من تركيا، وباكستان،و إيران، والعراق، وتطور هذا المفهوم إلى حلف بغداد وهو التطور الذى اعتبره قادة النظام منذ بداية تحركاته الأولى والاتصالات التركية والعراقية حوله محاولة لعزل مصر، وأعلنت جريدة الجمهورية المتحدثة باسم النظام فى أول رد فعل عن الإعلان عن الحلف فى ١٤ يناير من جانب العراق بأنه «فى تناقض تام مع روح ميثاق جامعة الدول العربية، وحلف الأمن الجماعى العربى»، غير أن التصريحات الأكثر حصافة فى معارضة مصر لحلف بغداد كانت تذهب إلى التفريق بين معارضة الحلف المقترح ومعارضة مصر للغرب، ومثلما أوضح محمود فوزى للدبلوماسيين الأمريكيين والبريطانيين وبشكل أكثر تحديداً «إن هناك اختلافاً كبيراً بين معارضة مصر لهذا التحالف ومعارضة روسيا له».

مصر وطلبات السلاح الأمريكى:

وقد تزامنت مشروعات الأمن الإقليمى التى كانت تخطط لها الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط وتوقعاتها ربط مصر بها، مع الاتصالات التى بدأ النظام الجديد فى مصر فى إجرائها مع الولايات المتحدة للحصول على أسلحة أمريكية للجيش المصرى وكذلك حول برامج المساعدة الاقتصادية لمصر. وقد توافقت هذه الاتصالات مع انتقال السلطة فى الولايات المتحدة من إدارة ترومان إلى إدارة أيزنهاور، وقد انعكس تفكير إدارة ترومان حول هذا الموضوع فى مذكرة بمجلس الأمن القومى رقم ١٤١ فى ١٣ يناير ١٩٥٣ والتى ربطت فيها بين ما يمكن أن تقدمه الولايات المتحدة لمصر وبين إنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط والتى اعتبرتها «هدفاً سياسياً فى المحل الأول وفى منطقة تتعرض للتهديد السوفيتى»، وقد تفوق ممثلو الإدارة الجديدة فى تصورهم لعلاقة الارتباط بين تلبية طلبات مصر العسكرية والاقتصادية، واستجابتها وتأييدها لمشروعات الأمن الإقليمى فى المنطقة. ففى تقرير قدمه هارولد ستاسن مدير الأمن المتبادل والمسئول عن تنسيق برامج المعونة العسكرية والاقتصادية المتصلة بالحرب الباردة

إلى لجنة العلاقات الخارجية فى الكونجرس أكد أن المساعدات الاقتصادية سوف تقدم فقط للبلدان التى وافقت على الاشتراك فى الأمن الجماعى فى المنطقة، وأن المعونة العسكرية ستكون محصورة فى هذه البلدان التى تساعد فى تقدم خطط السلام بين إسرائيل والدول العربية وفى إقامة منطقة إقليمية للدفاع» . وفى أول زيارة لجون فوستر دالاس للمنطقة فى مايو عام ١٩٥٣ كان ومرافقوه يحملون مجموعة محددة تمامًا من الأولويات «فالمعونة العسكرية والاقتصادية إنما تعتمد على تحالف مصر مع محور الدفاع الغربى» .

لقد كان من المفترض أن يزيل التوصل إلى اتفاق بين مصر وبريطانيا حول السويس أحد العوائق أمام المساعدات العسكرية لمصر حيث كانت بريطانيا قبل التوصل إلى اتفاق تمارس ما يقارب الفيتو على شحنات السلاح لمصر، إلا أن متطلبات وشروط الولايات المتحدة حول المساعدات العسكرية ظلت حازمة، وقد ساعد على هذا الحزم موافقة العراق فى إبريل عام ١٩٥٤ على هذه الشروط حيث تصورت الولايات المتحدة إمكان التمسك بها رغم رفض مصر المستمر الالتزام بها، غير أن اختلاف التصورات المبدئية لم يحل دون استضافة الجيش الأمريكى لرئيس الأركان المصرى اللواء محمد إبراهيم فى سبتمبر عام ١٩٥٤ فى جولة لمدة ثلاثة أسابيع للمنشآت الأمريكية العسكرية وحيث كان يعامل كممثل لدولة ستتلقى أسلحة أمريكية بل قد ظهرت مؤشرات من الإدارة وممثليها موجهة أساسًا للكونجرس الأمريكى توحى بأن تسليح العالم العربى، ولاعتبارات متعلقة بتصور التهديد السوفيتى، يجب ألا ينتظر حل المشكلات الداخلية للمنطقة بإشارة إلى اعتراض إسرائيل والدوائر اليهودية فى أمريكا على تزويد مصر بالسلاح، ورغم هذه المؤشرات فقد ظلت العقبة أمام التوصل إلى اتفاق على شحنات الأسلحة الأمريكية لمصر هو إصرار الولايات المتحدة على أن تلتزم مصر بمطالب التشريع الأمريكى حول الأمن المتبادل. وهو ما رفضته مصر على لسان صلاح سالم فى ديسمبر ١٩٥٤ .

وتعكس المناقشات التى جرت بين بعثة أمريكية رأسها Eveland Gerhardt وجمال عبد الناصر فى محاولة لإقناعه بالموافقة على الالتزام بمواد قانون الأمن المتبادل الأمريكى - تعكس الاختلافات الأساسية المصرية الأمريكية، فقد رفض ناصر ابتداء الغموض النظرى لمفهوم «العدو» فبينما يرى العرب إسرائيل هى العدو، فإن الأمريكيين والإسرائيليين يشغلون أنفسهم بالاتحاد السوفيتى، وقد رد ناصر خلال هذه المناقشات على بيان لدالاس قال فيه إن العرب يجب أن يدركوا أن عدوهم الحقيقى هو الشيوعية الدولية، رد ناصر على ذلك بقوله: «فى هذه المنطقة نحن نعرف فقط عدوين: الإسرائيليين والذين مازلنا معهم من الناحية الفنية فى حالة حرب، والبريطانيين الذين يحتلون أراضى عربية، وأضاف: «إن العرب لا يعلمون شيئاً عن الروس، وإنه من الحماقة أن تحاولوا تحريكهم للخوف من غزو سوفيتى». ورغم هذا العرض الذى قدمه ناصر فقد كرر المبعوث الأمريكى أن المساعدة العسكرية والاقتصادية لدول الشرق الأوسط ستكون متناسبة مع توافق كل منها مع خطة الولايات المتحدة للدفاع عن الشرق الأوسط ضد السوفيت. ورغم أنه كان من المتصور أن فشل هذه المهمة سوف يضع نهاية للمناقشات حول مساعدة الولايات المتحدة لمصر؛ إلا أن الأمل فى التوصل إلى اتفاق ظل قائمًا، على المستوى الأمريكى، بفعل بعض عناصر الخارجية الأمريكية التى كانت لا تزالا تعتقد بإمكانية بناء علاقات إيجابية مع جمال عبد الناصر وجعله قوة صديقة للولايات المتحدة والغرب. وعلى المستوى المصرى بتأثير الغارة الإسرائيلية على غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ والتي قتل فيها ٣٢ مصريًا وجرح ٣٩، ووضعت النظام فى حرج بالغ أمام الجيش والرأى العام وأظهرته بمظهر الضعف وعدم القدرة على الدفاع عن خطوطه، الأمر الذى جعل عبد الناصر يكرر للسفير الأمريكى بايرود طلباته لعدد من الدبابات والقاذفات، غير أنه مثلما روى عبد الناصر فقد طالبت الولايات المتحدة بدفع ثمن هذا السلاح نقدًا - ٢٩ مليون دولار - الأمر الذى لم تكن مصر تستطيعه. «وتوقف كل شيء». بعد هذا

التطور أصبح عبد الناصر فى تصريحاته العلنية أكثر نقداً وأكثر شعوراً بالمرارة تجاه منع الولايات المتحدة السلاح عن مصر وراح فى هذه التصريحات يستعيد الاتصالات المصرية الأمريكية وبعثة على صبرى إلى واشنطن منذ عامين، والوعود الأمريكية بالمساعدة والتى لم ينتج عنها شيء إلا «الكلمات المعسولة» مستخلصاً «أن النفوذ اليهودى والصهيونى له أثر ضخم هناك، وأعتقد أنه ستكون أعجوبة الأعاجيب إذا ما حصلنا على شيء».

إزاء هذا الاقتناع الذى توصل له عبد الناصر وبالخبرة العملية، وإزاء الضغوط العسكرية الإسرائيلية كما بدت فى الغارة على غزة فى فبراير ١٩٥٥، وجهود عزل مصر إقليميًا كما بدت فى حلف بغداد، كان من المتصور أن يتطلع عبد الناصر إلى مصادر أخرى توفر له التأييد الأيديولوچى والدولى، وقد رأى هذا فى مصدرين: الدول الناهضة الجديدة فى إفريقيا وآسيا وقادتها الذين يبشرون بعدم الانحياز مثل نهرو وتيتو، ثم العالم الاشتراكى وقيادته السوفيتية التى كانت بدأت تدرك قيمة جيل من القادة الوطنيين من أمثال عبد الناصر وما يمكن أن يقدموه من فرص للاتحاد السوفيتى فى مناطق كانت حكراً على النفوذ الغربى، وقد جاء تجمع باندونج فى إبريل عام ١٩٥٥ لكى يكون مدخلاً لالتقاء التيار الوطنى والقومى المصرى بتيار عدم الانحياز البازغ ولكى يكون كذلك ومن خلال رئيس الوزراء الصينى شواين لاى - أول إشارة تبعث بها مصر إلى الاتحاد السوفيتى حول المساعدة العسكرية، وهى الخطوة التى تطورت بعد ذلك إلى صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية إلى مصر والتى أعلن عنها فى ٢٧ سبتمبر عام ١٩٥٥ ووقعت على چون فوستر دالاس «كالصاعقة» وكانت بحق خطًا فاصلاً فى اتجاه السياسة الخارجية المصرية وفى مجرى الحرب الباردة فى منطقة الشرق الأوسط.

وقد كان من المتصور أن يؤدى وصول السلاح السوفيتى إلى مصر إلى تشجيع الاتحاد السوفيتى على مزيد من التقدم والوجود فى منطقة الشرق الأوسط، وهو ما بدا فيما أعلنه وزير الخارجية السوفيتى شبيلوف فى ١٠ أكتوبر عام ١٩٥٥ عن

عرض سوفيتى لتقديم مساعدات فنية غير محدودة لمشروعات البلدان العربية بما فيها مشروع بناء السد العالى فى مصر.

تمويل بناء السد العالى: فشل الجهود الدبلوماسية:

وعلى الرغم من الخبرة المصرية مع الولايات المتحدة والغرب فى موضوع السلاح واستمرار الشكوك في جدية الولايات المتحدة وإمكان الاعتماد عليها فى تمويل بناء السد العالى، فقد ظل الخيار والتفضيل لدى عبد الناصر وزملائه هو أن يتم بناء السد العالى من خلال كونسورتيوم دولى، وقد لا يكون بعيداً فى هذا الشأن وصف عبد الناصر لشراء السلاح السوفيتى على أنه «مجرد صفقة واحدة» وحيث كانت الشكوك تتملكه من الناحية السياسية والاجتماعية حول تواجد الخبراء السوفيت فى عمليات بناء السد العالى. أما على المستوى الأمريكى، فرغم أن صدمة صفقة السلاح كانت لا تزالا قائمة، إلا أن النقاش كان يجرى داخل الإدارة الأمريكية وبين دبلوماسييها خاصة فى عواصم دول العالم الثالث حول أهمية الالتفات إلى التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية التى تحدث فى مجتمعات هذه الدول وبشكل يتعين على الولايات المتحدة أن تعطيها وزناً أكبر.

وحث السفير الأمريكى فى الهند شستر باولز واشنطن على أن لا تسيطر عليها فقط المفاهيم العسكرية المبسطة للحرب الباردة. وحذر من أن التطورات الأيديولوچية والاقتصادية والسياسية فى العالم الثالث يمكن أن يستفيد منها الاتحاد السوفيتى فقط ويبدو أن هذا المنطق بدأ يصل إلى وزير الخارجية الأمريكى دالاس من حيث الحاجة إلى سياسة أمريكية جديدة لمواجهة الاتحاد السوفيتى، ففى مؤتمر صحفى عقده فى ١١ يناير ١٩٥٦ ذكر «إن الفترة الحالية من التاريخ قد تكون نقطة تحول كبيرة بين الشيوعية والحرية، وحيث يبدو بوضوح أن ثمة تحولاً فى الحرب الباردة تتحرك فيه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية إلى المقدمة». أما الاعتبار الثانى الذى كان يدفع نحو مناقشة جادة للتمويل الأمريكى والغربى للسد العالى، فهو أن الامتناع عن ذلك سوف يخلق ضغطاً على عبد

الناصر لقبول العرض السوفيتى، بل إن هذا الاعتبار قد ذهب إلى أنه فى غياب تمويل سوفيتى فإن ارتباط مصر وقبولها للشروط الغربية لبناء السد العالى سوف يجعل من الصعب عليها أن تستكمل صفقة السلاح مع الاتحاد السوفيتى على الأقل على الأساس الذى تمت عليه، أما الاعتبار الأشمل لدى من كانوا يؤيدون اشتراك الولايات المتحدة أن ذلك سوف يولد درجة من الاعتماد المصرى على الغرب وانشغالاً مصرياً ببناء السد العالى يحول دون ارتباط مصر بسياسات مناقضة للمصالح والاهتمامات الأمريكية والغربية، ويكسب قبول مصر لنوع من السلام الأمريكى فى الشرق الأوسط.

وعندما بدأت المفاوضات الجادة مع البنك الدولى حول شروط وإجراءات تمويل بناء السد، بدأ البنك يلحق بقرضه المقترح بـ٢٠٠ مليون دولار شروطاً لم تكن مستساغة لمصر حيث طلب البنك الموافقة على أن يشرف على سياسات مصر الاقتصادية للفترة التى سيستغرقها بناء المشروع، ومطالبة البنك أن تسدد مصر القرض بنسبة الفائدة السارية وهى ١ / ٢ ،٥، والتى اعتبرها ناصر عالية جداً، ورغبة البنك فى الاكتفاء بتوقيعه خطاب الإعراب عن النية بدلاً من خطاب (؟؟ ص١٨ آخر فقرة) بتمويل نصيبه من المشروع. غير أن هذه الخلافات بين مصر والبنك الدولى قد سويت خلال الزيارة التى قام بها يوجين بلاك إلى القاهرة، وبتأييد من دالاس فى ٢٨ يناير عام ١٩٥٦ حيث تم التوصل إلى «اتفاقية واقعية» توصلت إلى حلول وسط للنقاط الثلاث موضع الاختلاف. وفى تقديره النهائى لهذه الاعتبارات أعرب دالاس بشكل ذى دلالة «أننا قد نعلم قريبًا ما إذا كان اتجاهنا فى مجموعه نحو ناصر يجب أن يتغير»، ورغم اعتبار دالاس أن استجابة ناصر لبعثة بلاك والحل الذى تم التوصل إليه قد يعد مؤشراً إيجابيًا، إلا أن الاختبار الحقيقى لنوايا ناصر قد تمثل فى بعثة آندرسون التى جرت فى الشهور الثلاثة الأول من عام ١٩٥٦، كمحاولة لتوجيه سياسة عبد الناصر إلى اتجاهات يمكن التحكم فيها بشكل أكثر. كانت بعثة آندرسون، والتى سميت ببعثة Gammor ،كانت استمراراً لمشروع سابق هو مشروع Alapha تهدف إلى عقد

سلام مصرى إسرائيلى لترتيب اجتماع مباشر بين بن جوريون وعبد الناصر، وحيث استمر صناع السياسة الأمريكية فى الاعتقاد أن المخططات السوفييتية حول الشرق الأوسط يمكن إفشالها وتفريغ صفقة الأسلحة، بسلام إسرائيلى مصرى سوف يربط مصر بالولايات المتحدة بشكل وثيق.

وقد جاء فشل مهمة آندرسون لكى يضعف من كانوا يأملون فى استمالة عبد الناصر، ولكى يتآكل الاستعداد الذى كان قد بدأ للمساهمة فى بناء السد، بل إن فشل هذه المهمة قد دعم التيار المعادى لعبد الناصر فى واشنطن واعتبر شخصاً متعطشًا للسلطة، ووصل هذا التيار إلى أيزنهاور نفسه الذى اعتبر أن ناصر هو المسئول عن فشل مهمة آندرسون ورفض المبادرة التى قدمت له لتحقيق سلام فى الشرق الأوسط، بل وذهب إلى أن يكتب فى يومياته أنه «اقترح على الخارجية الأمريكية أن تبدأ فى بناء شخص آخر كزعيم محتمل للعالم العربى ... وكان اختيارى الشخصي هو الملك سعود» وفى تصريحات علنية أكد دالاس اقتناعه بأن ناصر معادٍ للغرب، واتخذ من اعتراف ناصر بجمهورية الصين الشعبية فى مايو عام ١٩٥٦ دليلاً على تحالف ناصر مع معسكر العدو» وبعد يوم من إعلان مصر اعترافها بالصين الشعبية أعلنت الخارجية الأمريكية إعادة النظر فى العلاقات المصرية الأمريكية.

ورغم كل هذه الغيوم ظل السفير المصرى فى واشنطن الدكتور أحمد حسين يتمسك بالأمل فى إمكان التوصل إلى اتفاق، ويعبر عن ذلك فى أوساط الدبلوماسيين والمسئولين الأمريكيين. وقد توافق مع ذلك زيارة جديدة ثالثة قام بها رئيس البنك الدولى يوجين بلاك للقاهرة فى ٢٠ يونيو ١٩٥٦ حيث ناقش خلالها مع عبد الناصر الطلبات الأمريكية البريطانية بما عرف بمذكرة ٧ ديسمبر، وتختلف روايات الإدارة الأمريكية بما فيها أيزنهاور نفسه عن هذه الزيارة التى تمت فى ٢٠ يونيو ١٩٥٦ ونتائجها حيث ذكر أيزنهاور أن عبد الناصر قد «قدم لبلاك سلسلة من الاقتراحات المضادة بعضها غير مقبول كلية لسلطات التمويل الثلاث..» واستخلص أيزنهاور من هذا الفهم «.. أن ناصر ليس معنيًا

حقيقة بمفاوضات جادة حول المشروع واعتبرنا المسألة ميتة بالنسبة لكل أغراض العملية» أما يوجين بلاك فقد نقل عنه قوله فى ٢٢ يونيو «إن سياسة البنك الدولى تجاه عرض السد العالى لم تتغير منذ زيارتى هنا منذ ثلاثة شهور»، بل إن بلاك قد خالف وصف أيزنهاور لاجتماعه مع ناصر« فلم يكن هناك قائمة شروط جديدة، على العكس تماماً كان الأمر يعني تخلي ناصر عن الأسئلة التى لم يتلق إجابة عنها حول الشروط البريطانية والأمريكية .. وكان فهمى أن ناصر سوف يقبل المذكرات البريطانية والأمريكية التى لم يكن قد قبلها من قبل».

ويعتبر المؤرخون الموضوعيون لهذه الفترة أنه لم يكن هناك تفسير للتردد الأمريكى إلا الحسابات التى كانت تسيطر عليها كلية اعتبارات الحرب الباردة، وعدم التسامح مع الاستقلال المتزايد لنظام عبد الناصر وبشكل ينفصل عن الإستراتيجية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط بل ولبلاد العالم الثالث، بل إنه بالنسبة لوزير الخارجية الأمريكى بالذات كان يسيطر عليه تأثير على قادة ومناطق العالم الثالث الأخرى كمسرح متزايد للحرب الباردة البازغة. وكانت هذه الاعتبارات قد ترسخت وتبلورت إلى قرار نهائى بعدم المشاركة الأمريكية فى تمويل بناء السد وذلك قبل وصول السفير أحمد حسين إلى وزارة الخارجية الأمريكية فى ١٩ يوليو ١٩٥٦ وبتفويض من ناصر بإبلاغ قبول مصر للشروط الأمريكية والبريطانية التى تضمنتها مذكرة ١٧ ديسمبر ١٩٥٥ وبعد أن عبر السفير المصرى عن اهتمامه بأن تقوم الولايات المتحدة والبنك الدولى بتمويل بناء السد «رغم أن العرض الروسى فى جيبنا» أجابه دالاس بعد التعبير عن اقتناعه بأهمية المشروع بالنسبة لمصر وإقرار البنك الدولى بجدواه: إننا قد توصلنا إلى نتيجة نشعر معها أن المشروع ليس ملائمًا فى الظروف الراهنة وأنه سيكون إجهاداً كبيراً للاقتصاد المصرى.

وهكذا كان القرار والموقف الأمريكى من تمويل السد العالى من دوافع القيادة المصرية إلى تأميم قناة السويس وهو الحدث الذى سيكون له تداعياته المصرية والإقليمية والعالمية بالغة الأثر فى التاريخ السياسى والدبلوماسى للمنطقة وللعالم.

عندما شرعت إدارة نيكسون، فى بداية السبعينات، تعيد ترتيب وبناء العلاقات الأمريكية السوفيتية فى ضوء المعطيات الجديدة وخاصة علاقات القوى الإستراتيجية، صاغ هنرى كيسنجر مفهوم الارتباط Linkage، وكان يعنى بذلك أن ثمة علاقة ارتباط بين القضايا الدولية والإقليمية، وأن أية تطورات وأحداث معينة أو صراع أو وضع ما يؤثر وينعكس على قضايا وصراعات أخرى، فى هذا الوقت كانت الحرب فى فيتنام والمأزق الأمريكى بها هو الهم الشاغل للسياسة الأمريكية وكان جزءاً من إدارة العلاقات مع قوتين مؤثرتين فى مجريات الوضع فى فيتنام وهما الاتحاد السوفيتى والصين، ولهذا رأيناه بالتوازى مع بنائه كعلاقات الوفاق مع الاتحاد السوفيتى يتجه إلى الانفتاح على الصين ذاتها منهياً حالة العداء والقطيعة معها من خلال زيارته الشهيرة للصين عام ١٩٧٢ . ونظرياً يستمد مفهوم الارتباط منطقه من الطبيعة التبادلية بين القضايا، ومن أن قضية أو صراعاً ما لا يجرى بمعزل عن أوضاع صراع آخر خاصة إذا كانت هذه الصراعات تجرى فى منطقة متشابكة، وإذا استخدمنا نموذج الحرب فى فيتنام وعلاقتها الإقليمية المتشابكة فسوف نكتشف أنه رغم أن الحرب الفيتنامية ذاتها كانت العامل الحاسم فى مجرياتها، إلا أن التوصل إلى تسوية بشأنها عام ١٩٧٣ قد نمت فى سياق عملية الوفاق التى كانت تتشكل بين كلٌ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى من ناحية، وعملية الانفتاح الأمريكى على الصين من ناحية أخرى، وعلى هذا، وكما عبر هنرى كيسنجر، فإنه لم يخترع مفهوم الارتباط وإنما فرضه الواقع الذى لا يمكن تجاهل علاقاته المتشابكة.

فإذا ما طبقنا هذا المفهوم على منطقة الشرق الأوسط وعلى قضاياها وصراعاتها، فسوف نكتشف بوضوح الطبيعة التبادلية والتأثير والتأثر بينها،

وبصورة يصبح من الصعب معها تناول قضية منها بمعزل عن القضايا الأخرى. وقد أصبح من الحكمة التقليدية، القول بأن الصراع العربى الإسرائيلى، وفى جوهره القضية الفلسطينية، هى جوهر الصراعات فى الشرق الأوسط، وأنه على الرغم من تعدد الصراعات فى المنطقة وخصائصها الذاتية، إلا أن استمرار الصراع الفلسطينى الإسرائيلى إنما يلهب ويغذى هذه الصراعات ويقدم مصدراً لتوليد العنف والراديكالية فى المنطقة، لذا يلاحظ أنه خلال وأعقاب الحرب الإسرائيلية على لبنان كان استخلاص المحللين والمراقبين أنه ربما لم نكن لنشهد هذه الحرب إذا كان قد تحقق حل سلمى ومقبول للقضية الفلسطينية.

وبالمنطق نفسه، فإنه إذا حللنا واحدة من أكثر أزمات المنطقة وهى البرنامج النووى الإيرانى، ورغم الحجج والدوافع الإيرانية وراء هذا المشروع ابتداء من حاجتها المستقبلية للطاقة واعتباراتها الأمنية، فإنه مما لا شك فيه أن تقدير إيران لامتلاك إسرائيل لترسانة من الأسلحة النووية كان واحداً من دوافعها لامتلاك قدرات نووية، ولسنا فى حاجة إلى توضيح تأثير هذه الأزمة، والمواجهة الأمريكية الإيرانية حولها، على الوضع فى العراق وتعقده وتفاقمه.

كل هذه الحقائق كانت وراء الدعوات التى صدرت عن عدد من الشخصيات السياسية والعسكرية والمؤسسات والمنظمات ومراكز البحث التى تنبه إلى العلاقات المتبادلة بين الأزمات والصراعات فى المنطقة والدعوة إلى التعامل معها وفقًا لهذا المفهوم. وتطبيقًا لهذا ذهبوا إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى يسمح بمعالجة هذه الأزمات فى سياق واحد ويضم أطرافها الإقليمية والدولية، وكان آخر هذه الدعوات تقرير بيكر هاميلتون الذى إن كان قد صمم لدراسة الوضع فى العراق إلا أنه ينبه إلى دور الصراع العربى الإسرائيلى فى توترات المنطقة، وأن الولايات المتحدة لن تستطيع أن تحقق أهدافها فى المنطقة ما لم تتعامل مباشرة مع الصراع العربى الإسرائيلى.

على الرغم من هذه الحقائق النظرية والعملية حول مفهوم الارتباط يجيء باحث أمريكى هو روبرت ساتلوف المدير التنفيذى لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، المعروف باهتماماته وولاءاته، لكى ينكر هذا المفهوم ويقول: إنه ببساطة غير موجود وينكر الانعكاسات المتبادلة بين قضايا المنطقة، بل إنه يذهب إلى القول إنه ليس هناك دليل على أن العنف الفلسطينى الإسرائيلى له تأثيرات إقليمية جوهرية، ونفى إمكانية أن تؤدى إلى حرب إقليمية، ولهذا فهو يرى أن أمريكا تحتاج إلى التركيز على كل مشكلة من مشكلات الشرق الأوسط على حدة ابتداء من الصراع العربى الإسرائيلى إلى الطموحات الإيرانية كلاً على حدة، ووفقاً لأوضاعها الخاصة.

ونتصور أن ما نصح به ساتلوف السياسة الأمريكية من فصل قضايا الشرق الأوسط والتعامل معها بشكل منفرد وإنكار علاقة التأثير المتبادل بينها لا يخدم الهدف الأوسع لتحقيق استقرار شامل فى المنطقة.

البحث عن السلام فى الشرق الأوسط: نحو جمود أم إحياء

انعقد مؤخراً فى مدريد مؤتمر تحت عنوان «مدريد + ١٥» أريد به تسجيل مرور ١٥ عامًا على مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط عام ١٩٩١ واستعادة روحه، ورغم الطابع غير الرسمى للمؤتمر الأخير إلا أنه انعقد برعاية إسبانيا والنرويج وشارك فيه وزيرا خارجيتهما، فإسبانيا هى التى استضافت مؤتمر مدريد الأول، والنرويج هى التى رعت المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين التى انتهت بالتوصل إلى اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، كما شارك فيه عدد من الشخصيات الدبلوماسية والأكاديمية الذين كان لهم ارتباط بعملية السلام فى الشرق الأوسط منذ مدريد الأول وربما قبل ذلك. وقد عقد المؤتمر لكى يكون نقطة إطلاق وإحياء لعملية السلام فى الشرق الأوسط بعد الركود الطويل بل والتدهور الذى لحق بها خاصة فى الأعوام الستة الماضية وبعد مجىء آريل شارون للحكم وانطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية. وأياً كانت المشاورات والمداولات التى دارت فى المؤتمر إلا أننا نتصور أن المؤتمر قد انعقد فى وقت تتجادل فيه مدرستان .. حول احتمالات ومستقبل عملية السلام. تدور المدرسة الأولى وتنظر إلى مستقبل عملية السلام نظرة غير متفائلة حيث تعتبر أن أطراف الصراع غير مستعدين وغير جاهزين للانخراط فى عملية جادة وحقيقية وأن أوضاعهم الداخلية والذاتية هى من الضعف بحيث لا تساعد على ذلك، وهذه الأطراف هى: الفلسطينيون، والإسرائيليون والولايات المتحدة الأمريكية، وقد عبر عن هذه النظرة السفير حسن عيسى فى ورقته التى قدمها فى العاشر من ديسمبر إلى المؤتمر السنوى للمجلس المصرى للشئون الخارجية والذى ناقش «واقع واحتمالات السلام فى الشرق الأوسط». وتفصل هذه المدرسة وجهة نظرها بالتنبيه إلى حالة الضعف الداخلى بين الفلسطينيين والخلافات بل والاقتتال الداخلى بينهم الأمر الذى يحول دون أن يكون لهم موقف ورؤية موحدة يدخلون

بها المفاوضات، بل وربما يعطون مبرراً للإسرائيليين للقول بأن ليس لديهم شريك فلسطيني. وينطبق هذا الضعف الداخلي على الجانب الإسرائيلي الذي تحكمه حكومة ضعيفة تحيط بها الخلافات والاتهامات المتبادلة بين أركانها رئيس الوزراء، ووزير الدفاع ورئيس الأركان، بفعل الفشل الإسرائيلي في الحرب الأخيرة على لبنان وما حمله من معانٍ عن مفاهيم إسرائيلية تقليدية مثل قوة الردع الإسرائيلي، كل هذا هز من الثقة الذاتية في أداء وقدرات القيادات الإسرائيلية، وهكذا فليس هناك قيادة أو حكومة تستطيع أن تخوض مفاوضات جادة أو تقدم وتتخذ قرارات صعبة سوف تتطلبها هذه المفاوضات، أما الجانب الأمريكي فهو يعاني من المأزق العراقي الذي يسيطر على الاهتمام والأولويات الأمريكية للبحث عن مخرج منه، ويتوازى مع هذا المواجهة مع إيران ونفوذها المتزايد في المنطقة وتصميمها على برنامجها النووي الأمر الذي تعتبره الولايات المتحدة، ومعها إسرائيل من أكثر التحديات التي تواجهها، وعلى هذا فالإدارة الأمريكية، التي لم تهتم بشكل جدي على مدى سنواتها الماضية، ليس لديها الوقت ولا الطاقة على تكريس اهتمام جاد وحقيقي لعملية السلام. ونتيجة لهذا التقييم لحالة وظروف الأطراف الرئيسة الثلاثة لا تتوقع هذه المدرسة أن يتحقق على مدى العامين القادمين تقدم حقيقي نحو تسوية مقبولة بين الفلسطينيين والإسرائيليين ناهيك عن المسار السوري واللبناني الذي تحيط به كذلك التعقيدات ويتداخل مع الوضع الإيراني ودوره.

أما المدرسة أو النظرة الثانية فهي التي ترى أملاً في إمكانية تحريك وإطلاق عملية السلام من جديد، وتعتمد في ذلك على أن ما يحيط بعملية السلام من أخطار بل وإمكانيات تفجر أوسع، هو نفسه من دوافع تحريك هذه العملية بل إن من دروس حرب لبنان الأخيرة أن استمرار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي دون حل من شأنه أن يولد دائمًا الأزمات والانفجارات، بل هناك من ذهب إلى أننا ربما لم نكن لنشهد هذه الحرب في غيبة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهي

بهذا تؤكد على مفهوم الترابط بين صراعات المنطقة وتأثيراتها المتبادلة، وربما اعتمدت هذه المدرسة فى محاولاتها إحياء عملية السلام على أن الولايات المتحدة فى سعيها إلى كسب التأييد الإقليمى لخططها فى العراق تحتاج أن تقدم لهم إنجازًا على المستوى الفلسطينى فضلاً عن إنجاز ينهى به الرئيس الأمريكى عهده، ويحسب له. ومما تعتمد عليه هذه المدرسة فى توقعاتها المتفائلة، ما وعدت به وزيرة الخارجية الأمريكية من الإعداد للقاء ثلاثى يضمها ويضم الرئيس الفلسطينى محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلى، واعتبارها أنه سيكون أهم لقاء على مدى السنوات الستة الماضية، ويمكن أن يطلق المفاوضات حول قضايا الحل النهائى، ومما نبه له الرئيس الأمريكي الأسبق چيمى كارتر من تزايد الاهتمام الدولى بل والإسرائيلى بمبادرة السلام العربية التى أطلقت عام ٢٠٠٢، وإلى ما أعلنه إسماعيل هنية عن تأييده لإجراء حوار بين رئيس الوزراء محمود عباس أبو مازن ورئيس الوزراء الإسرائيلى وتعهده بوضع نهاية لموقف حماس فى حال التوصل إلى اتفاق يقبله الشعب الفلسطينى.

والواقع ورغم صحة الوقائع التى تستند إليها المدرسة الأولى فى وصف الأطراف الرئيسة لعملية السلام، إلا أن الذين يأملون تسوية النزاع يتمنون أن تصح توقعات وافتراضات المدرسة الثانية وإن كان هذا يتطلب جهدًا متواصلاً ومنسقًا يشمل أساسًا الجبهة الفلسطينية وتوحيد الفلسطينيين لصفوفهم وتوصلهم إلى رؤية وإستراتيچية واحدة لقضيتهم تقنع الرأى العام العالمى، بل والإسرائيليين، أن هناك طرفًا فلسطينيًا متماسكًا يمكن التفاوض معه، وبالقدر نفسه يتطلب الأمر ألا يتدهور الوضع السياسى الداخلى فى إسرائيل بشكل ينتهى إلى حكومة جديدة ليس مستبعدًا أن تأتى من جديد بقيادة نتانياهو المعروف بمواقفه المحبطة للمفاوضات مع الفلسطينيين ونتائجها، وبالتوازى مع هذا يتطلب الأمر أن تحسم الإدارة الأمريكية أمرها وتقتنع حقيقة بما نصحها به تقرير بيكر - هاميلتون أن الولايات المتحدة لن تحقق مصالحها فى الشرق الأوسط دون أن تبذل جهدًا

مستمراً ومتماسكًا لتحقيق تسوية سلمية. ومع أهمية الدور الأمريكى فإنه يجب أن تتذكر أن احتكاره للعملية السلمية لم يحقق إنجازًا حقيقيًا ولهذا فإن الجهد الدولى المتعدد مطلوب وهو ما يمكن أن يتحقق فى إطار الرباعية بشرط أن تخرج من حالة الركود التى لاقتها وأن يكون اجتماعها القادم فى فبراير بداية لجهد حقيقى وتجميع للجهود وتنسيق بينها وهو السياق الذى يستطيع فيه الاتحاد الأوروبى أن يحقق بالفعل ما يردده دائماً من مسئوليته وأن يخرج من مستوى القول إلى مستوى الفعل فضلاً عن دَوْرَىْ روسيا والأمم المتحدة. والمأمول أن تكتمل الجهود الدولية بالاتفاق على الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط يكون هو المنبر الحقيقى لمناقشة قضايا المنطقة بشكل شامل. ولعل السيد وزير الخارجية أحمد أبو الغيط قد عكس هذه الآمال حينما ركز على أن يكون عام ٢٠٠٧ هو عام السلام فى الشرق الأوسط فتلك حقيقة هى اللحظة التى يجب فيها استجماع القوى نحو تسوية للمشكلة التى راوغت حتى الآن كل جهود السلام وأرهقت المنطقة وشعوبها.

صراعات الشرق الأوسط: ٢٠٠٦-٢٠٠٧

منذ تأسيسها عام ١٩٩٥ ، أصبحت مجموعة الأزمات الدولية International Crisis Group والتى تتخذ من بروكسل مقراً لها، ولها مكاتب وممثلون فى مناطق العالم المختلفة، أصبحت من أبرز المؤسسات والمجموعات غير الحكومية بحثاً وراء الأزمات والصراعات الإقليمية والتحذير من اشتعالها وتقديم المبادرات والحلول لها إذا ما تحولت إلى صراعات مشتعلة. وقد تكونت هذه المجموعة من عدد من الشخصيات الدولية والمتخصصين وكان الدافع لهم هو فشل المجتمع الدولى أن يتصرف بكفاءة فى وجه الأزمات فى الصومال، والبوسنة، ورواندا؛ ومن ثم كان هدفهم تكوين مجموعة مستقلة تماماً عن أية حكومة لكى تساعد تلك الحكومات والأجهزة الدولية والمجتمع الدولى فى مجموعه لكى يمنع أو على الأقل يحتوى الصراعات المميتة فإذا فشلت فى ذلك تحاول تقديم حلول لها، وعلى هذا فإن هدف المجموعة هو منع الصراعات وإقناع هؤلاء القادرين على تغيير مسار الأحداث بالتصرف بطريقة تخفض التوترات ومواجهة الإحساس بالظلم بدلاً من تركها تتعمق وتنفجر إلى صراع مسلح.

وقد أصدرت المجموعة مؤخراً تقريرها السنوى الذى ترصد فيه عملها فى مناطق الصراعات المختلفة خلال عام ٢٠٠٦ فى مناطق فى: الشرق الأوسط، وإفريقيا، وآسيا وأوروبا، وأمريكا اللاتينية، ولا يقتصر التقرير على رصد تعامل المجموعة مع أحداث وصراعات فى هذه المناطق عام ٢٠٠٦ ، وإنما يتضمن أيضاً خططها للتعامل معها عام ٢٠٠٧ .

وسوف نركز فى هذا المقال على القسم الخاص بالشرق الأوسط وتقييم التقرير للنزاعات فيه عام ٢٠٠٦ وخطط المجموعة للتعامل معها فى عام ٢٠٠٧، ويلخص التقرير صورة الوضع فى الشرق الأوسط بالقول: إنه استمر فى التدهور

عام ٢٠٠٦ ، فقد ازداد العنف والفوضى فى العراق، بينما خلقت الحرب فى لبنان مزيدًا من المشكلات أكثر مما حلت. كما شهد العام أيضًا تصاعدًا فى الصراعات بين حماس وفتح فى فلسطين، ونفوذًا إيرانيًا متزايدًا والذى نظرت إليه الدول العربية بقلق متزايد.

ويفصل التوتر فى الصراع العربى الإسرائيلى فاعتبر أن الأزمات فى الصراع سيطرت على الساحة العربية الإسرائيلية فى عام ٢٠٠٦ إلى درجة أكبر مما كانت عليه فى السنوات الأخيرة، الأمر الذى استثار وغذى الانكسار الداخلى والذى أصبح بشكل متزايد هو القاعدة فى المنطقة، وبانتهاء العام، أصبح الجمود السياسى والحكومات الضعيفة غير القادرة على معالجة القضايا الرئيسة للحرب والسلام، أصبحت النظام السائد. وأصبح صراع إسرائيل مع الفلسطينيين ولبنان ينظر إليه بشكل متزايد من جانب إسرائيل بشكل مرتبط ليس فقط بعلاقاتها ولكن بالمواجهة التى تسود الأجواء مع إيران. وقد أنهى انتصار حماس الانتخابى والفشل فى الحرب ضد حزب الله، محاولة إسرائيل أن تحدد من جانب واحد الحدود الإسرائيلية الفلسطينية، وخلقت أزمة ثقة فى القيادة السياسية، والعمل المنفرد، فسوف نكتشف عام ٢٠٠٧ ، ما إذا كان التآلف الحكومى الذى تشكل حول هذا المفهوم على درجة كبيرة من الضعف لكى يبقى أو يتحول إلى مفاوضات كما تضغط الولايات المتحدة. ويواصل التقرير وصفه للوضع الفلسطينى بانتصار حماس حيث شهدت السياسية الفلسطينية إقامة حكومة سلطة فلسطينية إسلامية والتى أثبتت عدم قدرتها على الحكم نظرًا للعقوبات الدولية والصراع المتزايد على السلطة مع فتح، ومع نهاية العام يبقى أن نرى ما إذا كان هذا سوف يسفر عن حرب أهلية أو أساس لحكومة وحدة وطنية قادرة على معالجة المأزق الجاد المتزايد الذى يواجه الشعب الفلسطينى.

ويقدر التقرير أن انتصار حماس، والحرب فى لبنان والمأزق المتزايد فى العراق، يبدو أنها قد أكدت موقف سوريا وشجعت رسمييها، فمع نهاية العام فإن سياسة

العـزل التى حـاولتـهـا واشنطن كـانت تتـفـتت، وأجـرى العـديد من الرسـمـيين والأوروبيين زيارات لسوريا، كما حققت سوريا اختراقًا فى علاقتها الدبلوماسية مع العراق، ورغم هذا، فإن الكثيـرين فى الولايات وإسرائيل وبعض الدول العـربيـة ظلوا معادين لأى ارتباط حقيقى مقتنعين بأن الضغط المستمر سوف يولد تغييراً فى النظام أو فى سلوكه.

والآن ما خطط المجموعة إزاء هذه القضايا فى عام ٢٠٠٧ ؟ حول عملية السلام فى الشرق الأوسط، فسوف تدعو المجموعة إلى استئناف المفاوضات لتحقيق تسوية عربية إسرائيلية شاملة ولتطبيق الاتفاقيات القادمة وهو ما سيظل هو التحدى الرئيس للمجتمع الدولى فى هذه المنطقة المتقلبة، وحول السياسات الفلسطينية فإن النزاع بين حماس وفتح، والتفكك الزاحف للمجتمع الفلسطينى يحمل تأثيراً هيكليًا على النظام السياسى وهو ينتج تحديات وفرصًا تتطلب المعالجة، أما عن السياسة الإسرائيلية فإن عدم الاستقرار المتزايد فى النظام السياسى الإسرائيلى والأزمة المستمرة حول برنامج إيران النووى يخلق مزيجًا حتمياً ممكناً والذى قد يكون له آثار بعيدة المدى على المنطقة.

وفى لبنان يقدر التقرير استثمار حزب الله لإحساسه بالنصر فى الحرب مع لبنان، فإن الحزب قد بدأ يضغط لتمثيل أكبر فى السياسة اللبنانية، أما الطائفة السنية اللبنانية ولشعورها بالضغط فقد أصبحت أكثر راديكالية.

أما عن سوريا فإن مجموعة الأزمات تعد بأنها سوف تظل تدافع عن الارتباط مع سوريا، وهذا لا يعنى استسلام أى من الطرفين ولكن المناقشة الصريحة للمصالح المشروعة لكل الأطراف هى بهدف الاتفاق على رؤية مشتركة للمنطقة.

ويتحول التقرير إلى إيران والعراق ومنطقة الخليج فيصف الموقف فى العراق بأنه ساء خلال عام ٢٠٠٦ مما أدى بالرئيس الأمريكى بأن يصفه بالوضع الصعب ويصدر خطة جديدة للاستقرار، واستمر العنف فى التصاعد فى الوقت الذى

أثبتت فيه حكومة الوحدة الوطنية أنها غير قادرة على التحكم فى الميليشيات التى تحت سيطرتها الرسمية، وفى ديسمبر صدر تقرير المجموعة، دراسة العراق، والذى تم انتظاره طويلاً حول كيفية معالجة الأزمة، ولكن رغم الإجماع القومى الذى تأسس عليه فقد تعرض لنقد قوى حتى من جانب إدارة بوش، بالتوازى مع ذلك تزايد القلق فى المنطقة حول طموحات إيران النووية خاصة بعد الموقف المتشدد والتحدى الذى اتخذه الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد وإن كان موقفه بدأ يفقد جاذبيته مع نهاية العام، ومع تزايد القلق من عقوبات مجلس الأمن وتدهور الأوضاع الاقتصادية فإن حلفاء أحمدى نجاد قد هزموا فى الانتخابات المحلية عام ٢٠٠٦ وفى جماعة الخبراء ذات النفوذ.

أما عن المسائل الرئيسة لعام ٢٠٠٧ فإن المجموعة تقدر أنه يجب التركيز على القضايا الرئيسة التى تقسم العراقيين بما فى ذلك الفيدرالية، وتقاسم عوائد البترول، وتصفية البعث وعلى الولايات المتحدة والحكومة العراقية أن تعملا على خفض العنف من جانب المتمردين والميليشيات وخلق فرص عمل جديدة لعدد أكبر من العراقيين. ويركز التقرير على التقريب بين الأكراد والعرب خاصة حول منطقة كركوك الملتهبة بسبب ثروتها البترولية ويجب تأجيل الاستفتاء المتوقع عام ٢٠٠٧ والنظر فى حل مؤقت.

وحول إيران فإن التقرير يشير إلى ما يرتب له الآن من العقوبات الأكثر قسوة من أجل إقناع إيران بوقف تخصيب اليورانيوم، كما يشير إلى ما بدأته الولايات المتحدة من بناء عسكرى فى الخليج الأمر الذى أثار القلق حول التصعيد والصراع الأمر الذى توصى معه المجموعة بالحاجة إلى فحص إستراتيجيات دبلوماسية بديلة.

وجدير أن نذكر فى النهاية عدداً من التقارير والأوراق التى أصدرتها هذه المجموعة حول صراعات المنطقة وخاصة الصراع العربى الإسرائيلى، فقد أصدرت خلال عام ٢٠٠٦ تقريراً عن حماس.

Enter Hamas: the challenge of political integration the Palestinians,
The arab Israeli : وعــن Israel and quartet: Bulling back from the brink
conflict: to reach a lasting peace وقد سبق هذا التقرير المبادرة التى أطلقتها المجموعة فى سبتمبر عام ٢٠٠٦:

Towards a conference settlement of the arab Israeli conflict

مصحوباً بخطاب وقعته ١٣٥ شخصية دولية تدعو إلى العمل العاجل نحو تسوية شاملة، واختتمت المجموعة تقاريرها عن العام بتقرير حول لبنان:

Israel / Hizbollah / Lebanon: avoding renewed conflict.

أما عن العراق، فرغم صعوبة الوصول والعمل فيه فقد استطاع عدد من باحثى المجموعة ومحلليها أن يتدفقوا إلى العراق بل ووراء المنطقة الخضراء، وأن يصدروا خمسة تقارير عام ٢٠٠٦ تعالج أوضاع المتمردين، والطائفية واحتمالات الحرب الأهلية كما أصدرت تقريرها تعليقًا على تقرير بيكر هاميلتون After Baker - Hamilton: what to do in Irqaq وهو التقرير الذى قدم مقاربة بديلة للصراع المتزايد.

لقد عمدنا إلى تقديم هذا التقرير المهم نظراً للاحترام المتزايد الذى تحظى به دوليًا مجموعة إدارة الأزمات والشخصيات التى ترأسها وتشكل مجلس أمنائها فضلاً عن عملها الميدانى الذى يقوم به باحثون ومحللون متخصصون وذوو خبرة مهنية وأكاديمية، الأمر الذى ندعو معه إلى الاهتمام والاستفادة من تقاريرها بل وندعو مجالسنا ومراكزنا البحثية إلى التعاون معها، فلا شك أن المجموعة حريصة على أن تستمع إلى رؤيتنا من أجل مزيد من الدقة والموضوعية فى تقاريرها وتحليلاتها.

الرباعية الدولية...أين الخطأ؟

عندما تشكلت الرباعية الدولية Quartet كآلية لإدارة عملية سلام الشرق الأوسط وضمت إلى جانب الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبى، وروسيا، والأمم المتحدة، كان هذا التطور مشجعاً بل وتجربة مبدعة باعتبار أن هذا سوف يسمح باتساع قاعدة الإدارة الدولية لعملية السلام، وأنها لن تقتصر على قوة واحدة احتكرت هذه العملية لسنوات طويلة لم يتحقق خلالها إنجاز يذكر ، وعلى الرغم من تعدد أطراف الرباعية إلا أنها ارتبطت فى أذهان شعوب الشرق الأوسط بالاتحاد الأوروبى، وبما كان مأمولاً من دور أكثر فعالية فى دفع عملية السلام يوازن الدور الأمريكى المنحاز بطبيعته لإسرائيل، غير أنه على مدى السنوات لم يتحقق هذا التوقع ولم يتعد دور الرباعية إلا البيانات والمواقف غير المتوازنة أو المتماسكة بل والتصرفات التى زادت الأمور سوءاً فى الأرض الفلسطينية، وقد بدا هذا بوضوح فى آخر بيانات الرباعية فى اجتماعاتها فى بروكسل فى ٣٠ مايو ٢٠٠٧ ، وهذا البيان الذى جاء كما عبر بيان للخارجية المصرية غير متوازن بشكل يخلع المصداقية عن الرباعية، فى هذا البيان وضعت الرباعية فيه كل المطالب على الجانب الفلسطينى حيث طالبته وحده بالتوقف عن العنف بينما طالبت إسرائيل بمجرد تقليل الخسائر بين المدنيين الأمر الذى كان يرمز إلى إعطاء الضوء الأخضر للإسرائيليين لمواصلة عملياتهم العسكرية فى الأرض الفلسطينية، وفى الوقت الذى طالبت فيه الرباعية بإطلاق سراح الجندى الإسرائيلى الأسير لم تدين الرباعية عمليات اعتقال برلمانيين ووزراء فلسطينيين.

إزاء هذا السجل غير المشجع من الرباعية لا يملك المراقب إلا أن يتساءل: أين الخطأ؟ ولماذا لم يتصرف طرف أساس مثل الاتحاد الأوروبى بشكل مستقل ونزيه، بل على العكس تصرف بشكل أضر بفرص الاستقرار والسلام!! إن الإجابة على هذا التساؤل سوف نجدها فى التقرير الذى وضعه فى نهاية مهمته كمنسق خاص

للأمم المتحدة فى عملية السلام السفير الفارو دى سوتو Alvaro De Soto ، فى هذا التقرير ألقى دى سوتو اللوم فى فشل الرباعية على الولايات المتحدة وعلى هيمنتها على المجموعة ومواقفها وبياناتها، وذكر أن الضغط الأمريكى قد أوصل دور الأمم المتحدة كحكم غير منحاز إلى درجة الخضوع فى المفاوضات، وما ذكره دى سوتو يذكر بما سبق أن أعلنه وزير خارجية روسيا وممثلها فى الرباعية عقب أحد اجتماعاتها أن بيانات الرباعية هى من صياغة الولايات المتحدة، غير أن نقد دى سوتو إنما ينصب على الانحياز الأوروبى وبقية الرباعية للقرار الأمريكى بفرض المقاطعة على الحكومة الفلسطينية بعد مجىء حركة حماس إلى السلطة واعتبر أن هذا القرار هو إلى حد بعيد قصير النظر وكان له آثار مدمرة على الشعب، معتبراً أن التركيز على حماس كان بهدف رفع الضغط عن إسرائيل وهو ما سمح ببناء مزيد من المستوطنات الإسرائيلية وجدار الفصل والذى بدوره قد أضر بالآمال الضئيلة بإمكان خلق دولة فلسطينية قابلة للحياة، الأمر الذى جعل الرباعية مجرد عرض جانبى Side Show ولم تعد تمثل آلية ملائمة لحل الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، وفى الوقت الذى انتقد فيه دى سوتو الفلسطينيين انتقد أيضًا موقف إسرائيل الرافض للسلام ووضعها شروطًا مسبقة لايمكن تحقيقها للمفاوضات وخلقها «حقائق على الأرض» تعوق إمكانية تحقيق دولة فلسطينية فى المستقبل.

ويستخلص دى سوتو أنه أيا كانت الرباعية فى بدايتها، فدعونا نواجه الحقيقة إنها الآن تمثل مجموعة أصدقاء للولايات المتحدة التى لا تشعر بالحاجة إلى التشاور مع الرباعية بشكل وثيق إلا فى المواقف التى ترى أنها تلائمها.

ويأسف دى سوتو للقول إن الرباعية لا تستطيع أن تتهرب من المشاركة فى المسئولية فى تغذية اليأس من الفلسطينيين، فإن مايشير إليه أبو مازن وكذلك حماس كحصار Siege الذى فرض عليهم منذ يناير 2006، فإن الانتخابات إنما ترى بشكل واسع فى الأرض المحتلة وفى الشارع العربى باعتباره عقابًا جماعيًا للاختبار الديمقراطى وأن الرباعية هى المعاقب، وهناك الكثير من الشواهد العملية

أن الحصار قد ساهم فى إشاعة التطرف بين الفلسطينيين وخلق نوع من الفوضى المؤسسية والمعاناة.

وفيما يتعلق بموقف المساعدات فإن دى سوتو يفيد أنها لم تكن الرباعية فى ذاتها التى فعلت ذلك، وإنما الولايات المتحدة وإسرائيل هى التى اتخذت هذا الموقف.

أما عن تأثير الموقف الذى اتخذته الرباعية على الأمم المتحدة، فإن دى سوتو يعتبر أنها وضعتها على طبق من الثلج الرقيق Thin Iceووضعت أفرادها العاملين فى الميدان فى وضع غير مريح فى محاولة لتخفيض آثار معاناة الفلسطينيين من الحصار بل إنه نظر إليهم باعتبارهم هم الذين فرضوا الحصار أو على الأقل تسامحوا معه، وأنهم من الجهد الدولى لإبقائه، وينتهى إلى القول إنه لم يكن السكرتير العام للأمم المتحدة مستعداً لكى يتخذ موقفاً يغير به الوضع الراهن فإنه يجب أن ينظر بجدية فى استمرار عضويته فى الرباعية ، أما عن دوره الشخصى فى عملية سلام الشرق الأوسط فإنه لم يكن كذلك إلا بالاسم فقط.

على أية حال إذا كان هذا المقال قد ناقش دور الرباعية منذ إنشائها ووصف أداءها بالضعف وعدم الفعالية واعتبر أن موطن الخطأ يكمن فى نفوذ وضغوط الولايات المتحدة على عمل وأداء الرباعية، فإن ما يتردد حاليًا حول تعيين تونى بلير المعروف بأنه أشد حلفاء الولايات المتحدة والإدارة الحالية والمتبنى لمفاهيمها، فإن هذا الاختيار لو تحقق سوف يكون تكريسًا واستمراراً لهذا الخطأ وضد أن تتمتع المجموعة الرباعية وخاصة الاتحاد الأوروبى بأهم ما تحتاج إليه وهو الاستقلالية التى جدت وبشكل يؤكد الوحدة بين الفلسطينيين لا أن يفرقهم. وفى مسيرة الرباعية كانت الحاجة دائمًا إلى شخصية قوية على أنموذج الرئيس الأمريكى السابق، أو جيمس بيكر وزير الخارجية الأسبق بمعرفتهم الوثيقة بتفاصيل الصراع الإسرائيلى، ولمواقفهم المتوازنة، ورغم هذا فإن أمام تونى بلير فرصة لكى يصحح صورته التى أضر بها موقفه من الحرب على العراق وأن يثبت حقًا استقلاليته وما كان يردده دائمًا عن الحاجة العاجلة لسلام عادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

بطرس بطرس غالى، وشيمون بيريز، شخصيتان ارتبط اسماهما بالقضية الفلسطينية، الأول منذ أن كان يدرس فى باريس ويشارك فى التجمعات والاجتماعات حول الفلسطينيين وقضيتهم، هذا فضلاً عن ميراث عائلته التى كانت مهتمة بالأوضاع فى فلسطين، ثم ازداد ارتباطه وتعمق عندما أصبح وزيراً ورجل دولة، واندمج فى مبادرة الرئيس أنور السادات وزيارته التاريخية للقدس- سبتمبر ١٩٧٧- ثم أصبح أبرز مهندسى عملية السلام المصرى وتطوراتها فى كامب ديفيد واتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية ١٩٧٩ ، ولمن يريد أن يتعرف بشكل أكثر تفصيلاً على تفاصيل علاقة ومساهمة بطرس غالى فى عملية السلام ومحادثاتها ومفاوضاتها، بل وأسرارها ودور الشخصيات فيها، فعليه أن يقرأ كتابه أو شهادته «طريق مصر إلى القدس» ، ومنذ هذا التاريخ وبطرس غالى هو المرجع الموثوق عن الصراع الفلسطينى الإسرائيلى وتعقيداته وحيث تعطى خبراته الطويلة الأكاديمية والمهنية أساساً ومصداقية لرؤيته وإن اختلف معه البعض وجادلوه، أما الشخصية الثانية فهى شيمون بيريز رجل الدولة الإسرائيلى الذى يكاد يكون الشخصية الإسرائيلية الباقية من جيل المؤسسين للدولة اليهودية، وهو الابن النجيب لـ بن جوريون وأحد حوارييه، وهو أحد مؤسسى البرنامج النووى الإسرائيلى منذ أن كان يعمل سكرتيراً عامًا لوزارة الدفاع الإسرائيلية، ثم أحد أقطاب حزب العمل الذى وصل إلى رئاسة الوزراء فى أعقاب مقتل إسحاق رابين، مع تعدد هذه الأوراق كان اسم شيمون بيريز يرتبط باتفاقيات أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣ ، فهو مهندسها منذ أن بدأت المفاوضات حولها برعاية ومباركة من إسحاق رابين رئيس الوزراء آنذاك، والذى تصور فيه الشرق الأوسط بمعناه الواسع، تعيش فيه إسرائيل وتندمج فى علاقات تعاون

اقتصادى وعلمى وتكنولوجى، وربما كان هذا المفهوم وراء ما اصطلح بعد ذلك« بمؤتمرات قمة الشرق الأوسط» غير أنه إذا كان بيريز قد شهد مولد اتفاقيات أوسلو، فقد شهد أيضًا تراجعها بل وتدميرها على يد حكومات الليكود منذ مجىء نتانياهو إلى الحكم عام ١٩٩٦ .

وربما كانت اتفاقيات أوسلو وما فتحته من إمكانيات السلام والتعايش بين الفلسطينيين والإسرائيليين ومن ثم السلام وتعايش عربى - إسرائيلى، هى التى أغرت شيمون بيريز بأن يقدم رؤية عريضة تعاون شرق أوسطى، ومن ثم كان كتابه «الشرق الأوسط الجديد». لذلك لم يكن غريبًا أن ينظر أحد الباحثين وهو الباحث البلجيكى أندريه فيرساى إلى هاتين الشخصيتين باعتبارهما تجسيدًا لستين عامًا من الصراع فى الشرق الأوسط وأن يدعوهما أن يلتقيا من أجل القيام معًا بزيارة جديدة للتاريخ الذى اشتركا فى صنعه.

وتدور الحوارات حول الأحداث الكبرى فى تاريخ الشرق الأوسط : خطة تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ ، ونشأة دولة إسرائيل وإجهاض الدولة الفلسطينية ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ثورة الضباط الأحرار فى مصر عام ١٩٥٢ ، أزمة السويس عام ١٩٥٦ ، وحرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ ، ويقظة الشعور الوطنى الفلسطينى عام ١٩٧٠ ، واتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ ، واغتيال السادات عام ١٩٨١ ، حرب لبنان عام ١٩٨٢ ، واشتعال الانتفاضة عام ١٩٨٧ ، واتفاقية أوسلو ١٩٩٣ ، واغتيال رابين ١٩٩٤ ، ووفاة ياسر عرفات ٢٠٠٤ .

من هذا النطاق العريض من القضايا والتطورات التى تشكل صراع الشرق الأوسط على مدى ستين عامًا، فإن هذه المساحة لن تسمح إلا باستعراض رؤية المتحاورين وإجاباتهم عن أسئلة تتعرض لخبرة الصراع ومستقبله، ما الذى يمثله انسحاب إسرائيل الأحادى من غزة من احتمالات؟ وهل ثمة حكومة إسرائيلية تستطيع إعادة الضفة الغربية إلى الفلسطينيين وحل المستوطنات؟ ومسألة حق

العـودة للفلسطينيين، وهل سيـقبل العـالم العـربى فى يوم مـا حـقـيـقـة الدولة الفلسطينية وأن يكون هذا القبول لا لقوة إسرائيل وإنما اختيارًا قائمًا على القبول بكامل الحرية؟ وما الرد المقنع على الأصولية الإسلامية؟ وماذا عن تشابك الروابط الفلسطينيـة الإسـرائيليـة رغم الوضع الميـئـوس منه؟ وكـيف يرون تطور الشـرق الأوسط؟ وأخيرًا بعد ستين عامًا من الصراع ما الأخطاء المتبادلة التى ارتكبها العرب والإسرائيليون؟

وفيما يتعلق بالأرض المحتلة والمبررات الأمنية التى ظلت إسرائيل طوال الوقت تقـدم مـبـررات الاحـتـفـاظ بهـا، يقـرر بيـريز أنه فـعلاً حـتى وقـت قـريب كـان العـمق الإسرائيلى الذى تحتله الأرض الإسرائيلية مهمًا لها، غير أن هذه الحجة لم تعد قائمة اليوم ، فالصواريخ أصبحت ذات مدى يمكنها أن تصل إلى أبعاد تتجاوز مساحة بضع عشرات الكيلو مترات التى يغطيها هذا البعد الإسرائيلى، وهو ما أثبته العراق بإطلاق الصواريخ سكود على إسرائيل أثناء حرب الخليج، غير أن أهم تطور بالنسبة لإسرائيل أن الجزء الأكبر من الخطر لم يعد يأتى من الخارج ولكن من الداخل، فمنذ سنوات أصبح واضحًا أن التجاوزات الإرهابية هى التى تضع شعب إسرائيل فى خطر وليس الجيران من الدولة العربية.

وفيما يتعلق بمعانى واحتمالات انسحاب إسرائيل من غزة فإن الدكتور بطرس غالى يعبر عن خشيته من أن تتحول «غزة أولاً» إلى «غزة أخيرًا» ويبرر ذلك بثلاثة أسباب: الأول الطريقة التى يتصرف بها آريل شارون والثانى هو أننا بصدد عملية بناء فعلى وقوى لمستوطنات جديدة فى الضفة الغربية، والسبب الثالث يعود إلى الشكل «غير الكامل» إلى حد ما لعملية الانسحاب من أراضى غزة بسبب ما تفرضه إسرائيل على الاتصالات بين غزة والضفة الغربية، أما شيمون بيريز فهو لا يوافق على هذا الرأى ويعتقد أن التاريخ تطور، ورغم أن الكثير من الأمور تظل غير معروفة خاصة بالنسبة لمستقبل السلطة الفلسطينية وموقع حماس، إلا أنه لا الفلسطينيون ولا الإسرائيليون لديهم الخيار، فعليهم مواصلة

العمليـة التى بدأت وسـوف تتواصل، أما عن المستوطنات وهل تستطيع حكومة إسـرائيل إعـادة الضـفـة الغـربيـة للفلسطينيين وهو مـا يتـضـمن حل المسـتوطنات، يجيب شيمون بيريز «إنه لسلسلة من الأسباب مجتمعة بعضها خاص بالأمن، لن تستطيع العودة إلى الترسـيم الدقـيق لحدود يونيـو ١٩٦٧، ومع ذلك فأنا على اقتناع بأننا سنتوصل إلى اتفاق خاص بإعادة الضفة الغربية مع بعض التعديلات البسيطة للحدود والتى سيتم تعويضـهـا بتبـادل الأراضى وذلك سيكون خـلال المفاوضات المقبلة، ولكنى أقر أن حل المستوطنات ليس أمراً بدهياً».

ويوجـه المحـاور سـؤالاً إلى الدكـتـور بطرس غـالى حـول وصـفـه لجدار العـزل الإسرائيلى بأنه «جدار العار» ، يعقب الدكتور غالى بأنه من حيث المبدأ فهو ضد كل جـدار يفـصل بين السـطور، وهذا الجدار يجعل حيـاة الفلسطينيين مسـتحيلة تمامًا، وهو كذلك « يجور» على الأراضى الفلسطينية وهو سيبقى عائقًا ضخمًا أمام التطبيع المحتمل للعلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، وذلك أنه ما هو المهم، كل فرص التوصل إلى اتفاقات جديدة هو « بناء السلام» .

أما عن قضية القدس الشائكة، والحل الممكن لها، فإن شيمون بيريز لا يبدو له واضـحًا أن المانع الحـالى لا يسـمح بحـوار هادئ حـول هذه القـضـيـة المشـحـونة بالمشـاعر والمليئـة بالدموية وفى رأيه الشـخـصى يعتـقد بيـريز أن القدس يجب أن يكون مدينة مفتوحة ومنزوعة السلاح موحدة سياسيًا ولكن مقسمة دينيًا.

وعن مـصـدر الخلاف الجوهرى وهو حق العودة للفلسطينيين إلى إسرائيل يقرر بطرس غـالى أنه حق ضـمنه إعـلان الإنسـان وكـذلك القـرار ١٩٤، وحـول قـول شيمون بيريز إن إسرائيل لا تنوى الانتحار من أجل إرضاء الفلسطينيين إذا حصلوا على حق العودة حيث إن الخاصيـة اليـهودية للدولة الإسـرائيلية ستـضـيع، يعقب بطرس غـالى أن الإسـرائيليين يشـيـرون دائمًا إلى إمكانيـة غـزو عـربى وعـودة ثلاثة مـلايين فلسطيني، وهذا الأمـر لايعـدو نظرة توهمـيـة لأن عـودة شـاملة لفلسـطينى

الشتات إلى إسرائيل مسألة غير ممكن تخيلها، ويبقى أن هناك قيمة رمزية لحق العودة فالاعتراف بحق العودة مسألة جوهرية إذ يعنى ذلك أن إسرائيل تعترف بمسئوليتها عن خلق مشكلة اللاجئين هذا فضلاً عن أن حق العودة يتضمن تقديم تعويضات على غرار تلك التى حصل عليها اليهود من ألمانيا بعد الهولوكوست، أما شيمون بيريز فهو يطالب بأن تعترف الدول العربية بمسئوليتها فى الحرب التى شنتها ضد إسرائيل عام ١٩٤٨، والتى كانت السبب فى مشكلة اللاجئين.

وحين يسأل المحاور: هل يقبل العالم العربى يومًا ما عن اختيار وحرية كاملة حقيقة الدولة اليهودية؟ يجيب بطرس غالى أنه إذا كنت تعتقد أن هناك رغبة عربية فى«إلقاء اليهود فى البحر»، فبكل تأكيد لايوجد رغبة، فالدول العربية إجمالاً قبلت فى النهاية إسرائيل، ولكنها فى الوقت نفسه لا تستطيع أن تمنع أنفسها من الأمل فى أن تؤدى الديموجرافيا خلال ثلاثين أو أربعين عامًا إلى تعريب الدولة اليهودية».

ويعبر الدكتور غالى عن اعتقاده أن ما يزعج العرب أكثر من أى شىء آخر هو أنه بالإضافة إلى أن إسرائيل ليست دولة يهودية عربية فإنها ليست دولة «مثل سائر الدول» ليست دولة عادية على أساس أنها تريد استقبال كل يهود العالم وأنه ليس لديها حدود مرسومة مما يوحى بأن إسرائيل دولة توسعية وذلك يثير مخاوف العرب، أما شيمون بيريز فهو يعتبر أنه لا شىء تم فى التاريخ عبر «اختيار حر» فكل ما يحدث هو نتيجة توازنات القوى والظروف فإذا أخذنا « النية الحسنة» كعامل وحيد فلا أعتقد أن العالم العربى على استعداد أن يقبلها فقبولنا لن يكون ممكنًا إلا إذا بقينا بالإضافة إلى النية الحسنة، بلدًا قويًا قادرًا على الدفاع عن نفسه.

وفى النهاية يطرح المحاور سؤالاً مركزياً حول كيف يرى كل من بطرس غالى وشيمون بيريز تطور الشرق الأوسط؟ يجيب بيريز أنه إذا أراد الشرق الأوسط تجنب التجمد فيجب عليه أن يتوجه نحو نظام اقتصادى إقليمى يساعدنا، البلاد العربية وإسرائيل، على الإنتقال من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام، ومواجهة هذا التحدى تتطلب ثوره ثقافية عقلية ونفسية من جانب العرب وإسرائيل.. ويستطرد بيريز أنه ليس من قبيل الخيال تصور تعاون بين دول المنطقة على غرار التعاون الذى تحقق بين الدول الأوروبية عبر مشروع الاتحاد الأوروبى. أما الدكتور بطرس غالى فهو لا يعتبر نفسه متشائمًا ولكن واقعيًا، فهو لا يؤمن بقيام سوق مشتركة قريبا فى الشرق الأوسط تشترك فيها الدول العربية وإسرائيل ما دام لم يتم التوصل إلى حل عادل للمشكلة الفلسطينية.. وفيما يتعلق بالمصالحة الأوروبية ومن ثم التعاون الأوروبى فإن ما سمح بوضع أسس لمصالحة صحيحة هو أن المجتمعين كانوا على قدم المساواة. أما بين الإسرائيليين والعرب، فعدم المساواة عميقة، فكيف يمكن فى تلك الظروف إقامة تعاون متوازن وشراكة حقيقية لا يشوبها التوجيه.

غير أن الحديث عن المستقبل وإمكانياته لم يحل دون الحديث عن الماضى من حيث الأخطاء التى ارتكبها كل من الإسرائيليين والعرب، عن هذا يعتبر شيمون بيريز أن أول خطأ أرتكبه العرب وهو الأكثر حسماً، رفضهم خطة تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ ، أما بالنسبة لإسرائيل فكان أكبر أخطائها أننا لم نتمتع بالخيال الكافى غداة حرب الأيام الستة فقد أسكرنا النصر ولم نفهم أن تلك اللحظة هى التى كان يجب العمل فيها بجد من أجل إقامة حوار مع أعدائنا واكتفينا بالجلوس فى انتظار أن يأتوا إلينا، والخطأ الثانى كان تكاثر عدد المستوطنات التى كلفت إسرائيل ٦٠ مليار دولار كان يمكن أن تكرس لمحاربة الصحراء وتنمية النقب. أما الدكتور بطرس غالى فيعتبر أن أكبر أخطاء العرب هو إثارة حرب ١٩٦٧ .

أما بالنسبة لإسرائيل فإن أخطر أخطائها كان عدم معرفتها بالعالم العربى واحتقارها العربى وخاصة الفلسطينى، أما الخطأ المشترك، فكان قيام الجانبين بالتوجه نحو خيار إستراتيجية الحرب وليس نحو إستراتيجية السلام، وما دامت الكلمات ليست أكبر من قوى الرصاص فلا يرى الدكتور غالى أى حل عادل للمأساة الفلسطينية. ويركز الدكتور غالى على ما يسميه مخيلات العرب والإسرائيليين أى تصور كل منهما للآخر، فالصدام الذى يكاد يكون محتومًا بين هاتين المخيلتين يهدد بأن يجعل من الصعب دائمًا تحقيق أى تقارب بين هذين الشعبين وهاتين الثقافتين إلا من خلال الالتزام بجهد كبير من الموضوعية ومن تعلم التعرف على الآخر.

وهكذا نرى أنفسنا فيما يتعلق بمستقبل الصراع الإسرائيلى العربى أننا أمام شخصيتين ورؤيتين تميل الأولى إلى التفاؤل وترى إمكانيات التعاون والتعايش. وتميل الثانية إلى الواقعية ولا ترى إمكانية التعاون ما لم يتم التوصل إلى حل عادل للمشكلة الفلسطينية وتحرير مخيلة الجانبين مما يسيطر عليهما من تعصب.

معضلة تونى بلير

تعددت ردود الفعل التى قوبل بها تعيين تونى بلير رئيس وزراء بريطانيا السابق مبعوثًا دوليًا للمجموعة الرباعية Quartet. وبداءة كان الانطباع أن هذا التعيين - الذى كان اختيارًا أمريكيًا - كان مكافأة من الرئيس الأمريكى للشخصية التى أثبتت ولاء وتحالفًا مع چورچ بوش فى حربه على العراق وفى العديد من القضايا الدولية. وقد اعتمدت القلة التى رحبت بتعيين بلير على مكانته الدولية وقدراته الشخصية واستشهدت بالاتفاق الذى حققه فى إيرلندا الشمالية واجتذابه وإقناعه لمنظمة شين فين، أما القضية الفلسطينية فقد تذكروا تصريحات وبيانات بلير التى تؤيد وتدعو إلى دولة فلسطينية بل ويقال: إنه هو الذى أقنع بوش بأن يعلن رؤيته لدولتين فلسطينية وإسرائيلية. بخلاف هذا كانت ردود الفعل وخاصة من الشرق الأوسط سلبية ومتشككة. وكان من الطبيعى أن تكون أول اعتبارات ودوافع هذا التشكك ما هو معروف عن تحالف بلير مع بوش وتبنيه لمفاهيمه ومواقفه، وبهذا الشكل فهو يفتقر إلى أهم ما تحتاجه الرباعية الدولية وهو الاستقلالية وعدم التبعية للمواقف والآراء الأمريكية، فكما عبر مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط الفارو دى سوتو فى تقرير نهاية عمله أن مكمن الخطأ فى عمل الرباعية هو السيطرة والنفوذ الأمريكى، وأنه شخصيًا قد عانى من التدخل الأمريكى الذى جعل مهمته وأداءه بالاسم فقط، بالإضافة إلى هذا العامل العام، فقد كان من الطبيعى أن يسيطر على ردود الفعل العربية دور تونى بلير فى الحرب على العراق التى تمثل اليوم أكثر مصادر التوتر وعدم الاستقرار فى المنطقة هذا فضلاً عن موقفه من الحرب على لبنان ورفضه وقف العمليات العسكرية الإسرائيلية استجابة للموقف الأمريكى. هذه الاعتبارات هى التى جعلت أحد المحللين العرب

يقول: إن تعيين بلير مبعوثًا فى الشرق الأوسط يشبه تعيين الإمبراطور نيرون لكى يقود فرق الإطفاء فى روما.

بخلاف هذه الاعتبارات وردود الفعل تطورت مهمة بلير عن معضلة هيكلية نشأت عن تصور وتحديد نطاق مهمته والقضايا التى سوف يعالجها، فقد أعلنت الإدارة الأمريكية بوضوح ومنذ اليوم الأول أن الرئيس الأمريكى ووزيرة الخارجية كونداليزا رايس هما اللذان سيتوليان القضايا السياسية بما فيها قضايا الحل النهائى بين الفلسطينيين والإسرائيليين. أما تونى بلير فإن مهمته سوف تنحصر فى المساعدة على بناء المؤسسات الفلسطينية ودعم رئاسة محمود عباس وتعبئة الموارد الدولية للاقتصاد الفلسطينى. وقد رأى المحللون والخبراء فى هذا الإطار الضيق حكمًا مسبقًا على مهمة بلير بالفصل بين الشق السياسى والاقتصادى فى الوضع الفلسطينى، فقد علقت جريدة الهيرالد تريبون فى افتتاحيتها أنه مما لا شك فيه أن الفلسطينيين يحتاجون بشكل يائس إلى الدعم الاقتصادى والتنمية الاقتصادية وإلى مؤسسات أفضل ولكن هذه الأهداف لا يمكن أن تنفصل واقعيًا عن التحديات الأوسع من استعادة الاعتقاد الفلسطينى فى دولة فلسطينية قابلة للحياة.

أما دافيد آرون ميللر، وهو الذى قضى سنوات فى مفاوضات الشرق الأوسط ولديه خبرة عريضة فى تفاصيل الوضع الفلسطينى الإسرائيلى فقد ذكر أنه لم يكن لبلير سلطة التعامل مع الإسرائيليين حول قضايا الواقع مثل رفع الحواجز وتغيير الوضع على الواقع فإنه لن يحقق كثيرًا.

فى هذا السياق، تأتى خبرة المبعوث السابق چيمس ويلفنسون، مؤشرًا على ما يمكن التى تنتهى إليه مهمة بلير، فقد انحصرت مهمة ويلفنسون فى البداية، باعتباره رئيسًا سابقًا للبنك الدولى، فى البعد الاقتصادى الفلسطينى ولم يتمكن من التطرق إلى القضايا السياسية وهو ما لم يستطع معه تحقيق شىء ودفعه فى

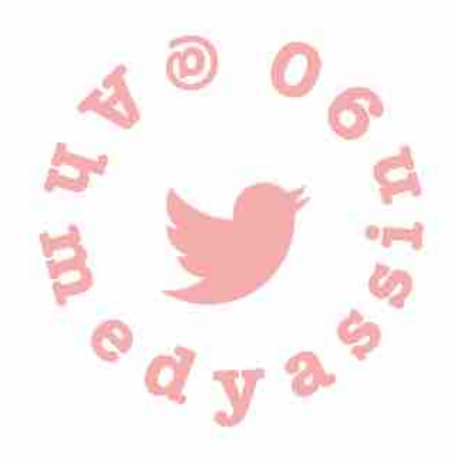
النهاية إلى الشعور بالإحباط وإلى الاستقالة والشكوى من التدخل الأمريكى فى مهمته.

وهكذا تواجه مهمة بلير المعضلة نفسها التى واجهتها الرباعية منذ إنشائها وهى الرغبة الأمريكية فى السيطرة على أعمال المجموعة وجعلها غطاء للمواقف والسياسات الأمريكية وهو الوضع الذى يطرح موقف باقى أعضاء الرباعية: الاتحاد الأوروبى، وروسيا، والأمم المتحدة، فقد عبر عشرة من الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى فى خطاب وجهوه إلى بلير عن تأييدهم لمهمته وتوسيع نطاقها، ويبقى أن يعيد الاتحاد الأوروبى بوجه خاص تقييم مواقفه من الرباعية فى ضوء خبرتها السابقة، والإصرار على أن يكون للمجموعة ورؤيتها المستقبلية فى إدارة العملية السلمية فى الشرق الأوسط.

ولا يختلف الموقف الأمريكى من الرغبة فى الهيمنة والنفوذ داخل الرباعية وتوجيه عملها عمّا عكسه خطاب الرئيس الأمريكى الأخير الذى دعا إلى اجتماع دولى حول النزاع الفلسطينى الإسرائيلى، فرغم الطابع الدولى للاجتماع ووجوب أن تعكس رئاسته هذا الطابع بأن يكون تحت رئاسة الأمم المتحدة أو على الأقل الرباعية باعتبار أنها الآلية الدولية المؤهلة لإدارة النزاع الفلسطينى الإسرائيلى، إلا أن الدعوة الأمريكية للاجتماع جعلت الرئاسة له لوزيرة الخارجية الأمريكية بما يعنى أنها سوف تصوغ أجندة المؤتمر وتتحكم فى أعماله وبياناته النهائية.

ثانيًا: قضايا أمريكية

- أمريكا والمشهد الدولى القادم
- بعد خمس سنوات من أحداث ١١ سبتمبر
- ما الذى تحتاجه السياسة الخارجية الأمريكية
- فى أصول الحد الأمريكى حول استخدامات القوة العسكرية
- توجهات السياسة الخارجية الأمريكية فى ولاية بوش الثانية
- أمريكا وروسيا إلى أين؟
- روسيا ومجموعة الثمانية
- هل الصعود الصينى تهديد للولايات المتحدة؟
- أمريكا والصين: نسيج من العلاقات
- أمريكا والصين: قضايا وتحديات
- هل ستصبح الصين «الشريك المسئول»؟
- أمريكا والإسلام: تبديد المخاوف
- إستراتيجية جديدة للأمن القومى الأمريكى
- زبيجنيو بريجنسكى: من العراق إلى إيران
- ما بعد المحافظون الجدد
- المحافظون الجدد بعد الحرب على العراق
- انتخابات الكونجرس الأمريكى ومستقبل السياسة الخارجية الأمريكية
- ملاحظات أولية على تقرير بيكر هاميلتون
- بوش بين الإرهاب والاستبداد
- الحرب على العراق والمفاهيم الخاطئة
- السياسة الخارجية الأمريكية: أربع مدارس
- الإدارة الأمريكية: صورة من الداخل
- موسكو وواشنطن: هل تستعيدان أجواء الحرب الباردة؟
- روسيا والمشروع الأمريكى للدفاع ضد الصواريخ
- السياسة الخارجية الأمريكية: إعادة نظر
- السياسة الخارجية الأمريكية: البديل الديموقراطى


@Ahmedyassin90

تقديم:

بعد ٦ سنوات من حكمه، وعندما يتأمل المراقبون والمحللون الميراث الذى خلفه الرئيس الأمريكى وإدارته، يجدون أنفسهم أمام لون من الدراما التى بدأت برؤى لأمريكا ودورها فى العالم وأسلوب تعاملها معه ولكنها ما لبثت أن واجهت عاصفة أجبرتها على تغيير هذه الرؤية وتغيير أساليبها فى التعامل مع العالم، وبعد سنوات من هذه العاصفة، واختبار السياسة والمفاهيم والإستراتيچيات التى استخدمتها، تجد نفسها أمام إخفاقات وقائع وحقائق تدفعها لأن تعيد تكييف هذه المفاهيم والإستراتيچيات واختبار أدوات جديدة للتعامل مع العالم وقضاياه.

فلقد بدأ چورچ بوش الابن وأدار حملته الانتخابية على أساس رؤية تحبذ التعامل «بتواضع» وأن هذا هو الأسلوب الذى يضمن إقبال العالم على الولايات المتحدة وتعاونه معها، كذلك اعتمدت هذه الرؤية على التركيز على القضايا الداخلية، وعدم الانغماس، كما فعلت إدارة كلينتون، فى التورط entanglement فى قضايا خارجية. غير أن أحداث ١١ سبتمبر جاءت لكى تغير هذه المفاهيم وتشجع على رؤية تعتمد على القوة والعمل المنفرد والمثالية وتتبنى إستراتيچيات ضخمة Grand Strategies فى التعامل مع العدو الجديد لأمريكا وهو الإرهاب الدولى وعناصره.

وفى سبيل هذا صاغت الإدارة مفاهيم الاعتماد على القوة بدلاً من الدبلوماسية، وعدم الانتظار للعمل مع الآخرين بما يعنى أسلوب العمل المنفرد Unilateralism كما استحدثت الإدارة ومن خططوا لها من مجموعة المحافظين الجدد، مفهوم الضربات الاستباقية Preemptive وعدم الانتظار مثلما عبر الرئيس الأمريكى «حتى تتجمع الأخطار» وكأداة لمحاربة الإرهاب اعتبرت الإدارة أن نشر الديمقراطية يساعد على تجفيف منابعه ودوافعه، كما اتجهت أنظارها إلى ما يسمى بالدول المارقة Roug States وصاغت تعبير «محور الشر» ووضعت فيه تحديداً كلاً من

العراق، وإيران، وكوريا الشمالية وكان يجمع بينهما فى فكر الإدارة ما بين مفهومها للديمقراطية إذ اعتبرت أن نظم الحكم فى الدول الثلاث استبدادية، وبين سعى هذه الدول إلى امتلاك أسلحة دمار شامل والتى يمكن أن تصل من خلالها إلى جماعات متطرفة وإرهابية.

وهكذا اكتملت معالم فكر الإدارة والمفاهيم والإستراتيچيات التى توجهها وهى المفاهيم التى وضعتها موضع التطبيق فى حربين كبيرتين على كل من أفغانستان والعراق، والحملة المكثفة حول نشر الديمقراطية، وبمواجهة وحملة دبلوماسية ضد كل من إيران وكوريا الشمالية غلب عليها طابع التهديد. خلال هذه السنوات الست الأولى من عمر الإدارة الأمريكية كان العالم يحاول أن يتلمس سبل التعامل مع هذه السياسات أو بالأحرى «ترويضها» وتوازى مع ذلك ظهور الآثار العملية لهذه السياسات وإخفاقها فى تحقيق أهدافها سواء فيما يتعلق بالعراق، أو نشر الديمقراطية، أو التعامل مع إيران وكوريا الشمالية، وانعكاس هذه السياسات على علاقاتها بحلفائها الغربيين وصورتها فى العالم، فضلاً عن تكاليفها وأعبائها المالية والبشرية. كذلك توازى مع هذا تحرك فى المشهد الدولى وقواه المؤثرة وعلاقتها بالولايات المتحدة ومكانة هذه القوى ومستقبلها وأدوارها فى النظام الدولى والقضايا الإقليمية والدولية.

وعلى هذا سوف تناقش هذه الدراسة أشكال استجابة العالم للسياسات الأمريكية خاصة فى سنواتها الأولى، ثم حالة السياسة الخارجية الأمريكية مع بداية ولايتها، الثانية عام ٢٠٠٤ وذلك بعد اختبار النتائج العملية لمفاهيمها واستراتيچياتها.

أما القسم الثانى من هذه الدراسة فسوف يناقش الأوضاع المتغيرة فى المشهد الدولى بالتركيز على ثلاثة قوى هى الصين، وروسيا، والهند، وعلى أسلوب إدارتها لعلاقاتها مع الولايات المتحدة ومدى ما يمكن أن تمثله هذه القوى على طبيعة النظام الدولى وتوازناته.

وسوف تنتهى الدراسة باستخلاص ما يعنيه التطور فى المشهد الدولى ومعانيه بالنسبة للعالم العربى.

إدارة بوش: إخفاق على كل الجبهات:

مع نهاية التسعينات كانت قد تأكدت مكانة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الأولى الوحيدة فى النظام الدولى بما تمتلكه من مقومات عكسرية، واقتصادية وتكنولوچية لا تتوافر مجتمعة لقوة أو لقوى أخرى، وبذلك حسم الجدل الذى ظهر فى أعقاب نهاية الحرب الباردة حول طبيعة النظام الدولى وهل سيكون أحادياً أم ثنائيًا أم متعدد الأقطاب، غير أن بروز القوة الأمريكية ووضعها المتفوق قد أثار سؤالين على المستوى الأمريكى، والمستوى الدولى، فعلى المستوى الأمريكى فإن السؤال الذى ناقشته النخبة الأمريكية هو ما الذى ستفعله الولايات المتحدة بهذه القوة، وهل ستمارسها بشكل يكرس هيمنتها وفرض رؤيتها وإرادتها على العالم أم للتعاون والتنسيق مع القوى الأخرى والمؤسسات الدولية؟ وعلى المستوى الدولى كان السؤال الذى يشغل قادة العالم والأجهزة الدبلوماسية ومؤسسات الفكر هو كيف نتعامل مع هذه القوة؟ وأمام من أثاروا هذا السؤال برزت معضلة: فالولايات المتحدة قوة لا يمكن تجاهلها أو تحديها، ولكنها فى الوقت نفسه تبدى من عدم النضج ما يجعل من الخطورة مجاراتها أو الاتفاق معها فى كل ما تفعله، وقد برزت هذه المعضلة بشكل أكثر مع مجيء إدارة بوش وجموح سلوكها الدولى وخطورة المفاهيم والإستراتيچيات التى تبنتها ورؤيتها لنفسها باعتبارها القوة التى من حقها أن تصوغ وتطبق ما تراه صالحًا لها وللعالم.

وكما عبر عالم السياسة الأمريكى Stephen Walt فى كتابه الأخير الذى يحمل عنوان «ترويض القوة الأمريكية» "Taming American Power" فإن استجابات العالم لكيفية التعامل مع القوة الأمريكية أو كبح جماحها قد أخذت عدة أشكال؛ فقد ذهبت بعض القوى مثل الصين، لبناء قدراتها العسكرية بما

فيها الصواريخ المضادة للغواصات والصواريخ الباليستية، والتكنولوچيا الإلكترونية، وذلك لمنع القوات الأمريكية إذا ما أرادت أن تعمل فى الجوار الصينى، كذلك لجأوا خاصة خصوم أمريكا إلى ما يسمى بسلاح الضعفاء سواء فى صورة الإرهاب، أو صورة الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وبناء قدرات نووية مثلما فعلت كوريا الشمالية وإيران، وهناك شكل آخر من الاستجابات جاء فى صورة العمل على ربط الولايات المتحدة بالمؤسسات الدولية القوية وخاصة فى النظام الاقتصادى الدولى وهو النظام الذى لا تتحقق فيه سيطرة كاملة للولايات المتحده بحكم أن التجارة الدولية والمالية تجرى بدون قواعد مقبولة للجميع، أيضاً كان هناك شكل آخر للاستجابة للقوة الأمريكية تمثل فى الاستعداد للتوافق مع الولايات المتحدة وتلبية طلباتها ولكن دون المضى فى ذلك أو استجابة مثلما تفعل إسرائيل فى إبداء الاستعداد لوقف بناء المستوطنات ولكنها لا تنفذ ذلك وكما فعلت تركيا عندما امتنعت عن السماح باستخدام أراضيها لغزو العراق.

أما الإدارة الأمريكية، ورغم حصول رئيسها على ولاية ثانية، فإن مفاهيمها وإستراتيچياتها التى تبنتها وطبقتها فى ولايتها الأولى كانت تواجه مأزقًا وخاصة فى العراق حين ثبت عدم صحة العديد من المفاهيم والافتراضات التى استندت إليها، وأصبح الواقع الملح هو كيف تجد مخرجاً Exit Strategy من هذا المأزق هذا فضلاً عن الأسئلة التى فرضت نفسها على الحياة السياسية والفكرية الأمريكية حول أسلوب مكافحة الإدارة للإرهاب، ومعالجتها لقضية منع الانتشار النووى، وخاصة مع إيران وكوريا الشمالية، والقضية التى تبنتها حول نشر الديمقراطية فى الشرق الأوسط، هذه الوقائع هى التى فرضت السؤال المركزى حول طبيعة الولاية الثانية لإدارة بوش وهل ستكون استمراراً لولايتها الأولى بمفاهيمها وإستراتيچياتها أم أنها سوف تحاول فى ضوء خبرة وتجربة السنوات الأربع الماضية أن تعيد تكييف سياساتها بشكل يتجاوب مع هذه الخبرات. وفى تصورنا أنه منذ الولاية الثانية للإدارة الأمريكية فإن ثمة تيارين يتجاذبانها: الأول الذى يعتبر أن وقت الدبلوماسية قد حان، وأن علي الإدارة الأمريكية أن تعتمد

على تعاونها مع حلفائها، وهو التيار الذى تبنته وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس حين قالت فى بداية توليها وزارة الخارجية «إن هذا هو وقت الدبلوماسية» وبدا هذا بوجه خاص فى محاولات تصحيح العلاقات الأمريكية الأوروبية وبدا فى الزيارات التى قامت بها مع الرئيس الأمريكى للقارة فى يوليو ٢٠٠٤، وأدت فى الواقع إلى نوع من التوافق والتنسيق بدت للمفارقة فى المنطقة نفسها التى كانت وراء الصدع الذى حدث فى العلاقات الأمريكية الأوروبية وهى منطقة الشرق الأوسط، ورأينا هذا التوافق بشكل خاص حول إيران، وسوريا ولبنان. أما التيار الثانى فهو الذى ظل يتمسك بمفاهيم الولاية الأولى من حيث الاعتماد على القوة والتشدد وهو ما بدا بوجه خاص فى التعامل مع كوريا الشمالية. فرغم نجاح الجناح المعتدل فى التوصل إلى اتفاق ١٩ سبتمبر ٢٠٠٥ تقبل كوريا الشمالية بمقتضاه التخلى عن كل الأسلحة والبرامج النووية الحالية مقابل مساعدات تكنولوچية واقتصادية، إلا أنه يبدو أن التيار المتشدد فى الإدارة لم يرتح لهذا الاتفاق فعمد بعد ٤ أيام منه إلى فرض عقوبات وقيود مالية ونقدية على كوريا الشمالية، وهو التيار نفسه الذى يعارض دخول الإدارة فى مفاوضات مباشرة مع إيران، بل وربما يضغط من أجل توجيه ضربة عسكرية إليها.

هذا هو الواقع الذى تعيشه الإدارة الأمريكية وسوف يظل معها حتى نهاية ولايتها، بحيث يتحدد سلوكها فى العامين القادمين على مدى غلبة أىّ من هذين التيارين. وبالإضافة إلى القضايا التى تشتبك معها الإدارة حول العراق والإرهاب، وإيران وكوريا الشمالية والنزاع العربى الإسرائيلى، والحالة اللبنانية والسورية، فإن الجدل الأوسع الذى يدور بين المؤسسات الأمريكية هو المشهد الدولى الذى تراه يتطور بشكل يؤثر على التوازنات الدولية ومستقبل وطبيعة النظام الدولى للحقب القادمة، ويبدو هذا التطور فى ظهور قدرات وقوى جديدة تتمثل فى: الصين، وروسيا، والهند، وسوف نحاول فى القسم الثانى من هذه الدراسة أن نستعرض هذه القوى الثلاث فى صعودها وتأثيرات ذلك على الولايات المتحدة والتوازنات الدولية.

الصين: خصم أم شريك؟

منذ الصعود الصينى الذى قاده الزعيم دنج شاو بنج فى أوائل الثمانينات والذى حقق عبر الحقبتين الأخيرتين نمواً اقتصادياً غير مسبوق بلغ بشكل منتظم ١٠٪ سنوياً، وتنبأ بأن تصبح الصين فى العقد القادم القوة الاقتصادية الثالثة فى العالم، منذ هذا الوقت والجدل يدور فى الأوساط السياسية والفكرية الأمريكية حول هذه القوة الصاعدة، وهل يجب النظر إليها كخصم يجب احتواؤه، كما كانت الحال مع الاتحاد السوفييتى السابق، أم كشريك جدير بالتعاون والارتباط Engagement .

ومنذ إدارة نيكسون وانفتاحها التاريخى على الصين عام ١٩٧٢، والإدارات الأمريكية المتعاقبة يتجاذبها فى التعامل مع الصين مدرستان تتعاملان معها أحيانًا كخصم وأحيانًا كشريك، وقد انتهى الأمر بإدارة كلينتون ١٩٩٣ - ٢٠٠٠، إلى أن تختار طريقًا مختلفًا عما تدعو إليه المدرستان من مواقف مطلقة، إذ أوضح قبل أيام من زيارته للصين فى يونيو ١٩٩٨، أن اختياره فى التعامل مع الصين: يقوم على أساس الاعتبارات المبدئية، وكذلك الدوافع العملية عمليًا بتوسيع مجالات التعاون مع الصين ومبدئياً بشكل صريح ومباشر حول قضايا الاختلاف. وعلى رغم ما أسماه كلينتون بالطريق المختلف إلا أن اختياره كان دليلاً على أنه يرفض منظور مدرسة الاحتواء، بل إنه وصفها بأنها لن تفيد وأنه حتى أصدقاء الولايات المتحدة وحلفاءها لن يوافقوا أو يلتزموا بها وأنها لن تجدى إلا عزل الولايات المتحدة وسياساتها، أما إدارة بوش فقد انتقدت منذ مجيئها مفهوم «الشريك الإستراتيجى Strategic Power» واعتقدت أن مصالح أمريكا فى آسيا تقع إلى حد كبير فى علاقة مع الشريك الديمقراطى فى المنطقة وهى اليابان، وقد حدد بوش الأسلوب الأمثل فى التعامل مع الصين، فهو وإن كان يرى مناطق تتطلب التعاون معها مثل منع الانتشار النووى، وتحقيق السلام فى شبه القارة

الكورية، إلا أنه يعتبر أن أسلوب الصين فى الخارج ينذر بالخطر، وسلوكها فى الداخل «مرعب» وقد تستخدم الصين ثروتها النامية فى بناء الأسلحة النووية والإستراتيچية وبناء صواريخ باليستية جديدة وأسطول بحرى وقوة جوية بعيدة المدى وهو ما يمثل تهديداً للولايات المتحدة، كذلك يركز بوش على سلوك الصين فى قضايا حقوق الإنسان وعلى ما يصفه بالعداء للحرية الدينية.

هذه الرؤية المزدوجة التى تتبناها إدارة بوش هى التى تفسر ما يطفو على السطح فى علاقات البلدين على المستوى الأمنى والتجارى، فعلى المستوى الأمنى وخلال وجوده فى سنغافورة فى يونيو ٢٠٠٥ اتهم وزير الدفاع الأمريكى رامسفيلد الصين بقلب التوازن العسكرى الدقيق فى آسيا وزيادة قدرتها العسكرية واستعراضها للقوة وبناء قوتها الصاروخية التى تسمح لها بالوصول إلي مناطق كثيرة فى العالم، وطرح رامسفيلد تساؤلاً حول جدوى الاستثمار الصينى المتزايد فى التكنولوچيا العسكرية فى وقت لا تواجه فيه تهديداً من أية دولة. أما على المستوى التجارى فقد تصاعدت المشاحنات بين البلدين حين طالب البيت الأبيض الصين بأن تترك عملتها تتحسن بالمقارنة بالدولار، وهدد الكونجرس الأمريكى بفرض رسوم جمركية على الصادرات الصينية رداً على الفجوة فى الفائض التجارى التى بلغت ١٦٢ بليون دولار، وفى مواجهة هذه الضغوط رد رئيس الوزراء الصينى بأن بلاده لن ترضخ لها واتهم وزير التجارة الصينى الولايات المتحدة باتباع معايير مزدوجة فى النزاع القائم مع بلاده لمحاصرة صادرات النسيج الصينى للأسواق الأمريكية ملوحاً بإمكانية إغلاق الأسواق الصينية أمام المنتجات الزراعية الأمريكية.

وقبل أسابيع من زيارة الرئيس الصينى هو جينتاو للولايات المتحدة، ١٧-٢١ إبريل ٢٠٠٦، صدرت «وثيقة الأمن القومى الأمريكى» وفى هذه الوثيقة أعادت الإدارة الأمريكية تحديد رؤيتها للصين حيث أقرت بالنجاحات الاقتصادية التى حققتها الصين، ولكنها اعتبرت أن التحول الصينى يظل غير كامل، فلكى تصبح

الصين لاعباً عالميًا، فإنها يجب أن تتصرف بشكل مسئول وتلبى التزاماتها وتعمل مع الولايات المتحدة والآخرين بشكل مسئول ومع النظام الدولى الذى مكنها من النجاح، واعتبرت الوثيقة أن الولايات المتحدة سوف تشجع الصين بالاستمرار فى طريق الانفتاح والإصلاح لأنه عبر هذا الطريق يستطيع قادة الصين أن يلبوا الاحتياجات المشروعة وآمال الشعب الصينى فى الحرية والاستقرار والرخاء وباستمرار النمو الاقتصادى فسوف تواجه الصين طلبا متزايداً من شعبها لكى تتبع طريق ديمقراطيات حديثة فى شرق آسيا مضيفة الحرية السياسية إلى الحرية الاقتصادية، وتستخلص الوثيقة أن قادة الصين يجب أن يتحققوا أنهم لا يستطيعون الاستمرار فى هذا الطريق السلمى بينما يتمسكون بالطرق القديمة للتفكير والسلوك التى تثير القلق عبر المنطقة والعالم، وتحدد الوثيقة هذه الطرق القديمة فى:

- استمرار التوسع العسكرى بطريقه غير شفافة.
- التوسع فى التجارة ولكن بشكل يبدو أنهم يستطيعون وقف إمدادات الطاقة عبر العالم والعمل على توجيه الأسواق واتباع النزعة التجارية Merchantilism .
- دعم الأقطار الغنية بالموارد دون اعتبار لسوء الحكم والسلوك الخارجى لهذه النظم.

وتعكس زيارة الرئيس الصينى طبيعة علاقات القوتين، وبشكل أكثر اتجاه الصين إلى التركيز على البعد الاقتصادى والتجارى فيها، فثمة اتفاق بين المراقبين الذين تابعوا الزيارة أن الجانب الصينى قد استمع إلى التوقعات الأمريكية الخاصة بالقضايا السياسية مثل كوريا الشمالية وإيران، واعتبر أنها تستحق الاهتمام، ولكنه قاوم كل الجهود لالتزامه بعمل محدد.

أما الجانب الذى كان الرئيس الصينى مستعداً للتجاوب معه فهو البعد الاقتصادى، فقد سبقه فى الزيارة وفد تجارى صينى عقد عدداً من الصفقات بما فيها شراء ٨٠ طائرة بوينج، وأعلنت الصين عدداً من الخطوات العملية الفعالة للتخفيف من حدة الاختلال التجارى بين البلدين، ولم يفت الجانب الصينى فى المباحثات التجارية أن يلفت النظر إلى ما تمثله الصين من أهمية تجارية للولايات المتحدة وأن واردات الصين من أمريكا ارتفعت بنسبة ١١٨٪ فى الأعوام الخمسة الماضية كما أصبحت الصين واحداً من مصادر الأرباح الخاصة الرئيسة التى أنشأت فى الصين ٥٠ ألف شركة بلغت مبيعاتها ٧٥ بليون دولار عام ٢٠٠٤، وليس من شك أن الجانب الأمريكى لم يفته إنقاذ السوق الصينى لشركة جنرال موتورز الأمريكية العملاقة والتى بعد أن وصلت إلى حافة الاحتضار بدا أن مستقبلها لم يعد فى دترويت وإنما فى شنغهاى، وأن تصبح البائع الأول للسيارات فى الصين وأصبح حصتها فى السوق الصينى ١١,٢٪ وارتفع عدد موظفيها فى الصين إلى ١٣٠٠ عامل ويجرى العمل لإقامة مصانع أخرى جديدة.

غير أنه مما يلفت النظر أن الرئيس الصينى قد حرص قبل زيارته للولايات المتحدة وخلالها أن يخفف من المخاوف الأمريكية من صعود الصين منبهاً إلى ما يركز عليه المسئولون الصينيون من أن الصين لا تزال دولة نامية، وأن لديها الكثير من المشاكل والتحديات التى لا تشجعها على تحدى الولايات المتحدة أو الدخول فى مواجهات معها.

ويوحى السلوك الصينى فى التعامل مع الولايات المتحدة بأنها تتبع أسلوب «القوة الناعمة» التى تستخدم إمكاناتها الاقتصادية ودورها الدبلوماسى، وتستفيد من خبرات قوة عالمية سابقة استنفدت طاقاتها فى مواجهات، وهى فى هذا تدرك أن الولايات المتحدة قوة لا يمكن تجاهلها أو الدخول فى صدام معها، ولهذا فهى تتبع أسلوب الترويض الذى يقدم إمكانات التعاون وإغراءاته، ولعل آخر مثال

على ذلك الاتفاق الذى وقع مؤخراً لإقامة مشروع مشترك للمروحيات فى الصين. جائزة الصين هى الخبرة التكنولوچية التى ستحصل عليها من خلال هذا المشروع، فضلاً عن استثماراته الضخمة، أما الشق الثانى فى أسلوب التعامل الصينى فهو التمسك بالمواقف الاستقلالية والرؤى الذاتية للمشكلات. ولعل أبرز مثال على ذلك أداؤها فى التعامل مع الأزمة الكورية الشمالية، وهو ما جعل المراقبين يعتبرون أن الصين هى الرابح الرئيس فى هذه الأزمة من حيث تأكيد مكانتها ودورها الإقليمى والدولى، وهو ما جعل مراقبين أمريكيين يستخلصون أن حل الأزمة الكورية يكمن فى الموقف الصينى.

روسيا: من الرجل المريض إلى قوة مناوئة:

مع انهيار الاتحاد السوفيتى فى أوائل التسعينات انتهت معه الحرب الباردة التى دامت قرابة أربعة عقود، واختفت معها صورة العدو السوفيتى كما كانت تتصوره الولايات المتحدة ومعسكرها. أما روسيا الاتحادية التى ورثت الاتحاد السوفيتى - فقد بدأت وخاصة فى ظل رئاسة يلتسين - عهداً من الانفتاح والتعاون مع الولايات المتحدة وتبنت الأنموذج الديمقراطى واقتصاديات السوق، غير أن عهد يلتسين قد شهد تحلل القوة الاقتصادية والعسكرية لروسيا وتداعت بنيتها التحتية وتحلل مجتمعها بانتشار الفساد والجريمة. غير أن هذه الصورة بدأت تتغير مع مجىء رئيس جديد شاب هو فلاديمير بوتين عام ٢٠٠٠ والذى أنبأ مجيؤه عن «صحوة روسية» حيث بدا كرئيس كفؤ ونشط يعد بالتمسك بالقانون. وقد حقق بوتين هذا التصور حيث أكد على احترام القانون، وعلى هيبة الدولة ومركزيتها تجاه أقاليمها وحكامها، كما واجه القوى التى أشاعت الفساد والجريمة وأدار الاقتصاد بالشكل الذى يؤكد المصالح الإستراتيچية لروسيا وفى قطاعات حيوية مثل البترول ولم يتورع عن سجن من سموا ملوك المال «Oligarchs» مثل بيرونرسكى، وفونسكى، وروما أبراموفيتش، وتصادف أن يكونوا جميعًا من اليهود. وعلى المستوى الدولى اتجه بوتين إلى استعادة دور روسيا الدولى ومكانتها

الدولية ولعب أدواراً نشطة فى قضايا مثل الأزمة النووية الإيرانية، ورغم حثه إيران على تطويع موقفها إلا أنه ظل مبقيًا على التعاون النووى معها بل إن ثمة تقارير عن عقود تزود بها المؤسسة العسكرية الروسية إيران بنظم صاروخية متطورة وأبرزت زيارة بوتين الأخيرة للجزائر سعيه لاستعادة روسيا علاقاتها التقليدية مع الدول العربية، وقد انتهت هذه الزيارة إلى إلغاء ٤,٧ بليون دولار من ديون الجزائر لروسيا، وتوقيع صفقة أسلحة من الدبابات والطائرات يقدر حجمها بما بين ٣-٧ بليون دولار. ثم كان موقفه الأخير من حماس ودعوته قادتها لزيارة موسكو كاسراً بذلك عزلتها الدولية وحيث وصف فوزها بأنه صفعة للدبلوماسية الأمريكية، وعلى عكس ما أوصت به الولايات المتحدة حلفاءها من وقف المساعدات عن حكومة حماس، أعلنت روسيا أنها سوف تقدم معونة عاجلة للحكومة الفلسطينية.

كما أعاد بوتين ترتيب علاقته مع الصين وأجرى مناورات مشتركة فى عام ٢٠٠٥، كانت أول سابقة فى تاريخ البلدين وبين أكبر جيشين فى آسيا. كما عادت روسيا إلى تأكيد مكانتها فيما تسميه الجوار القريب وهى جمهوريات الاتحاد السوفيتى القديم وبدأت تناوئ وتحرض ضد الوجود العسكرى الأمريكى فى القوقاز وآسيا الوسطى.

وقد تزايدت هوة الخلاف بين روسيا والولايات المتحدة حول هذه المنطقة حين أوقفت روسيا إمدادات الغاز عن أوكرانيا، وأيدت الانتخابات فى روسيا البيضاء فى الوقت الذى دعت فيه الولايات المتحدة إلى إعادتها، وقد حدد مساعد وزير الخارجية الأمريكى نقاط الخلاف بين موسكو وواشنطن فى منطقة آسيا الوسطى، وقال «إن واشنطن تسعى إلى تشجيع الديمقراطية ومقاومة الظلم فى آسيا الوسطى والقوقاز وكذلك تشجيع أوكرانيا وچورچيا على بناء روابط مع الناتو والاتحاد الأوروبى»، وهو ما جعل المراقبين يستخلصون أن الولايات المتحدة أصبحت تعتبر روسيا عائقًا كبيراً أمام المصالح الجيوستراتيچية الأمريكية. فى مقابل هذا يقول مسئول روسى هو ألكس أرباتوف «إن روسيا أصبحت أكثر

استقلالية فى سياستها الخارجية وأكثر فعالية ووضوحًا فى سياستها فى مناطق الاتحاد السوفيتى سابقًا».

ومن نقاط الخلاف التى تطورت ما وجهه بوتين فى أواخر مارس من اتهامات لواشنطن، «بتعمد تعطيل» انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية. والحق أن لروسيا أن تشعر بالغبن، فروسيا هى الاقتصاد الرئيس الوحيد فى العالم خارج المنظمة التى يبلغ عددها ١٤٩ دولة وهى تحاول الانضمام إليها منذ ١٣ عامًا.

ولإدراك بوتين أن القدرة النووية الروسية هى التى تضمن لروسيا مقعدًا بين الدول العظمى، فقد اتجه مؤخرًا إلى إجراء تجارب على أنظمة أسلحة باليستية جديدة واعتبر أنها أسلحة لا يملكها بلد آخر، كذلك وعد سيرجى إيفانوف وزير الدفاع الروسى بأن روسيا سيصبح لديها «جيل جديد» من الصواريخ الإستراتيجية قبل نهاية هذا العقد، وأضاف مؤخرًا أن روسيا سوف تعدل فى إستراتيجيتها العسكرية ردًا على نشر عناصر من منظومة الدفاع الأمريكى المضادة للصواريخ فى شرق أوروبا، ويعكس هذا قلق وشكوى روسيا من توسع حلف الأطلسى شرقًا ونشر مظلات دفاع حيوية على بعد كيلو مترات من حدود روسيا لكى يضيق الطوق المفروض حولها.

غير أن هذا السلوك الداخلى والخارجى من جانب بوتين لم يرض دوائر فى السياسة الأمريكية، حيث تعرض بوتين لحملة من الانتقادات ووصف بأنه «الإمبراطور بوتين»، وزادت هذه الحملة مع رئاسة روسيا لمجموعة الثمانية وقرب انعقاد قمة المجموعة فى سان بطرسبرج، طالب البعض بنقل القمة إلى مكان آخر، على أساس أن الدول السبع المؤسسة للمجموعة يجمع بينها قيم ومبادئ لا تتحقق فى روسيا، وطالبت هذه الدوائر الإدارة الأمريكية بإعادة النظر فى سياستها وعلاقاتها مع بوتين. وكان ممن شاركوا فى هذا الاتجاه المجلس الأمريكى للعلاقات الخارجية U.S Council On Foreign Relations الذى شكل فريق عمل Task Force تكون من شخصيات سياسية وأكاديمية بارزة وعكفت هذه المجموعة ١٠ شهور على تقييم العلاقات الأمريكية الروسية وانتهت إلى تقرير يحمل عنوان:

Russia's Wrong Direction: What the United States Can & Should Do?

وانتهى التقرير إلى أن العلاقات مع روسيا تتسم بعدد متزايد من الخلافات، وفى قضايا بالغة الأهمية مثل:

- الديمقراطية، حيث استخلص التقرير أن مؤسسات روسيا السياسية قد أصبحت فاسدة وهشة ونتيجة لذلك انخفضت قدرة روسيا على مواجهة قضايا أمنية ذات أهمية أساسية للولايات المتحدة وحلفائها.
- إمدادات الطاقة حيث استخدمت روسيا صادرات الطاقة كسلاح سياسى مثل التدخل فى السياسة الأوكرانية وفرض قيود على اختياراتها السياسية وتقليص الإمدادات لبقية أوروبا، وإعادة سيطرة الحكومة على قطاع البترول الروسى بشكل يزيد من أخطار أن يستخدم هذا السلاح مرة أخرى.
- الجهود الروسية لتقليص الوجود الأمريكى ووجود الناتو فى قواعد آسيا الوسطى مما يهدد العمل ضد الإرهاب ويقدم علامة على أن روسيا تتراجع عن موقفها المؤيد السابق فى أفغانستان.

بناء على هذا التصور للسياسة الروسية قدم التقرير عدداً من التوصيات فيما يتعلق بهذه القضايا، فحول قضية الديمقراطية دعا إلى أن تتصرف الإدارة الأمريكية بشكل أكثر من مجرد التصريحات وأن تدعم موارد دعم الديمقراطية والمنظمات المدنية فى روسيا وأن تراقب بدقة فترة الانتخابات البرلمانية والرئاسية ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ وحول سياسة الطاقة دعا إلى أن تعمل الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون على ضمان أن تعمل سياسة الطاقة الروسية وشركاتها ككيانات تجارية وليست سياسية.

وفيما يتعلق بإيران، فقد دعا التقرير المجتمع الدولى أن يواجه تصميم إيران على إنتاج مواد انشطارية الأمر الذى يحتم وقف كل التعاون النووى بين روسيا وإيران بما فيه مفاعل بو شهر.

أما فيما يتعلق بجيران روسيا فقد طالب التقرير أن لا تذعن الولايات المتحدة لروسيا حول علاقات أمريكا مع هذه الدول، فليس هناك شيء شرعي يحد من فرصة وحق هذه الدول فى تعميق تكاملها مع الاقتصاد الدولى أو اختيار حلفائها وشركائها فى قضايا الأمن وممارسة تحول سياسى وديمقراطى.

وفى النهاية استخلص التقرير أنه منذ نهاية الحرب الباردة حاولت الإدارات الأمريكية المتعاقبة خلق علاقة مع روسيا تقوم على ما تسميه «المشاركة» وقد يكون هذا هو الهدف الطويل الأجل الصحيح ولكن لسوء الحظ فإنه ليس احتمالاً واقعيًا للعلاقات الروسية الأمريكية عبر السنوات القادمة.

وعلى مستوى الإدارة عكست إستراتيچية الأمن القومى التى صدرت فى ١٦ مارس ٢٠٠٦، التوترات المتزايدة بين واشنطن وموسكو فقد ذكرت «أن الاتجاهات الأخيرة تشير بشكل مؤسف نحو تناقص الالتزام بالحريات والمؤسسات» واعتبرت «أن العلاقات مع روسيا سوف تعتمد على السياسات الداخلية والخارجية التى تتبناها روسيا».

وكان أعنف نقد وجهته الإدارة الأمريكية إلى سياسات بوتين هو الذى صدر عن نائب الرئيس الأمريكى ديك تشينى فى عاصمة ليتوانيا فى مايو ٢٠٠٦ أمام قادة أوروبيين حيث ذكر «أن الحكومة الروسية بشكل غير عادل وغير مناسب تضيق حقوق شعبها فى مجالات عديدة فى المجتمع المدنى من الديانة إلى الإعلام إلى الجماعات المدنية والأحزاب السياسية .. وأضاف «إن الحكومة الروسية تقوض جيرانها وتستخدم موارد البلاد الواسعة من البترول والغاز كأدوات لإخافتها وابتزازها». وقد جاء رد الرئيس الروسى على هذه الانتقادات حازمًا وذلك فى خطابه عن «حالة الاتحاد» فى يونيو ٢٠٠٦ حيث تساءل: «أين أسلوب استمالة العطف حول حقوق الإنسان والديمقراطية عندما يتصل الأمر بمصالحهم؟ .. نحن نعلم ما يجرى فى العالم، أن الرفيق الذئب يعرف من يأكله، إنه يأكل غير أنه من الواضح أنه لن يستمع لأحد..» وكان تأكيد خطاب بوتين على القضايا

الاقتصادية وعلى الجيش الروسى والحاجة إلى زيادة المواليد معتبراً أن تراجع عدد السكان من أخطر المشكلات التى تواجهها روسيا، كذلك دعا إلى أن تركز روسيا على الاستثمار والتجديد وأن تكسب مكانها المستحق فى اقتصاد العالم. كذلك كرس معظم خطابه للدفاع مركزاً على أن روسيا تحتاج جيشاً قوياً ليس فقط ضد الإرهاب، ولكن أيضًا لكى تقاوم الضغوط السياسية من الخارج، ولاحظ أن الميزانية العسكرية الروسية هى أقل ٢٥ مرة من ميزانية الولايات المتحدة العسكرية. وقال: «إننا يجب أن نكون مستعدين دائمًا لمواجهة أى محاولات للضغط على روسيا لتقوية مواقفهم على حسابنا، فكلما كان جيشنا قوياً قَلّ إغراء ممارسة الضغوط علينا..» وفى هذا السياق قال: إن روسيا سوف تطلق قريباً غواصتين نوويتين مزودتين بصواريخ باليستية عابرة للقارات جديدة وهى الأولى منذ العهد السوفيتى. وهكذا، وفيما رأى المراقبون، كان رد بوتين يعكس ثقة ونفوذ روسيا.

وواضح أنه مع تعدد جبهات العلاقات الروسية الأمريكية فإن من أكثر مناطق التماس والأكثر تأثيراً فيما يتعلق بقضاياها هى منطقة الشرق الأوسط حيث إنها المنطقة التى تتداخل فيها المصالح الأمريكية والروسية والتى تشعر روسيا أنها منطقة الاهتمام والمصالح الروسية والتى استثمر فيها العهد السوفيتى جهداً روسياً كبيراً يجب استثماره والبناء عليه، ويلاحظ المراقبون لسياسة بوتين فى الشرق الأوسط وخاصة تجاه الصراع العربى الإسرائيلى، أنه يتبع سياسة ذات طريقين يسمح لروسيا أن تطور علاقة صداقة مع إسرائيل فى الوقت الذى يطور مصالحه مع الأقطار العربية، مثل هذه السياسة غير الأيديولوچية سمحت لروسيا باستعادة جزء من رصيدها الاقتصادى والإستراتيچى الذى فقدته بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، وحتى الآن نجحت روسيا فى توقيع صفقات دبلوماسية وعسكرية وطاقة وطورت علاقاتها مع إسرائيل والعرب دون أن تغضب أياً منهما، وقد كان من المتصور أن احتضان بوتين لحماس سوف يضر علاقاتها بإسرائيل ولكن ما

حدث هو العكس، فقد لجأت وزيرة الخارجية الإسرائيلية لموسكو فى زيارة لها تحثها للضغط على حماس لإطلاق سراح الجندى المخطوف، ومثلما عبر وزير الخارجية الروسى لافروف لصحيفة برافدا الروسية «إن سياسة روسيا ليست موالية للعرب أو موالية لإسرائيل، إنها تهدف إلى ضمان مصالح روسيا القومية .. وهو ما ينطبق على سياسة روسيا تجاه إيران، والتى جعلت رئيس الوزراء الإسرائيلى يزور موسكو فى نهاية شهر أكتوبر لكى يستثير الرئيس الروسى ضد إيران، إلا أن بوتين نبهه إلى الأخطار المدمرة على المنطقة والعالم من جراء عمل عسكرى ضد إيران. وهكذا تتسم سياسة موسكو، فى المنطقة بالاتجاه البرجماتى والحسابات الاقتصادية وتختلط معها فى بعض الأحيان نغمة مناقضة للولايات المتحدة، وهذا الطابع هو الذى مكن لروسيا أن تصبح من أوائل الدول التى تصدر السلاح وأن تفتح أسواقًا جديدة للشركات الروسية وخاصة فى مجال الطاقة، ففى دراسة أخيرة أصدرها الكونجرس الأمريكى أوضحت أن روسيا قد تفوقت عام ٢٠٠٥ على الولايات المتحدة فى مبيعات السلاح لدول العالم النامى. وركزت الدراسة بوجه خاص على إمدادات السلاح الروسية لكل من إيران والصين.

الهند والعالم الثلاثى الأقطاب:

يتوقع الخبراء الاقتصاديون والعديد من الدراسات أن تحكم الهند والصين العالم فى القرن الواحد والعشرين. (راجع دراسة Economic Watch الصادرة فى أكتوبر ٢٠٠٦ عن Indian Economy Overview)، فلمدة قرن كانت الولايات المتحدة أكبر اقتصاد فى العالم غير أن تطورات رئيسة قد جرت فى الاقتصاد العالمى منذ ذلك الوقت بحيث أدت إلى تحويل التركيز من الولايات المتحدة والدول الغنية فى أوروبا إلى العملاقين الآسيويين الهند والصين. ووفقًا لبعض الخبراء فإن نصيب الولايات المتحدة فى الناتج الإجمالى العالمى يتوقع أن يهبط (من ٢١٪ إلى ١٨٪) وأن يرتفع نصيب الهند (من ٦٪ إلى ١١٪ عام ٢٢٢٥) ومن ثم فإن الهند سوف تبرز باعتبارها القطب الثالث فى الاقتصاد العالمى بعد

الولايات المتحدة والصين. ففى عام ٢٢٢٥ فإن الاقتصاد الهندى من الموقع أن يصل إلى ٦٠٪ من حجم الاقتصاد الأمريكى وسوف يكتمل مع عام ٢٢٣٥ التحول إلى اقتصاد ثلاثى الأقطاب حيث يكون الاقتصاد الهندى أقل قليلاً من الاقتصاد الأمريكى، ولكنه أكبر من اقتصاد أوروبا الغربية. ومع عام ٢٢٣٥ من المحتمل أن تكون الهند أكبر محرك للنمو من الدول الست الكبرى فى الاتحاد الأوروبى. والهند، التى تمثل اليوم رابع أكبر اقتصاد فيما يتعلق بالقوة الشرائية، سوف تتجاوز اليابان وتصبح ثالث أكبر اقتصاد خلال عشرة أعوام، غير أن هذا التوقع يجب أن لا ينظر إليه على إطلاقه فأمام الهند عدد من التحديات، فالهند وهى تعد نفسها لكى تصبح قوة اقتصادية أعظم فإن عليها أن تسرع فى الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وأن تتخذ خطوات للتغلب على أعناق الزجاجة المؤسسية وفى بنيتها التحتية الكامنة فى النظام، فامتلاك بنية تحتية مادية واجتماعية هو أمر مركزى نحو نمو اقتصادى مستدام.

وعلى مستوى السياسة الخارجية .. كانت الحرب الباردة من أكثر العوامل التى حددت وحكمت السياسة الخارجية للهند حيث اختارت الارتباط والصداقة مع الاتحاد السوفييتى. غير أنه مع نهاية الحرب الباردة بدأت الهند فى عملية تحول لسياستها الخارجية على كل الجبهات ومع كل الأطراف فى وقت واحد وخاصة مع جبهتين كانتا مصدر توتر وصدامات مسلحة وهما: الصين والنزاع حول الحدود، وباكستان حول كشمير. غير أن أكثر التحولات فى سياسة الهند الخارجية درامية كانت مع الولايات المتحدة الأمريكية، فمن جفاء وربما خصومة الحرب الباردة، بدأت كل من الهند والولايات المتحدة فى أوائل التسعينات فى عملية تلاقٍ وتقارب، وقد قوى من هذا الاتجاه وخاصة من جانب الولايات المتحدة إدراكها أن الهند فى السنوات القادمة سيكون لديها الفرصة لكى تشارك فى تشكيل النتائج حول معظم القضايا الأكثر حسمًا للقرن الواحد والعشرين مثل بناء الاستقرار الآسيوى، والتحديث السياسى للشرق الأوسط الكبير وإدارة العولمة.

وقد بدأ اتجاه التحول فى عهد إدارة كلينتون للهند فى حربها المحدودة مع باكستان عام ١٩٩٩ والذى أزال التصور لدى الهند أن واشنطن لابد أن تتحالف مع إسلام أباد فى الصراعات الإقليمية. ومن المفارقات أن يكون تحدى الهند لضغوط إدارة كلينتون لم يحد من قدراتها الإستراتيجية، وأن يكون ردها على ذلك بإجراء تجاربها النووية هو الذى أجبر الولايات المتحدة على أن ترتبط بالهند بشكل جاد وللمرة الأولى فى خمسة عقود، ورغم أن هذا الارتباط لم يحل الخلافات النووية إلا أنه أدى إلى زيارة كلينتون للهند في مارس ٢٠٠٠ وكانت المرة الأولى التى يزور فيها رئيس أمريكى الهند على مدى ٢٢ عاماً.

غير أن التحول الحقيقى فى العلاقة جاء مع إدارة بوش الذى حول المحتوى الإستراتيجى للعلاقات الأمريكية الهندية، وفى قناعته أن نفوذ الهند سوف يمتد إلى أبعد من جوارها المباشر، أعاد بوش تصور علاقة أمريكا لنيودلهى، فقد أزال معظم الصعوبات وفتح الطريق للتعاون معها فى التكنولوچيا المتقدمة وقدم التأييد السياسى لحرب الهند الخارجية ضد الإرهاب وأنهى الانحياز الأمريكى التاريخى لباكستان حول كشمير وإعادة ترتيب وضع الولايات المتحدة فى المعادلة الهندية الصينية بالاتجاه بشكل أوثق نحو الهند، وقد استجابت الهند لهذه التغيرات الواسعة بتأييد إدارة بوش حول الدفاع الصاروخى، والمحكمة الجنائية الدولية، وأيدت الحرب الأمريكية فى أفغانستان بحماية المرور الأمريكى عبر مضيق مالاكا، ووافقت على العمل مع الولايات المتحدة حول العمليات المتعددة القوميات خارج نطاق الأمم المتحدة، وصوتت عامى ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ مرتين مع واشنطن ضد إيران - الحليف السابق - فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما اقتربت الهند من إرسال قوات إلى العراق قبل أن تنسحب باللحظة الأخيرة.

مثل هذا التحول الواسع، وعلى عدة جبهات للسياسة الخارجية الهندية، وفى وقت واحد، يفرض على المراقبين سؤالاً حول مدى قدرة الهند على الاستمرار فيها .. (راجع Raja Mobanm India and the Balance of power" Foreign Affairs, July - August 2006).

ويزداد هذا السؤال مع نمو التوترات الصينية الأمريكية وتطلع واشنطن إلى طرق لإدارة نفوذ الصين، وحيث سيزداد التساؤل حول مدى ثبات اتجاه الهند نحو سياسات القوى الجديدة، وحول قدرة الهند أن تظل على اختيارها «غير المنحاز» بين الولايات المتحدة والصين وقد كان الاتفاق النووى الذى توصل إليه الرئيس الأمريكى ورئيس وزراء الهند فى يوليو ٢٠٠٥، والذى تدعم بزيارة بوش للهند فى مارس ٢٠٠٦ محاولة من جانب بوش لكى يؤثر على الإجابة النهائية على هذا السؤال.

خلاصات: أمريكا والمشهد الدولى القادم:

وهكذا تقترب إدارة بوش من نهايتها، وكما عبرت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت، لم يتحقق أى شىء والأهداف والدعائم الثلاث التى قامت عليها وتبنتها تتهاوى. فالحرب على العراق تكاد تتحول لأن تكون «أكبر كارثة فى السياسة الخارجية الأمريكية». بل وأسوأ من فيتنام، فيما عبرت أيضًا مادلين أولبرايت، وهو الوضع الذى هبطت معه شعبية الرئيس الأمريكى إلى أدنى مستوى وتحولت العراق إلى أكبر اختبار للإدارة وقراراتها، وقد أدى الموقع نفسه الذى أرادت الإدارة أن تطبق فيه مفاهيمها إلى هزيمة هذه المفاهيم، فبعد خبرة العراق لم يعد من الممكن تكرار أو تطبيق إستراتيجية الضربة الإجهاضية Pre-emption وكان مما لفت نظر المراقبين ما عبر عنه الرئيس الأمريكى فى مؤتمر صحفى أخير بقوله: «إننى أعتقد أن على القائد الأعلى للقوات المسلحة أن يخطو كل الخطوات الدبلوماسية قبل إقحام قواتنا العسكرية». وهو ما رأى فيه هؤلاء المراقبون فشلاً للنظرية البوشية للضربات الاستباقية. كذلك تهاوى مفهوم العمل المنفرد Unilateralism الأمر الذى جعل وزيرة الخارجية الأمريكية فى مستهل عهدها تعلن أن هذا «وقت الدبلوماسية» أما دولتى «محور الشر» الأخريين: إيران، وكوريا الشمالية، فإن تطور أسلوب التعامل معهما فى الولاية الثانية كشف عن تغير لغة ومضمون الخطاب، فبدلاً من التهديدات ومحاولات العزل، اتجهت الإدارة إلى الاستعداد للتفاوض وإلى التركيز على الدبلوماسية المتعددة.

وإذا كانت هذه هى خبرة الإدارة على هذه الجبهات، فقد كان لذلك خبرتها مع ما اعتبرته أحد أهم أهدافها وأهم أدواتها فى محاربة الإرهاب وهو التبشير والدعوة والعمل على نشر الديمقراطية، فالعراق التى كان من أهم مبررات الحرب عليها وعلى نطاقها السابق هو نشر الديمقراطية تتجه نحو الحرب الأهلية وتزايد العنف، كما يتضاعف التمرد فى أفغانستان، وتتصاعد قوة طالبان، ومن السخرية أن تصبح الحكومة التى أتت بها انتخابات ديمقراطية فى فلسطين موضع المطاردة ومحاولات التدمير، ولبنان التى كانت رمزاً على الديمقراطية تعرضت للتدمير والكوارث الإنسانية، وشهدت فشل المخطط الأمريكى فى استخدام إسرائيل لشل قدرات حزب الله ونفوذه فى لبنان والمنطقة، بل وكانت النتيجة عكسية.

أما في دول عربية أخرى فقد تعرضت الدعوة الأمريكية للديمقراطية إلى النقد والمقاومة ليس فقط من النظم والحكومات التى اعتبرتها تقويضًا لهذه النظم ولاستقرارها، بل وكذلك من القوى الشعبية التى اعتبرت الدعوة الأمريكية تدخلاً فى شئونها الداخلية، هذا فضلاً عن الحقيقة الكبيرة التى أظهرت أن تطبيق الديمقراطية فى العالم العربى قد أدى إلى نجاح قوى الإسلام السياسى بل وإمكانية توليه الحكم.

هذه الخبرات على جبهات متعددة، وحول النتائج العملية لمفاهيمها وإستراتيجياتها التى بدأت بها، هى التى تفسر تحول الإدارة، وهى تتجه إلى عاميها الأخيرين، من مثالية وأيديولوچية المحافظين الجدد إلى الواقعية الكيسنجرية والتركيز بشكل كامل على المصالح الحيوية.

ولا يقل أهمية عن هذه الخبرات ما توازى معها من تغيرات على المشهد الدولى وبشكل خاص فيما يتعلق بقوتين هما روسيا والصين. فقد رأينا من العرض السابق كيف أن روسيا تحت زعامة بوتين تعمل كل يوم وفى كل مناسبة وحول كل قضية دولية وإقليمية على تأكيد دورها ومكانتها وأن أيام التسعينات وصورة روسيا المريضة المستهلكة المفتتة قد انتهت، وهو ما كشفت عنه قمة

الثمانية فى بطرسبرج، فثمة اتفاق بين المحللين أن روسيا قد خرجت من القمة وأكدت مكانتها بين الدول القائدة فى العالم، وأنه فى هذه القمة استطاع بوتين أن يطرد «أشباح» عهد يلتسين حيث كانت روسيا تبدو مستعدة للخضوع لإملاء الغرب.

أما الصين فإنها تبدو أنها تواصل بثبات نموها الاقتصادى الذى إذا ما استمر يمكن أن تمثل مع منتصف القرن قوة منافسة للولايات المتحدة، وهى فى وضعها الراهن وإن بدت حريصة على التعاون الاقتصادى والتجارى مع الولايات المتحدة إلا أنها تواصل أجندتها الخاصة فيما يتعلق بالقضايا الدولية والإقليمية وتؤكد مكانتها فى منظمات إقليمية صاعدة مثل منظمة شنغهاى للتعاون والعمل من خلالها على مقاومة محاولات الولايات المتحدة لاحتوائها وعلى إنهاء الوجود العسكرى الأمريكى فى آسيا الوسطى.

أما الهند فإنه رغم التحول الذى حدث فى علاقاتها مع الولايات المتحدة من جفاء أيام الحرب الباردة إلى التعاون وفى أدق الميادين مثل التكنولوچيا النووية، فإنه لا يبدو مضموناً ولا أكيداً أن تستمر أمام ذبذبات العلاقات الأمريكية الصينية وأن تحافظ على اختيارها «غير المنحاز» بين الهند والولايات المتحدة.

ولكن أين المنطقة العربية من هذا المشهد الدولى وتحركات القوى فيه؟ ثمة ملاحظتان:

الملاحظة الأولى: أن العالم العربى والشرق الأوسط كان هو الساحة الرئيسة لاختبار وتطبيق المفاهيم والإستراتيچيات الأمريكية على مدى السنوات الماضية، وكانت الساحة التى اختلفت حولها السياسات وخاصة الأمريكية والأوروبية وكذلك التباين بين السياسات الأمريكية والمواقف الروسية والصينية، ولكن عند نقطة ما أصبحت هى الساحة نفسها التى تلاقت وتوافقت حولها السياسات الأمريكية والأوروبية حول لبنان وسوريا وإلى حد كبير إيران، ومن ناحية أخرى

يظل العالم العربى يمثل بؤرة اهتمام القوى الكبرى باعتبار ما يملكه من احتياطيات البترول العالمى والذى بلغ نسبة ٦١٪ ونسبة ٢١٪ من إنتاج العالم للبترول، ويتزايد هذا الاهتمام بتزايد الطلب على البترول من الولايات المتحدة ومن قوى مستهلكة جديدة مثل الصين وهو ما يعكس السياسة الدقيقة والحساسة التى تتعامل بها الصين مع المنطقة وقضاياها.

الملاحظة الثانية: هى أن التحرك الذى رصدناه فى المشهد الدولى نحو مستوى من توازن القوى وبروز قوى مثل روسيا والصين تؤكد مكانتها وأدوارها إزاء الولايات المتحدة الأمريكية، مثل هذا التوازن النسبى يفترض أن يكون فى صالح العالم العربى وقضاياه مثل القضية الفلسطينية، والدول المستهدفة فيه مثل سوريا. غير أن استفادة العالم العربى من هذا التوازن الجديد إنما يعتمد فى النهاية على ما يحققه من تماسك وسياسات ومواقف موحدة، وبالعكس سوف يفقد قيمته إذا ما رأت القوى التى تتبنى سياسات التوازن عالمًا عربيًا مفككًا كما سيعتمد على ما ينيه العالم العربى من علاقات ومصالح مشتركة مع هذه القوى، ومن حسن الحظ أن دولاً عربية مثل السعودية والجزائر ومصر بدأت تدرك هذا وتدعم علاقاتها ومصالحها مع روسيا والصين والهند وتقيم شبكة من المصالح المشتركة والمتبادلة معها وإن كان لابد أن نلاحظ أن التركيز لا يزال على الولايات المتحدة وعلى دورها فى قضايا المنطقة الذى ثبت أنه لا يخدم ولا يلبى مطالب السلام والاستقرار والعدل فيها. أما الملاحظة الثالثة فهى تتعلق بقوتين هما إيران وتركيا، فإن نقطة البداية فى التعامل العربى مع إيران يجب ألا يصبغها هاجس الخوف من الخطر والنفوذ الإيرانى وإنما من حقيقة أن إيران قوة إقليمية رئيسة لها مصالحها ومتطلباتها الأمنية وأن العديد من قضايا المنطقة يصعب التوصل إلى تسويات حقيقية حولها دون التعاون والتنسيق مع إيران بما فى ذلك جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووى، وفى هذا الشأن وعلى مدى الأزمة النووية الإيرانية، كان العالم العربى فى موقف المتفرج مع أن اتجاه هذه الأزمة سواء أكان

سلبياً أم إيجابياً سيكون العالم العربى أول المتأثرين به، ولذلك كان من المفترض أن يكون العالم العربى شريكاً فى الدبلوماسية الدولية فى التعامل مع الأزمة على غرار الآلية السداسية حول الأزمة الكورية الشمالية.

أما تركيا فنقطة الضعف فى العلاقة العربية معها أن التعامل معها يجرى على المستوى الثنائى فقط وليس العربى الأمر الذى يستحق التفكير فى اقتراح قبول تركيا مراقبًا فى جامعة الدول العربية وبشكل يجعلها أكثر اقترابا من النسيج العربى والقضايا العربية.

بعد خمس سنوات من أحداث ١١ سبتمبر

لم يكن غريبًا أن يقال: إن عالم ما بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر سيكون مختلفًا عما كان قبله، كان ذلك بفعل طبيعة ما تعرضت له الولايات المتحدة من تهديد غير مسبوق أنهى ما عاشت عليه من يقين عن أمنها، حيث يفصلها عن العالم محيطان وتحيط بها جيران إما حلفاء أو فرقاء، ولم تتعرض خلال تاريخها لعدوان خارجى وكل الحروب التى خاضتها لصراعها وحتى عدوان بيرل هاربر وقع على بعد ثلاثة آلاف ميل وكان الهدف عسكريًا وليس مدنيًا، وقد جاءت أحداث ١١ سبتمبر لكى تغير كل هذه القناعات وتقدم عدوًا جديدًا وأخطارًا جديدة لم يعد فى الإمكان التنبؤ بها، وقد كان لهذا الحدث تأثيره العميق على الفكر الأمريكى وعلى رؤية الولايات المتحدة لنفسها ورؤيتها للعالم وعلاقتها به، وعلى المعايير التى سوف تحكم وتحدد هذه العلاقة، واعتبرت الإدارة الأمريكية، التى اعتبر رئيسها أنه «ولد من جديد»، أنها فى حرب عالمية على الإرهاب، وصنعت الإستراتيجيات والمفاهيم التى اعتبرت أنها تلبى وتتجاوب مع الأخطار الجديدة، وتخلت عن المفاهيم والنظريات القديمة التى كانت تتعامل معها خلال الحرب الباردة.

وبفعل هذه المفاهيم والإستراتيجيات وكان من أبرزها مفهوم الحرب الاستباقية، Preemptive Strike شنت الولايات المتحدة حربين فى أفغانستان ثم فى العراق بكل تداعياتهما الإقليمية والدولية ومازالت الولايات المتحدة متورطة خاصة فى العراق تبحث عن إستراتيجية للخروج. Exit Stategy، ووصفت الحرب على العراق باعتبارها أكبر كارثة فى السياسة الخارجية الأمريكية، ومنذ أحداث ١١ سبتمبر وردود الأفعال الأمريكية إزاءها تتعدد تداعياتها وآثارها على علاقة أمريكا بالعالم وقواه الرئيسة بما فى ذلك حلفاؤها، ومرت بمراحل تفاوتت ما بين التعاطف والتأييد والتعاون وهو ما حدث فى أعقاب هذه الأحداث مباشرة، وبين

الاختلاف بل والشقاق بعد ذلك وخاصة حول الحرب على العراق، غير أن ما يعنينا فى هذا المقال هو التركيز على آثار أحداث ١١ سبتمبر على علاقة الولايات المتحدة بالعالمين العربى والإسلامى، ففى أعقاب ١١ سبتمبر جرت فى الولايات المتحدة عملية بحث شاملة عن القوى والعناصر التى نفذت أوكانت وراء هذه الأحداث ودوافعها، وباعتبار أن اليقين الذى ساد أن من نفذوا هذه العمليات كانوا من العرب والمسلمين، وأنهم نشأوا وتربوا فى مجتمعات عربية وإسلامية، ومن ثم أصبحت هذه المجتمعات فى النظر الأمريكى هى التربة التى ولدت هذه العناصر وغذتها، غير أن الجانب الخطير فى هذا التفكير هو الربط بين هذا وبين الإسلام باعتباره دين وعقيدة هذه المجتمعات، وعلى الرغم من أن ثمة محاولات شكلية قد جرت للتمييز بين الأحداث الإرهابية وبين الإسلام والمسلمين، وقام الرئيس الأمريكى بزيارة بعض المراكز الإسلامية والمساجد، إلا أن التيار، والذى روجت له بشكل خاص عناصر من اليمين الأمريكى المتطرف المتحالف مع الصهيونية، قد ركزت جهدها على تصوير الإسلام بأنه أصل المشكلة وبأنه دين يحض على العنف وكراهية الآخر ومعادٍ للديمقراطية، ويفسر هذا دعوة هذا التيار إلى إعادة النظر فى الكتب الدينية وتنقيتها وإعادة النظر عمومًا فى التعليم ومناهجه وهى الدعوة التى تبنتها الإدارة الأمريكية. واتصالاً بهذا أثير سؤال حول «لماذا يكرهوننا؟». وقد عمد التيار اليمينى المتطرف إلى تحويل الإجابة على هذا السؤال عن الإجابة الحقيقية وهى أن العالم العربى والإسلامى ومجتمعاته لا تكره الولايات المتحدة أو شعبها وإنما تكره السياسات الأمريكية تجاه القضايا العربية والإسلامية والمعايير المزدوجة التى تتعامل بها، أما الإجابة الساذجة التى روج لها هذا التيار فهو أن العالم الإسلامى يحقد على الولايات المتحدة وعلى تقدمها وغناها ويعادى ديموقراطيتها. ورغم أن المجتمع الأمريكى فى مجموعه قد عانى من القوانين والإجراءات التى سنتها الإدارة الأمريكية وبموافقة من الكونجرس فى نطاق سياسة محاربة الإرهاب، وهى القوانين التى تعرضت إلى صميم القيم

الأمريكية حول الحريات الفردية وتطبيق أساليب التفتيش والاحتجاز والاعتقال دون أمر قضائى والمحاكم العسكرية بدلاً من المدنية وإجراءات التنصت، إلا أن أكثر من عانى هذه الإجراءات كانت هى الجالية المسلمة فى الولايات المتحدة حيث أصبحت موضع شك وملاحقة وتضييق على مفردات حياتها، وكان آخر هذه الإجراءات ما طالبت به وزارة المالية الأمريكية البنوك الأمريكية من تجميد تحويلات من يحملون أسماء عربية. إن الوضع الذى تعيشه الجالية المسلمة فى الولايات المتحدة فى ظل أحداث ١١ سبتمبر بدأ يثير الأسئلة حول المفهوم التقليدى للحياة والمجتمع الأمريكى، وهو مفهوم Melting Pot والذى قدمت به الولايات المتحدة نفسها دائمًا كبوتقة تنصهر فيها الثقافات وتشكل فيها قيمًا وثقافة مشتركة.

أما على المستوى العربى؛ فنتصور أن الشعب الفلسطينى وقضيته كانا من أكثر الخاسرين جراء تداعيات أحداث ١١ سبتمبر، فقد نجح رئيس الوزراء الإسرائيلى شارون فى أن يحدث توافقًا بين الحرب الأمريكية على الإرهاب وحربه على الفلسطينيين، ونجح فى تصوير قوى المقاومة الفلسطينية التى تحارب الاحتلال على أنها قوى إرهابية، وكان نتيجة هذا تبنى الإدارة الأمريكية السياسات والمفاهيم الإسرائيلية فى التعامل مع القضية الفلسطينية ووضح هذا فى الضمانات التى قدمها رئيس الوزراء الإسرائيلى خلال زيارته لواشنطن فى يوليو ٢٠٠٤، وهو ما أدى إلى التجميد التام لعملية السلام فضلاً عن معاناة الفلسطينيين من القهر الإسرائيلى اليومى.

لقد أصبح من المتفق عليه أن من أكثر قضايا العالم خطورة هو التوتر المتزايد فى علاقة الإسلام بالغرب بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية ويزداد هذا خطورة مع ما يتضمنه من طبيعة دينية بين الإسلام والمسيحية، وبالنسبة لأى مراقب موضوعى فإن هذا الوضع الخطير هو من التداعيات المباشرة لأحداث ١١ سبتمبر وللأسلوب والمفاهيم التى استجابت بها الولايات المتحدة على وجه الخصوص

لهذه الأحداث وتوافق معها استمرار بل وتطرف السياسات الأمريكية تجاه القضايا العربية والإسلامية والتى تضاعف وتعمق من مشاعر الكراهية لهذه السياسات، ولعل الموقف الأمريكى الأخير من العدوان الإسرائيلى على لبنان خير تعبير عن دور السياسات الأمريكية فى تعبئة وحشد المشاعر العربية ضد الولايات المتحدة وبشكل أصبح يشمل حتى أكثر الفئات اعتدالاً فى المجتمعات العربية، لقد كان من نصيب كاتب هذه السطور أن يرافق وفد المجلس المصرى للشئون الخارجية فى زيارته للولايات المتحدة فى الأعقاب المباشرة لأحداث ١١ سبتمبر، وفى كل لقاء مع المؤسسات والمجتمعات المختلفة كان ما يسيطر على الفكر الأمريكى هو الرغبة فى أن يكسبوا «عقول وقلوب» الشعوب العربية والإسلامية، وكان هذا شيئًا مشجعًا باعتبار أنه سوف يتطلب ويفرض سياسات عادلة تضمن وتحقق هذا الكسب، غير أنه من الأمور المؤلمة أن على مدى السنوات الخمس الأخيرة، ورغم أساليب «الدبلوماسية العامة» والوفود التى زارت المنطقة العربية للتعرف على اتجاهات مجتمعاتها، والتقارير التى صدرت فى هذا الشأن، إلا أن النتيجة كما نراها الآن والتى تبلور أكبر مفارقة تاريخية، وهى أن أكبر قوة سياسية وعسكرية فى العالم اليوم هى نفسها أكبر قوة تحوذ استياء إن لم يكن كراهية العالم.

ما الذى تحتاجه السياسة الخارجية الأمريكية؟

ستانلى هوفمان Stanely Hoffman هو من أبرز أساتذة العلاقات الدولية فى الولايات المتحدة، وأستاذ فى جامعة هارفارد، وقد ساهم بانتظام فى كبريات الدوريات الأمريكية مثل الفورين أفيرز ويهتم بمتابعة وتقديم الكتب الرئيسة التى تصدر فى الولايات المتحدة حول السياسة الخارجية الأمريكية والتعليق عليها، وكان آخر مساهماته فى هذا الشأن ما نشر مؤخراً فى مجلة The New York Review of Books مستعرضًا ومعقبًا على ثلاثة كتب رئيسة ظهرت مؤخراً عن السياسة الخارجية الأمريكية: كتاب فرانسيس فوكاياما: أمريكا فى مفترق الطرق America at the Cross Road وكتاب ستيفن والت: ترويض القوة الأمريكية Taming American Power وكتاب الدبلوماسى الأمريكى John Kaesling الذى استقال احتجاجًا على الحرب الأمريكية على العراق: دروس الدبلوماسية: Diplomacy Lessons وفى استعراضه وتعقيبه على الكتب الثلاثة، يقدم ستانلى هوفمان وجهة نظره الخاصة عما تحتاجه السياسة الخارجية الأمريكية لكى تكون معقولة وفعالة decent and Effective. وفى تحديده لهذه الاحتياجات لا يغفل القضايا الداخلية باعتبار انعكاساتها على السياسة الخارجية، ومن هذه القضايا؛ الحاجة إلى العودة إلى حكم القانون وحماية الحريات المدنية، ووضع حد لجهود التهرب من التزامات القانون الدولى من أجل محاربة الإرهاب، والحاجة إلى خفض العجز والدين ومن ثم خفض الاعتماد الأمريكى على بلدان أجنبية، كذلك الحاجة للانفصال بشكل جذرى عن السياسة الخارجية لكل من الديمقراطيين والجمهوريين خلال فترة ما بعد الحرب الباردة وهى التى تذبذبت من التعددية Multilateralism إلى الإمبريالية Imperialism والافتراض أن العالم سوف يستفيد فقط من التفوق الأمريكى واعتباره عاملاً للقوة وشرط لأمن العالم ورخائه، وهو الافتراض الذى يعتبره هوفمان لم يعد يتفق مع وقائع القوة.

ويركز هوفمان على ثلاث قضايا رئيسة فى السياسة الخارجية الأمريكية ووجوب وجود حلول عاجلة لها:

الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، والاحتلال الأمريكى للعراق، والأزمة مع كل من إيران وكوريا الشمالية.

ويعتبر هوفمان أن الإدارة الأمريكية، ومنذ فشل مؤتمر كامب ديفيد، قد أهملت «بشكل فاضح» Scandalously neglected الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، وحتى خريطة الطريق فقد ظلت خيالية إلى حد كبير، وينبه هوفمان أن جذور المتاعب تكمن فى الاحتلال، وهو وإن كان لا يبرر الإرهاب، إلا أنه لا يفسره، كما أن قطع المعونة عن الفلسطينيين كان خطأ كبيراً إذ يمثل عقاباً للفلسطينيين على اختيارهم الديمقراطى، كما أن أى حل انفرادى تفرضه إسرائيل لا يمثل حلاً على الإطلاق وإنما يقدم وصفة لاستمرار الحرب، ويستخلص هوفمان أن الولايات المتحدة وشركاءها فى الرباعية يحتاجون للعمل بقوة لتحقيق صيغة الدولتين وبشكل يقترب مما تم الاتفاق عليه فى طابا فى أوائل عام ٢٠٠١، إلا أن تدمير حماس والممارسات الإسرائيلية المفرطة وغير المتناسبة قد يكون له آثار تدمير شارون من قبل للسلطة الفلسطينية فسوف يصعد من العنف، ويزيد من التطرف الفلسطينى ومعظم العالم العربى، ويشجع على مزيد من الهجمات على السلبية و«التواطؤ الأمريكى».

أما العراق فإن هوفمان يعتقد أن ما اقترحه منذ عامين لا يزال صالحًا: إنه انسحاب متعمد ومخطط بعناية سيجبر الساسة المتنازعين والطوائف الاثنية والدينية المتصارعة على أن يواجهوا واقع الحرب الأهلية واستمرار القتل ومحاولة إيجاد حل سياسى للتمرد والصراع الطائفى. ومادامت القوات الأمريكية باقية هناك فسوف تزيد الخلاف والإرهاب وتزويد العراقيين بذريعة المساومة التى لا تتوقف.

ويعتبر هوفمان أن التذرع بالخير الذى تفعله أمريكا ببقائها فى العراق، فإنها تقوض القليل الذى فعلته لتقديم الحماية والخدمات الأساسية للسكان الذين عرضهم الغزو الأمريكى للعنف المرير والمشاق. ويستخلص هوفمان أن الولايات المتحدة تحتاج لأن تنسحب كلية دون أن تخلف وراءها رواسب إمبريالية، وإن أية

حماية مطلوب أن تقدم للسنة مثلاً يجب أن توكل لقوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة والتى يجب على الولايات المتحدة أن تساهم فى تكوينها بالمال والسلاح.

أما عن قضيتى إيران وكوريا الشمالية فإن هوفمان يربطها بالحاجة إلى سياسة جديدة تجاه الانتشار النووى، ومثل هذه السياسة يجب أن تتضمن ضمانات أمنية لقوى مثل كوريا الشمالية وإيران التى لديها مخاوف من هجمات يثيرها عداء جيرانها والولايات المتحدة، ومثل هذه الضمانات يمكن أن تتضمن اتفاقات عدم اعتداء، وخفض أو رحيل القوات الأمريكية من حدود الدولتين، واتفاقات تقييد التسليح التى تم التوصل إليها فى المراحل الأخيرة للحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، مثل هذه الاتفاقات سوف تعيد تأكيد حق كل الموقعين على معاهدة منع الانتشار فى الطاقة النووية للاستخدامات السلمية وهو الحق الذى تريد العديد من الدول استخدامه حتى لا يكون عليها أن تعتمد على إمدادات البترول الأجنبية، وسوف تقدم لهم نطاقاً من الاختيارات بما فيها تحويل نشاطات تخصيب اليورانيوم إلى موردين أجانب الذين يمتلكونها، فإذا ما أصرت بلد على إخصاب الوقود النووى بنفسها، فإنها يجب أن تخضع لضغوط دولية قوية لقبول نظام تفتيش دولى صارم ومقتحم.

وهكذا يقدم الأستاذ هوفمان وصفة لما تحتاجه السياسة الخارجية الأمريكية لكى تكون فعالة حول ثلاث من قضايا الشرق الأوسط الرئيسة: الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، والعراق وإيران، وإن كنا نعتبر أن الإدارة الأمريكية الحالية، بحكم أيديولوجيتها والمفاهيم التى تسيطر عليها، وكذلك الوقت المتبقى لها، ليست مؤهلة للاستجابة لما طرحه هوفمان خاصة فيما يتعلق بالصراع الفلسطينى الإسرائيلى، والعراق، ولذلك علينا أن نتوقع عامين آخرين من إهمال تسوية حقيقية للصراع الفلسطينى الإسرائيلى، ومن مواصلة احتلال العراق، ويتواصل التقليد العربى من انتظار إدارة جديدة ويتجدد السؤال التقليدى حول ما إذا كانت هذه الإدارة الجديدة ستواصل مثل هذه السياسات أم ستنفصل عنها، وإن كانت خبرتنا مع الإدارات السابقة توحى بأننا سنشهد السياسات نفسها إن لم تكن أسوأ منها.

فى أصول الجدل الأمريكى حول استخدامات القوة العسكرية

من الخصائص التى ارتبطت بإدارة بوش الابن اعتمادها على القوة العسكرية فى التعامل مع قضايا السياسة الخارجية وهو ما أدى بها إلى شن حربين فى أفغانستان والعراق، وتهديدها باستخدامها فى قضايا ومواقع أخرى، وقد أثار هذا النهج فى البداية حواراً واعتراضات بين عدد من الساسة وطاالخبراء الأمريكيين، وقد تزايد وتعمق هذا الحوار حول استخدام القوة العسكرية وحدودها بعد الحرب على العراق والمأزق الأمريكى فيها، والملاحظ أنه خلال هذا الحوار جرى التذكير بالتشابه بين إدارة بوش وخصائصها وتوجهاتها والعقائد التى استندت إليها وغلبة الطابع الأيديولوچى عليها، وبين إدارة رئيس أمريكى آخر هو رونالد ريجان ١٩٨٠ -١٩٨٨ ، والواقع أن لهذا الربط ما يبرره حيث كان رونالد ريجان وإدارته وقوى «المحافظون الجدد» الذين الذين دعموا حملته الانتخابية يؤمنون بالقوة وجعلوها أساس تعاملهم مع الاتحاد السوفيتى آنذاك ورفضوا التفاوض معه إلا «من موقع القوة» وبعد بناء القوة العسكرية الأمريكية وضمان تفوقها، بل واستخدمت فى عدد من المواقع مثل لبنان فى الشرق الأوسط وجرانادا فى أمريكا اللاتينية، وفى التعامل مع حادث أكيلولارو، وقد أثار هذا جدلاً ليس فقط بين المحللين والخبراء، بل بين أركان الإدارة نفسها وخاصة بين وزير الخارجية چورچ شولتز ووزير الدفاع كاسبر واينبرجر. وللمفارقة، وكما سنرى، كان وزيرى الدفاع هو الذى أثار التحفظات والشروط ووضع القيود على استخدام القوة، فيما اعتبر وزير الخارجية استخدام القوة شرطًا لازمًا للدبلوماسية وفاعليتها.

وقد افتتح شولتز النقاش بخطاب عن: Power and Diplomacy in the 1980 أمام Trilateral Commision فى ٦ إبريل عام ١٩٨٤ ويتناول فيه العلاقة بين الدبلوماسية والقوة، ووجوب أن يكون هناك تزاوج بينهما لا أن يمثل أحدهما بديلاً عن الآخر معتبراً أنه عالم اليوم «فإنه من الواضح أن السلام والأمن لن

يتحققًا دون جهد ومواجهة أى اختبارات صعبة، وبالتأكيد فإن القوة يجب أن تسترشد بهدف، ولكن الواقع الصعب يقول إن الدبلوماسية التى لا تساندها قوة تصبح غير فعالة». وفى مناسبة أخرى ألقى شولتز خطابًا جعل عنوانه «أخلاقيات القـــــوة» Ethics of Power كرر فيه مفهومه عن عدم انفصال القوة عن الدبلوماسية كما أوضح فيه اعتراضه على المعيار الذى وضعه واينبرجر عن وجوب توافر تأييد الرأى العام مسبقاً لالتزام القوة قائلاً: «إنه ليس هناك ضمان لتأييد مسبق من الرأى العام، وقد أوضحت جرانادا أن الرئيس الذى لديه الشجاعة أن يقود سوف يكسب تأييد الرأى العام إذا ما تصرف بحكمة وفاعلية، كما تظهر فيتنام أن تأييد الرأى العام يمكن أن يتبدد إذا لم يكن التصرف بحكمة وفعالية.

وكما سيحدد واينبرجر معاييره لاستخدام القوة، أوضح شولتز المجالات التى يكون فيها استخدام القوة فى رأيه أمرًا مشروعًا:

١- حيث يساعد استخدامها على تحرير شعب أو تأييد التطلع للحرية.

٢- حيث يحقق استخدامها السلام أو يدعم عملية سلمية أو لمنع الآخرين من سوء استخدام قوتهم من خلال العدوان والقهر.

٣- حيث تطبق بأقصى جهد لتجنب خسائر غير ضرورية.

ورغم أن شولتز لم يختلف مع أن استخدام القوة يجب أن يكون الملاذ الأخير إلا أنه تحفظ على ذلك بقوله «إن قوة عظمى لا تستطيع أن تتحرر بسهولة من عبء الاختيار، إنها يجب أن تتحمل مسئولية ما يترتب على عدم فعلٍ ما، مثلما يجب أن تتحمل ما يترتب إذا ما أقدمت على فعل ما».

وأمام مؤتمر عن: Law International warfare, the challenges of Ambiguity عقد فى واشنطن فى يناير ١٩٨٦، ناقش جوانب الغموض التى تحيط باختيارات استعمال القوة لخدمة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية فقال «.. إننا على حق فى أن نتردد فى أن نشرع سيفًا .. ولكننا لا نستطيع أن ندع الغموض

المحيط بتهديد الإرهاب يصل بنا إلى العجز الكامل .. إن ذلك سوف يضع فى قلوبنا أننا مع كل قوتنا وأسلحتنا فإننا عاجزون عن أن ندافع عن أنفسنا وعن مواطنينا وعن مصالحنا وقيمنا .. »، وهاجم شولتز قانون سلطات الحرب War Power Act الذى أصدره الكونجرس عام ١٩٧٣ متأثرًا بحرب فيتنام وتجربتها ومؤكدًا دوره فى السياسة الخارجية بوجه عام وفى قرارات السلم والحرب للمرة الأولى بوجه خاص، ما اعتبره «رسالة نبعث بها إلى خصومنا بأن الولايات المتحدة قصيرة النفس».

أما وزير الدفاع كاسبر واينبرجر فقد بدأ مساهمته فى هذا النقاش بخطاب ألقاه أمام نادى الصحافة القومى فى ٢٨ نوفمبر ١٩٨٤ تحدث فيه عن The Uses of Military Power، وقد بنى واينبرجر تصوره على عدة مفاهيم يترتب كل منها على الآخر: فقد انطلق تصوره من تساؤل أساس حول الظروف والوسائل التى تستخدم فيها الولايات المتحدة القوة «تحت أى ظروف وبأى الوسائل يمكن لديمقراطية كبيرة مثلنا أن تصل إلى قرار مؤلم بأن استخدام القوة العسكرية أمر ضرورى لحماية مصالحنا ولتنفيذ سياستنا الخارجية» على أنه «متى تم التوصل إلى هذا القرار و الهدف» فإن حكومتنا يجب أن تحصل على التكليف الواضح للتنفيذ، وأن يستمر ذلك حتى يتم تحقيق هذا الهدف» ثم يميز واينبرجر بين مفهومين متطرفين لاستخدام القوة الأول: هو الذى يتصور أصحابه أنه يمكن دائمًا تفادى اتخاذ قرارات صعبة، وبينما يوافقون من حيث المبدأ على أن للقوة العسكرية دورًا فى السياسة الخارجية، فإنهم لم يكونوا على استعداد لأن يحددوا الظروف أو المكان الذى يمكن فيه تطبيق القوة» أما المفهوم الآخر «فهو الذى يعتبر أن القوة العسكرية يمكن استخدامها فى أية أزمة، وبعض هؤلاء المناصرين للقوة شغوفون باستخدامها ولو بقدر محدود لأنهم ببساطة يعتقدون أنه إذا كان ثمة قوة أمريكية بأى حجم فإنها بشكل ما سوف تحل المشكلة». ويختلف واينبرجر مع التصورين، فيعتبر «أن الأول سيؤدى فى النهاية أن تنسحب الولايات

المتحدة من الأحداث الدولية، وسوف يعنى الثانى استخدام القوة بشكل غير تمييزى Idiscriminately وكجزء عادى ومنتظم لجهودنا الدبلوماسية، الأمر الذى يمكن أن يقود الولايات المتحدة إلى «غليان داخلى مثل الذى مرت به خلال حرب فيتنام».

ويعتبر واينبرجر أن التحدى الذى تواجهه الولايات المتحدة هو التمييز بين هذين التصورين وفى إدراك «أننا دخلنا مرحلة حيث الخطوط الحاسمة بين السلام والحرب أقل وضوحاً، كما أن هوية العدو أقل وضوحاً كذلك» ويضيف واينبرجر إلى هذا «إن التاريخ قد أثبت أننا لا نستطيع أن نتولى بشكل منفرد دور المدافع عن العالم ويرتب على هذا أننا يجب أن نزج بقواتنا فقط إذا ما كان يجب علينا أن نفعل كأمر يتصل بصالح أمريكى قومى وحيوى، وإننا لا نستطيع أن نتولى عن أمة أخرى ذات سيادة مسئولية الدفاع عن أرضها بدون دعوة قوية منها وحين لا تكون حريتنا نحن مهددة».

وينتقل واينبرجر بعد ذلك إلى الجزء الأساس من تصوره وهو الإجابة عن السؤال الذى طرحه فى البداية وأقام عليه تصوره من ضرورة تحديد «تحت أى ظروف وبأى الوسائل يمكن استخدام القوة فى السياسة الخارجية الأمريكية»، فى سبيل هذا يحدد واينبرجر ٦ معايير يجب فى تقديره أن تنطبق حين تواجه الولايات المتحدة اتخاذ قرار باستخدام القوة العسكرية، وهذه المعايير هى:

١- ألا تزج الولايات المتحدة بقوات للمحاربة فيما وراء البحار إلا إذا كان هذا حيوياً لمصالحها الحيوية أو مصالح حلفائها.

٢- إذا ما تقرر استخدام قوات محاربة فإنه يجب أن تكون الأهداف السياسية والعسكرية محددة بوضوح.

٣- أن يكون استخدام قوات أمريكية محاربة هو الملجأ الأخير. ويستخلص واينبرجر أن تطبيق هذه المعايير بنجاح سوف يساعد على تجنب أن نستدرج بلا رحمة إلى مستنقع لا نهاية له، وحيث لا يكون فى صالحنا القومى الحيوى

أن نحارب، كما يحذر واينبرجر من أن يساء فهم ما قدمه على أنه تنازل من الولايات المتحدة عن مسئوليتها، سواء تجاه مواطنيها أو حلفائها، أو أن نقرأ ملاحظاته بشكل خاطئ على أنها إشارة إلى أن هذا البلد أو هذه الإدارة غير مستعدة لاستخدام قواتها في الخارج.

ويتعرض واينبرجر للحالات التي ترتبط بالإرهاب ومقاومته .. «لكي نقاوم الإرهاب فإننا لا نستطيع أن نقوم بأعمال الانتقام الأعمى، الذي يمكن أن يروح ضحيته أناس أبرياء ليس لهم علاقة بالإرهاب، وهذه ضرورة تعقد هدفنا، ولذلك يجب أن نفكر بعناية».

على أية حال فإذا كان الحوار الأمريكي حول استخدامات القوة العسكرية خلال إدارة ريجان قد حركه الطابع الأيديولوچي للإدارة واعتمادها على بناء القوة العسكرية في مواجهتها مع الاتحاد السوفييتي، واستخدامها لها في مناطق مثل الشرق الأوسط (لبنان وليبيا وحادث أكيلولارو) وفي أمريكا اللاتينية (جرانادا)، كان الحوار خلال إدارة بوش الابن قد أطلق مفاهيم الإدارة الإستراتيچية مثل الضربات الاستباقية وأساساً بفعل قرار الحرب على العراق ونتائجها التي وصفت بالكارثية، ويبدو أن هذه الخبرة كانت وراء ما خلص إليه بوش في تصريح أخير له من أن على القائد الأعلى للقوات المسلحة، أن يستنفد كل الوسائل الدبلوماسية قبل اللجوء إلى القوة المسلحة».

توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في ولاية بوش الثانية

مع نهاية ولاية إدارة بوش الأولى، كان السؤال الرئيس الذى يناقش هو ما إذا كانت ولايته الثانية ستكون امتداداً للمفاهيم والإستراتيچيات التى تبنتها ولايته الأولى؟ أم ستكون بحكم الخبرات والتجارب ابتعاداً عنها؟ وحول هذا السؤال عقدت لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة برئاسة الدكتور على الدين هلال حلقة نقاشية شارك فيها عدد من الخبراء والمهتمين بالشئون الأمريكية، وبداءة جرى التنبيه إلى عدد من الحقائق من أبرزها:

١- إنه منذ الولاية الأولى لإدارة بوش حدث تحول من النمط البرجماتى إلى النموذج الأيديولوچى أو النظرة الأحادية للعالم، وفى هذا الإطار عولجت قضايا مثل الإرهاب والضربات الاستباقية والمعونات الخارجية وجرى تجزئة القضية الفلسطينية.

٢- كما جرى التساؤل هل السياسة الخارجية الأمريكية انعكاس مباشر لشخصية الرئيس الأمريكى أم أنها تعبر عن توافق وانعكاس لمصالح الدولة؟

٣- أهمية التمييز بين الأهداف الحقيقية المستمرة وبين التكتيكات، وهل ظهور قضية مثل التعليم هو تحول فى الاستراتيچية أم فى التكتيكات، فموضوع الديمقراطية هو من القضايا المستقرة وليس صحيحًا أنه بدأ مع بوش إذ يعود إلى أيام ويلسون ومبادئه الأربعة عشر، وعلى هذا من المهم أن نميز بين التجليات التى قد تتغير دون أن نتصور أن هذا الهدف سوف يختفى. وفى قضية الديمقراطية من الخطأ تصور أنه قاصر على مصر فقط وإنما هى سياسة تجاه العالم خاصة وأن المنطقة العربية أصبحت منطقة نتوء وأقل منطقة مستها ريح الديمقراطية، وفى هذا السياق جرى التوقع أن الضغط حول قضايا الإصلاح والديمقراطية سوف يستمر ولكن بأشكال مختلفة مثل المعونات،

واتفاقية التجارة الحرة، والمهم هو أن نتوصل إلى ما يجب أن تفعله بلادنا للتعامل مع هذا الموقف دون أن يكون هذا استجابة لأفكار أمريكية ليس هذا فقط ولكن أيضاً دون أن نضع أنفسنا فى مواجهة المسار التاريخى للعالم.

٤- إن أحد السمات الأساسية الأمريكية أن الفروق بين الحزبين ليست موجودة وكذا تأصل البراجماتية، كذلك توافق وصول بوش إلى السلطة مع شيء جديد فى السياسة الأمريكية وهو أن اليمين الأمريكى ليس هو اليمين الأمريكى التقليدى وأصبح له سمة أيديولوچية، وبحيث أصبحت أچندة اليمين الأمريكى الداخلية أكثر تطرفا من الأچندة الخارجية وبشكل يمكن أن يمس الحقوق المدنية وعلى هذا فإن المشروع الأمريكى يمكن أن يهدم من الداخل الأمريكى بسبب تطرف الأچندة الداخلية التى يطرحها اليمين.

ثانيًا: أما عن التساؤل الرئيس حول استمرارية أو تحول السياسة الأمريكية فى ولاية بوش الثانية فقد ظهر حولها عدد من الاتجاهات:"

١- اتجاه يرى استمرارية هذه السياسة بفعل استمرار النمط الأيديولوچى بالإدارة وشخصياتها، بل إن هذه الاستمرارية ترجع فى بعض القضايا إلى إدارات سابقة، فقد كانت إدارة الرئيس الأسبق كارتر هى التى ركزت على قضية حقوق الإنسان، وفى قضية منع الانتشار كان هو الذى أصدر قانون منع الانتشار والذى أصبح اليوم قضية رئيسة لبوش وإن كان بأساليب مختلفة.

٢- أما الاتجاه الأغلب فكان إلى جانب حدوث تغيير وذلك تحت ضغط الوضع فى العراق، والداخل الأمريكى، غير أن مثل هذا التغيير إنما يجرى فى الإطار وليس فى المضمون مثلما بدأ فى خطاب تنصيب الولاية الثانية، والملاحظات الأخيرة لكونداليزا رايس عن الدبلوماسية التحويلية Transformational وربط الأمن الأمريكى بالشأن الداخلى لدول المنطقة، كذلك أشير إلى اتجاه الإدارة إلى رأب الصدع فى علاقاتها مع أوروبا وإلى رحلة بوش الأوروبية مع بداية

ولايته الثانية حيث تغيرت اللهجة فى مخاطبة الأوروبيين والاستعداد للتعاون معهم. كذلك رؤى أنه من مؤشرات التغيير تراجع مفهوم «المحافظون الجدد» حول بناء الإمبراطورية والضعف النسبي لشخصيات مثل دونالد رامسفيلد فى مقابل بروز شخصية كونداليزا رايس التى تحمل شعار هذا وقت الدبلوماسية.

٣- فى إطار مناقشة الاستمرار أو التغيير فى السياسة الأمريكية جرى التركيز على قضيتين: القضية الفلسطينية، وقضية العلاقات المصرية الأمريكية.

حول القضية الفلسطينية أشير إلى أن العامل المشترك فى السياسة الأمريكية عبر الإدارات الأمريكية كان دائماً هو الشأن الفلسطينى وكان دائمًا يتصدر القضايا الأخرى، غير أن أهم تطور حدث هو تزامن ولاية بوش الأولى مع ولاية شارون، وفى هذا نستطيع أن نرى التغير فى توقيت إقامة الدولة الفلسطينية بين ٢٠٠٥-٢٠٠٧ على أنه توقيت مبرمج وليس عشوائيًا، وإن هذا التزامن هو أخطر الأمور التى واجهت الشأن العربى وإن كان قد حسم خلالها إقامة الدولة الفلسطينية.

أما عن العلاقات المصرية الأمريكية، فقد كان ثمة اتفاق على أنها تواجه صعوبات حقيقية، وحيث تدنت صورة كل جانب لدى الآخر وكان من أبرز مظاهرها تعليق اتفاقية التجارة الحرة، غير أن التساؤل الرئيس الذى أثير هو كيفية التأثير على السياسة الأمريكية ودور البنتاجون باعتبار أن البعد الأمنى والإستراتيجى هو مكون رئيس فى العلاقات، فى هذا الشأن رؤى أهمية التشاور والحوار المستمر والتنسيق فى القضايا المشتركة وخاصة قضيتين تمثلان أولوية للسياسة الأمريكية وهما الإرهاب، ومنع الانتشار النووى، وطبعًا من منطلقات الرؤية والمبادرات المصرية، مثل هذا التنسيق يمكن أن يولد عائدًا فى مجالات أخرى من العلاقات.

أمريكا وروسيا: إلى أين؟

مع انهيار الاتحاد السوفييتى فى أوائل التسعينات انتهت معه الحرب الباردة التى دامت قرابة ٤ عقود، واختفت معها صورة العدو السوفيتى كما كانت تتصوره الولايات المتحدة ومعسكرها. أما روسيا الاتحادية التى ورثت الاتحاد السوفييتى - فقد بدأت وخاصة فى ظل رئاسة يلتسين - عهداً من الانفتاح والتعاون مع الولايات المتحدة وتبنت الأنموذج الديمقراطى واقتصاديات السوق، غير أن عهد يلتسين قد شهد تحلل القوة الاقتصادية والعسكرية لروسيا وتداعت بنيتها التحتية وتحلل مجتمعها بانتشار الفساد والجريمة، غير أن هذه الصورة بدأت تتغير مع مجيء رئيس جديد شاب هو فلاديمير بوتين عام ٢٠٠٠ والذى أنبأ مجيؤه عن «صحوة روسية» حيث بدأ كرئيس كفؤ ونشط يعد بالتمسك بالقانون وقد حقق بوتين هذا التصور حيث أكد على احترام القانون، وعلى هيبة الدولة ومركزيتها تجاه أقاليمها وحكامها، كما واجه القوى التى أشاعت الفساد والجريمة وأدار الاقتصاد بالشكل الذى يؤكد المصالح الإستراتيچية لروسيا وفى قطاعات حيوية مثل البترول ولم يتورع عن سجن من سموا «ملوك المال» Oligarchs مثل بيرونرسكى، وفونسكى، ورومان أبراموفيتش، وتصادف أن يكونوا جميعًا من اليهود، وعلى المستوى الدولى اتجه بوتين إلى استعادة دور روسيا الدولى ومكانتها الدولية ولعب أدواراً نشطة فى قضايا مثل الأزمة النووية الإيرانية، ورغم حثه إيران على تطويع موقفها إلا أنه ظل مبقيًا على التعاون النووى معها بل إن ثمة تقارير عن عقود تزود بها المؤسسة العسكرية الروسية إيران بنظم صاروخية متطورة، وأبرزت زيارة بوتين الأخيرة للجزائر سعيه لاستعادة روسيا علاقاتها التقليدية مع الدول العربية، وقد انتهت هذه الزيارة إلى إلغاء ٤,٧ بليون دولار من ديون الجزائر لروسيا، وتوقيع صفقة أسلحة من الدبابات والطائرات يقدر حجمها بما بين ٣-٧ بليون دولار. ثم كان موقفه الأخير من حماس ودعوته لقادتها لزيارة موسكو

كاسراً بذلك عزلتها الدولية وحيث وصف فوزها بأنه صفعة للدبلوماسية الأمريكية، وعلى عكس ما أوصت به الولايات المتحدة حلفاءها من وقف المساعدات عن حكومة حماس، أعلنت روسيا أنها سوف تقدم معونة عاجلة للحكومة الفلسطينية.

كما أعاد بوتين ترتيب علاقته مع الصين وأجرى مناورات مشتركة فى عام ٢٠٠٥، كانت أول سابقة فى تاريخ البلدين وبين أكبر جيشين فى آسيا، كما عادت روسيا إلى تأكيد مكانتها فيما تسميه الجوار القريب وهى جمهوريات الاتحاد السوفيتى القديم وبدأت تناوئ وتحرض ضد الوجود العسكرى الأمريكى فى القوقاز وآسيا الوسطى.

وقد تزايدت هوة الخلاف بين روسيا والولايات المتحدة حول هذه المنطقة حين أوقفت روسيا إمدادات الغاز عن أوكرانيا وأيدت الانتخابات فى روسيا البيضاء فى الوقت الذى دعت فيه الولايات المتحدة إلى إعادتها، وقد حدد مساعد وزير الخارجية الأمريكى نقاط الخلاف بين موسكو وواشنطن فى منطقة آسيا الوسطى، وقال «إن واشنطن تسعى إلى تشجيع الديمقراطية ومقاومة الظلم فى آسيا الوسطى والقوقاز وكذلك تشجيع أوكرانيا وجورچيا على بناء روابط مع الناتو والاتحاد الأوروبى»، وهو ما جعل المراقبين يستخلصون أن الولايات المتحدة أصبحت تعتبر روسيا عائقًا كبيراً أمام المصالح الچيوستراتيچية الأمريكية، فى مقابل هذا يقول مسئول روسى هو ألكس أرباتوف «أن روسيا أصبحت أكثر استقلالية فى سياستها الخارجية وأكثر فعالية ووضوحًا فى سياستها فى مناطق الاتحاد السوفييتى سابقًا».

ومن نقاط الخلاف التى تطورت ما وجهه بوتين فى أواخر مارس من اتهامات لواشنطن «بتعمد تعطيل» انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية. والحق أن لروسيا أن تشعر بالغبن، فروسيا هى الاقتصاد الرئيس الوحيد فى العالم خارج المنظمة التى يبلغ عددها ١٤٩ دولة وهى تحاول الانضمام إليها منذ ١٣ عامًا.

ولإدراك بوتين أن القدرة النووية الروسية هى التى تضمن لروسيا مقعداً بين الدول العظمى، فقد اتجه مؤخراً إلى إجراء تجارب على أنظمة أسلحة باليستية جديدة واعتبر أنها أسلحة لا يملكها بلد آخر، كذلك وعد سيرجى إيفانوف وزير الدفاع الروسى بأن روسيا سيصبح لديها «جيل جديد» من الصواريخ الإستراتيچية قبل نهاية هذا العقد.

غير أن هذا السلوك الداخلى والخارجى من جانب بوتين لم يرضِ دوائر فى السياسة الأمريكية، حيث تعرض بوتين لحملة من الانتقادات ووصف بأنه «الإمبراطور بوتين»، وزادت هذه الحملة مع رئاسة روسيا لمجموعة الثمانية وقرب انعقاد قمة المجموعة فى سان بطرسبرج، طالب البعض بنقل القمة إلى مكان آخر، على أساس أن الدول السبع المؤسسة للمجموعة يجمع بينها قيم ومبادئ لا تتحقق فى روسيا، وطالبت هذه الدوائر الإدارة الأمريكية بإعادة النظر فى سياستها وعلاقاتها مع بوتين، وكان ممن شاركوا فى هذا الاتجاه المجلس الأمريكى للعلاقات الخارجية U.S Council On Foreign Relations الذى شكل فريق عمل Task Force تكون من شخصيات سياسية وأكاديمية بارزة وعكفت هذه المجموعة ١٠ شهور على تقييم العلاقات الأمريكية الروسية وانتهت إلى تقرير يحمل عنوان:

Russia's Wrong Direction: What the United States Can & Should Do?

وانتهى التقرير إلى أن العلاقات مع روسيا تتسم بعدد متزايد من الخلافات، وفى قضايا بالغة الأهمية مثل:

* الديمقراطية حيث استخلص التقرير أن مؤسسات روسيا السياسية قد أصبحت فاسدة وهشة ونتيجة لذلك انخفضت قدرة روسيا على مواجهة قضايا أمنية ذات أهمية أساسية للولايات المتحدة وحلفائها.

* إمدادات الطاقة حيث استخدمت روسيا صادرات الطاقة كسلاح سياسى مثل التدخل فى السياسة الأوكرانية وفرض قيود على اختياراتها السياسية وتقليص

الإمدادات لبقية أوروبا، وإعادة سيطرة الحكومة على قطاع البترول الروسى بشكل يزيد من أخطار أن يستخدم هذا السلاح مرة أخرى.

* الجهود الروسية لتقليص الوجود الأمريكى ووجود الناتو فى قواعد آسيا الوسطى مما يهدد العمل ضد الإرهاب ويقدم علامة على أن روسيا تتراجع عن موقفها المؤيد السابق فى أفغانستان.

بناء على هذا التصور للسياسة الروسية قدم التقرير عدداً من التوصيات فيما يتعلق بهذه القضايا، فحول قضية الديمقراطية دعا إلى أن تتصرف الإدارة الأمريكية بشكل أكثر من مجرد التصريحات وأن تدعم موارد دعم الديمقراطية والمنظمات المدنية فى روسيا وأن تراقب بدقة فترة الانتخابات البرلمانية والرئاسية ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ وحول سياسة الطاقة دعا إلى أن تعمل الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون على ضمان أن تعمل سياسة الطاقة الروسية وشركاتها ككيانات تجارية وليست سياسية.

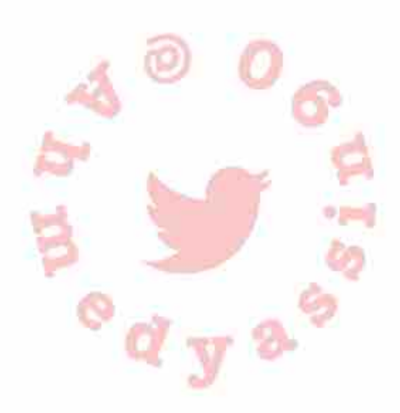
وفيما يتعلق بإيران، فقد دعا التقرير المجتمع الدولى أن يواجه تصميم إيران على إنتاج مواد انشطارية الأمر الذى يحتم وقف كل التعاون النووى بين روسيا وإيران بما فيه مفاعل بو شهر.

أما فيما يتعلق بجيران روسيا فقد طالب التقرير أن لا تذعن الولايات المتحدة لروسيا حول علاقات أمريكا مع هذه الدول، فليس هناك شىء شرعى يحد من فرصة وحق هذه الدول فى تعميق تكاملها مع الاقتصاد الدولى أو اختيار حلفائها وشركائها فى قضايا الأمن وممارسة تحول سياسى وديمقراطى.

وفى النهاية استخلص التقرير أنه منذ نهاية الحرب الباردة حاولت الإدارات الأمريكية المتعاقبة خلق علاقة مع روسيا تقوم على ما تسميه «المشاركة» وقد يكون هذا هو الهدف الطويل الأجل الصحيح ولكن لسوء الحظ فإنه ليس احتمالاً واقعياً للعلاقات الروسية الأمريكية عبر السنوات القادمة.

وعلى مستوى الإدارة، عكست إستراتيچية الأمن القومى التى صدرت فى ١٦ مارس ٢٠٠٦ ، التوترات المتزايدة بين واشنطن وموسكو فقد ذكرت «أن الاتجاهات الأخيرة تشير بشكل مؤسف نحو تناقص الالتزام بالحريات والمؤسسات» واعتبرت «أن العلاقات مع روسيا سوف تعتمد على السياسات الداخلية والخارجية التى تتبناها روسيا».

وهكذا يبدو لنا أن القضايا التى ينتقد فيها السلوك الروسى وتعتبر مناوئة للمصالح والأهداف الأمريكية، هى القضايا نفسها التى يحاول فيها بوتين إعادة بناء روسيا داخلياً واستعادة تماسكها الداخلى وتأكيد احترام القوة وهيبة الحكومة المركزية، وعلى المستوى الدولى تأكيد دور روسيا كقوة لها احترامها ومكانتها، فإلى أين تتجه العلاقات الأمريكية الروسية؟



روسيا ومجموعة الثمانية

تجتمع فى مدينة سان بطرسبرج الروسية يوم ١٥ يوليو الجارى، مجموعة الثمانية Group of Eight والتى نشأت عام ١٩٧٥ حين دعا الرئيس الفرنسى جيسكار ديستان قادة اليابان والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإيطاليا للاجتماع فى مدينة رامبوليه قرب باريس لمناقشة قضايا العالم وخاصة المشكلات الاقتصادية، ثم توسعت المجموعة بانضمام كندا عام ١٩٧٦ ثم روسيا عام ١٩٩٨ ، وقد كان ضم روسيا إلى هذه المجموعة إحدى حلقات السياسة الأمريكية الأوروبية لإدماج روسيا فى الغرب، وتلا ذلك خطوات مثل الآلية التى أنشأها حلف الأطلنطى للتعاون مع روسيا The Nato Russia Council، ثم «مجلس أوروبا» The Council of Europe والذى كان يهدف إلى «أوربة»-Europanisa-tion روسيا وربطها بأوروبا اقتصاديًا واجتماعيًا ثم ما عرف «بالفضاء المشترك» Common Space غير أنه من بين هذه المؤسسات كان أكثرها نفوذًا هى «مجموعة الثمانية» باعتبار أنها تضم الدول الصناعية الكبرى فى العالم وكان ضم روسيا إليها يعنى ضمنيًا الاعتراف بها كقوة كبرى واشتراكها فى مناقشة قضايا العالم من خلال ما أصبحت تعرف به المجموعة بأنها «هيئة أركان العالم»، غير أنه رغم أن عهد الرئيس يلتسن قد أبدى تجاوبًا فى العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب وبدت روسيا سواء فى سياساتها الداخلية، والخارجية تتبع النموذج الغربى، إلا أن عهد يلتسن كذلك شهد تدهورًا فى الأوضاع الداخلية الروسية من تدهور الاقتصاد، وانتشار الفساد والجريمة وضعف المؤسسة العسكرية، الأمر الذى انعكس على مكانة روسيا الخارجية ودورها وصورتها فى العالم، وقد حاول يفجينى بريماكوف حين جاء رئيسًا للوزراء عام ١٩٩٨-١٩٩٩ إصلاح هذا الوضع واستعادة مكانة روسيا الخارجية وعلاقتها التقليدية إلا أن التيار كان أقوى منه، ولم يتوقف تيار التدهور إلا بذهاب يلتسن ومجىء رئيس شاب هو

فلاديمير بوتين إلى الحكم عام ٢٠٠٠، حيث بدأ حكمه بإصلاح الأوضاع الداخلية من دعم للسلطة المركزية وحكم القانون ومحاربة الفساد والوقوف فى وجه ما أصبح يعرف بأباطرة المال Oligarchs والسيطرة على قضايا إستراتيچية مثل الطاقة، ودعم القوات المسلحة الروسية وإعادة بنائها، وخارجيًا اتجه بوتين إلى استعادة مكانة روسيا كقوة عظمى والتصرف على هذا الأساس فى القضايا الدولية والإقليمية - ورغم أن بوتين خلال هذا كله كان يؤكد على الرغبة فى علاقات إيجابية مع الويالات المتحدة والغرب، وأنه لا عودة لمواجهات الحرب الباردة، إلا أن مضمون سياسات بوتين فى الداخل والخارج لم ترض الولايات المتحدة والغرب، حيث رأوا فيها عودة إلى أساليب السلطة المركزية فى الداخل والتضييق على الحريات ومنظمات المجتمع المدنى ورجال الأعمال وبشكل وصف فيه بوتين «بالإمبراطور» وعلى المستوى الخارجى أدت سياسات بوتين تجاه قضايا دولية وإقليمية وخاصة تجاه الأزمة النووية الإيرانية، وقضايا الشرق الأوسط والفلسطينيين فضلاً عن سياسات بوتين تجاه الجمهوريات السوفيتية السابقة ومقاومته للاتجاهات الديمقراطية فيها، واستخدامه النفط كسلاح سياسى - أدت إلى تراكم الغيوم فى سماء العلاقات الروسية الأمريكية، وقد بدت هذه الغيوم فى العلاقات الأمريكية الروسية فى النقد العلنى الذى وجهه نائب الرئيس الأمريكى ديك تشينى إلى روسيا فى خطابه فى ليتوانيا فى ٤ مايو حين اتهم الكرملين «بتقييد حريات المواطنين بشكل غير عادل» واستخدام مصادر الطاقة «كأداة للتخويف والابتزاز».

ومع اقتراب موعد قمة الثمانية فى سان بطرسبرج تعالت الأصوات فى الولايات المتحدة بمقاطعة القمة، وذهب بعض المحللين أنه إذا كانت هناك معايير عدة لعضوية مجموعة الثمانية فإن روسيا لا تمتلك من هذه المعايير إلا معيارًا واحدًا وهو حجم اقتصادها، بل إن سياسى أمريكى بارز هو السيناتور ماكين المرشح الجمهورى للرئاسة طالب بطرد روسيا من عضوية مجموعة الثمانية.

أما على مستوى الإدارة فقد صدرت إشارات تنبئ عن عدم الرضا عن السياسات الروسية، فقبل أيام من انعقاد قمة سان بطرسبرج استقبل الرئيس الأمريكى رئيس چورچيا وذلك فقط بعد أيام من لقاء متوتر بينه وبين بوتين، وحيث تشتكى چورچيا من سياسات روسيا تجاه قضايا مثل الطاقة ورغبة چورچيا الانضمام لحلف الأطلنطى. غير أنه فى مقابل الأصوات الأمريكية الغاضبة هناك من خبراء الشئون الروسية من ينصحون إلى أن تؤخذ روسيا كما هى عليه فهى لاعب خارجى كبير وهى فى هذا لا تمثل عدواً للولايات المتحدة والغرب، كما أنها فى الوقت نفسه ليست صديقاً مثالياً تلقائياً.

ومن ناحيته يتصور أن بوتين لا يشعر بالقلق الكثير من هذه الأصوات الغاضبة أو أن الدعوة إلى مقاطعة قمة بطرسبرج سوف تتحقق، فبوتين يشعر الآن بالثقة التى تولدت عن تحسن الوضع الاقتصادى نتيجة لأسعار البترول العالية والتى أدت إلى فائض هائل فى الخزانة الروسية والتى سمحت للكرملين أن يمتلك ثالث أكبر احتياطى نقدى فى العالم وأن يوفر ٥٠ بليون دولار لكى يقيم «صندوق للاستقرار» الداخلى ويبدأ فى تسديد ديون روسيا الخارجية قبل موعدها، ومع ارتفاع مستوى المعيشة همشت المعارضة الداخلية، وتأكدت مركزية الحكومة وسلطة الكرملين، وهى العوامل التى انعكست على خطابات بوتين الواثقة مثل خطابه عن «حالة الاتحاد» فى مايو الماضى، والتى رأى فيها البعض نوعًا من الغطرسة.

هل الصعود الصينى تهديد للولايات المتحدة؟

تقديم:

على الرغم من اختلاف المدارس السياسية والفكرية الأمريكية فى النظر إلى القوة المتنامية للصين ما بين من يرى هذه القوة تهديداً للولايات المتحدة ومنافساً لها على المكانة الدولية وأنها ستكون فى هذا الشأن مثلما كان الاتحاد السوفيتى ومن ثم يتوجب مواجهتها واحتواؤها، وبين من يرون أن الصين لا تمثل هذا التهديد ويدعون إلى الارتباط Engagement والحوار والتعاون معها، على الرغم من هذا الاختلاف إلا أن ثمة إجماعًا على أن الصين تمثل أكبر تحد للولايات المتحدة فى القرن الواحد والعشرين، كما أن ثمة اتفاقاً لدى المتتبعين لتطور النظام الدولى وطبيعته على أن الولايات المتحدة والصين ستكونان أكبر قوتين اقتصادياً وعسكرياً فى القرن الواحد والعشرين وأن طبيعة العلاقات بينهما سوف تحدد طبيعة هذا النظام، لذلك ليس غريبًا أن تنشغل الأجهزة الدبلوماسية فى العالم ومؤسسات البحث والفكر فى مناقشة هذه العلاقة والأبعاد التى ستأخذها والعناصر التى تحكم إدارة علاقاتهما، يحاول هذا المقال المشاركة فى هذا النقاش بتتبع علاقة القوتين منذ الانفتاح الأمريكى على الصين وزيارة نيكسون التاريخية عام ١٩٧٢ وتطور هذه العلاقة عبر الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

كما سيعرض المقال إلى أسلوب إدارة الزعماء الصينيين للعلاقات مع الولايات المتحدة، ومستوى التعقيد والتشابك وتداخل الاعتبارات والدوافع التى تحكم هذه العلاقة التى جعلت بعض الخبراء الأمريكيين يصفهما بأنهما توأمان ساميان لا يمكن فصلهما، وأن القرار الإستراتيجى الأكثر أهمية الذى ستتخذه الولايات المتحدة فى العقد المقبل لن يكون بشأن العراق، أو إيران، أو كوريا، بل سيكون بشأن الصين وماذا سيكون قرار أمريكا الأساس تجاه صعود الصين؟! وبالمثل فإن

القرار الإستراتيچى الأكثر أهمية الذى ستتخذه الصين فى العقد المقبل هو: كيف ستقيم علاقاتها مع الولايات المتحدة؟ وبناء على الإجابة على هذين السؤالين ستحدد إجابة هل ستكون علاقة «تعاون» أم «مواجهة».

فعلى مدى ربع قرن منذ زيارة الرئيس الأمريكى السابق ريتشارد نيكسون لبكين فى فبراير ١٩٧٢، متجاوزاً بها عقوداً من الخصومة بين البلدين، والإدارات الأمريكية المتعاقبة تتابع سياسة الانفتاح على الصين والتعامل معها كقوة چيوستراتيچية فى منطقتها، وخلال ذلك تعرضت العلاقات بين واشنطن وبكين لمستويات من القيود والتوترات حول قضايا مثل تايوان، والتبت وحقوق الإنسان والتجارة، على أن ما قد يميز إدارة الولايات المتحدة لعلاقاتها مع بكين حتى بداية التسعينات أنها كانت تجرى فى ظل ظروف واعتبارات الحرب الباردة والتنافس مع الاتحاد السوفييتى، والتركيز كما عبر وقتها هنرى كيسنجر، على متطلبات توازن القوى فى النظام الدولى والاتجاهات طويلة المدى للسياسة العالمية، غير أن التغير الذى لحق ببنية النظام الدولى بانتهاء الحرب الباردة وضع العلاقات الأمريكية الصينية فى إطار جديد، إذ برزت الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة فى العالم، وأصبح شاغل الفكر الإستراتيچى فيها هو كيفية المحافظة على مثل هذا الوضع الفريد والإبقاء عليه لأطول فترة ممكنة ومنع أية قوة من تحديه أو المشاركة فيه.

ولعل من أهم من عبروا عن هذا الفكر هو زبيجنيو بريجنسكى، حيث عالج الصين ضمن قارة آسيا التى اعتبرها «رقعة الشطرنج الكبرى» والقارة الحاسمة فيما يتعلق بمحافظة الولايات المتحدة على وضعها المتفوق عالمياً، إذ اعتبر بريجينسكى الصين من اللاعبين الجيوستراتيچيين ومن ثم يمكنها تحدى الولايات المتحدة فى منطقتها والعالم، غير أن الأمر لم يكن مقصوراً على التغير الذى لحق بالنظام الدولى وعلاقات القوى فيه، وإنما رافقه تطور نوعى فى عدد من السياسات الصينية المحلية والإقليمية والدولية والتى تتصل بقضايا ذات أهمية حيوية بالنسبة

إلى السياسة الأمريكية، وبدت هذه السياسات فى البرامج الصينية المتعلقة بتجارة الصين فى الصواريخ والتكنولوچيا النووية، وبرامج التحديث العسكرى الصينى ومشترياتها من السلاح ومنازعاتها الإقليمية فى بحر الصين ثم الفائض التجارى المتزايد مع الولايات المتحدة والذى بلغ ٥٠ بليون دولار فى مصلحة الصين.

وحركت كل هذه العوامل جدلاً ونقاشًا داخل الولايات المتحدة حول ما إذا كانت الصين ستبرز فى القرن المقبل كقوة أعظم تلعب دوراً مشابهًا للدور الذى لعبه الاتحاد السوفيتى خلال الحرب الباردة أم ستتبع نموذج اليابان فى الاكتفاء بمكانة العملاق الاقتصادى؟

فى الإجابة على هذا السؤال الرئيس ظهرت مدرستان فى التفكير الأمريكى تتجادلان وتختلفان حول أسلوب التعامل مع الصين: هل تواصل الولايات المتحدة دعم الانفتاح معها وبناء «مشاركة» Partnership حول القضايا المختلفة، أم تتبع سياسة الاحتواء Containment شبيهة بتلك التى اتبعتها مع الاتحاد السوفيتى عندما برز كقوة منافسة بعد الحرب العالمية الثانية.

فى هذا الجدل الواسع **اعتمدت المدرسة التى دعت إلى الحذر من الصين** والعمل على احتوائها على تنبؤها بصعود الصين كقوة «محاربة» Belligerent مما سيؤدى حتمًا إلى عدم الاستقرار فى آسيا وبصورة تتعدى المصالح الحيوية الأمريكية، كما توقعت هذه المدرسة أن الصين القوية ستسعى إلى تحقيق قائمة طويلة من الطموحات الإقليمية، الأمر الذى يلزم أن تواجهه الولايات المتحدة بحسم وذلك بدعم حلفائها على الحدود وزيادة الانتشار لقواتها فى آسيا.

وجادلت هذه المدرسة بأنه وإن بدت الصين أكثر انفتاحًا مما كانت عليه منذ الثورة الصينية عام ١٩٤٩، إلا أنها ومنذ نهاية الثمانينات، والقادة الصينيون بخاصة بعد ضعف دنج تشاوينج، يصوغون أهدافًا معاكسة للولايات المتحدة ويعملون على خفض النفوذ الأمريكى فى آسيا، ودعم وجود الصين فى بحار

الصين الشماليه الشرقية وبشكل يمكنها من التحكم فى الخطوط البحرية الأساسية للمنطقة.

وعلى المستوى العسكرى ترصد هذه المدرسة مجموعة من التطورات فى اتجاه بناء القوة العسكرية الصينية: التحول المثير فى القيادات العسكرية التى تؤكد على التكنولوچيا المتقدمة والحرب المتشعبة، والبحوث والتطوير مع المشروعات من التكنولوچيا العسكرية الأجنبية، والوصول المتزايد إلى التكنولوچيا التجارية ذات الإسهامات العسكرية، وهكذا تستخلص هذه المدرسة أن أهداف الصين فى الحصول على مركز بارز فى آسيا إنما تتناقض بوضوح مع هدف أساس حاربت أمريكا من أجله ثلاثة حروب كبرى فى النصف الثانى من هذا القرن، وهو منع أى بلد منفرد من الوصول إلى مركز القوة المسيطرة فى آسيا.

أما المدرسة الثانية التى تبنت الدعوة إلى الارتباط والتعاون مع الصين ومواصلة الانفتاح عليها، فهى تبدأ من مقدمة أن الولايات المتحدة لا تواجه اليوم علاقة أكثر تحدياً بأكثر مما تواجهه مع الصين، وأنه مع مطلع قرن جديد فإن علاقتها مع الصين ستحدد مدى وجودها فى آسيا، أسرع مناطق العالم نمواً، وهو ما يبرر أن تكون الولايات المتحدة قادرة على أن ترتبط بشكل خلاق مع أكثر دول العالم سكاناً، كما تنطلق هذه المدرسة من افتراض أن الصين وإن كانت تنمو بشكل قوى إلا أن نياتها فى حال سيولة بحيث إن استباق افتراض علاقة خصومة وعداء مع الصين سيحقق نبوءة لم تتحقق بعد، من هنا تدعو هذه المدرسة إلى توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية والحوارات الرسمية حول قضايا الأمن وحقوق الإنسان والقضايا العالمية المشتركة، إذ إن من شأن ذلك أن تتصرف الصين بطريقة تتفق مع المصالح الأمريكية، ويؤكد أصحاب هذه المدرسة منطلقاتهم تلك بأن قادة الصين يعطون اليوم أهمية وأولوية للنظام العالمى والحصول على التكنولوچيا الغربية، وكل هذه الأمور ضرورية لتحقيق الرفاهية التى يرونها أساسية للاستقرار فى وطنهم، ويقوى هذا التصور عندهم رؤيتهم لرفاقهم فى موسكو يسقطون من

السلطة أساسًا بسبب الفشل فى دفع التنمية الاقتصادية، أما على المستوى العسكرى فإن أتباع مدرسة الانفتاح على الصين يرون فيما يتردد فى وسائل الإعلام الأمريكى والنظام السياسى حول ما يسمى بالتهديد الصينى مبالغة لا تقوم على أساس، فالتحديث العسكرى الصينى ما يزال بعيداً عن تلبية حاجاتها الدفاعية، كما أن معظم التقديرات الموثوق بها تقدر إنفاق الصين العسكرى بـ٣٠-٥٠ بليون دولار سنوياً وهو مبلغ كبير ولكنه ليس مقلقاً فهو يقارن بإنفاق دولة متوسطة مثل اليابان وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، والصين ما تزال فى تقدير عدد من الخبراء العسكريين دولة فقيرة، ومن المحتمل أن يشكل هذا الوضع قيوداً كبيرة على قدرتها على الاحتفاظ ببناء عسكرى ضخم والاستمرار فيه، كما أن موقعها الجيوستراتيجى لا تحسد عليه، باعتبار أن عليها التعامل مع جيرانها متعددين وفيهم منافسون حاليون ومحتملون وعبر حدود طويلة، وهكذا يستخلص من يدافعون عن علاقات إيجابية مع الصين، أنها على الأقل لثلاثين عامًا مقبلة، لن تكون قادرة على أن تخطط لعمليات عسكرية بعيدة عن الشاطئ، وأن قدرات جيش التحرير الصينى ستكون محدودة ولن تتعدى نطاق المناوشات البرية السريعة خلال هذه الفترة، وأكد هنرى كيسنجر باعتباره من أقوى المدافعين عن مواصلة ودعم الانفتاح على الصين، هذه النظرية فقال «ليس من شك أن القوة العسكرية الصينية ستنمو بشكل مناسب مع نموها الاقتصادى ولكنها لن تكون قوه عسكرية عالمية على الأقل لربع قرن مقبل».

إزاء هاتين المدرستين: اختارت إدارة كلينتون ما أسماه رئيسها قبل أيام من زيارته للصين فى يونيو ١٩٩٨ طريقًا مختلفًا عما تدعو إليه المدرستان من مواقف مطلقة، إذ أوضح أن اختياره فى التعامل مع الصين يقوم على أساس الاعتبارات المبدئية وكذلك الدوافع العملية: عمليًا بتوسيع مجالات التعاون مع الصين، ومبدئيًا بشكل صريح ومباشر حول قضايا الاختلافات على أنه رغم ما أسماه كلينتون بالطريق المختلف، إلا أن اختياره وأكثر من هذا وقائع ونطاق زيارته للصين، كانت دليلاً على أنه يرفض منظور مدرسة الاحتواء بل أنه وصفها بأنها

لن تفيد وأنه حتى أصدقاء وحلفاء أمريكا لن يوافقوا أو يلتزموا بها وأنها لن تجدى إلا عزل الولايات المتحدة وسياستها.

أما الإدارة الحالية فقد انتقدت عند مجيئها مفهوم «الشريك الإستراتيجي» stratigic partemer واعتقدت أن مصالح أمريكا فى آسيا تقع إلى حد كبير فى علاقة قوية مع الشريك الديمقراطى فى المنطقة وهى اليابان، ومنذ البداية حدد بوش رؤية للأسلوب الأمثل فى التعامل مع الصين، فهو وإن كان يرى مناطق تتطلب التعاون معها مثل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتحقيق السلام فى شبه القارة الكورية إلا أنه يدرك أن سلوك الصين فى الخارج ينذر بالخطر، وسلوكها فى الداخل مرعب وقد تستخدم الصين ثروتها النامية فى بناء الأسلحة النووية والإستراتيجية وبناء صواريخ باليستية جديدة وأسطول بحرى وقوى جوية بعيدة المدى وهو ما يمثل تهديداً للولايات المتحدة، كذلك ركز بوش على سلوك الصين فى قضايا حقوق الإنسان، وعلى ما يصفه بالعداء للحرية الدينية ودعوتها للإجهاض بشكل «يخلو من الرحمة والعقل».

هذه الرؤية التى تتبناها إدارة بوش منذ أن جاءت إلى الحكم هى التى تفسر لنا ما طفا على السطح مؤخراً فى علاقات البلدين على المستويين الأمنى والتجارى، فعلى المستوى الأمنى وخلال وجوده فى سنغافورة فى ٤ يونيو ٢٠٠٥ اتهم وزير الدفاع الأمريكى رامسفيلد الصين بقلب التوازن العسكرى الدقيق فى آسيا بزيادة قدراتها العسكرية واستعراضها للقوة وبناء قوتها الصاروخية التى تسمح لها بالوصول إلى مناطق كثيرة فى العالم، وطرح الوزير تساؤلاً حول جدوى الاستثمار الصينى المتزايد فى التكنولوچيا العسكرية فى وقت لا تواجه فيه تهديداً من أية دولة، وقال رامسفيلد: إن وزارة الدفاع الأمريكية تدرك من خلال دراسة من المقرر أن تنشر قريبًا أن موازنة الدفاع فى الصين هى الأعلى فى المنطقة والثالثة فى العالم.

وفى الشهور الأخيرة تتجه الولايات المتحدة لبناء روابط عسكرية مع بلدان محيطة بالصين مثل الهند واليابان، والاستعداد للمشاركة فى التكنولوچيا المدنية مع الهند رغم رفض هذا البلد أن يلتزم بمعاهدة منع الانتشار.

أما على المستوى التجارى فقد عكست المشاحنات الأمريكية والصينية الأخيرة، والتى ستظل تلازم علاقاتهما، الطبيعة المزدوجة لهذه العلاقة وتعكس بشكل أكثر القلق الذى يسيطر على دوائر أمريكية من النمو المتزايد لقوة الصين وبصورة قد تمكنها من منافسة الولايات المتحدة على المكانة الدولية، أما الصين فإن مسئوليها ودبلوماسييها يركزون على أن الصين ما زالت قوة نامية بل وفقيرة ويقارنون بين دخل الفرد الصينى الذى يبلغ ١٢٠٠ دولار مقابل دخل الفرد الأمريكى الذى يبلغ ٣٠ ضعفاً، بما يعنى أن الصين ما تزال أمامها مشوار طويل، وعلى الرغم من النمو الذى حققته الصين فى الحقب الثلاث الماضية إلا أنهم يدركون التحديات والثغرات التى تواجه هذا النمو وأخطاره، ولهذا نستطيع أن نفهم قول الدبلوماسيين الصينيين، مثلما عبر مؤخراً، رئيس معهد الشعب الصينى للشئون الخارجية خلال زيارته للمجلس المصرى للشئون الخارجية، أن الصين تحتاج للعمل على بناء بيئة سلمية إقليمية ودولية تراها ضرورية لعملية صعودها السلمى، كما تعكس حاجة كل قوة للأخرى.

وتعكس زيارة الرئيس الأمريكى للصين فى نوفمبر الماضى، أسلوب إدارة القوتين لعلاقاتهما، فقد ذهب الرئيس الأمريكى للصين تحت ضغوط داخلية متصاعدة وتصورات عن خطورة تهديد الصعود الصينى ومن هنا كانت الدعوات للتعامل معها بشدة والتهديد بفرض عقوبات على وارداتها إذا لم تصحح عملتها، وحول الخلل الهائل فى الميزان التجارى (٢٠٠ بليون دولار لصالح الصين)، كذلك الطلبات التى قدمها الرئيس الأمريكى حول الحريات والديمقراطية وإعادة تعويم العملة الصينية.

أما القادة الصينيون فقد تعاملوا مع هذه المطالب على مستويين: المستوى الأول هو إبراز أن الصين لن تخضع لأى قيود أو طلبات من أى زعيم أجنبى، ولكنهم فى الوقت نفسه تصرفوا على أساس إدراك حاجة الصين للسوق الأمريكى، والتكنولوچيا والاستثمارات الأمريكية، كما كانوا حريصين على نفى ما يتردد عن أن الصعود الصيني يمثل تهديداً إقليمياً، بالتأكيد على أن نمو الصين

هو نمو سلمى ولا يمثل تهديداً لأحد وأن الصين تحتاج إلى بيئة إقليمية ودولية منسجمة خالية من الصراعات بل إنها تخدم مصالح أمريكا فى آسيا ولا تتحدى مكانتها أو نفوذها.

ولعل من المفيد هنا أن نتوقف عند ما تعد به الصين الواعدة الولايات المتحدة ومستثمريها وشركاتها من إمكانيات، ففى خطابه أمام مجلس الشئون الخارجية الأمريكى قال الرئيسى الصيني جيابو: أعتقد أنه فى العشرين عاماً القادمة وبعدها فإنه من الممكن تماماً أن تحافظ الصين على نموها الاقتصادى الثابت والسريع، فسوف يصل مجموع الناتج القومى للصين إلى أربعة أمثال حجمه فى عام ٢٠٠٠ مجاوزاً ٤ تريليون دولار أمريكى، وتخيل فقط الآفاق الواسعة التى سوف نفتحها للمستثمرين والشركات الأمريكية.

وباختصار فإننا لا نتصور أن الصين لديها خطة إستراتيجية عالمية أو طويلة للمواجهة مع الولايات المتحدة أو حتى لسيطرة إقليمية إذ إنها تدرك أن التصرف على أساس هذه الخطة من شأنه أن يفسد ويعكر الأجواء المطلوبة لعملية نموها والتى رغم ما حققته إلا أنها تحتاج على الأقل لجيل كامل حتى تكتمل وتواجه تحدياتها.

أما على المستوى الأمريكى فإنه رغم أن الإدارة الأمريكية الحالية تتبع فى تعاملها مع الصين الأسلوب الواقعى البراجماتى الذى يدرك هو الآخر احتياج الولايات المتحدة للصين، سواء فى قضايا بالغة الأهمية مثل البرنامج النووى الكورى الشمالى، أو فى تحويل الدين القومى المتفاقم، إلا أن الأمر لم يحسم داخل الولايات المتحدة وبين نخبها السياسية والفكرية التى مازالت مؤثرة فيها داخل الكونجرس الأمريكى وتصر على رؤيتها للصين كقوة مهددة للولايات المتحدة وتدعو إلى رسم الإستراتيجيات لاحتوائها والحد من صعودها، والأمر فيما يتعلق بالمستقبل سوف يتحدد بالتيار الذى يسود السياسة الأمريكية وهل هو التيار الذى يتبنى مفاهيم الهيمنة الأمريكية العالمية ومنع أية قوة أخرى من منافستها علــى هــذه المكانــة، أم هو التيار الذى يدعو أن تتقبل الولايات المتحدة التعددية الدولية وتتعاون مع قوى العالم المختلفة من أجل مواجهة تحديات القرن ٢١ .

أمريكا والصين: نسيج من العلاقات

بمناسبة زيارة الرئيس الصينى هيوجينتاو للولايات المتحدة ١٧-٢١ إبريل ٢٠٠٦، عقب المحلل الأمريكى فريد زكريا على طبيعة العلاقات التى تربط بين البلدين بأن القرار الإستراتيجى الأكثر أهمية الذى ستتخذه الولايات المتحدة فى العقد المقبل لن يكون بشأن العراق وإيران وكوريا بل سيكون بشأن الصين وماذا سيكون قرار أمريكا الأساس تجاه الصعود الصينى؟ وبالمثل فإن القرار الإستراتيجى الأكثر أهمية الذى ستتخذه الصين فى العقد المقبل هو: كيف ستقيم علاقاتها مع الولايات المتحدة؟ وبناء على الإجابة على هذين السؤالين ستحدد إجابة هل ستكون علاقة «تعاون» أم «مواجهة»؟ ويعكس هذا التعقيب الخلفية التى تتم خلالها زيارة الرئيس الصينى ومدى ما تعلقه كل قوة على علاقتها بالقوة الأخرى، ومن ثم حجم ومستوى القضايا التى تتضمنها، ومن وجهة النظر الأمريكية، وكما عبر روبرت ذوليك نائب وزير الخارجية الأمريكى، فإن الولايات المتحدة «تريد أن تشجع الصين على أن يكون مساهماً مسئولاً Stakeholder فى النظام الدولى وأن يكون أكثر من مجرد عضو فيه، بل يعمل أيضاً للحفاظ على النظام الدولى الذى مكنه من النجاح».

وتطبيقاً على القضايا التى تشغل الولايات المتحدة اليوم مثل البرنامج النووى لكل من كوريا الشمالية وإيران، والأوضاع فى دارفور، فضلاً عن قضايا الاقتصاد والتجارة والعملة الصينية، والعجز الضخم فى الميزان التجارى لصالح الصين، فإن ما ذكره ذوليك يعنى أن تستخدم الصين نفوذها على كوريا الشمالية لوقف برنامجه النووى، وأن تتعاون وتشارك فى إصدار قرار من مجلس الأمن لفرض عقوبات على إيران، وأن ترفع من عملتها بشكل يساهم فى خفض العجز التجارى الأمريكى الذى بلغ ٢,٢ بليون دولار. هذا فضلاً عن القضية التى بدأت تحتل مكاناً مهمّا فى الاهتمامات الأمريكية وهى قضية البترول وتصاعد

الاحتياجات الصينية منه وبشكل أصبحت به ثانى مستهلك للبترول بعد الولايات المتحدة، ويجعلها تبحث عن أسواق وتتعامل بل وتدعم أقطاراً تعتبرها الولايات المتحدة نظماً استبدادية مثل إيران والسودان وميانمار وزيمبابوى.

وثمة اتفاق بين المراقبين الذين تابعوا الزيارة على أن الرئيس الصينى قد استمع إلى التوقعات الأمريكية خاصة فيما يتعلق بالقضايا السياسية مثل كوريا الشمالية وإيران واعتبر أنها تستحق الاهتمام، إلا أنه قاوم كل الجهود لإلزامه بعمل محدد.

أما الجانب الذى كان الرئيس الصينى مستعداً له فقد استمع إلى التوقعات الأمريكية خاصة فيما يتعلق بالقضايا السياسية مثل كوريا الشمالية وإيران واعتبر أنها تستحق الاهتمام، إلا أنه قاوم كل الجهود لإلزامه بعمل محدد.

أما الجانب الذى كان الرئيس الصينى مستعداً للتجاوب معه فهو البعد الاقتصادى، وكان هذا حتى قبل أن يبدأ الزيارة حيث سبقها وفد تجارى عقد عدداً من الصفقات بما فيها شراء ٨٠ طائرة بوينج وكانت نائبة رئيس الوزراء الصينى وو بى التى ترأست وفد بلادها إلى اجتماعات اللجنة المشتركة قد أعلنت مجموعة من الخطوات العملية الفعالة للتخفيف من حدة الاختلال التجارى بين البلدين، وتضمنت هذه الخطوات زيادة سهولة وصول الشركات الأمريكية إلى الأسواق الصينية، واعتبر وزير الزراعة الأمريكى القرار الصينى المعروف بالإلغاء المشروط للحظر الصينى المفروض على استيراد لحوم البقر الأمريكية أمراً مشجعاً، ولم يفت الجانب الصينى فى المباحثات التجارية أن يلفت النظر إلى ما تمثله الصين من أهمية تجارية للولايات المتحدة وأن واردات الصين من أمريكا ارتفعت بنسبة ١١٨ فى المائة فى الأعوام الخمسة الماضية، كما أصبحت الصين واحداً من مصادر الأرباح الخاصة الرئيسة للشركات الأمريكية التى أنشأت فى الصين ٥٠ ألف شركة ناهزت مبيعاتها ٧٥ بليون دولار عام ٢٠٠٤ .

ولعل إنقاذ السوق الصيني لشركة جنرال موتورز الأمريكية العملاقة يرمز إلى أهمية الأسواق الصينية للاقتصاد والشركات الأمريكية، فبعد أن وصلت جنرال

موتورز إلى حافة الاحتضار، وبدأت تبيع ما لديها من أصول أساسية، وهبطت بشكل سريع أرباحها ومبيعاتها فى الولايات المتحدة بدا أن مستقبلها لم يعد فى دترويت وإنما فى شنغهاى وأصبحت البائع الأول للسيارات فى الصين وأصبحت حصتها فى السوق الصينية ١١,٢٪ وارتفع عدد موظفيها فى الصين إلى ١٣,٠٠٠ والعمل جار لإقامة مصانع جديدة أخرى لها.

وهكذا يبدو التداخل والتشابك فى المصالح والعلاقات بين القوتين وبصورة جعلت أحد المحللين يصفهما بأنهما توأمان ساميان لا يمكن الفصل بينهما، ولعله مما له دلالة على طبيعة العلاقات بين البلدين أن يبدأ الرئيس الصينى زيارته للولايات المتحدة بزيارة الساحل الشمالى ولقاء رجال الأعمال وشخصيات من طراز ستار بكز، وهوارد شولتز، وبيل جيتس والذين يدرك الزائر الصينى قيمتهم بالنسبة للاقتصاد الصينى وللعلاقات بين البلدين وبشكل جعل بعض المحللين يتوقعون أنه ربما بعد نصف قرن من الآن سوف يستغنى الرئيس الصينى عن زيارة البيت الأبيض مكتفياً بلقاء مثل هذه الشخصيات.

الخلاصة أن ثمة نسيجاً أو شبكة من العلاقات وخاصة الاقتصادية والتجارية والتكنولوچية قد تم نسجها بين البلدين بشكل يجعل من الصعب على أى منهما التضحية بها أو التراجع عنها. ويرجع عدد من المحللين هذا الواقع إلى الاقتصاد العالمى الذى أصبح يقوم بفعل التنويم المغناطيسى mesmerising ويخلق تطوره تكاملاً فريداً بين هذين البلدين.

غير أن هذا الواقع لا يخفى أنه تحت السطح تجرى تيارات عميقة من المخاوف والشكوك المتبادلة وخاصة من جانب الولايات المتحدة حول الصعود الصينى الأمر الذى حاول الرئيس الصينى خلال الزيارة التخفيف منه وتقديم رسالة مفادها أن الصين لديها من المشاكل والاهتمامات ما لا يشجعها على تحدى الولايات المتحدة أو الدخول فى مواجهات معها.

رغم تعقد القضايا التى تحيط بالسياسة الخارجية الأمريكية من العراق وإيران وكوريا الشمالية، أصبحت الصين من الشواغل الرئيسة الأمريكية بالنظر إلي «صعودها السلمى» الكاسح وخاصة فى مجالات الاقتصاد والتنمية والاستثمار والتكنولوچيا، فضلاً عن المجال العسكرى الهام الذى حذر واشتكى منه مؤخراً وزير الدفاع الأمريكى، وكذلك تقرير للبنتاجون الأمريكى، هذا فضلاً عن المجال الجديد وهو مجال الفضاء بالصاروخ المضاد للأقمار الصناعية التى أطلقته مؤخراً. هذه الاعتبارات المتعلقة بصعود الصين والتى جعلت الخبراء والمحللين يتوقعون أن تلحق بالولايات المتحدة الأمريكية خلال عقدين هى التى جعلت من قضية العلاقات الأمريكية الصينية قضية مركزية ليس فقط بالنسبة للولايات المتحدة وإنما كذلك بالنسبة للنظام الدولى وطبيعته وعلاقات القوى فيه. ومن بين مئات الكتب التى صدرت فى الأعوام الأخيرة حول علاقة الصين بالولايات المتحدة، يقف كتاب الدبلوماسى والباحث السنغافورى كيشور محبوبانىKishor Mahpopani من أبرز الكتب التى عالجت هذه العلاقة من رؤية كاتب تابع السياسة الأمريكية على مدى ١٣ عاماً كان يعمل خلالها مندوباً لبلاده فى الأمم المتحدة، كتابه بعنوان: Beyond the age of innocence, rebuilding the trust between America and the World, 2006.

فى هذا الكتاب خصص محبوبانى فصلاً عن علاقات أمريكا بالصين، وهو ينطلق من مقدمة أن الولايات المتحدة قد تعاملت مع الصين بشكل غير حكيم، فقد استخدمت الصين حين تلاءمت مع مصالح أمريكا الجيوبوليتيكية، ثم نبذتها عندما لم تعد تخدم المصالح الأمريكية، ويقدم الكتاب نماذج عديدة عن الطرق المختلفة التى تفهم وتقيم بها كل من الصين والولايات المتحدة القضايا والتطورات ومن أبرزها حادث ضرب الطائرات الأمريكية السفارة الصينية فى بلجراد عام

١٩٩٩ ، وكيف أن هذا الحاديث سيظل فى الذاكرة الصينية علي أنه عمل متعمد، وكذلك الوثائق التي يصدرها شخصيات قريبة من الإدارة الأمريكية مثل وثيقة Defense Planning Guidance والتى تتضمن أن تفعل أمريكا كل ما فى وسعها لمنع ظهور منافس لها، وكانوا بهذه الصينية كان سيخرج بتوقع كيب، إلا أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر جاءت لكى تنقذ الصين حينما ركزت الولايات المتحدة على الخطر العاجل الذى يمثله بن لادن والمجموعات الإرهابية المماثلة التى تظهر فى العالم الإسلامى، وقد قدرت الصين بشكل حصيف أنها تستطيع أن تستخدم هذه اللحظة لكى تثبت جدواها الإستراتيچية للولايات المتحدة، وقد أثارت النتائج غير المتوقعة لأحداث الحادى عشر من سبتمبر سؤالاً أساسًا وهو : هل تترك العلاقة بين أقوى قوة فى العالم، وأقوى قوة بازغة لكى تحددها بشكل خالص أحداث عارضة؟ أو يجب أن تكون هناك إستراتيچية طويلة الأجل؟ والإجابة واضحة، فلكى تتفادى أزمات كبيرة فى القرن ٢١ فإن سيكون من الحكمة أن نصنع ونطبق إستراتيچية فضّلا عن الخبرات التاريخية، وما يبثه مجموعة الإستراتيچيين الأمريكيين المتشددين فى المؤسسات والفكر الأمريكى من أن الصين تمثل تهديدا كبيراً للولايات المتحدة، ومن هنا فإن بعض هذه الدوائر تميل إلى أنه يجب اعتراض الصين قبل أن تصبح قوة عسكرية منافسة للولايات المتحدة. ومن العقبات أيضًا أمام رسم مثل هذه الإستراتيچية هو أن السياسات الأمريكية الخارجية لا يمكن التنبؤ بها لأنها محصلة مجموعة معقدة من العوامل: مجموعات المصالح الخاصة، والآراء الشعبية، وتحيزات وسائل الإعلام، وديناميكيات العملية الانتخابية المتغيرة، ولذلك يدرك القادة الصينيون أن عليهم أن ينفقوا بعض الوقت «لتعليم» الإدارة الجديدة حين تأتى إلى السلطة.

وفى تقييم مستوى قادة الصين الحاليين، فإن محبوبانى يعتبر أنه بالنظر إلى التاريخ الصينى وما تعرضت له الصين من قوى وطأت أراضيها وهى نائمة، فإنه ليس غريبًا أن تستيقظ الصين كمارد غاضب، غير أنه بدلاً من هذا فإننا نرى

الصين الصاعدة كأمة ليس لديها الرغبة لكى تلعب دوراً ممزقا على المسرح الدولى، وهذا فى جانب منه نتيجة لوعى الصين بضعفها النسبى، وفى جانب آخر نتيجة لتاريخها السلمى النسبى مع جيرانها أيضاً نتيجة أن الصين قد اعتقدت فى الرؤية التى قدمتها أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية، أن الأمم لم تعد تحتاج لأن تتبع طرق الغزو العسكرى لكى تنمو وتزدهر وبدلاً من هذا، فإن التجارة والتعامل الاقتصادى يقدمان طرقًا أكيدة للازدهار الاقتصادى والسلام، وقد لاحظت الصين كيف بزغت ألمانيا واليابان من حطام الحرب العالمية الثانية.

أما القضية المركزية فى العلاقات الأمريكية الصينية فهى قضية تايوان التى يعتبر القادة الصينيون أن التاريخ وشعبهم لن يسامحهم إذا ما سمحوا لتايوان أن تصبح مستقلة، وهم يدركون أنها ستكون كارثة إذا ما شنوا حرباً ضد تايوان إلا أنهم أوضحوا بشكل كبير أنه لن يكون أمامهم خيار إلا أن يفعلوا ذلك ورغم أن الزعماء الأمريكيين ومن بينهم كلينتون وبوش قد أظهروا حساسية فى معالجة هذه القضية وأعربوا عن أنهم لن يشجعوا تايوان على إعلان الاستقلال، إلا أن تقلبات التاريخ تظهر أن قضية تايوان عنصر هش فى العلاقات الأمريكية الصينية، ويستخلص محبوبانى أنه سيكون مأساة إذا ما ذكرت الولايات المتحدة فى النهاية باعتبارها البلد الذى جلب عدم الاستقرار للمنطقة بإساءة إدارة صعود الصين.

ولكن كيف يدير القادة الصينيون علاقاتهم مع الولايات المتحدة؟ فبعد عدة عقود من المواجهات المباشرة مع الأمريكيين فقد القادة الصينيون شعوراً علقانيًا ومحنكًا بكيفية العمل مع أمريكا، فهم يدركون الآن أن الحجة وحدها لن تكفى لحث أمريكا على أن تكون أكثر حرصاً وضبطاً للنفس فى اتخاذ أعمال ذات تأثير على الصين، وقد تعلمت الصين أن أمريكا، مثل أية دولة أخرى، تستجيب حين تتأثر مصالحها الوطنية بشكل مباشر، فى هذا يخدم الصين ظهور مواقف تحتاج فيها أمريكا لمساعدة الصين وهذا يحدث حين تقع أمريكا فى متاعب سياسية،

وفى كل مرة تفعل أمريكا هذا فإنها تطور اهتماماً فى طلب تعاون الصين، وثمة قضيتان حديثتان شغلت اهتمام الزعماء الأمريكيين وهما: العراق، وكوريا الشمالية، حيث أظهر الصينيون براعة دبلوماسية، فحين أعلنت أمريكا قرارها بغزو العراق، فإن الصين كمبدأ، كان عليها أن تعارض هذا، وعلى عكس فرنسا التى حاولت منع الغزو الأمريكى للعراق، فعلت الصين هذا بشكل هادئ وربما أرادت الصين أن لا تغضب القيادة الأمريكية، ولكن أيضًا ربما قدرت أن الغزو سوف يضع أمريكا فى مستنقع وأن هذا سوف يجعل أمريكا أقل قدرة واستعداداً لتحدى الصين. ومن ناحية أخرى، فحين احتاجت أمريكا أن تمارس نفوذاً على كوريا الشمالية، وحين اقتنعت أن الغزو العسكرى ليس مطروحًا، كان هناك بلد واحد لديه قدرات لإقناع كوريا الشمالية وهى الصين، وقد طلبت أمريكا واستجابت الصين بإيجابية وذهبت الصين إلى حد قطع إمدادات البترول لعدة أيام عن كوريا الشمالية، وهكذا خلقت الصين نوعًا من الاعتماد الأمريكى عليها. أما المنطقة التى يتصور محبوبانى أن الصين يمكن أن تكون عونًا للولايات المتحدة فهي العالم الإسلامي حيث تستطيع أن تكون قوة تغيير ايجابى فى هذا العالم، وعلى العكس من هذا، فإن العالم الإسلامى ليس لديه شكوك فى الصين، فإذا نجحت الصين فى تحديث نفسها سوف يخلق هذا موجة من التأثير عبر العالم الإسلامى كله، فالعديد من المفكرين لن يترددوا فى تبنى الأنموذج الصينى الإيجابى.

هل ستصبح الصين «الشريك المسئول»؟

ثمة اتفاق بين الخبراء والمؤرخين أن حالة النظام الدولى وعلاقات القوى فيه سوف تتحدد بشكل كبير بطبيعة العلاقات الأمريكية الصينية ونتيجة لما هو متوقع من أن تتعدى قوة الصين الاقتصادية الولايات المتحدة على الحقب القليلة القادمة وتأكيد الصين نفسها كقوة إقليمية وقوة عظمى مؤهلة لأن تنافس الولايات المتحدة على المكانة الدولية، هذا ما يفسر حجم الكتب والدوريات وفرق العمل التى تناقش هذه العلاقة وتبحث فى إمكانيات الصين الواقعية والمحتملة وإمكانيات نمو اقتصادها وكذلك عملية بنائها العسكرى، ويقدرون بناء على هذه الحسابات ماذا ستكون عليه العلاقات الأمريكية الصينية وهل ستكون علاقة منافسة وخصومة تذكر بفترة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتى، أم ستكون علاقة مشاركة وتعاون فى مجالات المصلحة المشتركة تحتوى الخلافات والتنافس، وكان آخر ما صدر فى هذا الشأن تقرير المجلس الأمريكى للعلاقات الخارجية Council on Foreigen Relations، فمثلما فعل فى فترة سابقة مع تقييم العلاقات الأمريكية وروسيا والى أى نتيجة، شكل المجلس فريق عمل Task Force من عدد من الخبراء الأكاديميين والمهنيين لمناقشة العلاقة الأمريكية مع الصين وتحليل اتجاهات السياسة الخارجية الصينية بالتوازى مع قياس قدرات الصين الفعلية والمستقبلية، وتقدير الثغرات والتحديات التى تواجه النمو الصينى، وأخيراً ما يجب على الولايات المتحدة أن تفعله فى إدارة علاقاتها مع الصين: هل تدخل معها فى منافسة وعملية احتواء كما فعلت من قبل مع الاتحاد السوفيتى أم ترتبط فى علاقة تعاون تقوم على العمل على دمج To Integrate الصين فى النظام العالمى اقتصادياً وسياسيًا ومن ثم ينطلق التقرير الذى حمل عنوان: US - China Relations: An Affirmative Agenda, a Responsible Course من الصيغة

التى تصورها نائب وزير الخارجية الأمريكى روبرت ذوليك لأسلوب تعامل الولايات المتحدة مع الصين حيث دعا الصين لكى تكون «شريكاً مسئولاً» "Responsible Stakeholder" فى المسئولية الدولية، وهو التصريح الذى قوبل بالترحيب لوضوحه وصراحته حيث وعد ذوليك بأن تبذل الولايات المتحدة جهودها لكى تتكامل الصين مع المجتمع الدولى ولكنها فى الوقت نفسه سوف تقيم رهاناتها الأمنية ضد إمكانية أن الصين قد تصبح عدوانية أو تبث عداءها للمصالح الأمريكية.

كذلك يقر التقرير أن تقدم الصين خلال الحقب الماضية كان مذهلاً "Straggling" فالشعب الصينى يتمتع اليوم بمستوى معيشة أفضل بكثير عما كانت عليه الأجيال السابقة. ومن المحتمل أن يستمر نمو الاقتصاد الصينى، وسوف تفتخر الصين باستضافة أولمبياد عام ٢٠٠٨ لكى تظهر للعالم ما حققته من إصلاح وانفتاح. ورغم هذا يعدد التقرير أن المشكلات التى تواجه الصين ضخمة، وسوف تحتاج مواجهة هذه المشكلات وقتاً، وانتباهاً وموارد لكى تتعامل مع هذه المشكلات بكفاءة. ونتيجة لهذا، يقدر التقرير أن قادة الصين يحتاجون ويرغبون فى سلام واستقرار فى الداخل والخارج، وخاصة على أطراف الصين، لكى تحصل على مساحة من التنفس لكى تتعامل مع التحديات الداخلية. والنتيجة المباشرة لذلك فيما يتعلق بالعلاقات الأمريكية الصينية، أن القادة الصينيين يحتاجون إلى المحافظة على علاقات مستقرة، إن لم تكن ودية، مع الولايات المتحدة القوة العالمية الأولى، ويتوقع التقرير أن الصين سوف تتخذ الخطوات التى ترغب الولايات المتحدة منها اتخاذها من أجل الحفاظ على علاقات صداقة ثنائية ما لم تتصادم هذه الخطوات مع وجهة نظر الصين حول ما يجب أن تفعله للمحافظة على الاستقرار الداخلى، والأمن القومى والنمو الاقتصادى.

وفى تقدير التقرير فإن على الولايات المتحدة أن تتجاهل المجالات التى تختلف فيها مصالحها مع مصالح الصين، فيجب على الولايات المتحدة، أن تقف مستعدة حتى باستخدام القوة إذا كان هذا ضرورياً لكى تحمى مصالحها الحيوية الأمنية، ولكن معظم مصالحها سوف يحمي بشكل أفضل إن استطاعت الولايات المتحدة أن تطور وتطبق الإستراتيجيات التى تعظم مناطق المصالح المشتركة مع الصين وتقلل المناطق التى تختلف فيها المصالح.

ويذكر التقرير أنه منذ انفتاح الرئيس الأمريكى نيكسون على الصين استفادت الولايات المتحدة بشكل كبير من هذه العلاقة اقتصادياً وإستراتيجيًا، وكذلك الصين. ولكن بعد انهيار سور برلين، وبعد أحداث ١١ سبتمبر فإنه فى الوقت الذى تزايدت فيه نقاط التلاقى، فإن إجماعًا قوميًا فى الولايات المتحدة حول أسلوب التعامل مع الصين قد تعرض للضغوط، ومن ثم فإن إعادة بناء هذا التوافق يجب أن يكون أولوية حكومة الولايات المتحدة وخاصة الرئيس لأن التحديات التى تواجه الولايات المتحدة اليوم سواء فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب أو الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والتحكم فى طموحات كوريا الشمالية النووية، هذه التحديات سوف يمكن إدارتها بفعالية بتعاون الصين أكثر من عدم تعاونها، والحقيقة أن العديد من هذه التحديات لا يمكن التعامل معها بدون تعاون الصين ومشاركتها البناءة. إن التحديات التى تواجهها الولايات المتحدة اليوم تفرض نفسها بقوة تحديات الحرب الباردة، وقد تعلمت الولايات المتحدة عندئذ أن تقدم مصالحها يتطلب أصدقاء وشركاء.

ويستخلص التقرير أن مستقبل الصين غير أكيد، ولكن ما يمكن تمييزه أن الصين تحتاج إلى سلام واستقرار دولى وتعاون مع الولايات المتحدة لمواصلة النمو والتعامل مع مشكلاتها الداخلية الضاغطة. ولكن حتى الشعب الصينى نفسه لا يستطيع أن يعلم بشكل أكيد أى طريق سوف تأخذه الصين. أما بالنسبة للولايات المتحدة فالهدف واضح وهو أن المزيد من تكامل الصين مع المجتمع الدولى يقدم أفضل الأمل فى صياغة مصالح الصين وسلوكها بشكل يتفق مع المعايير الدولية

حول الأمن والتجارة والمال وحقوق الإنسان، وتشجيع التعاون لمواجهة التحديات التى تواجهها البلدان، فالولايات المتحدة تحتاج أن تستثمر ثقلاً لتعظيم مجالات التعاون مع الصين وتقلل من احتمالات الصراع.

وهكذا فإن هذا التقرير فى سياق الجدل الدائر فى الولايات المتحدة بين مدرستين تدعو الأولى إلى العمل على احتواء الصين والنظر إليها والى قوتها المتصاعدة كمنافس محتمل، وتدعو المدرسة الثانية إلى الارتباط Engagement معها وتغليب إمكانيات التعاون على احتمالات التنافس، فى هذا السياق ينتمى هذا التقرير إلى حد كبير للمدرسة الثانية والدعوة إلى إدماج الصين ونشاطها مع المجمع الدولى واعتبار أن ذلك هو أفضل الطرق لضمان تعاون الصين ضد التحديات العالمية وأن يجىء سلوكها بناء، ومن هنا دعوة التقرير إلى تعظيم مجالات التعاون مع الصين وتقليل احتمالات الصراع معها.

فهل ستحقق الصين ما تتوقعه الولايات المتحدة من أن تكون «شريكاً مسئولاً» تندمج فى المجتمع الدولى وتتعاون فى قضايا الإرهاب ومنع أسلحة الدمار الشامل، والتجارة الدولية والبيئة، وأن لا يهدد سلوكها المصالح الحيوية للولايات المتحدة؟ نعتقد أن القيادة الصينية يهمها أن تعيش فى بيئة إقليمية ودولية سلمية تساعد على استدامة عملية النمو الاقتصادى ولا تعرضها للهزات، وهذا ما يفسر تأكيد الصين على أن صعودها سلمياً، و«دبلوماسيتها الناعمة»، فى التعامل مع القضايا وفى مقدمتها مع الولايات المتحدة، وعلى هذا فهى على استعداد للتعاون فى المجالات السابقة، ولكن فى الحدود التى لا تتعارض مع قضايا حيوية للصين مثل تايوان والاستقرار الداخلى، وأن لا ينم سلوك الولايات المتحدة عن رغبتها فى احتواء الصين وتهديد استقرارها الداخلى.

تاريخيًا لم يكن هناك عداء بين أمريكا والعالم الإسلامى، بل فى فترة ما استخدمت أمريكا العالم الإسلامى كحليف فى صراعها الأيديولوچى مع الاتحاد السوفيتي، وفى هذا الإطار قدمت الدعم العسكرى والسياسى للمجاهدين الأفغان فى مقاومتهم الوجود السوفيتى. غير أن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ جاءت بوقعها على الفكر والمجتمع الأمريكى لكى تحول الصورة، باعتبار أن الذين قاموا بعمليات ١١ سبتمبر قد جاءوا جميعًا من مجتمعات إسلامية، ولذلك فقد جرى الربط بين الحادث وظروف وأوضاع هذه المجتمعات التى اعتبرت أنها هى التى أفرخت هؤلاء الإرهابيين؛ ومن ثم فإن هذه المجتمعات تحتاج إلى إعادة بناء لخلق مجتمعات صحية. ومنذ هذا التاريخ اعتبرت الولايات المتحدة أن عدوها الرئيس هو الإرهاب وأعلنت أنها ستقاومه على مستوى العالم، وفى المجتمعات التى تأويه وتساعده؛ ومن ثم كان حربها على أفغانستان والعراق. وعلى الرغم من أن المسئولين الأمريكيين عبروا فى تصريحاتهم أن عداءهم هو للجماعات الأصولية والإسلامية، إلا أن الأمر لم يخل من ظهور تيارات فكرية أمريكية تعتبر أن حرب أمريكا على أفغانستان والعراق فضلاً عن عدائها لإيران هو هجوم على الإسلام والمسلمين. وهكذا نشهد تعقدًا وتوترًا بين أمريكا والعالم الإسلامى، وشكوكًا ومخاوف متبادلة، وهذه الحالة هى التى دفعت العديد من الخبراء والمحللين إلى فحص علاقة أمريكا بالعالم الإسلامى، ومن بين هؤلاء الدبلوماسى والباحث السنغافورى كيشور محبوبانى Kishor Mahpopani فى كتابه الأخير الذى صدر بعنوان:

"Beyond the age of innocence, rebuilding the trust between America and the World"

ويبدأ محبوبانى هذه المناقشة باعتبار أنه نظرياً لا يجب أن يكون هناك توتر بين أمريكا والعالم الإسلامى، فلم يهدد العالم الإسلامى أمريكا أبداً، وكانت معظم صلات أمريكا مع العالم الإسلامى العربى وغير العربى حميدة، وقد ساعدت الحرب الباردة فى تعميق علاقات أمريكا بالمجتمعات الإسلامية عبر العالم وبدأ صناع السياسة الأمريكية يدركون أن الإسلام يمثل حاجزاً طبيعيًا ضد توسع الشيوعية، وقد جاءت قمة التعاون بين أمريكا والعالم الإسلامى بعد الغزو السوفيتى لأفغانستان عام ١٩٧٩ التى صنعت تحالفًا بين أمريكا ومعظم العالم الإسلامى حيث تلاقت المصالح الأمريكية مع مصالح الدول الإسلامية، ولكن المفارقة أنه حين حطمت أمريكا الإمبراطورية السوفيتية، فإنها أيضًا قد أيقظت مارداً من المشاعر الإسلامية، فقد قدمت أفغانستان المذاق الأول للنصر لمجموعة عانت الهزيمة فقط عبر عدة قرون، وقدم نصر المجاهدين فى أفغانستان للأمة الإسلامية ما قدمه النصر اليابانى على روسيا عام ١٩٠٥ للآسيويين الآخرين، ومن هنا فإن شخصًا واحداً وهو أسامة بن لادن قد ألهمته التجربة السوفيتية فى أفغانستان أن يعتقد أن الإسلام يستطيع أن يغلب قوة أعظم. وفى مقابل هذا فإن نهاية الحرب الباردة تمثل قمة النشوة الأوروبية والأمريكية، وظهرت نظريات مثل نهاية التاريخ تبشر بأن بقية العالم سوف يدرك الآن أن الوسيلة الأفضل والوحيدة للتقدم هى أن تصبح نسخًا أخرى من الغرب. غير أن لحظات الانتصار تنتج لحظات من فقدان البصر، فبينما كانت العواصم الغربية مشغولة بالاحتفال بانتصار الغرب فقد فشلوا فى ملاحظة احتفالات مساوية فى الأهمية؛ فالمحاربون الإسلاميون الذين أتوا من كل العالم الإسلامى لمحاربة السوفييت فى أفغانستان، آمنوا أنهم هم الذين هزموا الإمبراطورية السوفيتية وأنهم لم يشاهدوا أى محارب أمريكى أو أوروبى يحارب إلى جانبهم فى أفغانستان. لقد كان المجاهدون سعداء لتلقى الأسلحة الغربية ولكنهم أيضاً لاحظوا «الجبن» الغربى حول دخول الحرب لأن المحارب الإسلامى لا يخاف أن يموت.

وهكذا ظهر محارب جديد على المسرح العالمى يكون سعيداً إذا أحاط نفسه، بناء على تعليمات، بالمتفجرات ومشى فى المدينة مفجراً نفسه، ويعتبر محبوبانى أن هذا لم يكن أمراً حتمياً؛ فديانة الإسلام ليست بالطبيعة دين العنف، فالإسلام ينظر إليه غالباً على أنه يعنى «دين السلام» وقد عاشت المجتمعات الإسلامية فى سلام مع أنفسهم ومع جيرانهم لقرون، فالتشدد الذى نراه فى كل ركن من أركان العالم الإسلامى ليس حدثاً طبيعيًا إنه نتيجة عدد من العوامل ليس أقلها سلسلة القرارات الخاطئة التى اتخذها صناع القرار الغربيون فى حينها، وهى تأخذ وقتًا طويلاً لكى تراكم مستودعات من الكراهية والغضب، وقد لا يكون الغرب واعيًا ذلك، وينقل محبوبانى عن عدد من المسلمين الأمريكيين المعتدلين الذين يعتبرون أن معظم الصراعات فى العالم الإسلامى وظهور المجموعات المتطرفة لها جذورها فى فشل مبادرات هذه البلدان لأن تبنى نظمًا شرعية ومنتجة اجتماعيًا وسياسيًا. وبدلاً من دعم المسلمين المعتدلين فإن العكس قد حدث من خلال سيطرة سياسات قصيرة الأجل على الإستراتيجيات البعيدة، فليس ثمة خطة أمريكية أو غربية لمساعدة العالم الإسلامى، ويتوقع محبوبانى أننا سوف نقضى الجزء الأكبر من القرن الواحد والعشرين فى التعامل مع المشكلات المتعددة التى ولدتها هذه السياسات المتناقضة والمشوشة.

ويعدد محبوبانى إضافة إلى هذا أربعة أخطاء إستراتيجية ارتكبها الغرب وأمريكا فى التعامل مع العالم الإسلامى، الأول افتراض أن المصالح الطويلة الأجل يخدمها بشكل أفضل إبقاء الدول الإسلامية تغوص فى الفقر والتخلف، والثانى هو عدم مشاركة العالم الإسلامى فى سياسات التحديث الناجحة فقد كان للولايات المتحدة خطة ناجحة لتنمية أوروبا وهى خطة ماراشال، وكذلك خطة لتنمية اليابان، فلماذا لم تصمم مثل هذه الخطة للعالم الإسلامى؟ هل كان هذا نتيجة جهلٍ تام أم لحسابات أن العالم الإسلامى سيكون أفضل حالاً من أن يناله التحديث؟ والخطأ الثالث هو عدم رؤية الأهمية القصوى لتشجيع نجاح المسلمين المعتدلين فى المجتمعات الإسلامية فبدلاً من مساعدتهم، ساعد الغرب هؤلاء الذين يقمعونهم.

أما الخطأ الرابع للغرب فهو عدم الترويج لانتشار التعليم العلماني الحديث في المجتمعات الإسلامية، وبدلاً من هذا تطلع الغرب بعيداً وتغاضى عن تقديم ٣٠٠ مليون دولار من الأموال السعودية الخاصة سنوياً لتأسيس المدارس المتأثرة بالفكر الإرهابي. والذي ارتكبه الغرب هو تطبيق سياسات اقتصادية تحقق النفع القصير الأجل للزعماء المنتخبين ديمقراطيًا، وأبرز مثال على هذا عندما طلب برويز مشرف من أمريكا حصصاً أكبر من المنسوجات لإتاحة فرص عمل أكثر وهو ما رفضته أمريكا لأن قلة من الناخبين من عمال النسيج في كارولينا الشمالية كانوا أكثر أهمية من المصلحة القومية الأوسع في تأييد مشرف على البقاء سياسيًا ويستخلص محبوباني أن الولايات المتحدة تحتاج إلى صحوة شاملة، رغم أنها دخلت في المجتمعات الإسلامية بأكثر مما فعلت في التاريخ الإسلامي، إلا أنها تفعل ذلك بفهم أقل أو غير شامل للقوى القوية القومية التي تتعامل معها في الوقت نفسه. فإذا كان بن لادن يمثل مجرد فرد أسيىء توجيهه ومن نوع لا تنتجه البشرية إلا من وقت لآخر مثل هتلر وبول نوت، فإن المشكلة سوف تحل أتوماتيكيًا بتصفيته، ولكن إذا كانت عقيدته وأفكاره ورؤاه، وليس أفعاله، هي تجسيد لمجموعة قوية من المعتقدات في عقول الكثيرين، فإن تصفيته لن تحل شيئاً، إن ما يجب التعامل معه هذه المجموعة القوية من المعتقدات، وليس لدى أمريكا أو الغرب سياسة شاملة طويلة الأجل للتعامل معها.

وهكذا يضع محبوباني يده على الأخطاء الإستراتيجية للولايات المتحدة في التعامل مع الإسلام وعدم الفهم للقوى الرئيسية التي تعمل في المجتمعات الإسلامية والعوامل والسياسات التي تراكمت وتسببت في اشتعال الغضب الإسلامي عبر قرون، والمعنى المباشر لهذا التحليل أنه من أجل تبديد المخاوف المتبادلة بين الولايات المتحدة والغرب من ناحية، والإسلام من ناحية أخرى لابد من إعادة جذرية للنظر في هذه السياسات، وعلاج المصادر التي تغذي سوء الفهم وتثير المخاوف.

إستراتيچية جديدة للأمن القومى الأمريكى

وفقًا لتشريع أصدره الكونجرس الأمريكى عام ١٩٨٦ يطالب فيه الإدارات الأمريكية بإصدار وثيقة عن إستراتيچية الأمن القومى الأمريكى كل ٤ سنوات أصدرت الإدارة الأمريكية الحالية فى سبتمبر عام ٢٠٠٢ إستراتيچية الأمن القومى الأمريكى، وباعتبار أن هذه الإستراتيچية صدرت فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر فقد جاءت تعكس وقع هذه الأحداث وتغييرها لمفاهيم الأمن الأمريكى واعتبارها أن البيئة الأمنية العالمية قد تغيرت، وأن الولايات المتحدة تواجه أخطارًا وتحديات جديدة تتطلب إستراتيچية جديدة تختلف عن إستراتيچية الاحتواء التى اعتمدت عليها السياسة الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة، ولعل أهم أركان إستراتيچية عام ٢٠٠٢ هو مفهوم الضربات الاستباقية Preemptive Strikes وهو المفهوم الذى بمقتضاه يمكن للولايات المتحدة أن تستبق الأخطار وأن تتصرف بمفردها إذا اقتضت الضرورة لإجهاض هذه الأخطار قبل أن تتحقق، وقد فسر الرئيس الأمريكى بوش هذا المفهوم عندئذ بقوله «إننا لا نستطيع أن ننتظر الأخطار حتى تتجمع»، وقد جاءت الحرب على العراق فى مارس ٢٠٠٣ تجسيدًا لهذا المفهوم وتطبيقًا له الأمر الذى أثار منذئذ الجدل حول استمرارية هذه النظرية، وعما إذا كانت الإدارة سوف تستخدمها وتطبقها فى مواقع أخرى.

وقد جاءت الوثيقة الجديدة للأمن القومى الأمريكى التى صدرت عن البيت الأبيض فى ١٦ مارس الجارى لكى تعيد التأكيد على هذا المفهوم وتحذر من «أننا فى السنوات الأولى من نضال طويل» الأمر الذى فسره المراقبون على أنه يماثل الحرب البارده التى استغرقت خمسة عقود، وعن إيران فقد اعتبرت الوثيقة أن الولايات المتحدة لا تواجه تحديًا أعظم من دولة واحدة أكثر مما تواجهه من إيران» واعتبرت أنه لتفادى عمل عسكرى فإن الجهود الدبلوماسية يجب أن تنجح.

ومن الملامح البارزة فى الوثيقة الجديدة التأكيد على نشر الديمقراطية واعتبارها أفـضل السـبل لمقـاومـة الإرهاب، وإن كنا نلاحظ أنه فى تحـديد الوثيـقـة لمنابع الإرهاب فإنها قد استبعدت ما يعتبر الأسباب الرئيسية Root Causes والعـوامل التى تشجعه مثل الحرب على العراق، والأوضاع التى ولدتها والصراع الإسرائيلى الفلسطينى، وقدمت على هـذه الأسبـاب قضايـا مثل عدم المشـاركة السياسـية Political Alienation حيث ليس للشعوب صوت فى حكم نفسها، والثقافات والأيديولوچيات التى تبرر القتل ومفاهيم المؤامرة وهو ما نستطيع أن نستدل منه على استمرار تأثر الإدارة بأفكار المحافظين الجدد ومفاهيمهم التى صاغت إلى حد كبير مفاهيم وإستراتيچيات الإدارة فى ولايتها الأولى.

وعلى مستوى علاقات القوى فى العالم، يستوقف النظر فى الوثيقة حديثها عن علاقات الولايات المتحدة بكل من روسيا والصين، ففى الوقت الذى تؤكد فيه الوثيقة على أهمية التعاون مع القوتين فى مجالات عديدة تهم المصالح الأمريكية، إلا أنها تستخدم لغة أشبه بالتحذير فيما يتعلق بمستقبل العلاقات مع القوتين حول قضايا داخلية وخارجية لكل من الصين وروسيا لا ترضى عنها الإدارة الأمريكية.

ففيما يتعلق بروسيا، تؤكد الوثيقة على سلوك روسيا فى الشرق الأوسط الكبير وجنوب وشرق آسيا، وكذلك على قضايا الديمقراطية داخل روسيا، وفى هذا تقول الوثيقة: إنه يجب تشجيع روسيا على احترام قيم الحرية والديمقراطية فى الداخل وألا تعيق قضية الديمقراطية والحرية فى هذا المناطق. وحول هذه المناطق تحديدًا تعتبر الوثيقة: الاستقرار والرخاء فى جوار روسيا سوف يساعد على تعميق العلاقات معها، ولكن هذا الاستقرار سيظل مراوغًا ما دامت المنطقة لا تحكم بديمقراطيات فعالة، وفى الوقت الذى سوف تحاول فيه الولايات المتحدة حث الحكومة الروسية على أن التقدم الديمقراطى فى روسيا ومنطقتها سوف يفيد

الشعوب التى تعيش فيها وتحسن علاقتها معها ومع الحكومات الغربية والعكس، فإن جهود منع التقدم الديمقراطى فى الداخل والخارج سوف يعيق تقدم علاقات روسيا مع الولايات المتحدة وأوروبا وجيرانها، واستخلصت الوثيقة أن الاتجاهات الأخيرة تشير بشكل مؤسف نحو تناقض الالتزام بالحريات والمؤسسات الديمقراطية ولذلك سوف تعمل الولايات المتحدة على محاولة حث الحكومة الروسية على التقدم للأمام وليس إلى الخلف على طريق الحرية.

أما فيما يتعلق بالصين، فإن الوثيقة تقر بالنجاحات الاقتصادية الكبيرة التى حققتها الصين، ولكنها تعتبر أن تحول الصين يظل غير كامل ففى الوقت الذى تصبح فيه الصين لاعبًا عالميًا، فإنها يجب أن تتصرف بشكل مسئول وتلبى التزاماتها وتعمل مع الولايات المتحدة والآخرين على تطور النظام الدولى الذى مكنها من النجاح، واعتبرت الوثيقة أن الولايات المتحدة سوف تشجع الصين بالاستمرار فى طريق الانفتاح والإصلاح لأنه عبر هذا الطريق يستطيع قادة الصين أن يلبوا الاحتياجات المشروعة وآمال الشعب الصينى فى الحرية والاستقرار والرخاء، وباستمرار النمو الاقتصادى فسوف تواجه الصين طلبا متزايدا من شعبها لكى تتبع طريق ديمقراطيات حديثة فى شرق آسيا مضيفة الحرية السياسية إلى الحرية الاقتصادية، وتستخلص الوثيقة أن قادة الصين يجب أن يتحققوا أنهم لا يستطيعون الاستمرار فى هذا الطريق السلمى بينما يتمسكون بالطرق القديمة للتفكير والسلوك التى تثير القلق عبر المنطقة والعالم .. وتحدد الوثيقة هذه الطرق القديمة فى:

- استمرار التوسع العسكرى بطريقة غير شفافة.
- التوسع فى التجارة ولكن بشكل يبدو أنهم يستطيعون وقف إمدادات الطاقة عبر العالم والعمل على توجيه الأسواق أكثر من الانفتاح عليها، وكأنهم يستطيعون أن يتبعوا «النزعة التجارية الميركنتلية» Merchantilism .

- دعم الأقطار الغنية بالمصادر دون اعتبار لسوء الحكم والسلوك الخارجى لهذه النظم.

علي أية حال، إذا كانت الإستراتيچية الجديدة أقل لهجة فى بعض المواضع من إستراتيچية عام ٢٠٠٢ ، إلا أنها جاءت استمراراً لها وبناء عليها، وإذا كانت إستراتيچية عام ٢٠٠٢ قد سبقت ومهدت للحرب على العراق، فإنه من المأمول ألا تكون الإستراتيچية الجديدة - خاصة مع اعتبارها إيران أكبر تهديد يواجه الولايات المتحدة اليوم - تمهيداً لعمل ضد إيران.

زبيجنيو بريجنسكى: من العراق إلى إيران

فى أكتوبر / نوفمبر ٢٠٠١ زار وفد من المجلس المصرى للشئون الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية حيث التقى بنطاق عريض من المؤسسات والشخصيات ومراكز الفكر والبحث الأمريكية. وواضح أن الزيارة جاءت فى الأعقاب المباشرة لأحداث ١١ سبتمبر وحيث كانت الأجواء لا تزال ملبدة بتأثير هذه الأحداث على المجتمع وعلى الفكر الأمريكى، وكان لابد أن ينعكس هذا على المناقشات واللقاءات التى جرت.

وباعتبار أن منفذى أحداث الحادى عشر من سبتمبر كانوا جميعًا من منطقة الشرق الأوسط، فقد كان من الطبيعى أن تكون المنطقة وأوضاعها وقضاياها فى مركز النقاش، وإذا كان الإرهاب ومكافحته ودور الدول العربية وخاصة مصر فى الحرب على الإرهاب كان مركز النقاش، إلا أنه أيضًا ترافق مع بروز قضية أخرى هى العراق، وحيث ظهرت بوضوح دعوات لإسقاط النظام العراقى، وهى الدعوات التى تولتها مجموعة المحافظين الجدد الذين كانوا قد رسخوا أقدامهم فى الإدارة وأخرجوا مشروعاتهم القديمة التى تعود إلى أوائل التسعينات وتحض على الحرب على العراق وإسقاط النظام العراقى بدعاوى ومبررات عديدة كان من أبرزها تصور امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل وارتباط النظام فيه بالقاعدة والأعمال الإرهابية، هذا فضلاً عن عدد من التصورات والافتراضات التى تصوروا أنها ستتحقق نتيجة لإسقاط النظام العراقى ومن أبرزها جعل العراق أنموذجًا للديمقراطية فى المنطقة، وكان من أبرز المؤسسات البحثية التى زارها المجلس المصرى للشئون الخارجية معهد الدراسات السياسية والإستراتيجية International Institute for (IISS) Strategic and political Studies حيث كان من شخصياته التى حضرت اللقاء مفكران إستراتيجيان هما زبيجنيو بريجنسكى

وأنطونى كوردسمان Anthony Kordsman وقد كان تركيزهما على دعاوى الحرب على العراق، وكان واضحاً معارضتهما لمثل هذا العمل، واحتمالاته وآثاره المتوقعة، وتأثيره على السياسة الخارجية الأمريكية والوضع الأمريكى فى العالم وفى المنطقة وكان تركيز زبيجنيو بريجنسكى بوجه خاص على أنه لا يمكن تصور أن تشن الولايات المتحدة مثل هذه الحرب فى وقت تعانى فيه المنطقة من أزمات شديدة وفى مقدمتها الصراع العربى الإسرائيلى.

وواضح أن الإدارة الأمريكية لم تستمع إلى اعتراضات ونصائح بريجنسكى وغيره من الخبراء والمحللين الذين نبهوا إلى أخطار حرب على العراق وتأثيراتها المحتملة على أمريكا فى العالم وفى المنطقة.

واليوم يتكرر السيناريو نفسه من جديد، ولكن هذه المرة فيما يتعلق باحتمالات عمل عسكرى أمريكى ضد إيران، وعلى الرغم من أن الإدارة الأمريكية تعلن أنها تركز فى الوقت الحالى على العمل الدبلوماسى، إلا أن تصريحات وإشارات وربما استعدادات تشير إلى احتمال وتوقع عمل عسكرى، ومثلما عارض بريجنسكى الحرب على العراق، فإنه اليوم يدعو الإدارة إلى الامتناع عن مثل هذا العمل، ففى مقال له فى جريدة Herald Tribune تحت عنوان "Do Not Attack Iran" ذكر بريجنسكى عدداً من الاعتبارات والتوقعات لما يمكن أن يحدث وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة إذا ما أقدمت على شن هجوم عسكرى على إيران، من هذه الاعتبارات - كما يحدد بريجنسكى:

١ - أنه فى غياب تهديد وشيك/ (حيث إن إيران أمامها على الأقل عدة سنوات حتى تمتلك ترسانة نووية) فإن الهجوم الأمريكى سوف يكون عملاً من أعمال الحرب، وأنه إذا ما اتخذ مثل هذا القرار بدون إعلان رسمى من الكونجرس، فسوف يكون عملاً غير دستورى مما يبرر عزل الرئيس. كما إنه إذا ما اتخذ بدون موافقة مجلس الأمن، وقامت به الولايات المتحدة سواء

بمفردها أو بالتواطؤ مع إسرائيل، فإن هذا سوف يوصمهما باعتبارهما خارجين عن القانون Outlaw دولياً.

٢- كذلك سوف يضاعف ردود الفعل الإيرانية الصعوبات الأمريكية التى تواجهها حاليًا فى العراق وأفغانستان، وربما يثير عنفًا جديداً من جانب حزب الله فى لبنان وبشكل تصبح معه الولايات المتحدة متورطة فى عنف إقليمى لحقبة جديدة قادمة، فإيران دولة يبلغ تعداد سكانها ٧٠ مليون نسمة والصراع معها سوف يجعل المغامرة فى العراق تبدو أمراً تافهاً.

٣- سوف ترتفع بشكل سريع أسعار البترول، الأمر الذى سيؤثر على الاقتصاد العالمى وبشكل تلام عليه الولايات المتحدة.

٤- سوف تصبح الولايات المتحدة أكثر هدفًا للإرهاب وأكثر عزلة، وبالتالى أكثر انكشافًا كما يصبح الأمل فى أى تسوية إقليمية بين إسرائيل وجيرانها أكثر بعداً.

ويستخلص بريجنسكى من هذه الاعتبارات والتوقعات، أن الولايات المتحدة يجب أن تصبح شريكًا فى مفاوضات مع إيران سواء من خلال الترويكا الأوروبية أو بشكل مباشر وعلى غرار المحادثات المتعددة مع كوريا الشمالية، كذلك ينصح وكما هو الحال مع كوريا الشمالية أن تدخل الولايات المتحددة فى مفاوضات مباشرة مع إيران، حول القضايا الأمنية والمالية المتنازع عليها.

ويتوقع بريجنسكى أنه فى حالة التوصل إلى ترتيبات متبادلة لحل مُرْضٍ للبرنامج الإيرانى وللقضايا الإقليمية، فإن هذا سوف يؤدى فى مرحلة ما فى المستقبل إلى اتفاق إقليمى لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، خاصة بعد التوصل إلى اتفاقية سلام بين إسرائيل والفلسطينيين.

وهكذا يتشابه موقف بريجنسكى من معارضة والتحذير من الحرب على العراق، وموقفه من التحذير من حرب على إيران، فهل ستتجاهل الإدارة

الأمريكية تحذيراته، وتحذيرات غيره، مثلما تجاهلت تحذيراته حول العراق؟ ونود من ناحيتنا أن نتوقف عند نقاط ثلاث من مقال بريجنسكى:

١- إن تركيز بريجنسكى هو تأثيرات مثل هذه الحرب على السياسة والمصالح الأمريكية، وهو وإن كان قد أشار بشكل عابر إلى تأثيرها على تأخير تسوية للنزاع الفلسطينى الإسرائيلى، إلا أنه لم يتعرض تفصيلاً إلى الأخطار الواسعة المدى وربما المدمرة التى يمكن أن تلحق بالمنطقة نتيجة لهجوم أمريكى وردود فعل إيرانية.

٢- والنقطة الثانية هى دعوة بريجنسكى الولايات المتحدة للدخول فى مفاوضات مباشرة مع إيران، والواقع أن المجلس المصرى للشئون الخارجية فى مناقشته للأزمة النووية فى التاسع والعشرين من شهر يناير من هذا العام، كان قد نصح بإجراء مفاوضات مباشرة بين البلدين ضمن ما اقترحه من إطار سلمى لحل الأزمة.

٣- أما النقطة الثالثة، فهى تتعلق بما تصوره بريجنسكى من أن التوصل إلى ترتيبات متبادلة حول البرنامج النووى الإيرانى قد يؤدى فى المستقبل إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، والواقع أن هذا الربط إنما يثير قضية بالغة الأهمية حول الدور العربى والإقليمى فيما يتعلق بجهود وإجراءات تسوية تفاوضية للأزمة الإيرانية، كما ينبه إلى علاقة الارتباط بين هذه الأزمة وبين ما أسماه السيد عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية «الوضع الشامل للملف النووى فى الشرق الأوسط».

ترتبط سياسة الإدارة الأمريكية الحالية منذ أن جاءت إلى الحكم، وخاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، بفكر وتأثير مجموعة المحافظين الجدد، فهم كانوا وراء الأفكار التى صاغت ما أصبح يعرف بنظرية Bush Doctrine والتى اعتمدت على الحرب الاستباقية، Pre emptive war والعمل المنفرد وإشاعة الديمقراطية وهى المفاهيم التى بفعلها شنت الحرب على العراق، وكان المحافظون الجدد من أهم دعاتها، وقد كان للمفكر الأمريكى فرانسيس فوكاياما صاحب نظرية «نهاية التاريخ» انتماءاته لمجموعة المحافظين الجدد، ووقع على عدد من بياناتهم ومشروعاتهم، غير أنه اليوم وبعد أن اختبرت سياساتهم ونظرياتهم، يعلن أنه لم يعد يستطع أن يؤيد هذه السياسات، ففى كتاب صدر مؤخراً America at the Crossroad يعبر فوكوياما فيه أن نظرية بوش، وخاصة فى ولايته الأولى أصبحت خربة In Shambles سواء فيما يتعلق بالعراق الذى تحول إلى جاذب للإرهاب، أو فيما يتعلق بالعمل المنفرد والذى أدى إلى عزلة أمريكا عن العالم، أو فى نشر الديمقراطية، كما بدا فى صعود القوى الإسلامية فى العراق، وفلسطين، ومصر ولهذا نرى الإدارة فى ولايتها الثانية تبعد نفسها عن هذه السياسات وهى تمر بعملية إعادة كتابة وثيقة للأمن القومى.

ويتهم فوكوياما إدارة بوش ومؤيديها من المحافظين الجدد بأنهم لم يكتفوا بإساءة تقدير صعوبة تحقيق نتائج سياسية ملائمة ومتجانسة فى أماكن مثل العراق، ولكنهم أيضًا أساءوا فهم الطريقة التى تجاوب بها العالم مع استخدام القوة الأمريكية، وينتقد فوكوياما نظريتهم حول القوة المهيمنة الخيرة benevolent Hegemoney والتى تعتبر أن قوة الخير فى السياسة الأمريكية لن تجعل بقية العالم يخاف هذه القوة، وهو يعتبر أن موجة العداء لأمريكا التى وحدت معظم العالم بعد الحرب على العراق تكذب هذه النظرية، هذا فضلاً عن الاعتبار الداخلى الذى يضع حدوداً حادة على اهتمام الرأى العام الأمريكى بالشئون الخارجية

وعلى استعداده لتمويل مشروعات خارجية لا تمثل فوائد واضحة للمصالح الأمريكية، وعلى الرغم من أن أحداث ١١ سبتمبر قد زادت من شهية الرأى العام لمزيد من التدخلات إلا أن استمرار هذا التأييد ليس أكيداً، كذلك يعتبر فوكوياما أن من مظاهر سوء التقدير المبالغة فى التهديد الذى يواجه الولايات المتحدة من الإسلام الراديكالى، ذلك أن المبالغة فى هذا التهديد دفع الحرب الاستباقية لكى تكون مركز إستراتيچية الأمن الجديدة وكذلك سلسلة كاملة من الإجراءات التى انتهكت الحريات المدنية، ويتساءل فوكوياما بعد أن بدت خطة المحافظين الجدد وكأنها قد ولت عما يمكن عمله فيقول: إن الولايات المتحدة فى حاجة إلى إعادة صياغة مفاهيم سياستها Reconceptualization بطرق أساسية عدة، أولها هو الحاجة إلى نزع الطابع العسكرى Demilitarization عما تسميه الحرب العالمية على الإرهاب وتتحول إلى أشكال أخرى من أدوات سياسية، فمواجهة «التحدى الجهادى» ليس فى جوهره حملة عسكرية ولكن صراع سياسى من أجل قلوب وعقول المسلمين العاديين حول العالم، وفى تقدير فوكوياما أن الولايات المتحدة فى حاجة أن تتبنى مفهومًا أكثر من «تحالف الراغبين» "Coalition of the Willings" وأن تضفى الشرعية على تعاملاتها مع البلدان الأخرى، فالعالم اليوم يفتقر إلى مؤسسات عالمية فعالة تستطيع أن تمنح الشرعية للعمل الجماعى، وعلى هذا فهو يتصور أن المهمة الأولى للجيل القادم هو خلق منظمات جديدة تستطيع أن توازن بشكل أفضل المتطلبات المزدوجة للشرعية والفعالية، وهكذا وبعد ابتعاد شخصيات محورية فى حركة المحافظين الجدد مثل ريتشارد بيرل، وولفيتز، ودوجلاس فايث، وليبى عن المراكز المؤثره فى صنع القرار فى الإدارة الأمريكية ينفصل عنهم مفكر فى وزن فرانسيس فوكوياما، ورغم هذا يظل السؤال هو ما إذا كان تأثير المحافظين الجدد على فكر وممارسات الإدارة الأمريكية قد انتهى أم أن الأساس الفكرى والأيديولوچى والسياسات العملية التى نتجت عنها ستظل عالقة بفكر وممارسات الإدارة الأمريكية فى أعوامها المتبقية.

كانت مجموعة «المحافظون الجدد» من أكثر القوى الفكرية والسياسية التى حرضت وعملت على غزو العراق، وكانت هذه هى سياستهم وهدفهم منذ التسعينات وهو ما ظهر فى كتاباتهم وما دعوا إليه فى وثائقهم والتى قدموها إلى الرئيس السابق كلينتون عام ١٩٩٢ ولم يعمل بها، وقد كانت لحظتهم بمجىء چورچ بوش الابن وشخصيات إدارته وخاصة دونالد رامسفيلد وديك تشينى، الذين وإن كانوا لا يحسبون على مجموعة «المحافظون الجدد» وإنما على ما يعرف بالمحافظين التقليديين، إلا أنهم تجاوبوا مع تيار المحافظين الجدد ومكنوا شخصياته من مراكز الإدارة فى البيت الأبيض والبنتاجون وبعض إدارات وزارة الخارجية، وقد جاءت أحداث ١١ سبتمبر لكى تقدم فرصة تاريخية لهذا التيار لكى يقدموا أفكارهم وإستراتيچياتهم وكانت الحرب على العراق فى مقدمتها، غير أنه مع انتهاء ولاية بوش الأولى بدأت مراكز هذا التيار تهتز فى الإدارة فانسحب أبرز دعاتها وهو ريتشارد بيرل Richard Berle الذى كان يرأس اللجنة الاستشارية فى وزارة الدفاع.

Pentagon's Defencse policy Board Advisory Committee وريتشارد ڤايث، وبول وولفويتز ودافيد فروم، وكان تراجعهم أساسًا بفعل تطورات الحرب فى العراق والمأزق الأمريكى فيه وبفعل ما ثبت من فساد افتراضاتهم التى دعوا للحرب على أساسها، وقد كان جون بولتون هو آخر من انسحب من هذه المجموعة بعد أن اضطر الرئيس الأمريكى أن ينهى عمله كمندوب دائم للولايات المتحدة فى الأمم المتحدة، وذلك تحت توقع رفض الكونجرس الأمريكى تعيينه فى هذا المنصب.

والآن، وبعد ما تطور إليه الوضع فى العراق الذى كانوا يتوقعون أنه سيكون هينًا Cakewalk كيف ترى هذه المجموعة ما كانت تعتقده وتروج له فى ضوء ما تكشفت عنه الأوضاع فى العراق؟ لقد افتتح المفكر الأمريكى فرانسيس فوكوياما

Francis Fukuyama سلسلة مراجعات المحافظين الجدد لمواقفهم عندما خصص كتابه الأخير: America at the Cross Road لمناقشة الميراث الذى خلفه المحافظون الجدد، وأعلن بوضوح «أنه استخلص أن حركة «المحافظون الجدد» كرمز سياسى وفكرى، قد تطورت إلى شىء لا أستطيع تأييده بعد الآن» وإنها فى اندفاعها نحو الحرب على العراق قد تناست «أن طموحات الهندسة البشرية hu- man Engineering هى عملية فى غاية الصعوبة ويجب الاقتراب منها بعناية وتواضع».

وبعد فوكوياما تتالت شهادات ومراجعات أبرز شخصيات المحافظين الجدد لمواقفهم ورؤاهم قبل الحرب وبعدها، فقد ذكر ريتشارد بيرل Richard Perle تعقيباً على ما كان يعتقده منذ ثلاث سنوات من أن العراق مرشح جيد للإصلاح الديمقراطى، وأنه كان يعرف أن العراق لن يصبح مثل نظام وستمنستر فى يوم وليلة، وأن الديمقراطيات الكبيرة لم تتحقق كذلك إلا أنه كان يعتقد أن لدى العراق فرصة طيبة للنجاح، وأن رائحة الحرية لا تبدو فقط بالنسبة للعراق وإنما لكل الشرق الأوسط وأنه بعد سقوط صدام حسين فإن الإصلاحيين الإيرانيين سوف يتشجعون على تغيير نظامهم بينما سوف تنظر سوريا بجدية فى وقف دعمها للإرهابيين، أما الآن، فإن بيرل فى رؤيته للوضع الراهن يرى «أن مستويات الوحشية التى نراها مرعبة حقًا وعلى أن أقول: إننى قد أسأت تقدير مستوى الفساد»، وأضاف أن الهزيمة الكاملة فى العراق بعد الانسحاب الأمريكى الذى ترك العراق كدولة يسودها الفوضى وفاشلة قد لا يكون الآن حتمياً ولكنها تصبح الآن أكثر احتمالاً». وفى رأى بيرل «فإن مثل هذه الكارثة يرجع سببها الرئيسى فى العجز المدمر داخل إدارة بوش، فالعملية السياسية ليست أقل من كارثية، فالقرارات لم تتخذ كما يجب أن تكون، وهى لم تتخذ فى التوقيت المناسب والخلافات كانت تجرى بشكل لا نهائى وفى نهاية الأمر فإنه يمكنك أن تحمل الرئيس المسئولية، وأعتقد أنهم جعلوه يعتقد أن الأمور تتقدم ببطء بأكثر مما كانت وأعتقد أنه لم يدرك عمق النزاعات تحت السطح، ومدى المعارضة داخل إدارته

وعـدم الولاء »، وذهب بيـرل إلى حـد القـول إنه «إذا مـا عـاد به الوقت فـإنه لن يدافع عن غزو للعراق، وأنه كان سيقول: لا دعونا نفكر فى إستراتيچيات أخرى فى التعامل مع الأمور التى تعنينا أكثر ...» ورغم أنه ما زال يعتقد فى التهديدات التى كان يمثلها صدام حسين «إلا أنه ربما كان يمكن التعامل معها بوسائل أخرى غير التدخل العسكرى المباشر».

وإذا كانت هذه هى مراجعة ريتشارد بيرل، فماذا عن شخصيات المحافظين الجدد الأخرى؟ إن شهاداتهم توحى ليس فقط بخيبة الأمل دائمًا، بل باليأس والغضب من عدم كفاءة إدارة بوش والتى كان العديد من المحافظين الجدد يرون أنها ألمع أمل لهم، فدافيد فروم David Frum والذى كـان يكتب خطب بوش، وهو الذى صك تعبير «محور الشر» يقول: إن الهزيمة قد تبدو الآن لا مفر منها لأن قوى التمرد استطاعت أن تبرهن أنها تستطيع أن تقتل أى شخص يتعاون، وأن الولايات المتحدة وحلفاءها فشلوا فى أن يبرهنوا أنهم يستطيعون حمايتهم، أمـا كـينيث أدلمان K.Adlman الناشط القديم من المحافظين الجدد وأحـد الذين عملوا فى هيئة سياسة الدفاع Defence Military Board فى البنتاجون والذى سبق أنه قال «أعتقد أن إزالة قوة صدام حسين العسكرية وتحرير العراق سوف يكون شيئًا هينًا Cakewalk، أما الآن فهو يقول «إننى فى غاية خيبة الأمل من النتيجة فى العراق لأننى أعترف أننى اعتبرت أن واحدًا من أكفأ فرق العمل فى الأمن القومى منذ ترومان قد تحول لأن يكون أقل فريق عمل كفاءة فى فترة ما بعد الحرب، ليس فقط أن كلاً منهم قد ارتكب أخطاء ضخمة على المستوى الفردى، ولكنهم معا كانوا جميعاً عاجزين بشكل مميت، ويتوقع أدلمان الأسوأ «إن سياسة المحافظين الجدد التى اعتبرتها يومًا أنها فكرة السياسة الخارجية المتشددة، والاعتماد على القوة للخير الأخلاقى فى العالم»، هذه الفكرة قد ماتت الآن على الأقل لمدة جيل فبعد العراق لن تستطيع أن تسوقها، فالسياسة قد تكون صحيحة على وجه مطلق ونبيلة ومفيدة، ولكن إذا لم تستطع أن تنفذها فهى عديمة القيمة».

أمـا چيـمس وولس J. Woolsey والذى دعـا لغزو العـراق بعـدد ضـخم من المقالات والخطب ومقـابلات التليفـزيون فـبينمـا كـان وحتى عـام ٢٠٠٤ مـازال يجادل أن چورچ بوش قد جعل العالم مكاناً أكثر أماناً، فإنه الآن يقيم تشابهات واضحـة بين العـراق وإيران، ويعـبـر عن ذهوله مما يراه أخطاء أمـريكيـة عـميـقـة تجاهلت الدروس التى تم اكتسابها بألم عبر السنوات الأربعين الماضية وهو وإن كان لم يفقد الأمل بعد إلا أنه يعتقد أنه إذا ما انتهت المغامرة العراقية بالهزيمة، وهو ما يبدو الآن ممكناً تمامًا فإن النتائج ستكون «مرعبة وسوف تقنع الجهاديين والقاعدة فى العراق وبقايا البعثيين أننا نمر من ورق ليس لدينا الاستعداد للبقاء والحرب».

أما البروفيسور إليوت كوهين Eliot Cohen الأستاذ فى جامعة چونز هوبكز والعضو السابق فى هيئة الدفاع والمدافع الطويل عن الإطاحة بصدام حسين، فهو يبدو أكثر تشاؤمًا وهو يقول «أحيانًا يسألنى الناس: إذا ما علمت ما تعلمه الآن فهل كنت ستبقى مؤيداً للحرب، وهم يقصدون أسلحة الدمار الشامل، وإجابتى هى أن ما أعرفه الآن ولم أكن أعرفه من قبل هو ما لا يصدق من عدم الكفاءة التى ستكون عليها، إننى مروع جداً، وأعتقد أننا متجهون إلى عالم مظلم لأن النتائج البعيدة المدى واسعة جداً ليس فقط بالنسبة للعراق، ولا المنطقة ولكن عالمياً، بالنسبة لسمعتنا ولما يفعله الإيرانيون وكل مثل هذه الأمور».

وهكذا يراجع المحافظون الجدد أنفسهم، وواضح أنه مثلما كانت العراق والحرب عليها وإسقاط نظامها هى مركز فكرهم ومفاهيمهم، فإن خبرة العراق ونتائجها والمستنقع الذى تجد أمريكا نفسها فيه بلا مخرج - كانت وراء هذه المراجعة التى وصلت إلى حد اليأس، وواضح أنهم فى هذه المراجعة لا يلومون أفكارهم فهى «صحيحة على وجه مطلق ونبيلة»، ولكن الخطأ أتى من عدم الكفاءة فى تنفيذها». وهكذا يرتد المحافظون الجدد على الإدارة التى تبنتهم وساهموا فى صياغة إستراتيچيتها ومفاهيمها فى سنواتها الأولى، وهم فى هذا يذكرون بزملائهم من المحافظين الجدد الذين أيدوا الرئيس الأسبق رونالد ريجان مادام خلال ولايته الأولى يتبنى ويؤيد سياستهم فى المواجهة مع الاتحاد السوفيتى، ثم ارتدوا عليه وهاجموه عندما بدأ يتقارب مع الزعيم السوفيتى الجديد جورباتشوف.

عقدت لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة حلقة نقاشية برئاسة الدكتور على الدين هلال حيث ناقشت نتائج انتخابات التجديد النصفى للكونجرس الأخيرة ومعانيها ومؤشراتها على السياسة الخارجية الأمريكية المقبلة، وهل سيؤدى امتلاك الديمقراطيين للكونجرس الأمريكى بمجلسيه إلى تحول فى سياسة الإدارة الحالية، وخاصة حول قضايا الشرق الأوسط، العراق، فلسطين، إيران وإلى أى مدى تختلف سياسة الحزبين الجمهورى والديمقراطى حول هذه القضايا، وقد شارك فى هذه الحلقة نخبة من الخبراء فى الشئون الأمريكية.

وبداءة جرى التنبيه إلى أنه فى النهاية فإن أى انتخابات إنما تدور حول قضايا داخلية، ورغم تأثير حرب العراق على انتخابات الكونجرس الأخيرة، فإنها كانت مدفوعة بآثار الحرب على الداخل الأمريكى من حيث الخسائر البشرية والمادية وتأثيرها على الميزان التجارى ودافع الضرائب. كذلك نبه النقاش إلى أن النظام الأمريكى هو نظام رئاسى، ورغم أن الكونجرس يمارس دوراً رقابيًا ويستطيع الحد وتقييد مبادرات الإدارة إلا أن السياسة الخارجية تظل امتيازاً أصيلاً للرئيس الأمريكى، وفى العامين الأخيرين من عمل الإدارة تأخذ صورة ذات وجهين؛ الأول أن الرئيس يصبح Lame Duck أى عجزه عن دفع سياسات معينة، أما الوجه الآخر فإنه باعتبار أنه لن يرشح نفسه فقد يتجه إلى تحقيق مجده الشخصى وهو ما حاوله بيل كلينتون فى شهوره الأخيرة ولكنه لم ينجح.

أما عن المواقف المتوقعة من قضايا الشرق الأوسط، العراق، فلسطين، إيران، قضية نشر الديمقراطية، فقد ظهر توافق حول مركزية قضية العراق بالنسبة للإدارة الأمريكية والبحث عن مخرج مشرف منها والاعتماد فى هذا على الأطراف الإقليمية وفى هذا ثمة اتجاهان يعتمد الأول على الحلفاء التقليديين مثل مصر والسعودية والأردن، ويتجه الثانى إلى التفاوض مع إيران وسوريا وأن التعاون

مع هاتين الدولتين سيظل تكتيكيًا، أما الهدف النهائى فهو إسقاط النظامين أو تغييرهما، وبوجه عام سوف تسود البراجماتية ويتراجع البعد الأيديولوچى والمكون الدينى الذى سيطر على الإدارة منذ بدايتها، وستتعلق الأنظار بالتقرير المنتظر من لجنة بيكر وهاميلتون.

وبالنظر إلى توقعات الانسحاب الأمريكى من العراق، فقد نبه النقاش وفى ضوء خبرات دولية سابقة وما رتبته .. انسحابات مماثلة من تأثيرات أهمية دراسة ترتيبات وتداعيات الانسحاب الأمريكى وتأثيراته على العراق والمنطقة.

أما القضية الفلسطينية فقد أشير إلى الحكمة التقليدية التى تحكم الحزبين الديمقراطى والجمهورى وهى تصور أن الصراع الفلسطينى الإسرائيلى هو مستنقع وأن على أطرافه أن تأخذ زمام المبادرة ولهذا فليس من المتوقع أن لا يتحقق حل يذكر على هذه الجبهة خاصة إذا ما بقى العرب مختلفين، وأقصى ما يمكن أن تفعله الإدارة الحالية هو أن تحيل القضية إلى الملعب العربى، والفلسطينى دون تحقيق أساس سليم للتقدم، أما إذا جاء الديمقراطيون فلن يحدث تقدم خاصة إذا ما بقى الوضع العربى على ما هو عليه.

وفى إطار التداخل بين الوضعين العراقى والفلسطينى، فقد جرى التنبيه إلى الرأى الذى ينصح العرب بأن ينتهزوا المأزق الأمريكى فى العراق وحاجته إلى الخروج ومن ثم اعتماده على الأطراف الإقليمية مثل مصر والسعودية والأردن لكى يقايضوا تعاونهم فى العراق بتحقيق تقدم على الجبهة الفلسطينية وحل المسائل مرة واحدة.

أما فيما يتعلق بقضية نشر الديمقراطية فقد كان التصور ما بين أنها لن تتراجع فى أولويات السياسة الخارجية الأمريكية حتى عام ٢٠٠٨، بل إن الديمقراطيين سيكونون أكثر تمسكًا ودفعًا لها، أما وجهة النظر الأخرى، فتلاحظ أن ثمة تغييرًا فى مواقف الإدارة الحالية Soft Peddling تجاه مشروعها لنشر الديمقراطية وأنها تركز بشكل أكثر على الاستقرار والتعاون مع الدول الحليفة.

واتصالاً بذلك فإن قضية الإرهاب ستكون كذلك قضية مشتركة حيث الهاجس الأمنى يشكل هاجسًا حقيقيًا وليس مزعومًا بين الأمريكيين، أما التحفظات حول تقييد الحريات المدنية فهى ليست إلا هواجس المثقفين.

وقد جرى النقاش حول احتمالات انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٨ وعن فرص الديمقراطيين فيها، وعن إستراتيجيتهم فى الإعداد لها حيث أشير إلى أن الديمقراطيين سوف يحرصون خلال العامين القادمين على البقاء وتعزيز المكسب الذى حققوه فى الكونجرس، وعدم التصرف بأى نحو يضر بهذه المكاسب أو يؤثر على فرصهم فى كسب الرئاسة عام ٢٠٠٨، وعلى هذا فسيكون معالجتهم لكل القضايا الداخلية والخارجية بشكل متوازن ومحاولة البحث عن الوسط وحتى لا يستعدوا القوى التى أوصلتهم إلى السيطرة على الكونجرس، ولن يفصحوا بشكل عام عن خطوط سياساتهم.

أما بالنسبة للجمهوريين إذا استمرت سياساتهم فى العراق، وشعر الشعب الأمريكى بأنهم ينحازون إلى كبار رجال الأعمال والطبقات الغنية وخاصة فى موضوع الضرائب، فإن الأمر بالنسبة لهم سوف يزداد سوءاً وستكون النتيجة محسومة لصالح الديمقراطيين.

فى ضوء هذا التوقع نبه النقاش إلى أهمية بناء مصر علاقات أوثق مع الديمقراطيين بوجه عام وبوجه خاص مع القيادات الديمقراطية التى سوف تتولى رئاسة اللجان المهمة فى مجلس النواب والشيوخ مثل لجنة الاعتمادات Appro-priations ولجنة العلاقات الخارجية.

وفى ضوء هذا كله، ورغم ما قيل عن اتجاه الإدارة للتعامل مع المنطقة على أساس من تعدد الأقطاب، يظل لمصر دور مهم فى المنطقة وفى السياسة الأمريكية الأمر الذى يقود إلى الحاجة المستمرة لفحص ومناقشة العلاقات المصرية الأمريكية فى السياق الإقليمى والدولى المتجدد.

ملاحظات أولية على تقرير بيكر هاميلتون

عندما كلف الرئيس الأمريكى بوش لجنة من الحزبين الجمهورى والديمقراطى يرأسها شخصيتان مرموقتان ومعروفتان بخبراتهما العريضة بقضايا الشرق الأوسط هما چيمس بيكر ولى هاميلتون لكى يقدما توصياتهما حول الوضع فى العراق، كان ذلك تحت ضغط تدهور الوضع فى العراق، ووضوح المأزق الأمريكى فيه، والضغوط الشعبية والانتقادات لأسلوب إدارة الحرب.

وقد كان تشكيل اللجنة يعنى أنها لجنة قومية غير حزبية سوف تمثل توصياتها توافقًا قوميًا حول إستراتيچية التعامل مع هذه الأزمة التى أصبحت أكبر أزمة تواجه الولايات المتحدة منذ الحرب الفيتنامية، ولذلك ظلت الأنظار طوال الأشهر الستة التى استغرقتها عمل اللجنة معلقة على ما سوف تنتهى إليه وما سوف توصى به بشكل يضمن فى النهاية خروجًا أمريكيًا مشرفًا من هذه الأزمة.

وقد أصدرت اللجنة فى ٧ ديسمبر ٢٠٠٦ تقريرها الذى جاء فى ٩٧ صفحة وتضمن ٧٩ توصية ،وفى تصورنا أن هذا التقرير قد اتصف بالموضوعية والواقعية ونستطيع أن ندلل على ذلك من خلال معالجة التقرير وتركيزه على عدد من القضايا الجوهرية:

١- فبداءة وكى لا يستثير الإدارة، لم يحدد جدولاً زمنيًا لانسحاب أمريكا كما طالب البعض، وإنما طالب بانسحاب أمريكى تدريجى مع عام ٢٠٠٨ مع توصيفه للوضع فى العراق بأنه خطير ومتدهور، وما وصفه لى هاميلتون فى المؤتمر الصحفى الذى قدم فيه التقرير بأن الأسلوب الحالى لا يعمل وأن قدرة الولايات المتحدة على التأثير فى الأحداث تتناقص.

٢- إن التقرير قد عالج الوضع فى العراق ليس فقط فى سياقه المحلى، وإنما كذلك فى سياقه الإقليمى والدولى، حيث دعا إلى تشكيل «المجموعة الدولية

لدعم العراق»، وخاصة فى جانبها الإقليمى الذى يتضمن «دول الجوار» بالإضافة إلى القوى الدولية الأخرى، وهذا يعنى اعتبار التقرير أن الولايات المتحدة لا تستطيع وحدها توفير حل للوضع فى العراق، وهو كذلك أعطى أدوراً للمنظمات الإقليمية مثل منظمة المؤتمر الإسلامى والجامعة العربية فضلاً عن الأمم المتحدة.

٣- كذلك من مظاهر الواقعية فى التقرير دعوته إلى إدراج سوريا وإيران، فرغم إدراكه أن هذا مثار خلاف إلا أن الأسلوب الدبلوماسى فى إدارة الأزمات يقتضى إشراك الخصوم والأعداء، وفيما يتعلق بإيران، فإنه يشير إلى تجربة إيجابية عندما تعاونت إيران مع الولايات المتحدة فى أفغانستان، وفى الاقتراب من سوريا وإيران يحبذ التقرير تقديم حوافز للبلدين كما حدث بنجاح مع ليبيا.

٤- ومما يستوقف النظر فى التقرير دعوته بأن تعلن الولايات المتحدة عن نواياها الحقيقية فى العراق، وتبدد الشكوك حول مستقبل وجودها هناك بأن تعلن أنها لا تنوى البقاء إلى الأبد كما أنها لن تقيم قواعد عسكرية فيها إلا إذا طلبت العراق ذلك، وأنها لا تنوى السيطرة على نفط العراق.

٥- ومن الجوانب الإيجابية فى التقرير تقديره لدور الصراع العربى الإسرائيلى فى توترات المنطقة وفى القضايا التى تواجهها الولايات المتحدة؛ فهو يقرر بوضوح أن الولايات المتحدة لن تكون قادرة على تحقيق أهدافها فى الشرق الأوسط ما لم تتعامل مباشرة مع الصراع العربى الإسرائيلى، وأنه يجب أن يكون هناك التزام متجدد ومستمر بتسوية شاملة بين العرب والإسرائيليين وعلى جميع الجبهات: فلسطين وسوريا ولبنان، وباعتبار خبرة جيمس بيكر فى الدعوة والتحضير لمؤتمر سلام فى الشرق الأوسط عام ١٩٩١، فهو يدعو إلى التحرك على السياق نفسه وعلى مسارين منفصلين أحدهما فلسطينى والآخر سورى لبنانى، وأن يجرى التفاوض حول القضية الفلسطينية على أساس

قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، وواضح أن التقرير يفضل فى هذا الشأن نهج التسوية الشاملة حيث يدعو إلى مفاوضات تعالج قضايا الوضع النهائى الخاصة بالحدود والمستوطنات واللاجئين والقدس.

٦- غير أن السؤال الرئيسى الآن هو إلى أى مدى سوف يستجيب الرئيس الأمريكى للتقرير وتوصياته، ورغم أن التوقعات، خاصة بعد انتخابات الكونجرس كانت تشير إلى أن الرئيس الأمريكى سوف يتعلق بالتقرير بصياغة إستراتيچية تضمن خروجًا أمريكيًا مشرفًا من العراق، إلا أن رد فعل الإدارة كان هو تشكيل لجنتى عمل أخريين حول العراق الأمر الذى كان يعنى رسالة من الإدارة أن لجنة «بيكر - هاميلتون» ، لن تكون هى المرجع الوحيد الإستراتيچية الإدارة، بل سوف تعتمد على توصيات أخرى.

٧- ونتصور أن هذا سيشكل أسلوب الإدارة فى التعامل مع الـ٧٩ توصية التى تضمنها التقرير، ولعل من بوادر هذا الأسلوب موقف بوش من حكومة المالكى، ففى الوقت الذى أوصى فيه التقرير بأن توصى الولايات المتحدة بأن سياسات الدعم السياسى الاقتصادى والسياسى العسكرى لحكومة المالكى سوف تقل إذا لم يتحسن الوضع الأمنى والطائفى فى العراق، فإن بوش فى لقائه مع المالكى فى عمان يؤكد أن التزام الولايات المتحدة فى العراق لن يقل حتى يتحقق النصر، وأنه لا يبحث عن مخرج مشرف من العراق.

٨- أما فيما يتعلق بدعوته إلى مفاوضات مباشرة مع إيران وسوريا، فإننا نتصور أنه إذا كانت الإدارة مستعدة لذلك مع سوريا، فإنها ليست كذلك مع إيران وهو ما عبر عنه روبرت چيتس وزير الدفاع الجديد، فرغم أنه كان من قبل - وفى تقرير شارك فيه مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى - يؤيد التفاوض مع إيران، إلا أنه اليوم يعتبر أن الوضع قد تغير كثيراً بمجىء أحمدى نجاد، مع ذلك فقد ترك الباب مفتوحاً «لقنوات الحوار» ، غير أن الإدارة كما عبر دافيد ساتر فيلد نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكى قد تكون مستعدة لحوار مع إيران حول العراق.

وكما لاحظنا فقد ربط التقرير بين الوضع فى العراق والمصالح الأمريكية فى المنطقة وبين الصراع العربى الإسرائيلى ودعوته إلى التزام أمريكى متجدد بتسوية شاملة بين العرب والإسرائيليين تشمل جميع الجبهات الفلسطينية والسورية واللبنانية، ودعوته إلى إطار للتفاوض على غرار مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، والواقع أن استجابة الإدارة لهذه التسوية سوف تظل موضع تساؤل فرغم ما قد تبديه الإدارة من اهتمام بتحريك المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، إلا أن قدرتها على إطلاق مبادرة شاملة وتعبئة أو تأييد تحرك دولى وراء مثل هذه المبادرة سوف يتطلب تغييراً فى فكر الإدارة ومستوى تصميمها وهو ما لا يشهد عليه سلوكها بإهمال هذا الصراع، وحتى ما يحسب للرئيس الأمريكى من أنه أطلق مفهوم دولتين فلسطينية واسرائيلية إلا أنه لم يفعل شيئًا لوضع هذا المفهوم موضع التطبيق بل عمل ضده فى بعض الأحيان، من جهة أخرى يلاحظ معارضة الإدارة للدعوة إلى مؤتمر دولى للسلام، وتحفظها على المبادرة الأوروبية التى أطلقتها فرنسا وإيطاليا واسبانيا.

أما الجانب الذى قد تستجيب له الإدارة فى توصيات اللجنة، فهو الدعوة إلى اشترك أطراف إقليمية فيما أسمته اللجنة بالمجموعة الدولية لدعم العراق، فقد بات واضحًا للإدارة عجز أسلوبها فى العمل المنفرد والحاجة إلى العمل المتعدد والتعاون مع القوى الإقليمية والدولية وخاصة مع أزمة معقدة مثل العراق، غير أن الإشكالية التى تبقى فيما يتعلق بالبعد الإقليمى هو كيفية إشراك بلدين مؤثرين مثل إيران وسوريا.

بوش بين الإرهاب والاستبداد

فى المجادلات بين الحزبين الجمهورى والديمقراطى حول الإرهاب ومسئوليات فشل التصدى وتوقع هجمات ١١ سبتمبر، اتهم الديمقراطيون الجمهوريين بأنهم لم ينصتوا إلى تحذيراتهم عند عملية انتقال السلطة بعد انتخابات عام ٢٠٠٠ بأن قضية الإرهاب هى أهم ما سوف تواجههم وهو ما قللت شخصيات الإدارة الجديدة منه بل وتجاهلت تحذيرات وتقارير وكالات وأجهزة وخبراء أمريكيين من توقع هذه الهجمات، غير أنه على وقع أحداث ١١ سبتمبر أصبح الإرهاب الدولى والحرب عليه محور سياسة وتفكير إدارة بوش وهو الذى يحدد نظرتها للعالم ويقيم به مواقف القوى الأخرى وعلاقاتها به، وبفعل هذه النظرة شنت الولايات المتحدة حربين فى أفغانستان والعراق لا تزال وستظل أصداؤهما تتردد فى العالم وتقود إلى جدل وتفاعلات واسعة داخل الولايات المتحدة، وبفعل هذه النظرة أيضاً صاغت الإدارة الأمريكية مفهوم «محور الشر» الذى جمعت فيه كلا من العراق وإيران وكوريا الشمالية، ورغم أن هذا المفهوم كان يحكمه سعى هذه الدول إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل إلا أن عنصراً حاكماً فيه كان أيضاً أن هذه الدول هى راعية وداعمة للإرهاب، وبفعل هذه النظرة إلى الإرهاب وما رتبه صاغت الإدارة مبادراتها حول «الشرق الأوسط الكبير» والذى كان محصلة عملية تنظير قامت بها بشكل خاص مجموعة «المحافظون الجدد» المنبثون فى الإدارة ومؤسساتها الرئيسية وكانت خلاصة ما انتهوا إليه أن العناصر التى قامت بأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هى نتاج مجتمعات مريضة يسيطر عليها الاستبداد السياسى وغياب الحريات والمشاركة السياسية فضلاً عن انتشار الفقر والبطالة والفساد، وسيادة ثقافة تشجع على كراهية الآخر ومعاداته، ولهذا فإن التصدى الحقيقى للإرهاب يجب أن يبدأ من إصلاح هذه النظم وربما تغييرها ولو بالقوة.

كانت هذه المفاهيم هى التى تسيطر على إدارة بوش حتى نهاية ولايتها الأولى عام ٢٠٠٤ والتى كان يحكمها ويوجهها نظرتها للإرهاب باعتباره هو الهدف الرئيسى للسياسة الخارجية الأمريكية، غير أنه مع الأسابيع الأولى لولاية بوش الثانية بدا ثمة تغيير فى خطاب الإدارة ونقاط تركيزها وهو ما ظهر بوضوح فى خطابات بوش الذى استهل بها ولايته الثانية وتحديداً فى خطاب تنصيبه فى ٢٠ يناير ٢٠٠٥، ثم فى خطابه عن حالة الاتحاد فى ٣ فبراير ٢٠٠٥، فى هذين الخطابين بدا أن محاربة والتصدى «للاستبداد» Tyranny يتقدم على التصدى للإرهاب، وترددت عبارة «الحرية» أكثر من ٤٩ مرة فى هذه الخطابات، وقدمها الرئيس الأمريكى باعتبارها رسالة إلهية عليه وعلى الولايات المتحدة إنجازها، وذهب إلى الربط بين محاربة الاستبداد وسيادة الحرية فى العالم وبين مصالح أمريكا نفسها، وقد رددت كونداليزا رايس وزيرة الخارجية - باعتبار توافقها الفكرى والأيديولوجى مع الرئيس الأمريكى هذه المفاهيم خلال رحلتها الأوروبية حيث دعت الأوروبيين إلى العمل مع أمريكا «لنشر الحرية والديمقراطية فى العالم» وإشارتها إلى «رياح الحرية المنتشرة من شوارع المناطق الفلسطينية إلى مراكز الاقتراع فى العراق» واعتبارها «أن الحرية تمثل تحدياً نحن عازمون على خوضه» وخصت العالم العربى والإسلامى بقولها «إن نشر الحرية والديمقراطية يمثل مهمة ملحة غير قابلة للتأجيل».

ماذا يعنى هذا التغيير فى نقاط التركيز فى الخطاب الأمريكى؟ وما الدوافع والقوى الأيديولوجية وراءه؟ بداءة فإن التركيز على «الاستبداد» لا يعنى تراجع مفهوم الإرهاب والتصدى له عالميًا حيث سيظل هذا المفهوم هو الموجه لسياسات الإدارة الأمريكية الحالية وإدارات قادمة، ولكن بروز مفهوم الاستبداد والعمل من أجل الحرية عالميًا، نراه يرتبط بشكل وثيق بمفهوم الإصلاح فى ولايتها الأولى والذى ظن بعض المحللين أنه قد تراجع بفعل تجربة إقامة الديمقراطية فى العراق وأن هذه التجربة سوف تخفض من السقف السياسى لتوقعات الإدارة عن

الإصلاح وإقامة الديمقراطية فى الشرق الأوسط، ولا نستطيع هنا إلا أن نتساءل إذا ما كانت الانتخابات الفلسطينية والانتخابات العراقية ورؤية الإدارة لها قد قوت من اعتقادها إمكان نشر الديمقراطية فى الشرق الأوسط، بل إن ثمة نماذج أشار لها الرئيس الأمريكى بالفعل قد تحققت بإشارته لدول مثل البحرين والمغرب والأردن ومطالبته بل وربما تحديه لدول أساسية فى المنطقة مثل مصر والسعودية أن تقدم أنموذجًا للديمقراطية فى المنطقة، وواضح أن هذا ما شجع صحيفة مثل واشنطن بوست أن تكتب افتتاحية تنتقد فيها حالة الديمقراطية فى مصر، ومما لا شك فيه أن عقائد بوش الشخصية، وقوة العقيدة الدينية لديه وإحساسه بالرسالة ورؤيته لدور أمريكا فى العالم كانت وراء هذا التركيز على الحرية كقيمة على أمريكا أن تعمل من أجلها فى العالم، غير أن هذا لا يمنع من وجود تأثيرات خارجية وربما هى التى تؤثر على قناعاته مثل شارانسكى المنشق الروسى الأصل والذى وصل إلى أن أصبح نائبًا لرئيس وزراء إسرائيل ويلعب دورًا مؤثرًا فى السياسة الإسرائيلية، كما يلفت النظر أن يطلب الرئيس الأمريكى الالتقاء به خلال وجوده مؤخرًا فى الولايات المتحدة لكى يروج ويقدم كتابه The Case for democracy: the power of freedom to overcome tyranny and terror وقد وصل الأمر فى تأثر بوش بهذا الكتاب أن يحث مساعديه على قراءته وأن يصرح بأن من يبحث عن السياسة الأمريكية الخارجية فإنه سوف يجدها فى هذا الكتاب.

بعد فوز بوش فى انتخابات الرئاسة، بل حتى خلال الحملة الانتخابية، كان التساؤل حول ما إذا كان بوش فى ولايته الثانية سوف يكون أكثر برجماتية وأقل أيديولوچية من ولايته الأولى، وحول هذا التساؤل نشأت مدرستان، اعتبرت الأولى أن بوش سوف يتعلم دروسًا من ولايته الأولى وأن هذا سيجعله رئيسًا مختلفًا يراجع الكثير من معتقداته ويجعله أكثر تفهمًا لوقائع العالم، أما المدرسة الثانية فقد خالفت هذا الرأى واعتمدت على تحليل لشخصية بوش ذاتها يقوم

على أساس العقيدة Faith based وليس على أساس العقل Reason based ولهذا فإنه لن يكون من السهل عليه تغيير معتقداته وأيديولوچيته ورؤيته الدينية، وإذا أخذنا خطابات بوش فى حفل تنصيبه وخطابه عن حالة الاتحاد يبدو أن المدرسة الثانية كانت أقرب إلى الحقيقة، ورغم هذا فثمة من الكتاب والمحللين الأمريكيين ممن عقبوا على خطابات بوش واللغة المثالية التى استخدمها حول الاستبداد ونشر الديمقراطية من اعتبروا أن ثمة تناقضاً بين هذه البيانات المثالية وأفعال هذه الإدارة التى لا تزال تدعم حكومات سلطوية فى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وتتسامح مع أفعال بوتين ضد الشيشانيين وشارون ضد الفلسطينيين بل وتعارض اختيارات ديمقراطية مثل ما حدث فى انتخابات ڤنزويلا الأخيرة.

على أية حال ليس هذا التناقض بين مثالية بيانات بوش ولغة خطابه والممارسات الفعلية إلا حلقة مستمرة لتناقضات السياسة الأمريكية التاريخية واختياراتها الصعبة بين المثالية والواقعية.

بول وولفيتز واحد من أبرز مجموعة «المحافظون الجدد» فى الولايات المتحدة، وهى التى تعمل فى الساحة السياسية والفكرية الأمريكية بدأب وإصرار على الأقل منذ أوائل الثمانينات لكى تصوغ وتشكل السياسة الخارجية الأمريكية وفقًا لمفاهيمها المعتمدة على التصرف من موقع القوة واستخدامها لتأكيد المكانة والتفوق الأمريكى، وهم كانوا وراء مجىء الرئيس الأمريكى الأسبق رونالد ريجان إلى الحكم عام ١٩٨١ ودعموا حملته الانتخابية لأنهم رأوه أقرب إلى رؤاهم وأفكارهم حول قضايا المواجهة مع الاتحاد السوفيتى واتفاقيات التسلح، ودعم البناء العسكرى الأمريكى، ورغم أن نفوذهم قد تراجع مع رحيل إدارة ريجان ومجىء إدارة بوش الأب ثم إدارة كلينتون إلا أنهم ظلوا يروجون لأفكارهم ومشروعاتهم التى كان من أبرزها مشروع القرن الأمريكى الجديد The New American Century، وكان من أهدافهم الرئيسة إسقاط نظام صدام حسين فى العراق ومن هنا كانت المذكرة التى قدموها إلى الرئيس الأمريكى كلينتون عام ١٩٩٢ يحثونه فيها على غزو العراق وإكمال المهمة التى لم تكتمل Unfinished Mission ويقصدون بها الحملة الأمريكية على العراق عام ١٩٩١ على أثر الغزو العراقى للكويت، وقد حانت الفرصة لوولفيتز ولمجموعته بمجىء چورچ بوش الابن للحكم ونفاذهم إلى أكثر الدوائر تأثيرًا فى إداراته وخاصة البنتاجون ومجلس الأمن القومى بل ووزارة الخارجية ممثلين فى شخص چون بولتون، وقد تأكدت هذه الفرصة بأحداث ١١ سبتمبر التى استغلوها لتأكيد مفاهيمهم واستراتيچياتهم وفى مقدمتها الحرب على العراق وإسقاط نظام الحكم فيه، وفى مبرراتهم وحججهم التى قدموها ودافعوا بها عن غزو العراق كانت قضية امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل فى المقدمة، ورغم ما أعلنه هانز بليكس رئيس فريق

المفتشين الدوليين ود. محمد البرادعى رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أنهم لم يتوفر لهم حتى الآن دليل على امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، ورغم ما طلبه رئيس فريق المفتشين الدوليين من وقت أطول للتأكد من وجود مثل هذه الأسلحة التى لم يكن قد تأكد وجودها، إلا أن فريق المحافظين الجدد فى الإدارة وفى مقدمتهم بول وولفيتز، مستفيدين بتأييد شخصيات أساسية فى الإدارة مثل ديك تشينى نائب الرئيس ودونالد رامسفيلد وزير الدفاع، ظلوا يدفعون بخطة الحرب ويدافعون عنها ويدعون امتلاك أدلة على وجود أسلحة دمار شامل فى العراق، وهى الأدلة التى قدموها إلى وزير الخارجية الأمريكى باول لعرضها والدفاع عنها أمام مجلس الأمن الأمريكى وعاد باول، بعد رحيله من الإدارة، لكى يعتذر عنها وأنه لم يكن يعلم أنها غير صحيحة، وقد جاءت الحرب على العراق والوجود الأمريكى العسكرى على مدى ثلاث سنوات لكى تتأكد حقيقة خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل، وبذلك انهار أهم مبرر قدمته الإدارة الأمريكية لتبرير غزوها للعراق بكل ما أحدثه من تداعيات أمريكية وإقليمية ودولية.

ومن أغرب التطورات أن يجىء بول ووليفتز وبعد أن ترك منصبه كنائب لوزير الدفاع الأمريكى، وبعدالدور الرئيس الذى لعبه فى التخطيط للحرب على العراق والدفاع عنها وتبريرها بمبررات كان فى مقدمتها امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل، يجىء اليوم لكى يصرح أنه لو كانت قد قدمت أدلة قاطعة على أن نظام الرئيس العراقى المخلوع صدام حسين لن يستخدم أسلحة الدمار الشامل فإن واشنطن على الأرجح ما كانت تقدم على غزو العراق والمعنى المباشر أن عملاً بهذا الحجم، بكل آثاره التى ظلت الدوائر العالمية بما فيها حلفاء الولايات المتحدة فضلاً عن خبراء ومفكرين أمريكيين يحذرون منه، أن هذا العمل قد تم بناء على تصورات غير ثابتة وغير قاطعة وفى تجاهل لما أعلنه فريق المفتشين الدوليين ورئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذى يثير، فيما يتعلق باتخاذ القرار وخاصة فى اللحظات المصيرية، قضية المفاهيم والتصورات Perceptions ودقة المعلومات التى تتأسس عليها.

ونستطيع أن نستدعى عدداً من الشواهد والأمثلة التاريخية على الأقل بعد الحرب العالمية الثانية التى أدى فيها خطأ التصورات والمفاهيم إلى كوارث مدمرة مثل تصورات هتلر وضعف تقديراته عن تصميم الحلفاء على الصمود والمقاومة، وكذا خلال الحرب الباردة بين القوتين العظميين عن نوايا ودوافع كل منهما والتى كادت أن تؤدى إلى مواجهات ساخنة، كما أن منطقتنا من الشرق الأوسط أحداثها الكارثية لم تكن بعيدة عن تأثير التصورات والمفاهيم الخاطئة وغياب التقديرات الدقيقة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك التقديرات المصرية التى لازمت مقدمات حرب ١٩٦٧، وتقديرات الرئيس العراقى عندما أقدم على غزو الكويت.

من هذه الخبرات والتجارب نستطيع أن نتصور خطورة، وربما كارثية، القرارات التى تتخذ دون أن تستند إلى تقديرات دقيقة ووقائع ثابتة وموثقة، أو تختلط بها الاعتبارات الأيديولوجية والتصورات الذهنية المسبقة.

والتـر راسـل مـيـد Walter Russel Meed هو أحد أساتذة العلوم السـيـاسـيـة الأمريكيين البـارزين وعـضـو المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية، وقد زار مؤخراً المجلس المصرى للشئون الخارجية حيث تحدث وناقش السياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط والعالم، وتوافق مع زيارته لمصر صدور الترجمة العربية لكتابه «السياسة الخارجية الأمريكية وكيف غيرت العالم» وقد قدمته فى ترجمة رصينة الدكتورة نشوى ماهر، ونستطيع أن نضيف هذا الكتاب إلى عدد من الكتب التى صدرت فى السنوات الأخيرة لا تكتفى فقط بتحليل السياسة الخارجية الأمريكية مع العـالم ومناطقـه وقـواه الأسـاسـيـة بل تذهب إلى تقديم نظريات واختـيـارات جديدة لهذه السياسة وهكذا فعل زبيجنيو بريجنسكى فى كتابه «الاختيار» الذى وضع السياسة الأمريكية أمام الاختيار بين الهيمنة والقيادة، وكما فعل چوزيف ناى عندما قدم نظريته ودعا الولايات المتحدة إلى الاعتماد على «القوة الناعمة» أى الأفكار والثقافة والأنموذج إن لم يكن كبديل فعلى الأقل كمكمل للقوة الصلبة أى لسـيـاسـات القـوة Hard Power، وكـذلك فـعل ريتـشـارد هاس فى كـتـابه «الفـرصـة» The Opportunity عندما قدم نظرية جديدة للسـيـاسـة الخارجيـة الأمـريكيـة تدعـو إلى اندمـاج Integration الولايات المتـحـدة مع العـالـم وقـواه الرئيسية والتعاون معها بدلاً من العمل المنفرد.

أما والتر راسل ميد فقد رصد فى كتابه ٤ مدارس فى الفكر السياسى الأمريكى تطورت عبر أربعة قرون وصاغت طرقًا أساسية فى النظر إلى السياسة الخارجية، وهى أساليب عكست أساليب تناقضت، وأحيانًا تكاملت مع أساليب النظر إلى السياسة الداخلية، هذه المدارس الأربع هى: أتباع **هاملتون Hamiltonian** والتى ترى أن التـحالف القـوى بين الحكومـة القـومـيـة والأعـمـال التـجـارية الضـخـمـة هو مفتـاح الاستـقرار الداخلى والعمل المؤثر فى الخارج ومن ثم ركـزت هذه المدرسة

لمدة طويلة على حاجة الأمة للاندماج فى الاقتصاد العالمى بشكل إيجابى، أما **المدرسة الثانية فهى تتمثل فى اتباع ويلسون** Wilsonians، حيث ترى أن على الولايات المتحدة التزام أخلاقى كما أن لها مصلحة قومية هامة فى نشر الديمقراطية والقيم الأمريكية فى أنحاء العالم من أجل خلق مجتمع دولى سليم يقبل قيم القانون، **وتتمثل المدرسة الثالثة فى أتباع جيفرسون** Jeffersonians الذين يتمسكون بضرورة أن تكون السياسة الخارجية الأمريكية أقل اهتماماً بنشر الديمقراطية فى الخارج وعليها أن تهتم بحمايتها فى الداخل، ووفقًا لهذا المفهوم فهم يشككون فى سياسات أتباع ويلسون وأتباع هاميلتون التى تزج بالولايات المتحدة فى تحالفات خارجية بغيضة أو التى تزيد من مخاطر الحرب، **أما المدرسة الرابعة فهى المدرسة الشعبية الضخمة التى أطلق عليها الجاكسونية** Jacksonian والتى تؤمن بأن أهم أهداف حكومة الولايات المتحدة فى السياسة الخارجية والسياسة الداخلية على السواء ينبغى أن تكون السلامة الشخصية والرخاء الاقتصادى للشعب الأمريكى.

ويعتقد راسل بأن هذه المدارس الأربع هى التى شكلت الموقف الفكرى للسياسة الخارجية الأمريكية من القرن الثانى عشر إلى القرن الواحد والعشرين، وتتساوى أهميتها فى عهد جورج دبليو بوش على ما كانت عليه من أهمية فى عهد جورج واشنطن، وتدل الشواهد التى يراها راسل على أن السياسة الخارجية الأمريكية كانت وستظل مستمدة من الآراء المتعارضة لهذه المدارس وجدالها لفترة طويلة، ورغم هذا ورغم اعتقاده أنه لا يوجد مدرسة من هذه المدارس الأربع يمكن الاستغناء عنها إلا أنه فى ترجيحه واختياراته بين هذه المدارس فإنه يعتبر أن صوت المدرسة الجيفرسونية هو الذى ينبغى على السياسة الخارجية الأمريكية أن تستمع إليه حالياً، ويستند ميد فى تفضيله هذا على أن الجيفرسونيين يعتقدون أن أعظم خطر يواجه الولايات المتحدة هو عواقب التوسع الدولى للولايات المتحدة، ويتصور أن الولايات المتحدة تستطيع أن تسرف فى فرض هيمنتها وأن تصر على عولمة مبادئها سواء أكانت مثلاً ويسلونية أو قيماً تجارية هاميلتونية وأن نراها تتحقق فى ممارسات دول أخرى، بل كان مثلاً ويسلونية أو قيمّات تجارية

هاميلتونية وأن نراها تتحقق فى ممارسات دول أخرى، بل إن قوة الولايات المتحدة يمكن أن تتعاظم بشكل يصعب معرفة كيف ومتى ستستخدمها، إلا أن هذا يضطر العالم دفاعًا عن النفس أن يتحد لتحجيم هذه القوة وربما لتهديد أمن الولايات المتحدة، ولهذا فإن الجيفرسونيين يفضلون أن تظل قوة الولايات المتحدة فى الحدود التى يختارها الأمريكيون، ونستطيع أن نرى أن تصور هذه المدرسة قد تحقق فعلاً، فالقوة التى بلغتها الولايات المتحدة، خاصة إذا ما اقترنت بسوء الاستخدام وفرض الهيمنة والعمل المنفرد، هى التى تفسر الحركة الدولية الجارية بين قوى العالم لبناء نظام دولى متعدد الأقطاب لا تنفرد فيه قوة بالقرار الدولى.

ويتصور راسل ميد أن كلاً من المدرسة الهاميلتونية والويلسونية تطرحان أسئلة عميقة وصعبة للتعاون الدولى: إلى أى حد ينبغى للولايات المتحدة أن تشترك فى السيادة مع دول أخرى لأهداف اقتصادية وسياسية مختلفة؟ وإلى أى مدى تحتاج إلى محكمة جنائية دولية؟ وما مقدار السلطة التى يجب أن تكون فى يد منظمة التجارة العالمية على قوانين الدولة وتشريعاتها؟ وفى الإجابة على هذه الأسئلة يعتقد ميد أن الأمريكيين فى الأرجح لن يستطيعوا الوصول إلى إجماع دائم حول هذه الأسئلة، وغيرها كثير ولكنهم فى أشد الحاجة لقدر أكبر من الاتفاق على طريقة تقديم إجابات على هذه الأسئلة: ما العالم الذى على الولايات المتحدة أن تخلقه؟ ما شكل التوازن بين هيمنة أحادية تهيمن فيها الولايات المتحدة على غيرها من الدول إلى أقصى درجة ممكنة الأمر الذى تجد نفسها وحيدة عندما يظهر خطر، وبين نظام عالمى متعدد القوى تتنازل فيه الولايات المتحدة عن بعض السيطرة ولكنها تحصل فيه على قدر أكبر من التأييد، ويخلص راسل ميد إلى أن الولايات المتحدة تحتاج إلى «لباقة إستراتيچية» أو إستراتيچية قومية كبرى تميز بين المصالح الحيوية والمصالح الثانوية للبلاد وتضمن تحقيق كل مصالحها الحيوية، وأكبر قدر من المصالح الثانوية وبأقل قدر من المخاطر والتكاليف، إن اللباقة الإستراتيچية إنما تقف وراء أفضل أعمال والتر ليبمان، وهى خير ما قدمه العقل الچيفرسونى وهى أسمى هبات تراثه، وهى، فيما ينتهى إليه راسل، أكثر ما تحتاجه السياسة الخارجية الأمريكية اليوم.

الإدارة الأمريكية: صورة من الداخل

فى التأريخ للإدارات الأمريكية ورؤسائها، سوف يذكر المؤرخون أن إدارة الرئيس الأمريكى چورچ بوش الابن ٢٠٠٠، ٢٠٠٨ هى من أكثر الإدارات الأمريكية بعد الحرب الثانية إثارة للجدل حول أفكارها وإستراتيچياتها وإدارتها لعلاقات أمريكا مع العالم، ولن يقتصر هذا الجدل حول شخصية الرئيس الأمريكى وكيف تطورت وخاصة بفعل أحداث ١١ سبتمبر، ولكن أيضًا على القوى والشخصيات التى أحاطت به وأثرت فيه.

فى هذا الشأن سوف تبرز مجموعتان، قدمت إحداهما الأساس الفكرى والفلسفى لسياسات الإدارة ونظرتها لأمريكا وللعالم، وقامت الثانية بتنفيذ وتطبيق هذه الأفكار وصياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية.

والمجموعة الأولى هى ما عرف بتيار المحافظين الجدد وهو التيار الذى تبلور فى السياسة الأمريكية مع نهاية السبعينات ومهد وكان له الفضل فى مجىء رئيس أمريكى محافظ لعب ولعبت إدارته دورًا ليس فقط فى تغيير أمريكا بل فى تغيير العالم وهو رونالد ريجان ١٩٨٠-١٩٨٨ والتى هى من أكثر عهود ازدهار هذه المجموعة ورؤيتها لأفكارها وهى تتحقق.

غير أن حظوظ هذه المجموعة ودورها قد اختلف مع الإدارات التالية: إدارة بوش الأب، وإدارة كلينتون حيث لم تلق أفكارهم ومشاريعهم اهتمامًا منها وخاصة مشروعاتهم حول غزو العراق وإسقاط نظامه، وقد حانت فرصتهم من جديد مع مجىء إدارة بوش الابن الذى توافقت من جديد مفاهيمهم وأفكارهم مع أفكاره ويدعم هذا التوافق بفعل أحداث ١١ سبتمبر، واستمر هذا التوافق على مدى ولاية بوش الأولى إلى أن اصطدمت بتعثر الحرب على العراق ووضوح خطأ الافتراضات التى استند المحافظون الجدد إليها فى حثهم على الحرب، ومع ولاية

بوش الثانية بدأ وجود هذه المجموعة فى المراكز المؤثرة يتراجع، بل بدأت شخصياتها تتخلى عن انتمائها إليها وكان فى مقدمتهم فرانسيس فوكوياما الذى اعتبر أنه لم يعد يستطيع أن يرتبط ويؤيد هذه المجموعة، بل إن عدداً من شخصياتها راجعت مواقفها على ضوء نتائج الحرب على العراق، وإن كانوا قد اعتبروا أن أفكارهم سليمة ولكن الخطأ كان فى التنفيذ والأداء.

أما المجموعة الثانية التى شكلت إدارة بوش والتى تولت تنفيذ سياستها، فهى تلك المجموعة الضيقة التى تتكون من الرئيس الأمريكى، ونائبه ديك تشينى، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ووزير الخارجية السابق كولن باول، ومستشارته للأمن القومى ثم وزيرة الخارجية كونداليزا رايس. وحول هذه المجموعة كتب مؤخراً الصحفى والكاتب الأمريكى H.E. Greenway وصفاً لبعض شخصياتها، معتبراً أن الرئيس شخص غير مجرب، وواثق بنفسه بشكل جامد، وهو عنيد وغير محب للاستطلاع، وهو مقتنع بشكل كامل بما توحى له غرائزه بأكثر من اقتناعه بالتقدير الرصين والشواهد، وما بدا منه من فضيلة الثبات والتصميم بعد ١١ سبتمبر كشف بعد ذلك عن فشل كبير فى القيادة والافتقار شبه الكامل للمحاسبة Accountability وأصبح هؤلاء الذين كان عليهم أن يساعدوا فى صنع السياسة مطلوب منهم فقط الموافقة والتأييد وأصبحت رئاسة بوش هى التنازل عن المسئولية وتفويض سلطة أكبر لنائبه ديك تشينى، ولم يكن يتدخل عندما كان يرى وزراءه يمسك بعضهم بخناق الآخر.

أما نائب الرئيس ديك تشيني فهو -كما قال عنه سكوكروفت -: لم يعد يستطيع التعرف عليه وأنه قد تحول ليس ليصبح فقط أقوى نائب رئيس إنما كذلك الأكثر تدميراً من حيث شهوته لدعم السلطة التنفيذية على حساب الكونجرس والسلطة التشريعية الأمر الذى قوض منهج التوازنات Check and Balances الذى تأسست عليه الجمهورية، هذا بالإضافة إلى مفاهيمه ونظرياته مثل نظرية «الواحد فى المائة» والتى يرى بمقتضاها أنه إذا كان هناك شك ١٪ من

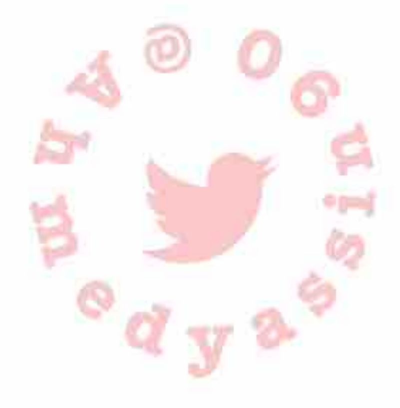
التهديد فإن هذا التهديد يجب أن يجتز، وكذلك أسلوبه فى العمل السرى ودفاعه عن التعذيب ونفوذه الضار بشئون الدولة، وتدخله لكى يتأكد أن الرجال والنساء ذوى المعرفة بالشرق الأوسط والعراق قد أزيحوا عن عملية صنع القرار، وولعه بالاتجار بالخوف، وتكراره الدائم أن النقد وحتى التساؤل هو عمل غير وطنى يضعف الولايات المتحدة أخلاقيًا وماديًا، وقد تكون أجنحة تشينى قد تقلصت خلال الولاية الثانية، ولكنه ظل حجر الزاوية فى المشروع المتهاوى للحرب الاستباقية وسياسة عدم الحديث مع العدو.

أما دونالد رامسفيلد فقد اقترن اسمه بسجن «أبو غريب»، وبقرار تقليل القوات المطلوبة فى العراق، والتى أفقدت الولايات المتحدة كل أمل فى كسب هذه الحرب، وهو المستأسد على البنتاجون والذى يكبت التدفق الحر للمعلومات، وكما وصفه سكوكروفت فهو لغز، ومعوق، وملتو، ومراوغ، ومخادع، وقد أضرت إستراتيجيته للحرب ببلاده أكثر من أى وزير دفاع فى الذاكرة الحية.

أما كونداليزا رايس فقد فشلت فى تقدير Greenway فشلاً ذريعًا كمستشارة للأمن القومى، وكوزيرة للخارجية، فإنها تعلمت القليل من خبرة الحرب على العراق كما يبدو من إعلانها أن الهجوم الإسرائيلى الفاشل على لبنان سيكون ميلادًا جديدًا فى الشرق الأوسط متمسكة فى ذلك بمبدأ إدارة بوش أن القوة العسكرية هى الطريق إلى الديمقراطية، وهى على العموم أكثر نجاحًا من كولن باول العاجز الذى تفوق عليه فى المناورة ومنذ البداية ديك تشينى ورامسفيلد.

وهكذا ومع انتصاف ولاية بوش الثانية تبدو ملامح الإدارة وشخصياتها المؤثرة فيها، وكما تشكلت على مدى الأعوام الستة الماضية، قد تغيرت، فمجموعة المحافظين الجدد الذين صاغوا الأساس الفكرى والفلسفى لسياسات الإدارة قد تراجعت عن مراكز التأثير المباشر، وإن كانت لا تزال تحتفظ بعناصر وقواعد للتأثير، كما انسحب أحد أركان الإدارة وهو وزير الدفاع تحت ضغط تصاعد

النقد لإدارته الحرب على العراق، وأزيح چون بولتون مندوب أمريكا فى الأمم المتحدة بسبب اعتراض الكونجرس على تعيينه، وهكذا لم يبق من ملامح الإدارة القديمة إلا الرئيس ونائبه، وقد أوحى تشكيل بوش للجنة يرأسها چيمس بيكر لدراسة الوضع فى العراق وتقديم توصيات بشأنه، أوحى بأن الرئيس يعود إلى شخصيات إدارة والده وفكرها، ولكن مدى استجابة بوش لهذا التقرير وتوصياته لا يؤيد هذا الانطباع ويؤكد أن عقائده وأفكاره ثابتة لم تتغير، وهو كما عبر روجر أوين الأكاديمى البريطانى المتخصص فى شئون الشرق الأوسط بجامعة هارفارد من أن چورچ بوش يبقى رئيساً لا يؤمن سوى بمنطق النصر والهزيمة ويعجز عن الإقرار بكلمة «الفشل»، غير أن الحقيقة الموازية أن چورچ بوش يعمل فى بيئة متغيرة أهم ما يميزها هو تعمق المأزق العراقى والعمل مع كونجرس يسيطر الديمقراطيون على مجلسيه.



موسكو وواشنطن.. هل تستعيدان أجواء الحرب الباردة؟

يتحفظ عدد من المحللين والخبراء في الشئون الروسية على المقولة التى تتردد بأننا نشهد عودة علاقات وأجواء الحرب الباردة بين موسكو و واشنطن، ويستندون فى هذا التحفظ إلى أن روسيا ليس لديها القدرة والاستعداد للدخول فى مواجهة أو صدام مع الولايات المتحدة وإن كل ما تريده وخاصة فى عهد الرئيس الروسى فلاديمير بوتين هو تأكيد مكانتها كقوة كبرى، ومشاركتها كشريك فعال فى السياسة الدولية.

على الرغم من هذا التحفظ فإن المراقبين يلاحظون عودة أجواء الحرب الباردة بين القوتين حول عدد من القضايا الإقليمية والدولية وبشكل خاص حول قضايا تتصل بالمصالح الروسية والأمن الروسى وكذلك رؤيتها للنظام الدولى، ويدللون فى هذا بعدد من التصريحات التى صدرت مؤخراً عن عدد من الشخصيات الروسية من بينهم وزير الدفاع والخارجية فضلاً عن الرئيس الروسى نفسه، وهى تصريحات تعكس رؤية روسيا الخاصة لسياسات أمريكية تمس الأمن الروسى وهو ما ظهر بوضوح حول اتجاه الولايات المتحدة إلى بناء شبكة درع صواريخ دفاعية فى شرق أوروبا وتحديداً فى بولندا وتشيكيا، وكذلك اتجاه حلف الأطلنطى إلى التمدد شرقًا حتى الحدود الروسية، وفى هذا الشأن حذر سيرجى إيفانوف وزير الدفاع الروسى الولايات المتحدة من عواقب نصب هذه الشبكة الصاروخية، وقال الوزير الروسى: إن المشروع «إشارة غير ودية» ستؤثر على العلاقات بين البلدين وأضاف أن الخطوة الأمريكية ستجبر روسيا على اتخاذ إجراءات مضادة، وحذر فى الوقت نفسه من إعادة موسكو النظر فى علاقتها مع حلف شمال الأطلنطى، وكان الوزير الروسى قد أعلن أمام البرلمان عزم بلاده على تحديث أسلحة الجيش بالكامل ونشر أكثر من ٥٠ صاروخًا عابراً للقارات من طراز «بوبول M» بحلول عام ٢٠١٥، ويقول الخبراء إن الصواريخ الروسية الجديدة

قادرة على تجاوز شبكة الدفاع الصاروخية الأمريكية المزمع نصبها فى شرق أوروبا، وقد صاحب هذا ما صدر عن أوساط روسية من تحذير من أن «سياسة الولايات المتحدة الموجهة ضد روسيا «يمكن أن تطلق مرحلة جديدة من سباق التسلح واعتبر برلمانيون روس أن إقامة أنظمة رصد سريع قرب الحدود الروسية الشرقية ونشر مظلات دفاع صاروخية حول الأراضى الروسية يهدفان إلى ممارسة ضغوط على روسيا وحلفائها». ويلفت النظر تزامن هذا الجدل مع صدور تقرير أمريكى يضع روسيا على لائحة الدول التى «تشكل خطراً على الولايات المتحدة مثل كوريا الشمالية وإيران «مما دفع الخبراء الروس إلى التحذير من أن سياسة واشنطن تعنى أن بلادهم أصبحت هدفاً محتملاً مثل دول محور الشر». وهو ما دفع نائب رئيس مجلس الشئون الخارجية فى مجلس الشيوخ الروسى إلى القول: إن الحديث يدور «حول منظومة ضغط أيديولوچى وعسكرى وسياسى على روسيا وحلفائها» واعتبر أن الخطوات الأمريكية تدفع موسكو إلى القيام برد حاسم.

وقد واصل وزير الدفاع الروسى إيفانوف أمام البرلمان الروسى فى ٧ فبراير تحديد توجهات سياسة روسيا الدفاعية وعزمها على تطوير قدراتها النووية، وقال إن موسكو لن تسمح لأحد بالتدخل فى هذا الشأن وأكد أن بلاده «ستستخدم السلاح النووى إذا تعرضت للعدوان، وقال: إن المؤسسة العسكرية ستواصل تعزيز قدراتها على كل المستويات، وأعلن أن عمليات خفض القوات المسلحة ستتوقف عند المستوى الحالى ولن تلجأ موسكو إلى خفض جديد حتى يكون الجيش قادراً على تلبية متطلبات الأمن الوطنى. وحمل إيفانوف بقوة على «مخططات الدول الغربية المحتملة الرامية إلى فرض الإشراف على المجمع النووى الروسى» وقال: إن روسيا لن تسمح أبداً لأحد بذلك معتبراً أن مثل هذا التطور «مستحيل» واعتبر إيفانوف أن روسيا ارتكبت أخطاء مهمة خلال مرحلة الفوضى التى أعقبت انهيار الدولة العظمى ومن هذه الأخطاء تخلى روسيا عن استخدام الصواريخ ذات المستوى المتوسط معتبراً ذلك أمراً مؤسفاً أثبتت التطورات أنه كان خطأ.

أما الرئيس الروسى فلاديمير بوتين فإن خطابه الذى ألقاه أمام مؤتمر «السياسة الأمنية» الذى انعقد فى ميونيخ فى ١٠ فبراير ٢٠٠٧، فقد كان أكثر تحديداً لرؤية روسيا للقضايا الأمنية والسياسية وطبيعة النظام الدولى وخاصة نظام القطبية الأحادية – فقد بدأ بوتين خطابه بتحديده وخاصة مفهوم الأمن واعتباره جزءاً لا يتجزأ وإن أمن أحد يجب أن يكون أمناً للجميع، واستعار كلام الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت «إن الأمن إذا ما انكسر فى مكان ما فإن أمن وسلام كل الدول فى كل مكان يصبح فى خطر» وتساءل بوتين عن طبيعة نظام القطبية الواحدة واعتبر أنه يشير إلى مركز واحدة للقوة واتخاذ القرار، فهو عالم ليس فيه إلا سيد واحد وفى النهاية فهذا وضع خطر ليس فقط على هؤلاء الذين يضمهم هذا النظام ولكن أيضًا على الدولة السائدة نفسها لأنها تدمر نفسها من الداخل، وليس لهذا علاقة بالديمقراطية لأنه كما يفهم فإن الديمقراطية هو سلطة الأغلبية فى ضوء مصالح وآراء الأقلية، وينبه بوتين أن روسيا كثيراً ما تتلقى الدروس حول الديمقراطية ولكن لسبب ما فإن هؤلاء الذين يعلموننا لا يريدون أنفسهم أن يتعلموا، ويخلص بوتين إلى أنه يعتبر أن النظام الأحادى القطبية ليس فقط غير مقبول فقط ولكنه أيضاً مستحيل فى عالم اليوم، فهو أنموذج خاطئ لأنه يفتقد فى أساسه للأسس الأخلاقية للمدنية الحديثة، وينبه بوتين اتصالاً بهذا إلى أن الانفرادية Unilateral ودائمًا الأعمال غير الشرعية لم تحل أى مشاكل وزيادة على ذلك فقد سببت مآسى بشرية جديدة وخلقت مراكز جديدة للتوتر .. واليوم، فيما يقول بوتين، «نشهد استخدامًا أكبر للقوة غير خاضع للاحتواء وهى القوة العسكرية فى العلاقات الدولية وهى القوة التى تزج بالعالم إلى هوة الصراعات الدائمة ونتيجة لذلك ليس لدينا القوة الكافية لأن نجد حلاً شاملاً لأى من هذه الصراعات وأصبح أيضاً من المستحيل إيجاد تسوية سياسية»، ويواصل بوتين نقده للسياسات الأمريكية فيقول: إننا نشهد ازدراء أعظم وأعظم للمبادئ الرئيسة للقانون الدولى، فدولة واحدة هى أولاً وأخيراً الولايات المتحدة قد تجاوزت

حدودها القومية بكل طريقة، وهذا واضح فى السياسية الاقتصادية والسياسية والثقافية والتعليمية التى تفرضها على الأمم المتحدة» ويتساءل: من يحب هذا؟ ومن هو سعيد بذلك؟ ويعتبر بوتين أن سيطرة القوة تشجع حتمًا عددًا من البلدان على الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وهكذا رأينا تهديدات جديدة مثل الإرهاب قد اتخذ طابعًا عالميًا، أما عن منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا فقد اتهم بوتين الولايات المتحدة بأنها قد حولتها إلى أداة مبتذلة لضمان مصالح السياسة الخارجية لبلد واحد.

ويشير بوتين فى تعرضه للنظام الدولى إلى التغيير الحادث فى علاقات القوى فينبه إلى أن مجموع الناتج القومى GDP لكل من الصين والهند إذا ما قيس بالقوة الشرائية أصبح الآن أكبر من الناتج القومى للولايات المتحدة، كذلك فإن مجموعة الناتج القومى للبرازيل، وروسيا والهند والصين يتجاوز مجموع الناتج القومى للاتحاد الأوروبى ووفقًا للخبراء فإن الفجوة سوف تزداد فى المستقبل.

واتصالاً بذلك فإن دور الدبلوماسية المتعددة تتزايد بشكل هام وأصبحت الحاجة لا تنازع إلى مبادئ مثل الانفتاح، والشفافية والتنبؤ فى السياسة، وأن استخدام القوة يجب أن يكون إجراء استثنائيًا، فاستخدام القوة يجب أن يكون مشروعًا فقط إذا ما حصل على تأييد وموافقة الأمم المتحدة، ومنظمات مثل الناتو والاتحاد الأوروبى ولا يمكن أن تكون بديلاً فى ذلك للأمم المتحدة، فحين توحد الأمم المتحدة بحق قوى المجتمع الدولى وتستطيع حقًا أن يكون لها رد فعل للأحداث فى بلدان مختلفة، وحين نتوقف عن ازدراء القانون الدولى، فعندئذ، يمكن أن يتغير الموقف.

ويتعرض بوتين إلى قضية «تسليح الفضاء الخارجى» Militarization of the outer space فيعتبر أنه يمكن أن يكون لها نتائج لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة للمجتمع الدولى ويثير ليس أقل من بداية عصر نووى، أما التوسع فى نشر نظام الدفاع ضد الصواريخ في شرق أوروبا فلا يثير إلا إزعاجنا، وستكون الخطوة التالية هى سباق حتمى للتسلح.

أما القضية الرئيسة التى تشغل روسيا وهى توسع حلف الأطلنطى، فهى عند بوتين لا علاقة لها بتحديث الحلف أو ضمان الأمن فى أوروبا بل على العكس تمثل إثارة خطيرة تخفض من مستوى الثقة المتبادلة، ويتساءل بوتين: ضد من يتجه هذا التوسع؟ وماذا حدث للتأكيدات التى صدرت عن الشركاء الغربيين بعد تفكك حلف وارسو؟ فأين هى هذه الإعلانات اليوم؟ إن أحداً لا يتذكرها، وأين هى الضمانات التى صدرت عن سكرتير عام حلف الناتو فى مايو ١٩٩٠ من أن «الحقيقة إننا مستعدون لعدم وضع قوات الناتو خارج الأراضى الألمانية، وهو ما يقدم للاتحاد السوفيتى ضماناً أمنيًا حازمًا» ويضيف بوتين: «أما الآن فإنهم يحاولون فرض خطوط تقسيم وجدران جديدة علينا، وهى خطوط تقطع عبر قارتنا سوف تحتاج إلى سنوات عديدة وحقب وكذلك لأجيال وساسة لكى تفكك هذه الجدران الجديدة».

ويبدو أن روبرت جيتس وزير الدفاع الأمريكى الذى كان يحضر اجتماع ميونيخ قد وجد فى لغة الرئيس الروسى عودة إلى لغة الحرب الباردة فعلق قائلاً: «يكفينا حرب باردة واحدة» ولكنه استطرد أنه رغم أن روسيا شريك فى عدد من الجهود ولكننا نتساءل أيضًا عن بعض السياسات الروسية التى تبدو أنها تعمل ضد الاستقرار الدولى مثل صادرات السلاح، واستخدامها لمصادر الطاقة للقسر السياسى، أما سيرجى إيفانوف وزير دفاع روسيا فقد رد على هذه الملاحظات بقوله «إننا لسنا مهتمين بفرض رأينا على أحد، ولكنه حذر من أن حكومته لن تؤيد أعمالاً دولية تتخذ بدون التشاور مع روسيا أو التى تتخذ بدون موافقتها وبالتأكيد فإن شيئاً لن يفرض على روسيا».

وهكذا فإنا نشهد على الأقل لغة جديدة وحادة فى الحوار بين روسيا والولايات المتحدة وشركائها الغربيين، وهى لغة تعكس اختلافًا فى السياسات والمفاهيم حول المصالح وتصور النظام الدولى المطلوب، حيث يتضح رفض بوتين نظام القطبية الواحدة، وإشارته الواضحة إلى التغيير فى علاقات القوى، ونقده

السياسات الأمريكية الانفرادية واستخدامات القوة، فإذا ما أضفنا إلى هذا تصريحات وزير الدفاع الروسى عن تصميمه على بناء القوة العسكرية الروسية وتحديثها فى مستوياتها المختلفة، ومعارضتها لشبكة الدفاع الصاروخية التى تنوى أمريكا نشرها فى شرق أوروبا وجهود روسيا لاستعادة دورها فى منطقة إستراتيچية مثل الشرق الأوسط كما بدا فى زيارتين للرئيس الروسى للمنطقة، لاتضح لنا أننا إزاء قوة مناوئة حتى وإن لم تأخذ طابع مواجهة الحرب الباردة، إلا أنها مصممة على تأكيد مكانتها ودورها الدولى واستعادة عناصر قوتها التى فقدتها عقب انهيار الاتحاد السوفيتى.

روسيا والمشروع الأمريكي للدفاع ضد الصواريخ

يثير المشروع الأمريكي بإنشاء نظام للدفاع المضاد للصواريخ في كل من بولندا وتشيكيا نقداً واعتراضات حادة من جانب روسيا الاتحادية، كما يثير جدلاً ونقاشًا داخل الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلنطي، فضلاً عن نقاشات بين الخبراء الإستراتيجيين والعسكريين الأمريكيين، وسوف يركز هذا المقال أساسًا على رد الفعل الروسي تجاه هذا المشروع من ناحية، وكذلك على ملاحظات وتحفظات خبراء أمريكيين عليه وعلى فرصه وأهدافه، وعلى علاقته بالأمن الأوروبي من ناحية أخرى.

وقد بلور وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف الموقف الروسي في مقال نشرته جريدة الفاينانشيال تايمز، تساءل فيه عن الموقف الروسي وأجاب أنه بالنسبة لروسيا، وللعديد من الدول الأوروبية، فإنه من غير المقبول لأي أحد أن يستخدم القارة باعتبارها أرضه الخاصة، فأي مشروعات فردية للصواريخ المضادة سوف تغير بشكل أساسي الصورة الإستراتيجية للقارة، وسوف تكون أيضًا إساءة لكل الأوروبيين باعتبار أنها سوف تقلل من أهمية المنظمات المتعددة الجنسية الأوروبية بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والذي قيل لنا حتى وقت قريب إنه حجر الزاوية الأساس للأمن الأوروبي، ويؤكد لافروف على السياق المتكامل في حل مشكلات المنطقة الأوروبية الأطلنطية وذلك في إطار ثلاثي، روسيا، والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ولا يجب أن يكون لدى أي جانب شكوك حول ما يفعله الجانبان الآخران، ويضيف لافروف أن روسيا تود أن تتفهم شريكتها الولايات المتحدة أن روسيا القوية، وألمانيا أو فرنسا القوية أو أوروبا القوية وهي تعيش في سلام وانسجام لا تمثل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة، ويشير لافروف إلى ما يسميه المصالح المشروعة في هذه المنطقة، فقد قدمت روسيا أكثر من مرة توضيحات محددة حول مخاوفها من إقامة قواعد مضادة للصواريخ في

أوروبا مضيفًا أنه فى عصر يجب ألا تكون فيه مكان «لأجندات خفية» فإننا مرغمون أن نجرى مناقشات مفتوحة ضرورية لكى نتوصل إلى فهم مشترك واتصال بين مصالحنا، وما هو مطلوب هو تقييم عميق ومشترك للجوانب التكنولوچية والإستراتيچية والسياسية للمشكلة يبدأ بتقييم مشترك للتهديدات. والمشكلة أو السؤال الرئيس الذى يطرحه لافروف علينا هو: ماذا إذا كان التهديد الصاروخى الذى يقال لنا إن المشروع الأمريكى سوف يقاومه هو أمر واقعى، ونحن مقتنعون أن أيًا من مثل هذه التهديدات ليست قائمة بالنسبة للولايات المتحدة اليوم أو فى المستقبل القريب؟

ويضيف لافروف: إنه ليس هناك أحد مما يسمى بالدول المارقة يمتلك صواريخ تمثل تهديدًا حقيقيًا فى المستقبل المنظور، ويستخلص لافروف أن لدينا وقتًا للتحليل الجاد ما دام ليس هناك علامة على تهديدات حقيقية فى هذه اللحظة، ولكنها يمكن أن تكون نبوءة تحقق نفسها نتيجة لأعمال غير محسوبة، وفى النهاية يتساءل لافروف: هل يمكن لمشروعات متخيلة أن تقف فى طريق حل المشكلات الحقيقية فى الشرق الأوسط، والأزمة فى العراق وأفغانستان والبرنامج النووى الإيرانى؟ إن هذه هى المشكلات التى تهدد حقًا أمن قادتنا.

من ناحية أخرى يثير بعض الخبراء فى قضايا الأمن فى مؤسسة راند الأمريكية عددًا من الملاحظات والأسئلة حول المشروع الأمريكى، وأول هذه الأسئلة هو: هل سيعمل هذا النظام؟ فنظم الاعتراض التى سوف تنشرها الولايات المتحدة فى أوروبا هى فى جوهرها نماذج أولية proto types ففاعليتها أو إمكانية الاعتماد عليها لم تتأكد بعد، والسؤال الثانى هو: لماذا الاندفاع؟ فباعتبار أن هذه التكنولوچيا لا تزال فى مرحلة التطوير فلماذا العجلة فى نشر نظم الاعتراض والرادار فى أوروبا الآن؟ فنظام الدفاع الصاروخى الذى يجرى التفكير فى نشره فى أوروبا من المفترض أنه يهدف لردع هجوم من دول «مارقة» مثل إيران وليس روسيا، أما السؤال الثالث فهو من الذى سيمتلك سلطة الإطلاق؟ فهل ستطلب

بولندا من الولايات المتحدة أن تحصل على التفويض البولندى قبل إطلاق نظم الاعتراض من أراضيها؟ كذلك تثير هذه الأسئلة علاقة بخطط الناتو لتطوير نظام صاروخ دفاعى، فالناتو يستكشف خيارات ربما تتضمن روسيا، وهل سيحمى النظام أوروبا أم فقط الولايات المتحدة، فنظام الصاروخ الدفاعى الذى يجرى التفكير فيه هو فى المقام الأول مصمم لحماية أمريكا ضد هجوم صاروخى من كوريا الشمالية وإيران، وعلى أية حال فإن نشر النظام سوف يحتاج تصديق برلمانات بولندا وتشيكيا علمًا بأن أغلبية المواطنين فى البلدين تعارض هذا النشر، فما لم يتضح لهم أن إقامة هذا النظام على أراضيهم سوف يدعم أمنهم، فإن الخطط سوف تواجه وقتاً صعباً للحصول على الموافقة البرلمانية.

وأخيراً ما تأثير نشر هذا النظام على العلاقات مع روسيا؟ فإذا ما أسيء إدارة هذا النظام فإن قضية الدفاع الصاروخى سوف تزيد القيود على هذه العلاقات وهو ما يعكس مشاعر أعمق - كما بدا فى خطاب بوتين فى ميونيخ - بأن الولايات المتحدة تتخذ قرارات هامة ذات تأثير على روسيا دون أدنى اعتبار للمصالح الروسية، فإذا ما أريد تفادى أزمة مع روسيا فسوف تحتاج الولايات المتحدة أن تتعامل مع هذه المخاوف الروسية العريضة. ويستخلص هؤلاء الخبراء الأمريكيون أنه ما لم يعالج الرسميون الأمريكيون هذه القضايا بشكل عميق فإن خطط الدفاع الصاروخى الأمريكى من المحتمل أن تولد توترات متزايدة ليس فقط مع روسيا بل كذلك مع العديد من الحلفاء الأوروبيين، معرضة للخطر - ليس فقط- خطط نشر هذا النظام وإنما الأمن الأوروبى بشكل عريض.

وفى تطور أخير، وبحث من الحلفاء الأوروبيين تعتزم الولايات المتحدة تقديم صفقة جديدة من الحوافز إلى روسيا للتغلب على معارضتها الشديدة للمشروع بما فى ذلك دعوة لربط النظم الروسية والأمريكية المضادة للصواريخ، كذلك تتضمن الصفقة عروضًا أمريكية للمشاركة فى المخابرات حول التهديدات المشتركة والسماح للرسميين الروس بتفتيش قواعد الصواريخ المقبلة.

وفى تصورنا أن المشروع الأمريكى جاء لكى يؤكد التشابه بين سياسات واستراتيچيات إدارة بوش الحالية ومفاهيم واستراتيچيات إدارة الرئيس الأسبق رونالد ريجان، فقد تبنى ريحان، فى مواجهته مع الاتحاد السوفيتى، ما سمى بمبادرة الدفاع الإستراتيچى SDI، والتى أثارت وقتها معارضة الاتحاد السوفيتى وقادته واعتبروه تصعيداً لسباق التسلح وأن الاتحاد السوفيتى سوف يرد عليه بفاعلية أكثر وبتكلفة أقل، وهو ما يردده الآن القادة الروس بالنسبة للمشروع الأمريكى المضاد للصواريخ. كذلك تبنى ريجان مشروع نشر الصواريخ متوسطة المدى - بيرشنج وكروز - فى أوروبا، والذى فضلاً عن معارضة الاتحاد السوفيتى الشديدة له، قد حرك انقسامات واسعة فى الشارع الأوروبى وخرجت مظاهرات حاشدة للتنديد به، وليس غريباً أن يدفع هذا التشابه عدداً من المراقبين والمحللين إلى اعتبار المشروع الأمريكى عودة لأجواء وسياسات الحرب الباردة.

السياسة الخارجية الأمريكية: إعادة نظر

أكدت الحرب الأمريكية على العراق ونتائجها والافتراضات التى قامت عليها، على الحاجة إلى نقاش أمريكى قومى واسع حول قضايا السياسة الخارجية، وإلى إعادة فحص المفاهيم والإستراتيجيات التى قامت عليها ووجهتها خاصة خلال الولاية الأولى من عهد الرئيس الأمريكى الحالى.

وقد دار هذا النقاش، - ولا يزال يدور - حول ثلاثة مفاهيم تبنتها الإدارة الأمريكية وبشكل خاص بفعل وفى أعقاب أحداث ١١ سبتمبر، وهو الحدث الذى استثمرته مجموعة «المحافظون الجدد» لكى تؤكد مفاهيمها وإستراتيجياتها التى بشرت وعملت من أجلها منذ التسعينات، وقد دارت الإستراتيچية التى تبنتها إدارة بوش وأعلنتها رسميًا فى سبتمبر عام ٢٠٠٢ على ثلاثة مفاهيم.

* استخدام القوة المسلحة لتحقيق أهداف الدبلوماسية والسياسة الخارجية الأمريكية.

* العمل المنفرد unilateralism مقابل العمل المتعدد Multilateralism

* دعم ونشر الديمقراطية فى العالم وخاصة فى مناطق الشرق الأوسط والعالم الإسلامى.

والواقع أن مفهوم استخدام القوة المسلحة لخدمة الدبلوماسية الأمريكية كان موضع نقاش فى إدارة ريجان التى تتخذها الإدارة الحالية أنموذجًا لها حيث دار هذا النقاش حول استخدام القوة على إطلاقها أم فرض قيود على هذا الاستخدام، وقد تبنت إدارة بوش الحالية المفهوم الأول وطبقته فى الحرب على أفغانستان والعراق، غير أن التجربة فى الحالتين قد أكدت أن القوة المسلحة وحدها لا تستطيع أن تحقق الأهداف النهائية الأمريكية ولا تستطيع أن تترجم النصر المسلح إلى سلام وأهداف سياسية. وأثار عدد من المفكرين والخبراء مثل

جوزيف ناى Josef Nye مفهوم القوة اللينة Soft Power التى تتمثل فى الأنموذج الثقافى والتقدم العلمى والتكنولوچى مقابل القوة الصلبة Hard Power.

أما المفهوم أو الأساس الثانى لإستراتيچية إدارة بوش فهو الاعتقاد بأن القوة الأمريكية والتفرد الأمريكى يؤهلان الولايات المتحدة بل ويفرضان عليها أن تصمم من السياسات ما تتصوره أنه فى مصلحة أمنها وأمن العالم وأن تقوم بتنفيذ هذه السياسات منفردة إذا اقتضى الأمر، وقد امتد هذا المفهوم إلى المنظمات والمؤسسات الدولية وإلى إمكان تجاهلها وعدم الأخذ برأيها إذا ما كانت ستفرض قيوداً على أهداف السياسة الأمريكية، وبفعل هذا المفهوم شنت الإدارة الأمريكية الحرب على العراق بدون شرعية دولية متجاهلة المجتمع الدولى بما فيه حلفاؤها الرئيسيون مثل ألمانيا وفرنسا، كما امتنعت عن التوقيع على اتفاقيات دولية مثل اتفاقية كيوتر، والمحكمة الجنائية الدولية، وألغت من جانب واحد اتفاقية الصواريخ المتوسطة المدى.

وقد أدى هذا النهج المنفرد فى إدارة السياسة الخارجية الأمريكية إلى نقاش واسع أداره عدد من الخبراء والمحللين الأمريكيين مثل زبيجنيو بريجنسكى، وريتشارد هاس، وستيفن والت، حيث اعتبروا أن الإدارة فى هذا جعلت أمريكا تقف بمفردها فى العالم America Alone وأنها بهذا النهج قد تخلت عن الأسس التى دارت عليها الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من تشكيل تحالفات والعمل من خلالها وقيادتها. وواضح أن الإدارة الأمريكية وخاصة مع بداية ولايتها الثانية قد بدأت تتراجع عن هذا النهج وتتجه إلي العمل والتعاون مع حلفائها الدوليين والإقليميين. وكان أول تصريح لكونداليزا رايس بعد توليها وزارة الخارجية: أن هذا وقت الدبلوماسية بمعنى أنه وقت الحوار والتعاون. وكانت العلاقة مع أوروبا أول مجالات تصحيح هذا النهج المنفرد، فقد قامت وزيرة الخارجية الجديدة برحلة أوروبية أعقبها زيارة للرئيس الأمريكى فى يوليو ٢٠٠٤ حيث خاطب شركاءه الأوروبيين بلهجة جديدة بعيدة عن الإملاء والغطرسة، داعية إلى التعاون ونسيان الفجوة التى أحدثها الخلاف

حول الحرب على العراق. أما على المستوى الإقليمى فإن الإدارة الأمريكية فى بحثها عن مخرج من العراق وحل الأزمة فيه قد اتجهت إلى الاعتماد على القوى الإقليمية، وكان المؤتمر الدولى الذى انعقد فى شرم الشيخ بحضور ٦٠ دولة أنموذجًا على ذلك تلاه زيارة لنائب الرئيس تشينى لعدد من دول المنطقة. وقد توازى مع ذلك اتجاه الإدارة إلى الدخول فى حوار مع دولتين اعتبرتهما من الدول المارقة وهما إيران وسوريا بعد أن كانت ترفض فكرة الحوار معهما. هذا فضلاً عن الاتفاق المبدئى مع كوريا الشمالية، والإستراتيجية التى تقدمت بها الإدارة حول الاحتباس الحرارى.

أما عن المشروع الأمريكى لنشر الديمقراطية فقد اكتسب قوة بعد أحداث ١١ سبتمبر وكان أحد الدروس الرئيسة التى استخلصتها مجموعة «المحافظون الجدد» واقتنعت بها الإدارة أن مجتمعات الشرق الأوسط: تفتقر إلى الديمقراطية والمشاركة السياسية ويسودها الاستبداد الذى يولد العنف والتطرف ويمدد تطرفه إلى المجتمعات الأمريكية الأوروبية، ولذلك فإن خلق بيئة ديمقراطية فى هذه البلدان من شأنه تقليل منابع العنف والتطرف، وهكذا أصبح إسقاط نظام صدام حسين وإقامة ديمقراطية فى العراق أحد مبررات الحرب على العراق، وحيث ينشأ نظام ديمقراطى حر فيه سيصبح أنموذجًا لمنطقة الشرق الأوسط بأسرها. غير أن تجربة إقامة ديمقراطية فى كل من العراق وأفغانستان أثبتت عكس التوقعات، فعلى الرغم من انتخاب رئيس الوزراء وإقامة انتخابات برلمانية، ووضع دستور بل والإقبال الشعبى على الإنتخابات إلا أن العنف والتمرد قد تصاعد فى العراق، وعاد لوردات الحرب فى أفغانستان ولم يعد رئيسها حامد كارزاى يتحرك إلا فى نطاق كابول وفى حراسة أمريكية، أما عن بقية الشرق الأوسط فإن التجارب الديمقراطية التى جرت قد زادت من نفوذ الإسلاميين بل إن بعضهم قد وصلوا إلى الحكم. فى ضوء هذه الخبرات لم نعد نسمع عن الشرق الأوسط الكبير، وأصبح الحديث عن الديمقراطية لا يتعدى الكلام النظرى الحذر، ولم نعد نسمع كونداليزا رايس تتحدث مثلما تحدثت فى القاهرة فى عام ٢٠٠٥ عن فشل

مفهوم البحث عن الاستقرار الذى تبنته الإدارات الأمريكية وأن النتيجة كانت عدم تحقق الاستقرار وغياب الديمقراطية. وبدأت الأصوات ترتفع بضرورة تغليب مفهوم «الأمن أولاً» "Security First" (راجع The National Interest - Mar/ April 2007) بما يعنى تغليب اعتبارات الأمن الضرورية للاستقرار.

وهكذا نرى مراجعات للمفاهيم والأسس الفكرية التى درج عليها المحافظون الجدد وتبنتها الإدارة منذ بداية عهدها، بل طبقتها ووضعتها موضع الاختبار: مفاهيم مثل الاعتماد المطلق على القوة، والضربات الاستباقية، والاستثنائية الأمريكية، والعمل المنفرد، ونشر ودعم الديمقراطية، غير أن حصيلة اختبار هذه المفاهيم والإستراتيچيات كانت مخيبة للآمال، الأمر الذى تجسد فى الفشل فى العراق، وتباعد العالم عن أمريكا والنتائج العكسية لمشروع نشر الديمقراطية، الأمر الذى يفسر خطوات الإدارة الأمريكية النسبية لمراجعة هذه المفاهيم وإعادة النظر فى فاعليتها، (وإن كان هذا لا يعنى غياب قوى التشدد المتركزة أساسًا حول نائب الرئيس تشينى ومجموعة مساعديه، كما يفسر تزايد النقاش العام حول هذه القضايا والدعوة إلى العودة إلى الواقعية السياسية الأمر الذى نتصور أنه سوف يتصاعد ويزداد كلما اقتربت معركة الرئاسة الأمريكية لعام ٢٠٠٨ حيث نتصور أن قضايا السياسة الخارجية الأمريكية وخبرات الأعوام الماضية ستكون من المحاور الرئيسة لهذه الحملة.

عبر عهود السياسة الخارجية الأمريكية، وفى مواجهة أخطر قضايا، ربما لم تشهد الولايات المتحدة مثلها، والأخطار التى تواجهها، كان من الطبيعى أن يتزايد هذا النقاش القومى حول السياسة الخارجية مع اقتراب انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ٢٠٠٨، بالإضافة إلى هذا، فإن من تقاليد حملات انتخابات الرئاسة أن يقدم المرشحون لها رؤيتهم للسياسة الخارجية الأمريكية. أما وقد تعرفنا أدواتها ومفاهيمها لعلاقة أمريكا مع العالم، فإنه من المفيد أن نتعرف على الرؤية الأخرى أى رؤية الحزب الديمقراطى ومرشحيه للرئاسة والبديل الذى يقدمو للسياسة الخارجية الأمريكية، وقد تقدم أحد أبرز المرشحين الديمقراطيين وهو باراك أوباما Barak Obama لكى يطرح تصوره لما يجب على الولايات المتحدة أن تفعله تجاه أخطار هذا القرن والتى تماثل فى خطورتها، إن لم يكن أخطر فى بعض الوجوه، الأخطار التى واجهتها الولايات المتحدة فى الماضى، ففى مقال فى العدد الأخير يوليو/ أغسطس ٢٠٠٧، من مجلة Foreign Affairs وفى قسم خصصته المجلة لحملة عام ٢٠٠٨، كتب أوباما عن «تجديد القيادة الأمريكية» "Renewing Foreign Policy".

ويبدأ أوباما بتحديد عدد وتعقد الأخطار التى تواجهها السياسة الأمريكية ابتداء من أحداث ١١ سبتمبر، ويعتبر أن الإدارة قد استجابت إلى هذه الهجمات غير التقليدية بفكر تقليدى، ونظرت إلى المشكلات باعتبارها تقوم على الدول وأنه يمكن علاجها بحلول عسكرية، وكانت هذه النظرة الخاطئة التوجه بشكل مأساوى هى التى قادت إلى الحرب على العراق والتى لم يكن يسمح بها أن تشن أبداً. ويعتبر أوباما أن أمريكا لا تستطيع أن تواجه تهديدات هذا القرن بمفردها، كما أن العالم لا يستطيع مواجهتها دون أمريكا، ولا تستطيع أمريكا أن تنسحب من العالم كما أنها لا يجب أن ترغمه على الخضوع. ويعتبر أوباما أنه لتجديد القيادة الأمريكية فى العالم فإنها يجب أن تبدأ أولاً بأن تصل بالحرب فى العراق

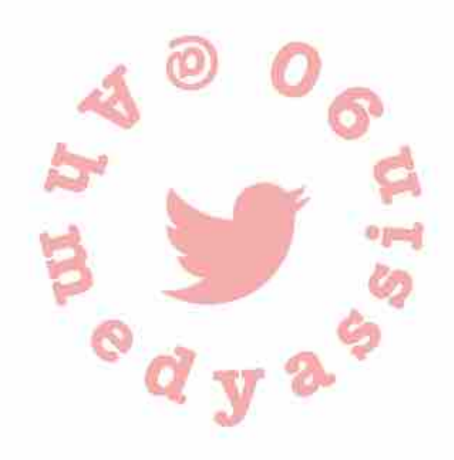
إلى نهاية مسئولة وأن تعيد توجيه انتباهها إلى الشرق الأوسط الكبير، فقد كانت حرب العراق تحولاً عن الحرب ضد الارهاب الذى ضرب الولايات المتحدة فى ٩ ٩/١١ ، كما أنها لا تستطيع أن تفرض حلا عسكريا على حرب أهلية بين السنة والشيعة، وأفضل فرصة لتترك العراق مكانا أفضل هى أن تضغط على الأجنحة المتحاربة للتوصل إلى حل سلمى دائم والطريق الفعال الوحيد لتطبيق هذا الضغط هو البدء بانسحاب مرحلى للقوات الأمريكية بهدف سحب كل الفرق الأمريكية فى ٣١ مارس ٢٠٠٨ وهو الهدف الذى يتفق مع الهدف الذى وصفته مجموعة دراسة العراق، وسوف يتيح تغيير الديناميكية فى العراق لأمريكا أن تركز انتباهها ونفوذها على حل الصراع المتقيح بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهو الهدف الذى أهملته لسنوات إدارة بوش. أما عن إيران فإن أوباما فى الوقت الذى لا يستبعد فيه استخدام القوة فإن الولايات المتحدة لا يجب أن تتردد فى التحدث مع إيران بشكل مباشر وأن تظهر - فى الوقت نفسه - للشعب الإيرانى ما يمكن كسبه من تغيير جذرى، مثل الارتباط الاقتصادى، والتأكيدات الأمنية والعلاقات الدبلوماسية، كما أن الدبلوماسية المرتبطة بالضغط يمكن أيضًا عن طريقها إعادة توجيه سياسة سوريا عن أجندتها الراديكالية إلى موقف يلائم دمشق ويحسن من أمن إسرائيل.

وعن مواقفه من القوة العسكرية وبنائها، فإن أوباما يعلن أن دعم القوة العسكرية وحده لا يكفى وإنما يجب أيضًا استخدامها بحكمة، فعندما سيرسل رجاله ونساءه إلى طرق ضارة فإنه سوف يحدد بوضوح المهمة ويطلب تقييم القادة العسكريين ويقيم بشكل موضوعى تقارير المخابرات، ويتأكد أن كل قواته لديها من الموارد والتأييد الذى تحتاجه، وهو لن يتردد فى استخدام القوة بشكل منفرد إذا اقتضت الضرورة لحماية الشعب الأمريكى أو مصالحه الحيوية عندما يهاجم وإذا تهدد بشكل وشيك، غير أن أوباما يستطرد بالقول: إنه عندما نستخدم القوة فى مواقع أكثر من الدفاع عن النفس فإن علينا أن نبذل كل الجهد لضمان التأييد الواضح واشتراك الآخرين كما فعل الرئيس بوش الأب حين قاد الجهد

لإخراج صدام حسين من الكويت عام ١٩٩١ فنتائج نسيان هذا الدرس فى سياق الصراع الجارى فى العراق كانت خطيرة.

ويلفت النظر اعتبار أوباما أن رسالته حول تجديد القيادة الأمريكية يجب أن تبدأ بانهاء الحرب فى العراق والقيام بانسحاب تدريجى حتى ٣١ مارس ٢٠٠٨ وهو بهذا يتبنى ما أوصى به تقرير بيكر هاميلتون، ومثلما فعل هذا التقرير، يربط أوباما بين التوصل إلى هذا فى العراق، وبين تحقيق حل للنزاع الفلسطينى الإسرائيلى وأن كنا نلاحظ أنه لم يفصل فى هذا الشأن ولم يشر إلى الأسس التى يجب أن يقوم عليها هذا الحل. وكما دعا تقرير بيكر هاميلون دعا أوباما إلى محادثات مباشرة مع كل من إيران وسوريا، وإن كان لم يستبعد إمكانية اللجوء إلى القوة المسلحة مع إيران، ولكنه يضع قيوداً وشروطاً لاستخدام هذه القوة فى أى مكان من بينها ضمان التأييد الواضح للآخرين واشتراكهم.. مستشهداً بالجهد الدولى الذى قاده بوش الأب لتحرير الكويت.

وهكذا تدلل رسالة أوباما أن قضايا الوضع فى العراق، والخروج منه، والإرهاب الذى اعتبر الصراع معه طويلاً وممتداً مثل الحرب الباردة، ومنع انتشار الأسلحة النووية، فى صدارة القضايا التى ستواجهها الإدارة الأمريكية القادمة سواء أكانت ديمقراطية أم جمهورية.


@Ahmedyassin90

ثالثا: قضايا دولية

- في مصادر الإرهاب الدولى وقضاياه
- الإسلام والغرب: مساهمة جديدة فى الحوار
- صوت عاقل من الغرب
- قمة الناتو: مفارقات ومعضلات
- إستراتيچية جديدة للناتو
- فى مستقبل الأمم المتحدة



فى مصادر الإرهاب الدولى وقضاياه؟

جاءت الأحداث الإرهابية التى تعرضت لها لندن فى ٧ يوليو ٢٠٠٥ والتى توافقت مع اغتيال رئيس البعثة الدبلوماسية المصرية فى بغداد السفير إيهاب الشريف ثم أحداث شرم الشيخ فى ٢٢ يوليو، لكى تجدد النظر فى ظاهرة الإرهاب فى أبعادها المختلفة ومصادرها والقضايا التى تثيرها، وتشير هذه الأحداث الأخيرة بوضوح إلى أنه رغم ما أبداه المجتمع الدولى بما فيه المجتمعات العربية والإسلامية، منذ أحداث ١١ سبتمبر من إدانة كاملة للإرهاب، ومن جهود مشتركة لملاحقته وضرب شبكاته، إلا أننا لا نزال نرى الإرهاب يضرب فى أماكن متعددة، فبعد ١١ سبتمبر وقعت أحداث إندونيسيا والمغرب والسعودية وتركيا وروسيا ومدريد وأخيراً لندن وشرم الشيخ بل إنه رغم الضربات التى تعرض لها نظام طالبان فى أفغانستان وتنظيم القاعدة إلا أن بن لادن لا نزال حياً، وقد عاد من جديد أمراء الحرب القدماء، ورغم تفكك القاعدة كتنظيم إلا أنه من الصعب القول إنها انتهت تماماً، أما فى العراق، الذى ثبت أنه لم يكن له علاقة بالإرهاب وتنظيماته، فقد أصبح الآن قوة جاذبة للإرهاب، وثبت صحة من نصحوا وحذروا من أن الغزو الأمريكى للعراق يمكن أن يذكر بالغزو السوفيتى لأفغانستان من حيث خلقه لجيل من الإرهابيين وأنه يمكن أن يولد ١٠٠ بن لادن، بل إن بعض المحللين يتوقعون أن دول المنطقة مثلما تعرضت لظاهرة «العائدون من أفغانستان» يمكن أن تتعرض لظاهرة جديدة هى «العائدون من العراق» وفى الوقت نفسه لا نجد إجماعاً على إستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب واتفاقاً على أصوله ومصادره الحقيقية بل إن البعض قد اعتبر أن السؤال الكبير الذى كان لابد أن يثار خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر عن دوافع هذه الأعمال الإرهابية، اعتبر هذا السؤال المركزى نوعًا من تبرير الإرهاب. غير أن هذا لم يحل دون أن تثور مجادلات ومناقشات واسعة حول هذا السؤال المركزى، الذى يريد أن يناقش ويتعرف

مصادر الإرهاب الحقيقية، معتبراً أنه فى تحديد هذه المصادر والتعامل معها بفاعلية وتجفيف منابعها الحقيقية تكمن الوسائل الفاعلة لمكافحة الإرهاب وهزيمته.

فى مصادر الإرهاب: ثلاث مدارس:

وقد خلصت هذه المجادلات أساسًا إلى ثلاث مدارس، نشأت المدرسة الأولى بوجه خاص داخل القطاعات اليمينية فى الفكر الأمريكى، وتعتبر أن هؤلاء الذين نفذوا عمليات ١١ سبتمبر هم نتاج مجتمعات يسود فيها الإحباط والغضب نتيجة البيئة والأوضاع السياسية التى تتمثل فى القهر السياسى وغياب الديمقراطية والمشاركة السياسية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى تتصف بالفقر والبطالة وانتشار الفساد، وكذلك الثقافة السائدة التى تشجع على التعصب والشك فى الآخر وتنقل غضبها وإحباطها إلى مناطق ومجتمعات أخرى، ولذلك ترى هذه المدرسة أن التعامل مع هذه الأوضاع هو خلق البيئة الصحيحة التى تنشئ أجيالاً لا تستجيب لدعوى التطرف وتتربى على التسامح واحترام الآخر.

أما المدرسة الثانية فهى تلك التى تركز على العوامل الخارجية وعلى سياسات الولايات المتحدة بوجه خاص تجاه قضايا المنطقة التى أصبحت تعانى الآن من احتلالين، الاحتلال الأمريكى للعراق والاحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية الأمر الذى خلق شعوراً كاسحًا بالمهانة والعجز، وترى هذه المدرسة أن قوى التطرف تزداد وتتغذى على هذه الأوضاع وأن احتلال العراق وتداعياته قد جعل العراق قوة جذب لقوى التطرف والإرهاب التى استغلت رد الفعل الطبيعى لدى الشعب العراقى وهو مقاومة الاحتلال، كما جاء ما تكشف عن تعذيب المعتقلين فى سجن «أبو غريب» لكى يقدم بصداه الدعائى أفضل هدية لقوى التطرف ولكى يضاعف من تدنى مصداقية الولايات المتحدة فى المنطقة، ويضاعف من هذا المصدر المتجدد للغليان وعدم الاستقرار فى المنطقة الاحتلال والممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين من تدمير للمنازل وتشريد لعشرات الآلاف وقتل

النساء والأطفال واستهانة غير مسبوقة بالأرواح البشرية واستمرار بناء المستوطنات على الأراضى الفلسطينية فضلاً عن سياسة اغتيال الشخصيات الفلسطينية وهى الأوضاع التى لابد أن تولد المقاومة التى توصف بالإرهاب بينما الإرهاب الحقيقى هو الاحتلال واستمراره والذى يوصف تضليلاً بأنه دفاع عن النفس بينما هو في الحقيقة دفاع عن الاحتلال والتوسع وإنكار أبسط حقوق الفلسطينيين وأمانيهم القومية. وتثبت الأحداث كل يوم أن الاحتلال الإسرائيلى وسياسات البطش هى أكبر مشجع وخالق للبيئة التى يزدهر فيها التطرف ليس فقط بين الفلسطينيين وإنما فى المنطقة بأسرها.

أما المدرسة الثالثة، التى ينتمى إليها صاحب هذا المقال، فهى التى تعتبر أن التحليل الموضوعى لمصادر الإرهاب ودوافعه لا يجب أن يقتصر على مدرسة واحدة فكلا المصدرين المحلى والخارجى يفسران معًا ويغذيان الإرهاب والتطرف لذلك فإن الحرب على الإرهاب يجب أن تجرى على مستويين متوازيين: الإصلاح الداخلى وإزالة أسباب الشعور بالإحباط الناجم عن غياب المشاركة السياسة والفقر والبطالة والفساد وقصور الخطاب الدينى وفى الوقت نفسه التوصل إلى حلول عادلة للصراعات وفى مقدمتها الأوضاع فى العراق وفلسطين والشيشان وكشمير.

واتصالاً بذلك فإن التعامل بفاعلية مع الإرهاب الدولى، وكما نصحنا Gareth Evans وزير خارجية أستراليا الأسبق والمدير الحالى لمجموعة الأزمات الدولية ICG، يجب أن يستند إلى ثلاثة مستويات:

١- **المستوى الشامل Comprehensively**: الذى يرى أن المشاكل الأمنية ليست ذات بعد واحد وأن الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لا تقل أهمية عن الأبعاد العسكرية والسياسية.

٢- **المستوى التعاونى** Cooperative الذى يرى أنه أيًا كانت قوة الدولة فإن معظم المشكلات الدولية يمكن أن تحل فقط بالعمل مع الآخرين.

٣- **المستوى الثالث: هو التعامل بذكاء** Inteligently الذى يعنى التصرف بشكل شامل وتعاونى لأنه الطريق الوحيد للوصول إلى جذور المشكلة وحلها بشكل دائم بشكل وقائى قبل، وليس بعد، الحدث المرتبط بالإرهاب وتداعياته.

غير أن ظاهرة الإرهاب الدولى فى تطورها إنما تثير عددًا من القضايا الهامة التى يجب رصدها وتحليلها والبحث فى أساليب التعامل معها:

١- فمن الصعب مناقشة قضية الإرهاب دون التطرق إلى تأثيراتها على علاقة الإسلام بالغرب وباعتبار أن الشائع أن كل من قاموا بعمليات ١١ سبتمبر كانوا من المسلمين، فقد نشأت علاقة سببية بين الإسلام والإرهاب، ووجدنا مسئولين كبارًا فى الولايات المتحدة والغرب وكتابًا ومثقفين يربطون بين الإسلام والإرهاب ويعتبرون أن الإسلام بطبيعته Inherently دين يدعو إلى العنف ويحرض أتباعه على معاداة وكراهية الآخر، وقد رفضت التيارات الرئيسة فى العالم الإسلامى ومؤسساته الدينية هذا الربط وركزت على الطبيعة المتسامحة للإسلام والداعية إلى التعايش بين البشر، واعتبرت أن الجماعات الإرهابية لا تمثل الإسلام وأنها تقدم رؤية مشوهة لتعاليمه، ومن الأمور المشجعة أن ترى أصواتًا فى العالم الغربى تتفهم هذه الرؤية وتحذر من تزايد الفجوة بين الغرب والعالم الإسلامى وتدعو إلى تعميق الحوار بين الجانبين وإزالة المفاهيم والصور الخاطئة المتبادلة. وسوف يظل هذا مسئولية المفكرين والمثقفين على الجانبين.

٢- ويجب أن نعترف أن أحد أبعاد ومكونات الأصوليات هو كراهيتها للحداثة وما بعد الحداثة وعدم تصالحها مع العصر، وقد جاءت العولمة بأدواتها ونفاذها إلى أدق تفاصيل الحياة فى المجتمعات العربية والإسلامية، وما أحدثته من فوارق اجتماعية وطبقية ووسعت من نطاق المهمشين اجتماعيًا والذين يمثلون تربة

صالحة للتطرف لكى تضاعف من تأثير الموقف المعادى للحداثة عند هذه القطاعات، وهو ما يفرض العمل على جعل العولمة أكثر إنسانية وأكثر مساواة وأكثر ديمقراطية وذلك بتقليل التفاوت فى الثروة وخلق المزيد من الفرص الاقتصادية والتعليمية.

٣- ومن القضايا الكبرى التى يثيرها الإرهاب هى كيف يمكن محاربته فى الوقت الذى نحافظ فيه على قيم الديمقراطية والانفتاح والحرية، ويخشى البعض أن يستخدم حق مكافحة الإرهاب لتبرير تأخير الإصلاحات المطلوبة وتقييد المجتمع المدنى ومنظماته وهناك قلق بالغ من أن الحملة ضد الإرهاب تجعل أولوية اهتمامات الدولة بالإرهاب فوق قضايا حقوق الإنسان، ولهذا طالب قرار مجلس الأمن ١٤٥٦ فى يناير ٢٠٠٣ الدول بأن تؤكد بأن الإجراءات ضد الإرهاب تتفق مع التزاماتها تجاه حقوق الإنسان الدولية، واللاجئين والقانون الدولى الإنسانى، وفى ٢٩ يناير حذر السكرتير العام كوفى عنان الحكومات عواقب إساءة استعمال التهديد الإرهابى لتبرير خرق حقوق الإنسان.

٤- وتقدم لنا تجربة أفغانستان بعد الاحتلال السوفيتى، والصومال درسًا هامًا فى أهمية الالتزام بإعادة بناء المجتمعات التى تصدعت هياكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتى تقدم إذا تركت تربة جديدة للتعصب والتطرف.

٥- أنه فى تحليل ظاهرة التطرف فلابد أن نلاحظ أن ثمة ثلاث أقليات متطرفة:

أ- الإسلاميون الأصوليون الذين تجسدهم منظمة القاعدة.

ب- والمسيحيون اليمينيون فى تحالفهم مع المحافظين الجدد.

جـ- والصهيونيون المتشددون فى إسرائيل.

ويسعى كل من هؤلاء - ويغذى الآخر - لكى يفرضوا رؤاهم المتطرفة بشكل يعرض استقرار العالم للخطر لكى يطمسوا التيارات المعتدلة فى مجتمعاتهم. ومن المهم أن لا نسمح لهذه الأقليات والمجموعات أن يكون لها نفوذ وتأثير يطغى على المجرى الرئيس المعتدل فى مجتمعاتهم وأن يرسموا اتجاه السياسة الدولية، ولأن كلاً من هذه المجموعات يغذى الآخر، لذلك فإنه لا يجب التركيز على إحداها وإنما يجب كذلك إدانة المجموعات الأخرى فى الوقت نفسه، فالاكتفاء بالتعامل وإقصاء إحداها وليس الآخرين لن يمثل خياراً للمستقبل.

٦- على الرغم من أن الإرهاب أصبح ظاهرة عالمية إلا أن هذا لا ينفى أنه فى الأساس مشكلة خاصة تتصل بمصادر ونشأة كل منها، فما يسميه شارون بالإرهاب الفلسطينى هو فى جوهره مشكلة إسرائيلية تتصل بالاحتلال وبالقهر اليومى الذى يتعرض له الفلسطينيون، وما يسمى بالإرهاب الشيشانى هو مشكلة روسية تعود إلى عهد القياصرة تجاه هذا الإقليم، والإرهاب الذى تعرضت له الولايات المتحدة يتصل بالموقف والسياسة الخارجية الأمريكية.

٧- أصبحت قضية منع الانتشار النووى وأسلحة الدمار الشامل فى أولويات العمل الدولى، وتداخل معها، وبشكل أصبح يمثل كابوسًا لقوة مثل الولايات المتحدة خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر، احتمال حصول الجماعات المتطرفة على مواد نووية أو أسلحة دمار شامل، ولم يعد هذا التخوف قاصراً على الولايات المتحدة بل امتد إلى مجلس الأمن بقراره ١٥٤٠ لعام ٢٠٠٤، وإلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيث حذر مديرها العام فى تقاريره من خطورة حصول الجماعات الإرهابية والمتطرفة على أسلحة نووية وهو وضع يفرض على المجتمع الدولى تكثيف جهوده فى قضية منع الانتشار وتفادى التعامل بازدواجية مع هذه القضية، وتفادى الثغرات التى تكشفت فى معاهدة منع الانتشار NPT ووسائل تنفيذ قواعدها.

٨- إن الولايات المتحدة التى تعرضت للإرهاب وتعتبر أنها أصبحت هدفا رئيسًا له، وباعتبار نفوذها العالمى، فإنها تتحمل مسئولية خاصة فى العمل وفقًا لسياسات نزيهة وعادلة وأن تتفادى العجز وتصور أنها ما دامت تملك القوة فهى مؤهلة لكى تفرض إرادتها وأن تصوغ العالم وفقًا لأنموذجها.

٩- ولا يمكن فهم ظاهرة الإرهاب وتداعياتها بدون التوقف عند العلاقة التكاملية بين الإرهاب ووسائل الإعلام، فالإرهاب لا يستطيع أن يعيش دون الاتصالات، فمن خلال شبكة الاتصالات العالمية التى أصبحت متاحة، فإن رسالة الإرهابيين يمكن نقلها فى الحال إلى المجتمع العالمى المنتظر، فلا شك أن الذين خططوا لأحداث ١١ سبتمبر قد توقعوا أن العنف الذى أطلقوه سوف يحقق تأثيراً عالمياً بالغاً من خلال الإعلام، والذين يتابعون التحول فى وسائل الإرهاب يتذكرون أن أسامة بن لادن قد حارب الاتحاد السوفيتى فى أفغانستان لمدة ٧ أعوام وقد مرت حملته - وهدفه ضد الاتحاد السوفيتى بشكل غير ملحوظ إلى حد كبير من الرأى العام، غير أنه فى أحداث ١١ سبتمبر، فقد أثار وعياً عالمياً بقضيته ومنظمته وبما أراد أن يبرهن عليه من أن قوة الولايات المتحدة الفائقة هى قوة معرضة لحرب غير متكافئة Asymmet-rical والتى حذر منها البنتاجون نفسه، أما الهدف الثانى والذى تضخم بالتغطية الإعلامية العالمية قد أكسب اهتمامًا لمطلبهم فى أن ينسحب الغرب عمومًا، والولايات المتحدة بوجه خاص، من المملكة العربية السعودية ومن المنطقة، وبفعل تكنولوچيا الاتصالات يتوقع المحللون أن تمكن هذه التكنولوچيا والتى سوف تسمح للمجموعات الإرهابية أن تتواصل وترتبط بعضها بالبعض فى اللحظة نفسها، أن تكون غير مركزية بشكل متزايد وأن تتطور إلى مجموعات وخلايا وأفراد لا يحتاجون إلى مركز قيادة مقيم لكى تخطط وتنفذ عملياتها.

١٠- فى التقرير الذى أعلنه السكرتير العام للأمم المتحدة كوفى عنان يوم ٢٦ مارس ٢٠٠٥ تحت عنوان «فى جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية

والأمن وحقوق الإنسان للجميع» عالج التقرير قضية الإرهاب باعتبارها من الأولويات التى تهدد الأمن الدولى ووجوب ضمان أن لا يتحول الإرهاب إلى طبيعة كارثية وأنه لضمان هذا فهو يوصى باستعمال سلطة الأمم المتحدة وتطوير معاهدة شاملة Comprehensive convention ضد الإرهاب، وقد لاحظ التقرير فى هذا الصدد حقيقة أن الأمم المتحدة قد ساعدت فى التعاون والتوصل إلى ١٢ اتفاقا ومعاهدة دولية ضد الإرهاب إلا أن التوصل إلى معاهدة دولية شاملة تحرم الإرهاب فى كل أشكاله قد راوغت المجتمع الدولى حتى الآن، ويرجع عنان هذا إلى الجدل حول «إرهاب الدولة» والحق فى مقاومة الاحتلال، ويدعو عنان أنه قد آن الأوان لتنحية هذا الجدل جانبًا ويعتبر أن استخدام القوة قد نظمه بشكل كامل القانون الدولى، أما الحق فى مقاومة الاحتلال فإنه يجب أن يفهم فى معناه الصحيح حيث يجب أن لا يتضمن الحق فى قتل أو تشويه المدنيين، وعلى هذا يدعو عنان قادة العالم أن يتحدوا خلف تعريف للإرهاب، يوضح بما لا يدع مجالاً للشك أن استهداف المدنيين أو غير المحاربين non belligerent لا يمكن أن يكون مقبولاً. ورغم حقيقة أن مقاومة الاحتلال يجب أن لا تكون مبرراً لاستهداف المدنيين إلا أن المعضلة أنه فى بعض الحالات، مثل حالة المستوطنين الإسرائيليين الذين يحملون السلاح، يكون المدنيون جزءاً من الاحتلال بحيث يصعب الفصل بينهم وبين قوات الاحتلال.

١١- على الرغم من أن الأحداث تشير إلى تصاعد العمليات الإرهابية ويتحدث الخبراء عن إمكانية وجود «خلايا نائمة» تمتد بامتداد الوطن العربى ومناطق أخرى من العالم خاصة فى أوروبا وأمريكا، وأن احتمالات تنشيط هذه الخلايا لا تزال قائمة، على الرغم من هذا إلا أن استطلاعات حديثة للرأى أصدرتها مراكز دولية محترمة مثل مركز BEW لدراسات الرأى تشير إلى تراجع تأييد الرأى العام للجماعات الإرهابية وقيادتها خاصة فى البلدان التى عانت من هجمات إرهابية مثل إندونيسيا والأردن والمغرب وباكستان وتركيا

ولبنان، ويعتبر هذا تطوراً إيجابيًا فى اتجاه مكافحة الإرهاب ذلك أن ثمة اتفاقًا على أن من الخطوات الرئيسية فى مقاومة الإرهاب وجماعاته ومرتكبيه هو حرمانهم من التأييد والتعاطف داخل مجتمعاتهم وإظهار أن التيار العام فى هذه المجتمعات يدينهم.

١٢- وأخيراً تثير هوية مرتكبى هجمات لندن وقبلهم هجمات مدريد ومقتل المخرج الهولندى ڤان جوخ، وحيث ولدوا وتربوا فى بيئة غربية رغم أصولهم الإسلامية، تثير قضية اندماج المسلمين فى أوروبا مع قيمها ونظام الحياة فيها، ورغم اعتبار مسئولين أوروبيين أن هذه الحالات لا تعبر عن الجاليات المسلمة العريضة التى تعيش فى بلادهم، إلا أن الواقع أنها انعكست بشكل سلبى على هذه الجاليات وخلقت الشكوك حولهم بل ودفعت - مثلما نادى وزير الداخلية الفرنسية - إلى اتخاذ إجراءات لإسقاط الجنسية عمن يصدر عنهم سلوك متطرف. ورغم ما قد يبدو من أن لهذه الإجراءات ما يبررها إلا أنها تسهم فى خلق مناخ التوتر ليس فقط بين بلد أوروبى ومواطنيه من المسلمين بل ربما بين الإسلام والغرب.

الإسلام والغرب: مساهمة جديدة فى الحوار

نظم المجلس المصرى للشئون الخارجية فى يناير ٢٠٠٥ مؤتمر مشتركًا مع معهد الدراسات العربية بلندن حول «الإسلام والغرب» شارك فيه مجموعة من الشخصيات المصرية والعربية والغربية، وقد جاء هذا المؤتمر كواحد من سلسلة الندوات واللقاءات والحوارات بين العلماء والمفكرين والمثقفين والتى جرت سواء فى العالم الإسلامى أو فى الغرب كرد فعل لتصاعد التوتر بين العالم الإسلامى والغرب خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة، وما راكمته من غيوم فى سماء هذه العلاقة وإدراكًا للحاجة الملحة لاحتواء ووقف تداعياتها ، وقد كان المأمول أن يساهم هذا الحوار العريض فى هذا الاتجاه وتصفية الأجواء وترسيخ قيم التفاهم والتسامح والتعايش بدلاً من الشكوك والمفاهيم الخاطئة التى تغذى التعصب والتباعد بل والكراهية ، غير أن حدث الرسوم الدانماركية جاءت لكى تثير التساؤلات حول مدى نجاح ما جرى حتى الآن من حوارات، وجوانب القصور فيه والدروس التى يقدمها هذا الحادث فى الحاجة لإعادة النظر فى الأسس والمعايير التى تستند إليها هذه الحوارت، وفى مقال لكاتب هذه السطور بعنوان «هل حقق الحوارات بين الثقافات أهدافه؟» نشر يوم ١٢ فبراير ٢٠٠٦، بجريدة؟؟؟ ذهبت إلى أن من أهم ما كشفت عنه هذه الأزمة أن الحوار الذى جرى حتى الآن بين الثقافات قد اقتصر على النخبة وبين المفكرين ولم يصل إلى قطاعات المجتمع العريضة ولم يرتبط بها، وقد كان من المشجع حقًا أن يدعو البروفيسور يان هننجسون المدير القدير للمركز الثقافى السويدى بالإسكندرية للقاء مشترك مع المجلس المصرى للشئون الخارجية لكى يقدم فيه الوثيقة التى صدرت عن البرلمان السويدى وموضوعها our Relation with the Muslim World in the EU's Immediaty Vicinity ، وكان من المشجع فى هذه الوثيقة كما قدمها البروفيسور هننجسون فى اللقاء أنها لم تصدر عن مجرد أفكار

وتصورات نظرية، إنما كانت نتيجة ما يمكن أن يعتبر مسح ميدانى قام به مجموعة من الشباب السويدى من أصل مسلم حيث زاروا عدداً من البلدان العربية واختلطوا بمجتمعاتها واستمعوا إلى آراء قطاعات فيها عن الغرب وأسلوب تعامله مع العالم الإسلامى وقضاياه، كذلك دعوة مجموعة من الشباب من العالم العربى والإسلامى لزيارة السويد للاختلاط بشبابها والحوار معهم، وكما عبر البروفيسور هننجسون أن ما استخلصه تقرير البرلمان السويدى- وهو الأول من نوعه- قد استند إلى تصورات ومفاهيم واقعية، فقد عبر الشباب العربى عن أنه فى الوقت الذى يهتم فيه العالم العربى والإسلامى بتجنب صدام الحضارات، يبدو الغرب وكأنما يتجاهل هذا الموضوع، فثمة عدم توازن فى الاهتمام، كذلك إدراك واضعى الوثيقة أهمية الوعى بأهمية القضايا الخلافية مثل القضية الفلسطينية واحتلال العراق والخلاف بين إيران والغرب، وأهمية هذه القضايا على الأرض وتأثيرها على صورة الآخر، والأخذ فى الاعتبار أهمية السياسة الخارجية الأوروبية وإنما المهم تصوره هو جدية الانطباع المسيطر النابع من القضايا السياسية.

وقد كان هذا وراء تناول الوثيقة للصراع العربى الإسرائيلى وتأثيره على العلاقة بين العالم الإسلامى والغرب حيث اعتبرت أن الصراع يلهب الخصومة بين إسرائيل والعرب من ناحية والعالم الإسلامى من ناحية أخرى ومن هنا تبرز أهمية الحوار المباشر بين الطرفين والمبادرات المشتركة من جانب المجتمع الدولى، وقد رحبت الوثيقة بالانسحاب الإسرائيلى من غزة، إلا أنها طالبت أن يكون هذا خطوة نحو الانسحاب من الضفة الغربية، أما العراق فتعتبر الوثيقة أن التصور السائد فى العالم الإسلامى أن الغرب يريد أن يحتل العالم الإسلامى وأن يسيطر على موارده وأنه يعتبر الإسلام عدواً، ورغم أن فرص حوار وعلاقات متطورة محدودة لتعقد الوضع الأمنى إلا أن العراقيين الآن لديهم فرصة تاريخية لإقامة عراق موحد وديمقراطى ولهذا فإن من المهم أن يواصل المجتمع الدولى جهوده

لدعم مثل هذا التطور، ورأى التقرير أن انسحاباً تدريجيًا من العراق للوجود العسكرى الأمريكى أمر ضرورى إذا ما أريد للعلاقات بين الغرب والعالم الإسلامى أن تتحسن، وإن كان هذا يتطلب بيئة أمنية مستقرة فى العراق الأمر الذى يجعل مبادرة من جانب الأمم المتحدة ضرورة فى هذه المرحلة.

وتعالج الوثيقة السويدية ما يعيق الحوار البناء بين الغرب والإسلام وتعتبر أن الأوصاف المسيئة والمتحيزة أو التى تصف المسلمين أو الشعوب فى الغرب بشكل كريه إنما تساهم فى ذلك، وتقر الوثيقة أن أعمال بعض العناصر فى الغرب تميل إلى فرض الانطباع فى العالم الإسلامى أن هناك « صدامًا بين الحضارات» وهذا هو الأسلوب الذى عولج به الحرب ضد الإرهاب، وحقيقة أن هذه الحرب قد وصفت باعتبارها «حرباً على الإرهاب» ربما زادت من الشعور بالعداوة، وفى هذا الشأن ركزت الوثيقة على دور الإعلام، وأهمية ضمان أن تقدم الشعوب الإسلامية بالصورة الصحيحة، ورغم تأكيد الوثيقة على حرية التعبير كأساس للديمقراطية إلا أنها أيضاً تقرر أن هذا التعبير يجب أن يجىء بطريقة لا تسىء أو تهاجم أتباع أية عقيدة، وفى هذا الشأن فإن الوثيقة تنظر إلى الخوف من الإسلام Islamphobia كمشكلة اجتماعية خطيرة يجب أن تعارض بشدة، وتعالج الوثيقة علاقة الإسلام بالديمقراطية، وتعتبر أنه ليس فى الإسلام عقبة أصيلة أمام الديمقراطية ولكن التفسير العصرى والتقدمى للإسلام شرط ضرورى للديمقراطية ومن هنا تبرز أهمية تأييد القوى التقدمية التى تعمل من أجل الديمقراطية.

وهكذا تجىء هذه المبادرة السويدية فى وقتها، ويزيد من أهميتها أنها تصدر عن إحدى دول المنطقة التى جاءت منها أحداث أزمة الرسوم وما أثارته من غيوم فى سماء العلاقة بين الغرب والمجتمعات الإسلامية، وفى رأينا أن أهمية هذه المبادرة كذلك أنها اعتمدت على الاتصال الشخصى المباشر بين ممثلين، وخاصة من الشباب، لمجتمعات غربية وإسلامية وهو ما ينقل الحوار من نطاق نخبة المثقفين والمفكرين إلى النطاق المجتمعى بمستوياته المختلفة.

صوت عاقل من الغرب

من الظواهر المقلقة فى عالمنا المعاصر تزايد التوتر بين الغرب والعالم الإسلامى وقد تعمقت هذه الظاهرة بعد أحداث ١١ سبتمبر وتصاعدت موجات العداء للإسلام والمسلمين بل وتعدت ذلك إلى المسلمين الذين يعيشون فى المجتمعات الغربية بل وأصبحوا مواطنين فيها، ومثلما تقلق هذه الظاهرة العقلاء فى العالم الإسلامى وتجعلهم يدعون إلى تجاوز هذا التوتر وبناء جسور الثقة والتسامح و التفاهم المتبادل فإن الأمر ينطبق أيضًا على المجتمعات الغربية، فعلى الرغم من العناصر التى تعمل على إذكاء هذا التوتر وتعميقه، وكانت الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للإسلام أحدث مظاهرها، إلا إننا لا نعدم عناصر وشخصيات تنبه إلى خطورة الأزمة وتدعو إلى تجاوزها أيضًا من خلال جسور التفاهم والتعاون ومن أحدث هذه الاتجاهات التى صدرت مؤخرًا فى الغرب؛ ما صدر عن مجموعة من السفراء الألمان المتقاعدين الذين يشكلون ما يسمى:Diplomats For Pease With the Islamic World ، وما قدموه من ورقة عمل اعتبروا أنها تعد خطوطًا إرشادية أساسية لإعادة تحديد العلاقة بين الإسلام والغرب.

Basic guidelines for redefinition of the relationship between Eurpe and its neighboring Islamic regions.

وبداءة فقد اعتبروا أن الأزمة الحالية قد نمت نتيجة لعوامل تاريخية ولهذا السبب يجب توقع أن قرب حل المشكلة سيتطلب أيضًا عملية دءوبة طويلة، وتتضمن هذه العملية دعوتهم إلى إدراج قوى الإسلام المعتدل ضمن العملية السياسية بالنظر للتأثير الذى أصبح لها فى البيئة الاجتماعية والسياسية.

وتركز الورقة على أن أى إستراتيجية لإعادة تحديد العلاقة بين الإسلام والغرب يجب أن ترتكز على إدراك أن الاستقرار فى العلاقة بين أوروبا والمناطق الإسلامية

المجاورة سوف يكون ممكناً فقط فى المستقبل كنتيجة لاحترام كل جانب لتكامل حضارة الآخر والطبيعة المختلفة لمجتمعاته ونظمه السياسية، وهذا يعنى نبذ أى شكل من أشكال الدعوات سواء من جانب الغرب فى صورة التدخل من أجل الديمقراطية أو تغيير النظم من الخارج، ومن جانب الإسلام لتأسيس الخلافة وإن كان هذا لا يعنى التخلى عن القيم والمبادئ، فما هو مطلوب هو تطوير علاقات قائمة على التعاون والتعايش السلمى.

ويدعو السفراء إلى ضرورة أن تعمل أوروبا من أجل إجراءات عاجلة لتخفيف التوتر بين الإسلام والغرب ويركزون فى ذلك على مصادر التوتر فى الشرق الأوسط سواء أكان ذلك فى فلسطين أم العراق.

فبالنسبة للقضية الفلسطينية فإنهم يدعون إلى إعطاء الأولوية إلى الحل الفورى للصراع الفلسطينى الإسرائيلى وهم يعتبرون أن استمرار احتلال إسرائيل للأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧ هو السبب الرئيس لنمو المشاعر المعادية للغرب فى العالم الإسلامى، ويعتبرون أن خريطة الطريق سوف تحقق حلاً للمشكلة الفلسطينية فقط، وبشكل معقول للشعب الفلسطينى، ويلبى أيضًا الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية، إذا ما أدت إلى دولة فلسطينية قابلة للحياة وتطالب الورقة السياسة الأوروبية بأن تقرر معارضة سياسة الأمر الواقع الإسرائيلى والتى تقطع وتخفض حجم الأرض الفلسطينية التى ستشكل دولة فلسطينية، وذلك من خلال إقامة المستوطنات والطرق الاإتراتيجية والحواجز التى تقسم. وتفيد الورقة أنه بالنظر إلى القوى الإسلامية فى المجتمع الفلسطينى، والتى لا يجب تجاهلها، فإنه يجب دعم جهود الرئيس محمود عباس إلى ضمهم إلى العملية التفاوضية.

أما فيما يتعلق بالعراق فإنهم يطالبون بتأييد أوروبا للمقترحات الصادرة عن المنطقة العربية مثل تلك التى وضعها أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى وهى:

* إنهاء الاحتلال وسحب القوات وفقًا لجدول زمنى متفق عليه، وإعادة بناء العراق ، وأن يقرر الشعب العراقى بنفسه مستقبله وليس وفقًا لإملاءات خارجية، وترفض الورقة محاولات ومفهوم فرض الديمقراطية من الخارج، وتدعو إلى التخلى عن الفكر الخاطئ الذى يفترض أنه من الممكن تحديث المجتمعات الإسلامية وفقًا للأنموذج الغربى ومستوياته ومن خلال أنموذج الديمقراطية الأمريكية.

وقد بلور السفراء الألمان التسعة والعشرون ورقتهم فى بيان رصدوا فيه مظاهر التوتر الأخيرة وحددوها فى تصاعد النزاع النووى مع إيران، ووصف وزير الدفاع الأمريكى إيران بأنها «الجبهة المركزية» ويجرى الآن بحث العقوبات، كما لا تستبعد إسرائيل ضربة عسكرية، وفى الوقت نفسه يفكر شيراك فى استعمال أسلحة نووية وفى صراعات إقليمية، وقدجاءت الرسوم الكاريكاتورية لتزيد من التوتر، وفى هذه القضية يعتبر البيان أن تذرع أوروبا بحرية التعبير باعتبارها أحد أركان الديمقراطية لا يظهر الاحترام الواجب نحو ديانة أخرى ولا الإحساس بالمسئولية فى موقف تبدو فيه العلاقة مع الجيران المسلمين محملة بشكل خطير بالأعباء.

وقد سبق للسفراء الألمان المتقاعدين أن أوضحوا للبرلمان الأوروبى ورئيسه عام ٢٠٠٥ أن سياسة إعطاء الأولوية للوسائل العسكرية والتدخل لايجعل العالم أكثر أمنًا بل أكثر افتقارًا للأمن، وفوق هذا كله فإن الحرب الأمريكية العدوانية واستمرار احتلال العراق تجذب عناصر جديدة للإرهاب وإذا كان مما لاشك فيه أنه يجب حماية البشر ضد الإرهاب والذى يجب إدانته إلا أن نقطة بداية سياسية تسيطر عليها النزعة العسكرية إنما تؤدى إلى طريق مسدود لأنها لا تجيب على الأسئلة الرئيسة للصراع ضد الإرهاب وتوضيح الجوهر السياسى للتهديد .

ويختتم السفراء بيانهم بالدعوة لمنع المواجهة مع العالم الإسلامى، ومن أجل هذا الهدف فإن تغيرًا سياسيًا أمر مطلوب وهو ما سيفتح طريقًا دائمًا وسليمًا

خارج معضلة الإرهاب بالتغلب على أسباب الأزمة بين العالم الإسلامى والغرب.

وهكذا تقدم هذه المجموعة من السفراء الألمان، الذين لابد أن بعضهم قد عملوا فى العالم الإسلامى وعرفوا ثقافته، تقدم أنموذجًا للتفكير البعيد عن الكراهية والعنصرية، الداعى إلى تفادى المواجهة وبناء الجسور وبث روح الحوار والتفاهم بين الغرب والعالم الإسلامى والتنبيه إلى المصادر الحقيقية للتوتر.

وجدير بالمؤسسات ومنظمات المجتمع المدنى خاصة فى العالم الإسلامى التواصل مع هذه القوى وتشجيعها والتأكيد أن القوى الرئيسية فى العالم الإسلامى تنبذ العنف وتدعو معهم للنقاش، والحوار، والتعاون (للاتصال والحوار مع أعضاء المجموعة رجاء استخدام البريد الإلكترونى :diplo peace. seifert@gmx.de).

قمة الناتو: مفارقات ومعضلات

من المفارقات التاريخية التى ارتبطت بانعقاد قمة حلف الناتو فى ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٦ ، انعقادها فى مدينة ريجا عاصمة لاتفيا والتى كانت إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتى سابقًا والذى أنشئ الحلف عام ١٩٤٩ لمواجهته واحتوائه، ومع انهيار الاتحاد السوفيتى واجه الحلف مفارقة تتعلق بوجوده، فالعامل الذى كان السبب الرئيسى لوجوده قد اختفى وانطبقت عليه مقولة: إن التحالفات تختفى باختفاء مبرر وجودها، غير أن الحلف قد واجه هذه المفارقة بعمليتين كبيرتين، كانت الأولى هى إعادة تفسير وتحديد رسالته ومهامه ونشأ الاعتقاد بأنه فى ظل الظروف الدولية والأمنية الجديدة بعد الحرب الباردة، وأنه إذا كان التهديد السوفيتى قد انقضى فإن ثمة أخطارًا أخرى جديدة أصبحت تواجه أعضاء التحالف وهى التصورات التى بلورتها قمة الحلف حين احتفل فى واشنطن فى إبريل عام ١٩٩٩ بمرور خمسين عامًا على إنشائه ، فى هذه القمة تحدث الحلف عن مخاطر جديدة عسكرية وغير عسكرية وعن اتجاهات جديدة يصعب توقعها مثل عدم الاستقرار واحتمال نشوء أزمات إقليمية قابلة للتطور السريع فى المناطق المحيطة بالحلف حيث يمكن أن تنشأ مخاطر أكثر تنجم عن الإرهاب والتخريب والجريمة المنظمة وانقطاع وصول الموارد الحيوية، ولم يقتصر الأمر على تجديد مهام الحلف وإنما امتد أيضًا إلى نطاق عمله وظهر تعبير Out of the Area أى إمكان قيام الحلف بمهام خارج نطاقه التقليدى الذى ارتبط بنشأته وهدفه وهو الدفاع عن أعضائه. أما العملية الكبيرة الثانية التى أجراها الحلف فهى اتجاهه إلى الامتداد والتوسع شرقًا بما عرف بسياسة Enlargement والتى تضمنت أساسًا العمل على ضم دول أوروبا الشرقية وكذا دول البلطيق بل الأمر الذى أوصل عضوية الحلف إلى ٢٦ دولة، بل إن ثمة محاولات لضم دول ما يسمى الجوار القريب لروسيا مثل جورجيا وأوكرانيا، وقد كان من الطبيعى أن اتجاه الحلف هذا،

ووصوله إلى حدوده الشرقية قد أثار مخاوف روسيا بل واعتراضاتها فى البداية، واعتبرته مدآ لخطوطه وحدوده حتى حدودها، وأصبحت هذه النقطة أكبر مصادر الخلاف بين روسيا والحلف، وأكبر عقبة فى سبيل إتمام هدف الحلف فى إدماج روسيا فى الأمن الأوروبى، وبشكل يكون التصفية النهائية لميراث الحرب الباردة، ومنعاً لإمكانيات تطور ظروف عداء جديدة بين روسيا والغرب، ومنذ هذا والجهود الأوروبية بشكل خاص تستهدف تخفيض مخاوف روسيا من توسع الحلف شرقاً وذلك من خلال خلق علاقات مؤسسية تربط بين الحلف وروسيا وتضمن أشكال وعلاقات تعاون وتنسيق يعطى روسيا دوراً ومكاناً متساوياً داخل الحلف ومداولاته حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، فى هذا الاطار تم الاتفاق على إنشاء آلية للتعاون سميت «المجلس المشترك الدائم» يكون بمثابة آلية للتشاور بين الطرفين فى أوقات الأزمات وحول قضايا مثل ضبط التسلح ومنع نشوب وتسوية المنازعات ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتكوين قوات مشتركة لحفظ السلم ومكافحة الإرهاب، غير أن الآلية لم ترض روسيا خاصة مع رئاسة فلاديمير بوتين الأمر الذى جعل الحلف يطور علاقته بروسيا وينشئ آلية جديدة هى «مجلس روسيا وحلف الأطلنطى».

ورغم كل هذا تظل علاقة روسيا بالحلف قلقة وتظل الشكوك حول محاولات الغرب لاستيعاب روسيا فى الحلف سياسياً وعسكرياً، وأنه لن يكون سهلاً، ولعل من إشارات ذلك ردود فعل روسيا السلبية على انعقاد قمة الحلف فى ريجا لما فى ذلك من معانٍ رمزية على وصول الحلف إلى حدود روسيا، وفى الوقت الذى كانت تنعقد فيه قمة ريجا كانت روسيا تعقد قمة لرابطة الدول المستقلة فى مينسك عاصمة بيلاروسيا لتعزيز دور الرابطة وإجراء إصلاحات على هياكلها تتلاءم مع «تحديات المرحلة».

أما المعضلة التى يواجهها الحلف وتصدرت أعمال مؤتمره فى ريجا فهو الوضع فى أفغانستان ودور قواته والتى تبلغ ٣٢,٠٠٠ جندى وما تواجهه من

صعوبات تتمثل فى صعود «طالبان من جديد وتدهور الوضع الأمنى»، وتكبد الخسائر خاصة فى عام ٢٠٠٦، فقد قتل ٧٠٠ من بينهم ٣٥٠ من قوات الناتو، وعدم قدرة العمليات العسكرية على تحقيق حل عسكرى وعدم القدرة على تكوين جيش قوامه ٧٠,٠٠٠ جندى مع حلول عام ٢٠٠٥، ونقص التمويل، وضعف التجهيزات، وعدم تمكن الحكومة من بسط سيطرتها على كافة البلاد، وعدم تحسن الوضع الاقتصادى ومعاناة الشعب الأفغانى من مشكلات الفقر والبطالة وهو الوضع الذى دفع قادة عسكريين تابعين للحلف للخوف من أن يتحول الشعب الأفغانى إلى طالبان.

ورغم تصريحات سكرتير عام الحلف من أن الصراع الأفغانى يمكن الانتصار فيه وأن «أفغانستان مهمة ممكنة»، إلا أنه طالب بوضع إستراتيجية تقضى بانسحاب قوات الناتو من أفغانستان وتسليم المهام الأمنية للحكومة الأفغانية مع حلول عام ٢٠٠٨، هذا الوضع أيضًا هو الذى دفع كلا من الرئيس الأمريكى وسكرتير عام الحلف أن يطلبا من الحلفاء زيادة قواتهم فى أفغانستان وسد النقص فى أعداد القوة التابعة للحلف والذى يبلغ ٢٠٪ من هذه القوة، كما طالبا الحلفاء «بمواجهة المهام الصعبة»، بما يعنى نشر الحلفاء قواتهم فى الجنوب الذى تزداد فيه المخاطر الأمنية الأمر الذى يجعل دولاً مثل ألمانيا وفرنسا وإسبانيا تتردد فى ذلك.

وهو ما دفع بعض الخبراء إلى اعتبار أن فشل قمة ريجا فى الالتزام بمزيد من القوات فى أفغانستان سوف يزيد من تشجيع طالبان على هجوم على اتساع أفغانستان، وينبئ بتدخل أعظم من الدول المجاورة، بل وعودة بعضها إلى إعادة تسليح وتعبئة أمراء الحرب فى الشمال وهو ما قد يتطور إلى حرب أهلية قد تؤدى إلى تقسيم أفغانستان بين الشمال والجنوب.

ومن هنا نرى تشابهًا ين الوضعين العراقى والأفغانى من حيث الاحتمالات والمأزق الأمريكى والأطلنطى فيهما، ففى الوقت الذى واجهت الإدارة الأمريكية

انتقادات حول نقص القوات التى وجهتها للحرب ومعارضة زيادتها لمواجهة الأوضاع الأمنية الصعبة فى العراق ، يطالب الرئيس الأمريكى وسكرتير عام الحلف المشاركين فى مهمة الناتو بزيادة مساهماتهم العسكرية وتقديم مزيد من القوات لقوة الحلف الحالية فى أفغانستان، أما وجه الشبه الثانى فهو مثلما تزايدت الدعوات لانسحاب أمريكى من العراق، فإن سكرتير عام الحلف يعبر عن رغبته فى أن يتم انسحاب قوات الحلف من أفغانستان مع عام ٢٠٠٨ وفى كلا الحالتين العراقية والأفغانية ليست هناك قوات محلية مؤهلة وقادرة على تسلم مهام حفظ الأمن بدون قوات التحالف الأمر الذى يمكن أن يفتح الباب أمام البديل الآخر وهو سيطرة قوى المقاومة، واحتمالات التقسيم.

أما وجه الشبه الثالث فهو يبدو فيما قال سكرتير عام الحلف عشية القمة وهو يدافع عن عملية الحلف فى أفغانستان أنه «إما أن نواجه التهديدات أينما وجدت وإلا فإننا سنجدها عند أبوابنا» ، وهو المنطق نفسه وراء مفهوم إدارة بوش عن الضربات الاستباقية وقول بوش «إننا لا نستطيع أن ننتظر حتى تتجمع الأخطار»، بما يعنى تصورهم أن الحرب والعمليات العسكرية فى بلدان أخرى هى دفاع عن الأمن الداخلى.

إستراتيجية جديدة للناتو

فى ختام القمة التى عقدها حلف شمال الأطلنطى - الناتو فى مدينة ريجا عاصمة جمهورية لاتفيا فى ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٦ ، وهى القمة التى تصدرتها إعادة فحص ومناقشة مهمة الحلف وقواته فى أفغانستان وأوجه النقص التى تواجه هذه القوات فضلاً عن أماكن تواجدها وانتشارها فى أفغانستان.

مع ختام هذه القمة صدر عنها وثيقة مهمة تحدد إستراتيجية الحلف فى الفترة من ٥ - ١٥ سنة القادمة وصدرت هذه الوثيقة تحت عنوان «دليل سياسى شامل» comprehenisve political Guidance ، وقد تناولت الوثيقة السياق الإستراتيجى لعمل الحلف ومحدداته، ومعانى هذا بالنسبة للتحالف، والخطوط الإرشادية لمتطلبات القدرات المطلوبة.

وبداءة تقرر الوثيقة أن المفهوم الإستراتيجى للناتو الذى صدر عام ١٩٩٩ خلال قمة واشنطن التى احتفلت بمرور خمسين عامًا على تأسيس الحلف والتى وصفت البيئة الأمنية المتطورة، بأنها لا تزال صالحة ولكن هذه البيئة مستمرة فى التغير وهى معقدة وستظل كذلك كما ستظل عالمية وما تمثله من تهديد لحياة مواطنى التحالف بفعل عاملين، الإرهاب الذى يزداد نطاقه العالمى اتساعًا، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وهما التهديدان الرئيسان للتحالف عبر ١٠ - ١٥ سنة القادمة، كذلك هناك عدم الاستقرار الناشئ عن الدول الفاشلة Failed ststes والأزمات والصراعات الإقليمية، وتعتبر الوثيقة أن السلام والأمن والتنمية أصبحت أكثر ترابطًا من أى وقت مضى، الأمر الذى يضع مسئولية أكبر على المنظمات الدولية فى بعض أدوارها المترابطة فى منع وإدارة الأزمات، وعبر هذه المنظمات فى مجلس الأمن والاتحاد الأوروبى ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبى .

أما فيما يتعلق بمعانى هذه البيئة الأمنية بالنسبة للتحالف، فإنه بالإضافة إلى استمرار اتباعه للمفهوم الإستراتيجى لعام ١٩٩٩ ، وأدائه للأهداف التى وضعها

وخاصة الأمن والتشاور والردع والدفاع وإدارة الأزمات والمشاركة، فإن الدفاع الجماعى سوف يبقى الهدف الأساسى للتحالف، وسوف يستمر العدوان التقليدى الواسع ضد التحالف غير محتمل، ومع ذلك، وكما أظهرت الهجمات ضد الولايات المتحدة، التى أثار فيها الناتو المادة الخامسة لأول مرة، فإن هجمات المستقبل يمكن أن تنشأ من خارج النطاق الأوروبى الأطلنطى وتتضمن أشكالاً غير تقليدية من الهجوم المسلح بما فيها استخدام أسلحة الدمار الشامل، وفى هذا الشأن سوف يظل التحالف مستعداً على أساس كل حالة ومن خلال الاجتماع للمساهمة فى المنع الفعال للصراع والاندماج النشط فى منع الأزمات، كما ستظل الحاجة لمزيج من القوات التقليدية والنووية، الأمر الذى يتطلب أن يركز التحالف على :

* دعم قدرته على مواجهة التحديات.
* دعم قدرته على توقع وتقييم التهديدات والأخطار والتحديات التى تواجهه باهتمام خاص بالتهديدات التى يفرضها الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.
* أن يكون قادراً على الاستجابة بسرعة إلى الظروف غير المرئية.

وفيما يتعلق بالإرشادات لمتطلبات قدرات التحالف، فإن الوثيقة تقرر أنه باعتبار الطبيعة المحتملة للبيئة الأمنية فى المستقبل والمطالب التى ستفرضها، فإن التحالف سوف يتطلب خفة الحركة والمرونة للاستجابة للتحديات المعقدة وغير المتوقعة التى قد تنبع من مناطق أخرى.

ومن أجل القيام بمهام كاملة النطاق فإن التحالف يجب أن يكون له القدرة على شن ومداومة عمليات مشتركة ومتزامنة للدفاع الجماعى والاستجابة اللازمة فى أراضى التحالف وما وراءها، وعلى أطرافها وعلى مساهمة إستراتيجية، ومن المحتمل أن الناتو سوف يحتاج إلى تنفيذ عدد أكبر لعمليات أصغر مطلوبة

ومتنوعة، كما على التحالف أن يحتفظ بالقدرة على إدارة عمليات واسعة النطاق وعالية الكثافة، وعلى هذا الأساس فإن التحالف يحتاج إلى قوات أرضية كاملة الانتشار ومستديمة ومكونات أرضية وبحرية ملائمة.

وتتصور الوثيقة أنه على مدى ١٠ - ١٥ عامًا القادمة فإن البيئة الأمنية المتطورة والحاجة إلى التعامل مع التهديدات والأخطار التقليدية وغير المتماثلة asymmetri-cal أينما نشأت سوف تضع أهمية إضافية على التحسينات اللازمة للمتطلبات التالية فى القدرات التالية:

* القدرة على إدارة وتأييد عمليات مشتركة ومتعددة سريعة بعيدة عن أرضه بدعم قليل أو بدون دعم من الدولة المضيفة واستمراره لفترات ممتدة.
* القدرة على تكييف أوضاع القوى والاستجابات العسكرية بشكل سريع وكفء لظروف غير مرئية.
* القدرة على الردع والتمزيق والدفاع والحماية ضد الإرهاب وبشكل أكثر مساهمة فى حماية سكان التحالف وأراضيهم والبنية التحتية الحساسة.
* القدرة على حماية نظم المعلومات مع الأخذ فى الاعتبار التهديدات التى تفرضها أسلحة الدمار الشامل والمخاطر الكيماوية والبيولوجية والنووية.

وهكذا نرى حرص الناتو على تطوير إستراتيجياته وفقًا لتصوره لتطور البيئة الأمنية وما تتضمنه من أخطار وتهديدات لدول التحالف، ويلفت النظر فى الوثيقة الجديدة تركيزها على أمرين: (أ). العمل خارج النطاق الإقليمى لدول التحالف والتى يتصور أنها يمكن أن تكون منبع التهديدات الجديدة (ب) رؤيته لإمكانية أن تتضمن هذه الأخطار والتهديدات استخدام أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، ورغم حرص الحلف على تطوير وتحسين قدراته فإن مهامه - خاصة الجديدة منها مثل العمل خارج نطاقه الإقليمى التقليدى - لا تخلو من صعاب وتحديات ولعل تجربته ومهمته فى أفغانستان دليل على ذلك.

فى مستقبل الأمم المتحدة

بول كينيدى paul kenndy هو المؤرخ والأستاذ بجامعة يل الأمريكية والذى ارتبط اسمه بعمله الضخم «صعود وسقوط القوى العظمى the Rise and Fall of the Great powers» . الذى أصدره عام ١٩٨٧ وأثار عند ظهوره ضجة واهتمامًا فى الدوائر الأمريكية والعالمية حيث استعرض أوضاع القوى العظمى منذ عصر النهضة ودورات صعودها وسقوطها، والقوى العسكرية والاقتصادية التى كانت وراء ذلك. غير أن ما هو أهم اهتمامه بمناقشه القوى العظمى فى عالم اليوم الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتى «عندئذ» وغرب أوروبا واليابان والصين ثم بشكل خاص ما انتهى إليه من أن الولايات المتحدة تتعرض لخطر مألوف لدى المؤرخين حول صعود وهبوط قوى عظمى سابقة وهو ما يمكن أن ندعوه بالتوسع الإمبريالى الذى يفوق الإمكانيات الفعلية وهو ما يعنى أن الولايات المتحدة عليها أن تواجه حقيقة صعبة وهى أن مجموعة المصالح والالتزامات الأمريكية العالمية هى اليوم أوسع من قوة الولايات المتحدة وقدرتها على الدفاع عنها جميعًا فى وقت واحد.

وبعد هذا العمل انتقل بول كينيدى لعمل آخر وهو «التحضير للقرن الواحد والعشرين» preparing for the twenty first century استشرف فيه حالة وإمكانيات وقدرات مناطق العالم المختلفة وهى تواجه القرن الواحد والعشرين وما تفرضه من تحديات تغير من الافتراضات وطرق وأساليب الحياة والعمل درجت عليها مدى القرون الماضية بل وربما منذ الثورة الصناعية.

ومؤخرًا تحول بول كينيدى إلى الاهتمام بالمنظمة الدولية وهى الأمم المتحدة وعمله الذى أصدره عنها والذى أسماه.

The Parliament of man , the past , the present and the future UN.

وفى استعراضه لسجل الأمم المتحدة على مدى الستين عامًا الماضية يعتبر أنه سجل اختلط فيه النجاح بالفشل، وبناء على هذا فإنه يمكن توقع الفشل وخيبة الأمل فى الحقب القادمة ولكن الانهيار الكامل للأمم المتحدة لن يحدث، ومن ناحية أخرى فإن إعادة بناء شاملة للمنظمة الدولية، كما تدعو إليه العديد من مشروعات الإصلاح الجذرية، هى أيضاً غير ممكنة الآن، حتى وإن كانت مزاياها لا تنكر، ويذهب بول كينيدى إلى إنه عندما تتغير الأمم المتحدة- إذا ما تغيرت على الإطلاق، فإن التحول يجب أن يكون جزئيًا وتدريجيًا وهكذا فإن المنهج الذى يسميه Softly Softly هو أمر حاسم للتغلب على العقبات التى تضعها القوى الكبرى، والمشرعون الوطنيون، والآخرون الذين يفضلون أن تبقى الأمور كما هى، ويعتبر كينيدى أن التغيير ليس غير ممكن ولكن العبء يقع على الإصلاحيين الذين ينتقدون النظام الراهن ولكن عليهم أن يقترحوا التغيرات التى يمكن أن تتحقق، وكى تتحقق هذه المقترحات يجب أن تمر باختبارين: الأول هو ما إذا كانت بالفعل تقدم تحسيناً عمليًا يمكن قياسه فى وضعنا البشرى، والثانى هل تملك فرصة جيدة لأن توافق عليها الحكومات التى تتحكم فى الجهاز الدولى، وهكذا فإن الجدل حول إصلاح الأمم المتحدة لجعلها أكثر فاعلية، وتمثيلاً وخاضعة للمحاسبة هو اليوم ذو أهمية أعظم مما كان عليه منذ خمسة وعشرين عامًا وذلك بفعل عدة تطورات، تتعلق أولها بسياسات القوى power politics، وهى حيوية اليوم مثلما كانت عند تأسيس الأمم المتحدة، فى هذا السياق ينبه بول كينيدى إلى أنه إن لم تحدث كارثة كبرى فى آسيا خلال الحقب القادمة فإن المعالم العامة ستصبح واضحة.

* فحين تحتفل الأمم المتحدة بعيدها المئوى عام ٢٠٤٥ فإن الصين سوف تكون أكبر اقتصاد وقوة منتجة فى العالم وأكبر - حتى - من الولايات المتحدة .

وقد تملك الهند ثالث أكبر اقتصاد فى العالم وأكبر من اليابان وأية دولة أوروبية منفردة.

* أن البرازيل، أو إندونيسيا وربما روسيا إذا ما تم إحياؤها سوف تتقدم بسرعة متعدية الدول الأوروبية الاقتصادية فى المجال الاقتصادى.

أما ثانى التطورات التى يواجهها نظام الأمم المتحدة فهو ضغوط لم تكن قائمة عند تأسيسها مثل البيئة، والاحتباس الحرارى وتحدى خلق ازدهار لثلاثة ملايين نسمة فى آسيا دون أن تدمر معظم الكرة الأرضية، وحتى جماعياً فقد لا يستطيع حل هذه المشكلة الحادة، ولكن ما هو أكيد أن أية دولة بمفردها لن تستطاع ذلك، فالتحدى هو تحد دولى ويجب أن يواجه على المستوى الدولى، الأمر نفسه ينطبق على الإرهاب الدولى فأيا كانت قوة دولة واحدة فإن التعامل مع الإرهاب لايمكن أن يتحقق من خلالها فقط فسوف يحتاج عملاً دوليًا متماسكا، أما التطور الأخير، وربما كان الأكثر أهمية، فإن المجتمع الدولى يواجه تحدى كيفية التعامل مع الدول الفاشلة Failed States ومذابحها الداخلية ومجاعاتها وكوارث أخرى، وإعادة هذه الدول إلى سيادتها المشروعة ، وإذا كانت كل هذه المشاكل لم تكن قائمة عند تأسيس الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ ودستورها، فإن التحدى اليوم هو كيفية تواؤم الأمم المتحدة القديمة مع المسرح العالمى المتغير«الجديد»، وبشكل يجعلها أكثر فعالية أمام مشكلات اليوم والغد الكبرى، وفى محاولة الإجابة على هذا السؤال يستعرض بول كينيدى مشروعات إصلاح الأمم المتحدة، حيث ينادى المشروع الأول بـ« بإزاحة كل ما هو مستقر»Clean the stables، وهو ما يعنى هز النظام، وخفض الإدارات التى يتداخل عملها، وطرد البيروقراطيين ذوى الرواتب العالية الذين يعيشون على بحيرة جنيف، والواقع أن قدراً كبيراً من ذلك قد حدث خلال العقود الماضية بمطالب أعضاء الكونجرس الأمريكى واستجابات من العقليات الإصلاحية فى الأمم المتحدة، ولكن هذا الاقتراح سلبى، وهو يتضمن خفض حجم الأمم المتحدة، وبالتأكيد لن يعطيها

هذا مزيداً من السلطات، ورغم أن هذه المدرسة تشير إلى عدم كفاءات لا يمكن إنكارها فى النظام الحالى، إلا أنها أساساً تشكك فى الحكم الدولى والتهديد الذى يمكن أن تمثله للأعمال الوطنية الفردية، ومن الناحية الأخرى فإن الاقتراح الثانى يبدو فى النداءات لإصلاح سوف يتضمن تغييرات كبيرة فى دستور الأمم المتحدة ويعنى تغيير الميثاق نفسه، وهو ما يتطلب أغلبية الثلثين فى الجمعية العامة وموافقة أو على الأقل عدم استخدام الفيتو من الأعضاء الخمسة الدائمين، وقد أوصت مؤسسة فورد وجامعة ييل عام ١٩٩٥ بتوسيع مجلس الأمن ربما بإضافة خمسة أعضاء دائمين آخرين، وخفض استخدام الفيتو بحيث يقتصر على القضايا العاجلة للحرب والسلام، والغاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى لكى يحل محله مجلس اقتصادى أكثر قوة ومجلس اجتماعى شقيق له، كما دعت تقارير أخرى مثل تلك التى صدرت عن اللجنة عالية المستوى التى شكلت لبحث التهديدات والتحديات والتغييرات، والتى أوصت بإلغاء مجلس الوصاية، كما نادى البعض بخفض فى استقلالية مؤسسات بريتون وودز ومطالبتها بأن ترفع تقاريرها إلى الجمعية العامة، كل هذه الاقتراحات تعنى تحولات مهمة فى السلطة والمزايا، وجميعها قد حركت وسوف تستمر فى أن تنتج نقاشات قوية والسؤال هو إلى أى مدى سوف تنجح أى منها؟

أما النهج الثالث فهو الذى يأخذ موقعاً وسطاً، وهو بالتأكيد لايريد أن يخفض حجم الأمم المتحدة بل على العكس فهو ينشد دعم قدرتها وفاعليتها، وبشكل يرفع مركزها فى أعين الحكومات والجمهور، ومع هذا وإدراكاً للصعوبات السياسية والدستورية فى طريق إصلاح كبير للميثاق ، فإنها تنشد صفقة من التغييرات التدريجية والعملية على الأمد البعيد بحيث إنه إذا ما أثبتت هذه التحسينات نجاحها فإنه قد يكون من الممكن بعد ذلك ضمان تغييرات دستورية مهمة، هذه المدرسة تتضمن الأعضاء الذين يدافعون عن بعض التعديلات للميثاق، ولكنهم يحرصون على أن تكون مقترحاتهم معقولة وأن لا تشعر أية

حكومة أنها مهددة بها، ولكن ماذا عن «أعماق » عملية إصلاح الأمم المتحدة ونعنى بها إصلاح وتوسيع جهازها الرئيس وهو مجلس الأمن ، وحول عضويته وسلطاته؟ أول المدارس التى يناقشها كينيدى هى تلك التى تدعو إلى ترك الأمور كما هى، فحقيقة أن ترتيبات عام ١٩٤٥ لم تعد كاملة ولن يؤخذ بها إذا ما كان أعضاء اليوم الـ ١٩ سوف يقيمون منظمة جديدة، فكل المقترحات التى تهدف إلى تغيير عضوية مجلس الأمن ليس من المحتمل أن تكون فاعلة، والأمر موضع نزاع شديد وملىء بالمشكلات وبشكل يجعل الجدل الجارى هو إساءة العديد من العلاقات الدبلوماسية، وهكذا تدعو هذه المدرسة إلى عدم إثارة «عش الزنابير».

ويناقش كتاب كينيدى جانباً آخر من هذا الجدل حول توسيع عضوية مجلس الأمن المتعلق بأسماء الدول الأكثر ترشيحًا لعضويته الدائمة ويذكر بوجه خاص اليابان وألمانيا بالإضافة إلى عدد من الدول المحورية الصاعدة فى العالم النامى مثل : الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، ويناقش كينيدى احتمالات وإمكانيات هذه الدول ويتساءل هل ستعطى الصين الفيتو للهند؟ وبشكل أكبر لليابان؟ فهناك شك فى هذا، وهل سوف تسلم فرنسا وإنجلترا بعضويتهم، وهو أمر غير محتمل ، وهل تناوب الدول الأوروبية سوف يجىء بأى سياسة متماسكة لمداولات مجلس الأمن؟ وهل توافق روسيا على إعطاء حق الفيتو لليابان؟ وحين تذكر ألمانيا كأولى الدول المرشحة فإن إيطاليا سوف تعارض الفكرة، كما أن باكستان لن ترتاح لتصعيد الهند، ولن يتحمس جيران اليابان لحجج اليابان، وفى أمريكا اللاتينية فإن المفترض أن البرازيل هى الممثل «الطبيعى» للمنطقة وهو أمر تعارضه بشدة المكسيك والأرجنتين، وفى إفريقيا فإن الرأى أن جنوب إفريقيا هى الاختيار وهو أمر تتنازع فيه نيجيريا ومصر والتى تعتبر حكومتها أن العالم العربى لا يمتلك مقعداً دائماً.

هذه الخلافات والتنافسات جعلت بعض الباحثين يبحثون عن طريق وسط فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، فمثلاً قدمت اللجنة رفيعة المستوى، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ صفقة من البدائل التى اقترحت إحداها: عدم التعرض لمزايا الأعضاء الخمسة الدائمين وإلا فإن شيئًا لن يتحقق على الإطلاق، وزيادة العدد الكلى للمجلس من ١٥ إلى ٢٤، وتقسيم الأعضاء التسعة عشر المتناوبين وفقًا للمناطق « ٦ ، مقاعد لإفريقيا، وعدد أقل لأوروبا باعتبار أنها ثلاثة مقاعد، وأخيراً ٦ مقاعد أخرى دائمة (ولكن بدون فيتو) لإقامة عضوية لمدة ٤ سنوات.

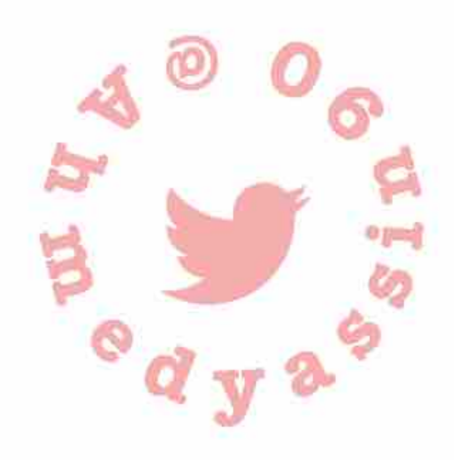
فإذا كان هذا هو رأى بول كينيدى حول مستقبل الأمم المتحدة وحول إصلاحها وتوسيع مجلس الأمن وهو الرأى الذى يصدر عن خبرة كينيدى الأكاديمية الخالصة، فإن للدكتور بطرس بطرس غالى رأيا آخر لا ينطلق فقط من خبرته الأكاديمية كأستاذ للمنظمات الدولية والقانون الدولى، وإنما أساسًا من تجربته كأمين عام للأمم المتحدة (راجع حديثه للأهرام فى ٢٠٠٦/١٢/٣١)، فمن وجهة نظره فى عملية إصلاح الأمم المتحدة وإعادة هيكلة المنظمة الدولية يعتبر الدكتور غالى أن هناك إصلاحات تفرض نفسها بصورة ملحة فى المدى القريب، وأخرى لابد من مراعاتها فى المدى البعيد، وهو يعتقد أن عملية إصلاح مجلس الأمن هى من الإصلاحات التى تقع فى المدى القريب... وفى هذا الشأن وحول الفكرة الشائكة عن زيادة عدد الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن يعتقد الدكتور غالى أن السؤال هو ما إذا كان يتم تقسيم المجلس بعد توسيعه إلى دول دائمة العضوية لها حق الفيتو ودول أخرى دائمة ولكن ليس لديها الحق نفسه، ويعتبر الدكتور غالى أن ما هو أهم هو كيفية تحديد آليات استخدام حق الفيتو، ومن رأيه أنه من الأفضل تحديد استخدام حق الفيتو فى حالات معينة بما يعنى تقييد استعماله، ويعدد الدكتور غالى المجالات التى يجوز فيها استخدام حق الفيتو مثل فرض العقوبات أو الإجراءات القهرية التى تحتاج إلى مساندة عسكرية

وإلى قوات دولية، ولا ينبغى استخدامه فى الإجراءات الخفيفة كطلب رأى استشارى من محكمة العدل الدولية أو انسحاب الأمين العام.

ويمتد بصر الدكتور غالى إلى الرؤية الأشمل للمنظمة الدولى والتنظيم الدولى منذ تأسيسه بعد الحرب العالمية الأولى، فهو يدعو منذ الثمانينات إلى التركيز على المستقبل الذى يتواءم مع التطورات التى تحدث فى الحياة الدولية والنظام الدولى. وعلى هذا الأساس فإذا كانت منظمة عصبة الأمم التى كانت نتاج الحرب الأولى تمثل الجيل الأول من التنظيم الدولى، والأمم المتحدة التى تأسست بعد الحرب العالمية الثانية تمثل الجيل الثانى، فإننا فى حاجة اليوم إلى جيل ثالث للنظام الدولى، والذى يتميز بالجمع بين عضوية الدول وعضوية ممثلى المنظمات غير الحكومية التى تمثل المجتمع المدنى. وترتبط هذه الفكرة عند الدكتور بطرس غالى بفكرته أو دعوته إلى ديمقراطية العلاقة الدولية، وعلاقة ذلك بالديمقراطية الوطنية فتطور المنظمة الدولية لن يؤثر فقط على السياسة الدولية، وإنما سيتعدى ذلك إلى الأوضاع الداخلية للدول ومصالحها الوطنية.

رابعًا: قضايا مصرية

- في إدارة السياسة الخارجية المصرية
- تحديات السياسة الخارجية المصرية
- هل تراجع حقًا دور السياسة الخارجية المصرية؟
- نظرات في الأمن القومي المصري
- في العلاقات المصرية الأمريكية
- الحوار الإستراتيجي المصري الأمريكي لماذا؟
- مصر والصين والقوة الناعمة
- مصر والصين وخبرات مشتركة
- مصر والصين وتطور النظام الدولي


@Ahmedyassin90

فى كل مرة تواجه فيها السياسة الخارجية المصرية أزمة إقليمية أو دولية، تثور التساؤلات حول أسلوب إدارة هذه الأزمة والتعامل معها، وحول ما إذا كانت جرت مناقشة أبعادها وتشابكاتها الإقليمية والدولية، ودوافع أطرافها وقدراتهما، وتقدير ردود الأفعال المتوقعة إزاءها، وهل هى أزمة عارضة أم سيقدر لها الاستمرار، وما آثارها الآنية والبعيدة المدى؟ وما مدى تأثيرها على الرأى العام الداخلى، وفى النهاية ما مدى تأثيرها على مكانة وصورة مصر الإقليمية.

كل هذه الأسئلة وغيرها لاشك تثور بين المهتمين بقضايا السياسة الخارجية وخبرائها المدنيين والعسكريين، وهى أسئلة مشروعة وإن كانت تتردد على استحياء دون أن تتبلور فى اتجاه يؤدى إلى تحقيق الحاجة وإلى أسلوب وآلية مؤسسية لإدارة مثل هذه الأزمات بالشكل الذى يضمن التعامل معها بشكل متماسك وقائم على التقييم الموضوعى وشامل لأبعادها.

والواقع أن هذه القضية لابد أن تقودنا إلى الاستعراض السريع لعهود السياسة الخارجية المصرية الثلاثة: عبد الناصر، والسادات، ومبارك وسوف يوحى لنا هذا الاستعراض أنه فى العهود الثلاثة، مع اختلافات جزئية وربما شكلية، قد غلب الطابع الشخصى على اتخاذ القرار فى عدد من الأزمات المصيرية التى واجهتها السياسة الخارجية المصرية، فالقرارات الرئيسة فى عهد عبد الناصرو وذات التأثير البعيد المدى: تأميم قناة السويس، وسحب قوات الطوارئ فى مايو ١٩٦٧ وإغلاق خليج العقبة، كانت فى جوهرها قرارات شخصية طغت عليها شخصية عبد الناصر ورؤيته وطبيعة حكمه وقد تكون هذه القرارات قد سبقتها بعض المشاورات مع مستشارين وزملاء، إلا أنها كانت تصب فى النهاية فيما يراه هؤلاء أنها رؤية ووجهة نظر الرئيس، وفى عهد السادات كانت القضية الخارجية الرئيسة التى واجهته هى الاحتلال الإسرائيلى لسيناء، وعلى الرغم من محاولة السادات

تخفيف قبضة الحكم الفردى والشمولى، إلا أن قرارات الحرب والسلام الدبلوماسية كانت فى جوهرها من وحى تفكير السادات ورؤيته، وقد يكون من الاختلافات الجزئية عن عهد عبد الناصر استعانة السادات من وقت لآخر بمجلس الدفاع الوطنى، وإدخاله لمنصب مستشار الأمن القومى لكى ينسق بين الأجهزة المختلفة، ورغم توفيقه فى اختيار شخصية المستشار فى شخص السيدحافظ إسماعيل وفريق معاونيه، إلا أننا نعتبر أن دور هذا الجهاز كان أقرب إلى دور سكرتارية المعلومات، والاستعانة به فى بعض الاتصالات الخارجية مثلما حدث فى اللقاء مع هنرى كيسنجر مستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومى عندئذ.

ولعل ما يعكس طبيعة اتخاذ القرار فى عهد السادات قراره بإبعاد المستشارين العسكريين السوفيت والذى فاجأ به أقرب مستشاريه، هذا فضلاً عن أسلوب إدارته لدبلوماسية ما بعد إنهاء معارك حرب أكتوبر وبشكل خاص فى إعادة توجيه السياسة الخارجية المصرية وعلاقاتها الإقليمية والدولية.

أما فى عهد الرئيس مبارك فإن جوهر السياسة الخارجية المصرية وأسلوب إدارتها وردود أفعالها تجاه الأزمات المختلفة فهو يعتمد فى نهاية الأمر على رؤية محددة هى فى الواقع استمرار لما أرساه السادات من الانفصال عن خط الحروب والمواجهات والابتعاد عن توريط مصر فى نزاعات قد تستنزف مواردها وقدراتها التى هى فى حاجة إليها فى عملية التنمية الداخلية، غير أن ما يميز عهد مبارك عن عهد السادات هو أسلوبه المتوازن فى إدارة سياسة وعلاقات مصر الخارجية، وقد بدأ مبارك عهده بالحرص على عودة مصر إلى العالم العربى وبناء علاقات متوازنة مع القوى الخارجية وإن كانت العلاقات مع الولايات المتحدة والحرص عليها قد نالت نصيبا واضحاً، هذه الرؤية التى يتبناها رئيس الدولة هى التى تطبع توجهات وتقديرات الأجهزة التى تعاونه فى حقل السياسة الخارجية وهى وزارة الخارجية، وهيئة الأمن القومى، وهما الجهازان اللذان ساهما فى تنفيذ رؤية الخط

العريض للسياسة الخارجية كما يتصورها الرئيس، وقد تكون هذه الرؤية والحرص عليها والتقيد بها وراء الانتقادات التى توجه إلى السياسة الخارجية المصرية وخاصة حول دورها ومكانتها الإقليمية، وفى رأينا أن الحرص على تفادى المواجهات والدخول فى صراعات لا يتعارض مع أن يكون لمصر دور مؤثر وفاعل فى محيطها الإقليمى وكذلك فى النظرة الدولية لها بشرط أن تدار السياسة الخارجية المصرية فى أوقات الأزمات على أساس معلوماتى دقيق ورؤية شاملة مع تمسك بالثوابت الوطنية والإقليمية، وأن لاتبدو منفصلة عن الاتجاه العريض للرأى العام وإن كان هذا لا يعنى الاستجابة المطلقة لنزعاته، فضلاً عن الحاجة إلى خطاب إعلامى محكم ومدروس، ونتصور أن هذه الاعتبارات والشروط سوف تتحقق من خلال آلية مؤسسية للأمن القومى تعمل بشكل منهجى ومنتظم، وتتابع وتتوقع القضايا الإقليمية واحتمالات تطورها وتأثيرها على الأمن القومى المصرى، وتقدم الخيارات والبدائل للتعامل مع هذه القضايا، ولشمول قضايا ومصالح الأمن القومى المصرى فإن هذا يجب أن يضم وزارات الخارجية، والدفاع، والداخلية، والأمن القومى، والإعلام والاقتصاد مع مجموعة من الخبراء المتخصصين فى الشئون الخارجية والأمن القومى.

لقد كانت مصرخاصة عبر العقود الخمسة الماضية، ومع دورها الإقليمى وتشابكها مع القضايا الدولية، فى حاجة إلى مجلس للأمن القومى يرشد سياستها الخارجية ويوجهها، وهى اليوم أكثر حاجة إلى مثل هذا المجلس، فى ظل خطورة القضايا الإقليمية المحيطة، ومع تعقد البيئة الدولية، وتداخل هذا كله مع الأوضاع الداخلية المتفاقمة وضغوطها ومتطلباتها.

تحديات السياسة الخارجية المصرية

تتحدد السياسة الخارجية للدول وتتأثر بالبيئة العالمية التى تعمل وتتحرك فيها، وبالقوة أو القوى التى تتحكم وتوجه هذه البيئة، كما تتحدد بيئتها الإقليمية المباشرة بالقضايا التى تشغلها وتتفاعل معها، هذا فضلاً عن وضعها الجغرافى السياسى وميراثها التاريخى ومكوناتها الحضارية والثقافية والتوجهات الأيديولوچية لقادتها، والرؤية الشخصية للقيادة السياسية فيها.

وعلى مدى نصف القرن الماضى ومع بداية الخمسينات وقيام النظام الثورى فى مصر تأثرت السياسة الخارجية المصرية بل وتحددت بطابع العصر وبروز اتجاهات التحرر من الاستعمار والتحرر القومى وهو ما تلاقى مع الطابع الثورى التحررى للنظام الجديد فى مصر وقادته، وقد توافق مع هذا بروز التنافس بين القوتين العظميين على المكانة الدولية وعملهما على اجتذاب القوى الجديدة إلى محيطه وتحالفاته، وهو ما وفر للدول الجديدة حرية الحركة والمناورة والاختيار، وهو ما استخدمته السياسة الخارجية المصرية الجديدة فى مقاومة ما كان مطلوب منها من الانطواء فى أحلاف ومنظمات إقليمية.

ومع التحولات التى حدثت فى السياسة الخارجية المصرية منذ منتصف السبعينات أصبحت مصر أكثر انفتاحًا وتأثرًا بالبيئة الدولية وهو الطابع الذى سيظل يلازمها وخاصة بعد التغيير الجذرى الذى حدث فى النظام الدولى وبروز عالم القطب الواحد وتبلور ظاهرة العولمة.

ويستطيع المراقب اليوم، أن يرصد ثلاث معضلات تواجه السياسة الخارجية المصرية بما يمثل تحديات عليها أن تواجهها وتتعامل معها : وتتمثل المعضلة الأولى فى ظاهرة العولمة وهى ظاهرة لايقتصر تأثيرها على السياسة الخارجية المصرية بل تشمل كل السياسات العالمية، إلا أن تأثير هذه الظاهرة وتجلياتها

الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، وما تفرضه من قوانين السوق والتجارة العالمية وانفتاح الحدود والسماوات وتدفق المعلومات والديمقراطية وحقوق الإنسان، ويزداد فى الحالة المصرية مع تعقد الظروف المصرية ومع قصور القدرات عن التعامل مع الظاهرة ومتطلباتها وبشكل يضمن تحييد ما تفرضه من قيود والاستفادة فيما تتيحه من فرص.

وتتمثل المعضلة الثانية فى طبيعة النظام العالمى الراهن والذى يتفق الجميع على أن قوة واحدة بما تمتلكه من قدرات اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية غير مسبوقة أصبحت تتربع على قمته، وقد تعمقت هذه الطبيعة من مجىء إدارة بوش الحالية التى تبنت مفاهيم متطرفة حول قوة الولايات المتحدة ودورها العالمى وتريد أن تعيد تشكيل منطقة مثل الشرق الأوسط وفق رؤاها ومصالحها، والمعضلة بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية أنه بأية حسابات عاقلة لاتستطيع أن تدخل فى مواجهة أو صدام مع هذه القوة، إذ إن مثل هذا الصدام غالى التكلفة، غير أنه وفى الوقت نفسه فإن مصر لاعتبارات تتصل بمكانتها ومسئولياتها والتزاماتها الإقليمية، لا تستطيع أن تجارى وتؤيد كل ما تطلبه الولايات المتحدة منها أو تساير مخططاتها الإقليمية، الأمر الذى يجعل العلاقات المصرية الأمريكية علاقات مركبة وتجعل إدارتها بالغة التعقيد والتداخل، وتتطلب حواراً متصلاً ومؤسسيًا يتعرف كل جانب بشكل أعمق على اعتبارات الآخر ومصالحه وأولوياته.

أما المعضلة الثالثة فتتمثل فى حالة الإقليم وبيئته والأوضا ع المعقدة والمهددة التى تسوده، ومنذ غزو العراق للكويت والنظام الإقليمى العربى الذى تنتمى إليه مصر، وكانت تقوده فى يوم من الأيام يتعرض لتغيرات عميقة من ترسخ للوجود الأجنبى، وترسخ القطرية، وظهور هويات وأدوار جديدة فى منطقة مثل الخليج، وتوحش الدور الإسرائيلى مع تصاعد المقاومة الفلسطينية، ثم الغزو الأمريكى للعراق المدمر لدولة عربية بكل تداعياته الإقليمية بالتوازى مع الدور الإيرانى ومواجهته مع الولايات المتحدة حول برامجها النووية، وقد أكملت حلقات الأزمة

حول الإقليم بتطورات الوضع السورى اللبنانى، والتصعيد الأمريكى مع سوريا، الأمر الذى يجعل مستقبل هذا البلد العربى المهم واستقراره أمراً يصعب التنبؤ به، وفى الجنوب ، حيث أكثر مناطق أمن مصر القومى حساسية، تواجه السياسة الخارجية المصرية الوضع فى السودان، والذى رغم ما تم من اتفاقيات، لا يزال هشاً وبعيداً عن الاستقرار.

مثل هذه البيئة الإقليمية المثقلة بالأزمات والأخطار تلقى مسئوليات جسيمة على السياسة الخارجية والدبلوماسية المصرية وتجعل دورها مطلوباً بشكل أكبر، وهو فى الأغلب دور توفيقى تعتمد فيه على رصيدها كقوة اعتدال واستقرار فى المنطقة.

هذه هى المعضلات العالمية والدولية والإقليمية التى تواجهها السياسة الخارجية المصرية وتجعلها تتحرك على خيط رفيع يتطلب قدراً كبيراً من الحنكة والموازنة بين الاعتبارات والحسابات الدقيقة والرؤية الإستراتيجية، وإدارة السياسة الخارجية بشكل مؤسسى، وهو ما يتطلب التفكير فى إنشاء مجلس للأمن القومى ينسق بين الأجهزة المختلفة ويتابع ويناقش القضايا والأزمات المحيطة وتأثيرها على الأمن القومى المصرى، ورسم الإستراتيجيات وتقديم الخيارات والبدائل.

هل تراجع حقاً دور السياسة الخارجية المصرية؟

من القضايا التى تشغل المهتمين بالسياسة الخارجية المصرية،ودورها على الساحة الإقليمية والدولية، التساؤل حول مدى فاعلية هذا الدور ومدى انعكاسه على مكانة مصر الدولية والإقليمية ويستعيد جانب من هذا النقاش الدور البارز والمؤثر الذى لعبته السياسة الخارجية المصرية فى العديد من قضايا المنطقة بل وفى الساحة الدولية فى فترة الخمسينات ومنتصف الستينات.

وبداءة فإن رؤية الدور الخارجي المصرى كما تطور بشكل خاص خلال الحقبتين الماضيتين يجب أن يرى فى سياق تطور السياسة الخارجية المصرية وأدوارها على مدى نصف القرن الماضى، وفى هذا الشأن فإننا نستطيع أن نقسم تطور السياسة الخارجية المصرية عبر ثلاثة عهود؛ هى العهد الناصرى، ثم عهد الرئيس الراحل أنور السادات، ثم عهد الرئيس حسنى مبارك، وبداءة من المهم أن ندرك أن السياسة الخارجية المصرية شأنها شأن أى سياسة خارجية لدولة أخرى إنما تتقرر وفقاً لأوضاع هذه الدولة التاريخية وموقعها الجيوستراتيجى وقدراتها وإمكانياتها الذاتية، غير أن هذه السياسة فى الوقت نفسه إنما تتقرر وفقاً لتطورات الأوضاع الإقليمية والدولية التى تعمل فيها وتتأثر وربما تؤثر فيها أيضاً.

وفى هذا السياق أيضاً نستطيع أن نتذكر أن السياسة الخارجية المصرية خلال العهد الناصرى قد تأثرت وصاغت مفاهيمها وفقاً للظروف الإقليمية والدولية التى كانت تحيط بها وهى ظروف نمو حركات التحرر والاستقلال الوطنى والتى أصبحت جزءاً منها، وأدت شخصية جمال عبد الناصر ومفاهيمه وتأثره بالعصر الثورى إلى أن يلعب دوراً رائداً فى هذا النطاق ومن ثم أصبحت مصر مركزاً للتأييد ودفع حركة التحرر الوطنى، وكان دورها فى مؤتمرات باندونج وكذا فى إنشاء حركة عدم الانحياز.

كذلك تميز عهد عبد الناصر بتصاعد الحرب الباردة والتنافس بين القوتين على مناطق النفوذ فى العالم وعلى عقول وقلوب البشر، وهو الوضع الدولى الذى استفاد منه جمال عبد الناصر، واستثمره لخدمة أهدافه فى التحرر الوطنى والتنمية، وعلى هذا نستطيع أن نستخلص أن السياسة الخارجية المصرية والدور المصرى خلال حقبة الخمسينات والستينات كانت نتاجًا للأوضاع الإقليمية والدولية السائدة.

وفى عهد الرئيس السادات، حدث تحول جذرى فى السياسة الخارجية المصرية لعبت السمات الشخصية للرئيس ومفاهيمه دوراً أساسياً فيها، ففى الوقت الذى خطط فيه وأدار حرب أكتوبر، والإنجاز العسكرى الذى حققه الجيش المصرى فيها، اعتبر الرئيس السادات أن إدارة وتوجهات السياسة الخارجية المصرية تدخل عهداً جديداً فيه علاقات التحالف التى ربطت بين مصر والولايات المتحدة إلى علاقات تعاون ومشاركة مع الولايات المتحدة والغرب، وهو المفهوم الذى وجه السياسة الخارجية المصرية وكان من أهم نتائجه توقيع اتفاقيات السلام بين مصر وإسرائيل الأمر الذى انعكس بشكل سلبى على علاقات مصر مع محيطها الإقليمى.

أما عصر الرئيس حسنى مبارك، فإن نقطة الانطلاق التى بدأ منها وربما استمرت حتى الوقت الراهن، فهى مفهوم التوازن فى إدارة العلاقات الخارجية، وقد استدعى هذا المفهوم العمل على إعادة علاقات مصر فى محيطها العربى وتصحيح الخلل الذى اعترى هذه العلاقة منذ نهاية السبعينات، وإن كانت عودة مصر إلى محيطها الإقليمى لم تؤثر على التزامات مصر تجاه معاهدة كامب ديفيد، الأمر الذى سوف يصبح أحد أوراق السياسة الخارجية المصرية فى استثمارها لصالح القضية الفلسطينية، ولعل هذا يدفعنا إلى إنصاف سياسة السادات وتحويله إدارة الصراع من الحروب والمواجهات إلى الحوار والتفاوض وهو الأسلوب الذى أصبح مطلبًا عربيًا وإستراتيجية عربية فى عملية سلام الشرق الأوسط.

أما على المستوى الدولى؛ فإن مفهوم أو إستراتيجية التوازن فى إدارة العلاقات الخارجية المصرية هو الذى أدى إلى الاحتفاظ والاستمرار بعلاقات التعاون والمشاركة مع الولايات المتحدة فى الوقت الذى أقامت فيه مصر علاقات متوازنة مع قوى رئيسة فى العالم مثل الاتحاد السوفيتى وقتها، والاتحاد الأوروبى والصين واليابان، وهكذا تتعدد الاختيارات وعلاقات التعاون مع العالم الخارجى ولا تقتصر على قوة واحدة.

من خلال ما عرضناه بإيجاز عن تطور مراحل وعهود السياسة الخارجية المصرية خلال الخمسين عامًا الماضية، نستطيع أن نستخلص أن السياسة الخارجية المصرية وخاصة خلال الحقبتين الماضيتين أصبحت تعمل فى محيط دولى وإقليمى متغير كان أكبر ملامحه هو انتهاء عصر القطبية الثنائية، وتفرد قوة كبرى هى الولايات المتحدة بالنظام الدولى، وإقليميًا تعرض الإقليم لهزات كبرى مثل حرب الخليج الأولى والغزو العراقى للكويت، الذى هز النظام الإقليمى العربى ثم زلزال الحرب الأمريكية على العراق وترسيخ الوجود الأمريكى فى المنطقة، هذا فضلاً عن جمود عملية السلام وتعقد الوضع الفلسطينى الفلسطينى، والحرب على لبنان، والمواجهة الأمريكية مع إيران حول برنامجها النووى.

وهكذا نرى مدى تعقد وتشابك البيئة الإقليمية والدولية التى تعمل السياسة الخارجية المصرية من خلالها، وتفرض عليها ممارسات متوازنة ومعالجات حكيمة ومحسوبة فى التعامل مع هذه القضايا.

فى هذا السياق أيضًا تأتى تحركات مصر وبشكل خاص تجاه قضايا إقليمها واستجابة لمتطلبات بث الاستقرار والتقدم فى هذه القضايا وهو ما نراه فى تعامل السياسة الخارجية المصرية مع النزاع الفلسطينى الإسرائيلى من حيث تهيئة مناخ الاستقرار المطلوب لتقدم العملية السلمية من خلال تحقيق توافق فلسطينى فلسطينى يهيئ المناخ لدفع إسرائيل إلى إعادة إطلاق عملية التفاوض من أجل تسوية سياسية تستخدم مصر فيها القوى الدولية مثل الرباعية كما تستخدم

مبادرات السلام العربية ودعمها دوليًا، وفى قضية العراق فإن توافق ٦٠ دولة على اختيار شرم الشيخ مكانًا لعقد المؤتمر الدولى حول العراق إنما يشهد فى الواقع على اعتراف المجتمع الدولى بمركزية الدور المصرى وأهميته. ويتوازى مع هذا دور السياسة الخارجية المصرية حيث تتواجد مصر فى كافة المؤتمرات واللقاءات والاتفاقيات التى تنشأ عنها من أجل تسوية سلمية للوضع فى السودان، كما يتوازى مع هذا علاقاتها مع القوى والأطراف السودانية المختلفة والدور التعميرى الذى تقوم به مصر فى الجنوب. وفى هذا السياق من المهم أن نوضح أن قيام دولة فى المنطقة بدور أو إنجاز معين فى قضايا المنطقة لا يعنى الانتقاص من الدور المصرى فربما كان دور هذه الدولة هو استكمال لما قامت به مصر وهذا ما حدث فى اتفاق مكة الذى كان فى الواقع استمرارًا وبناءً على ما قامت به مصر على مدى عام من محاولات التوفيق بين الأطراف الفلسطينية.

نخلص من هذا كله، إلى أن مشكلة من يقولون بتراجع دور مصر الإقليمى أنهم يتجاهلون التطورات الهائلة التى حدثت فى بنية النظام الدولى خلال العشرين عامًا الماضية وكذلك التطورات والأحداث التى ألمت بالبيئة الإقليمية، هذا فضلاً عن تعقد وتعدد احتياجات التنمية فى الداخل والحاجة إلى علاقات خارجية تخدمها وهى تطورات تتطلب تكيفًا معها وصياغة دور مصرى يرتكز أساسًا على التعبئة والتنسيق مع الأدوار الدولية والقوى الإقليمية من أجل التعامل بشكل خاص مع القضايا المتفجرة فى المنطقة.

وإذا كنا قد ركزنا على الطبيعة المعقدة للبيئة الدولية والإقليمية التى تعمل من خلالها السياسة الخارجية المصرية، والأعباء المتزايدة التى تفرضها، والحاجة إلى الحكمة والحسابات الدقيقة ، فإن السياسة الخارجية المصرية تحتاج إلى شىء من الخيال والإبداع الذى لا يجعل خطواتها مجرد رد فعل للأحداث وإنما تستبقها وتتنبأ بها، وهى أمور تحتاج أن نكرر ما سبق أن طالبنا به من إنشاء مجلس للأمن القومى يقوم بمهام التنسيق بين الأجهزة المختلفة التى تعالج قضايا السياسة الخارجية وتقدم مثل هذه الأفكار والمبادرات، كما تقدم الأساس المؤسسى لإدارة السياسة الخارجية.

نظرات فى الأمن القومى المصرى

كان من القضايا التى انشغل بها المؤتمر السنوى للحزب الوطنى الديمقراطى قضية الأمن القومى المصرى ومحدداته الإقليمية والدولية، وكان من الأمور المشجعة مناقشة هذه القضية فى نطاق قضايا البناء الداخلى، ونود هنا أن نساهم فى هذا النقاش بملاحظتين أساسيتين: تذهب الملاحظة الأولى إلى أن تفكير أى دولة فى أمنها القومى ومحدداته يجب أن ينطلق من حقيقتين، الحقيقة الأولى هى أهمية التحديد الدقيق لمصادر التهديد التى يتعرض لها الأمن القومى، والحقيقة الثانية هى التداخل بين مصادر التهديد الداخلى والمصادر الخارجية، فالمجتمع المتماسك المحصن ضد التوترات الداخلية هو أكثر قدرة ومناعة ضد التهديدات الخارجية، وهو أكثر قدرة على مواجهتها، فإذا طبقنا هاتين الحقيقتين على الأمن القومى المصرى سوف نكتشف أنه يتعرض للتهديد من مصادر داخلية أكثر مما يتعارض له من تهديدات خارجية، فالحقيقة أنه منذ توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية والتزام مصر بها، قد انتفى أكبر مصادر التهديد الخارجى للأمن القومى المصرى وإن كان هذا لايستبعد إمكانيات تجدده، وعلى هذا يصبح السؤال الرئيس الذى يجب أن يشغلنا هو: ماذا فعلته مصر على مدى الحقب الثلاث الماضية التى تمتعت خلالها بالسلام فى مواجهة قضاياها وتحدياتها الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟ والإجابة الدقيقة والأمينة على هذا السؤال هى التى ستحدد مدى التهديدات الخارجية، فالمجتمع الذى يفتقر إلى نظام سياسى متماسك، وإلى الصحة الاقتصادية والاجتماعية إنما يقدم دعوة للتهديدات والتدخلات الخارجية، وتفقد سياسته الخارجية أى تأثير حقيقى، وأمامنا تجربة الصين التى تؤكد العلاقة العضوية بين بناء الداخل، والثقة والنفوذ الخارجى، فالعالم بكل قواه لم يقبل على الصين إلا بعد أن حققت تجربة النمو غير المسبوقة على مدى الحقب الثلاث الماضية، ومنذ أطلق زعيمها التاريخى دنج شاو بنج

عملية الانفتاح ذات الملامح الصينية وأطلق طاقات المجتمع وقواه وبشكل وصلت معه الصين إلى القوة الاقتصادية الرابعة فى العالم، ويتوقع لها إذا ما استمر النمو بهذا الثبات أن تلحق بالولايات المتحدة فى عشرينات أو ثلاثينات هذا القرن.

أما الملاحظة الثانية فتدور حول إدارة مصر لعلاقاتها الإقليمية والدولية، وسوف نختار لتوضيح معالم إدارة مصر لهذه العلاقات قوة إقليمية هى إيران، وقوة عالمية هى الولايات المتحدة الأمريكية، وفى تصورنا أن نقطة انطلاق علاقتنا بإيران يجب أن تبدأ من حقيقة أن إيران كانت وستظل قوة إقليمية لا يمكن تجاهلها، وأنه إذا كانت لنا تحفظاتنا على نظامها وتوجهاتها الأيديولوجية إلا أنه أصبح واضحاً أن من الصعب أن نتصور تحقيق تسوية حقيقية لقضايا الشرق الأوسط فى العراق، أو لبنان وفلسطين دون مشاركة إيرانية إيجابية، والوصول إلى ذلك يكمن فى تلبية متطلبات إيران السياسية والأمنية والتعامل معها باحترام ودون استفزاز، هذا فضلاً عن دورها فى قضية هى من هموم الأمن القومى المصرى وهى قضية الانتشار النووى فى الشرق الأوسط والبرنامج النووى الإسرائيلى، والذى كما أكد مراراً مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنه لن يحل إلا فى نطاق نظام أمن إقليمى واضح أن إيران لابد أن تكون أحد أعمدته، هذه الحقائق تعود بشكل مباشر إلى أهمية بناء مصر لعلاقات إيجابية مع إيران خاصة وأنه من الواضح أن إيران تتطلع إلى ذلك وتدرك قيمة مصر الإقليمية ونتصور أنه من خلال هذا المستوى من العلاقات تستطيع مصر أن تساهم فى توجيه السياسة الخارجية الإيرانية إلى أن تكون عنصراً إيجابياً فى قضايا المنطقة، واستطراداً من هذا المنطق فإن مصر ومعها دولٌ عربية كان يجب أن يكون لها دور فى العملية الدبلوماسية فى المواجهة حول البرنامج النووى الإيرانى على غرار المجموعة السداسية التى تعالج قضية البرنامج النووى الكورى الشمالى، ذلك أن مصر أكثر الدول العربية تأثراً بنتائج هذه المواجهة سلباً أو إيجاباً.

أما القوة العالمية وهى الولايات المتحدة، فقد كانت إدارة العلاقة، حتى بعد بناء علاقات متقدمة معها قضية إشكالية بالنسبة لمصر بالنظر إلى تفاوت القوة بين الجانبين، فمصر قوة إقليمية لها اعتباراتها ومسئولياتها الخاصة، والولايات المتحدة قوة عالمية لها مصالحها وتواجدها العالمى، وقد زادت هذه الإشكالية تعقيداً مع سياسات ومفاهيم إدارتها الحالية والتى أصبحت تشكل إدارة العلاقات معها معضلة ليس فقط بالنسبة لمصر بل حتى لحلفائها، وكما عبرنا مراراً نتصور أن نقطة انطلاق علاقة مصر مع الولايات المتحدة يجب أن تكون هى إدراك أنها قوة لا يمكن تجاهلها أو الدخول فى خصام أو مواجهة معها، وأن مصالح مصر تفرض تعاوناً واسعًا فى مجالات حيوية بالنسبة لمصر، غير أن إدارة العلاقة على هذا الأساس لايعنى على الإطلاق تخلى مصر عن ثوابتها القومية ومسئولياتها الإقليمية ورؤيتها الخاصة لقضاياها، فضلاً عن استقلالية القرار المصرى، فالتضحية بهذا يعنى التضحية بدور مصر ومكانتها وصورتها الإقليمية بل وربما احترام الولايات المتحدة ذاتها لها، إدارة العلاقات مع الولايات المتحدة على هذا الأساس يمثل تحدياً دقيقاً للسياسة الخارجية المصرية للوصول إلى لحظة التوازن بين هذين الاعتبارين، ونتصور أن هذه الأدوات المهمة لتحقيق هذا التوازن هو الحوار الاستراتيجى المستمر والمنتظم والمؤسسى بين البلدين، وهو ما شرع فيه وزير خارجيتنا فى زيارته لواشنطن فى أغسطس الماضى (٢٠٠٦)، ونأمل أن يتواصل لا أن ينقطع كما تصور البعض خطأ؛ فمثل هذا الحوار يصبح مطلوباً أكثر مع تعقد القضايا وتعددها، وهو حوار يحتاج من جانب مصر إلى لغة قوية وتحذيرية من سياسات الولايات المتحدة فى المنطقة، ولعل خطاب السيد وزير خارجيتنا فى الأمم المتحدة يكون مؤشراً على ذلك. ومن العوامل التى سوف تساعد مصر فى إدارة علاقاتها مع الولايات المتحدة هو تعدد علاقاتها ونموها مع قوى العالم الرئيسية الأمر الذى يوفر لها الخيارات والبدائل، فى هذا الصدد نأمل أن يتحقق ما بشر به وزير التجارة عقب زيارة له للصين من أن تصل الصين فى غضون عدة أعوام إلى مرتبة الشريك التجارى الأول مع مصر.

فى العلاقات المصرية الأمريكية

انتقلت العلاقات المصرية الأمريكية من مرحلة التوتر بل والخصومة التى سادت فى الخمسينات والستينات إلى مرحلة الالتقاء والتعاون فى منتصف السبعينات، وذلك بعد الدور الذى قامت به الدبلوماسية الأمريكية، بترحيب وربما بدعوة من مصر، فى الأعقاب المباشرة لحرب أكتوبر وترتيبات واتفاقيات فض الاشتباك الأولى والثانية، وتطورت هذه العملية إلى محادثات واتفاقات كامب ديفيد بدور و وساطة أمريكية حاسمة، وتتويج هذه الاتفاقيات باتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩ ، ومنذ هذا الحين أصبحت اتفاقات كامب ديفيد من أركان ودعائم العلاقات المصرية الأمريكية والأساس الذى تتطور عليه، وتدعم هذا الأساس بالبعد الاقتصادى من خلال المساعدات الأمريكية فى شقيها الاقتصادى والعسكرى، والتى بلغت سنوياً ٢ ,١ بليون دولار.

غير أنه مع بدايات الثمانينات بدأت هذه الأسس تتعرض للاهتزاز والاختبار، وكان أول اختبار لها خلال حرب لبنان والعدوان الإسرائيلى عليها عام ١٩٨٢ وبشكل ما بفعل مذابح صبرا وشاتيلا والتى دفعت مصر إلى سحب سفيرها فى إسرائيل الأمر الذى رأته دوائر أمريكية كثيرة، رسمية وغير رسمية، تعريضاً لاتفاقات كامب ديفيد واتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية للخطر وأصبح من المطالب الأمريكية لمصر إعادة السفير المصرى لإسرائيل وظلت الحكومة المصرية تحتفظ بموقفها لحين الانسحاب من لبنان(فيما عدا الجنوب)، وقد تكرر هذا الموقف واستدعت مصر سفيرها من إسرائيل فى أعقاب الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠ .

على الرغم من هذين الحادثين، ظلت مصر ملتزمة بجوهر السلام مع إسرائيل وباتفاقية السلام، بحيث أصبحت من مسلمات العلاقات المصرية الأمريكية، ولم تعد الولايات المتحدة يقلقها مدى ثبات اتفاق السلام المصرى الإسرائيلى، وهكذا

كما قال خبير أمريكى زار المجلس المصرى للشئون الخارجية مؤخراً «بهتت» ذكريات كامب ديفيد، ولم تعد تمثل قوة الدفع الأولي في بناء العلاقات وتطورها. ومثلما «بهتت» ذكريات كامب ديفيد وخاصة فى الذاكرة الأمريكية، بدأت تهتز الدعامة الاقتصادية للعلاقات، ونعنى بها المساعدات الأمريكية لمصر. فمع عام ١٩٩٨ بدأت المساعدات الاقتصادية تتناقص بمعدل ٤٠ مليون دولار سنويا وبشكل بلغت معه المساعدات عام ٢٠٠٥ ، ٥٣٥ مليون دولار من أصل٨١٥ مليون دولار ، حين بدأت المساعدات، ولم يكن أمام مصر إلا تقبل هذا الواقع الجديد، وعملت من خلال مبادرة مبارك جور عام ١٩٩٤، على نقل العلاقة الاقتصادية بين البلدين من المساعدات إلى التجارة، وتشكل وفقًا لهذه المبادرة عدد من المجالس والاتفاقيات لإدارة هذا الشكل الجديد من التعاون، غير أن جوهر هذا الاتجاه الجديد كان هو المطلب المصرى لعقد مثل اتفاق للتجارة الحرة بين البلدين FTA يقدم منافذ للتجارة المصرية إلى الأسواق الأمريكية، التى اعتبرت أولاً أن الاقتصاد المصرى ليس مهيئًا لعقد هذه الاتفاقية، والمطالبة بأن تجرى مصر عدداً من الإصلاحات فى اقتصادها وتشريعاتها، وعلى الرغم من أن مصر، وخاصة فى العامين الأخيرين، قد لبت هذه المطالب وبإقرار من الدوائر الأمريكية، ومر الإعداد للاتفاقية بمرحلة جادة من المفاوضات، إلا أن الأمر قد انتهى إلى تعليق الإدارة الأمريكية للتفاوض حول الاتفاقية بحجة أن المناخ غير مهيأ فى الكونجرس الأمريكى لذلك.

وقد تداخل مع هذا التطور تراجع فى عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، والتى كان يشكل التعاون حولها وحول دفعها، والتوصل إلى سلام واستقرار حقيقى فى المنطقة، جوهر التعاون المصرى الأمريكى، والموقف المتردد للإدارة الأمريكية الحالية منذ بدايتها تجاه القيام بدور جاد ومتماسك فى عملية السلام، وبدأت فى أحيان كثيرة تتبنى المواقف والخيارات الإسرائيلية، كذلك جاءت الدعوات والمطالبات الأمريكية بالإصلاح السياسى والديمقراطية وتبنى مواقف

نقدية لممارسات السلطات المصرية، لكى تضيف عنصر تعقيد جديدًا للعلاقات، نتصور أنه سوف يستمر على الأقل باستمرار الإدارة الحالية.

هذا الاستعراض لحالة العلاقات المصرية الأمريكية هو الذى يجعل الخبراء يعتبرون أن علاقات البلدين تمر بمرحلة صعبة، وهو ما يمثل أحد معضلات أو تحديات السياسة الخارجية المصرية، إذ كيف توازن بين الاحتفاظ باستقلالية القرار والإرادة المصرية، والاحتفاظ بعلاقات إيجابية مع الولايات المتحدة، وهى القوة التى تتربع على قمة النظام الدولى، ويضاعف من هذا الوضع الطبيعة الأيديولوچية للإدارة الأمريكية الحالية، ومفاهيمها وإستراتيجيتها، وهو وضع يدفع بقوى كبرى فى العالم إلى تفادى المواجهة معها، والعمل على ترويضها، ومصر لن تكون استثناء من هذا، فمصالحها العليا تفرض عليها التعاون مع هذه القوة ، والعمل على تقليص مساحات الاختلاف ودعم إمكانيات التعاون ومجالاته على المستوى الإقليمى والثنائى، وخلق مصالح مشتركة، وسوف يتحقق هذا إلى حد كبير من خلال الحوار المتصل والمنظم على المستويات المختلفة، والعمل المصرى المتعدد والمنظم فى الداخل الأمريكى، وخلق مناخ متفهم لدى الجانبين لحاجة كلاهما للآخر، ونذهب إلى القول: إن دعم الموقف المصرى فى التعامل والتعاون مع الولايات المتحدة سوف يتحقق من خلال بناء الداخل المصرى ومؤسساته وتماسكه، وتقديم أنموذج ديمقراطى مقنع ومحترم، وكذلك بتعدد اختيارات مصر وعلاقاتها بقوى العالم الرئيسة والإقليمية، وفى القلب من ذلك دورها المؤثر فى منطقتها، وأن يشعر الجميع أن هذا الدور مطلوب وفعال.

الحوار الإستراتيجى المصرى الأمريكى: لماذا؟

يزور واشنطن وفد مصرى رفيع المستوى يعكس تشكيلة المرحلة الدقيقة التى تمر بها العلاقات المصرية الأمريكية وتعدد قضايا هذه العلاقات وتداخلها والحاجة إلى تأسيس حوار مؤسسى ومنتظم حول هذه القضايا، والحقيقة أنه رغم التحول الذى حدث فى العلاقات المصرية الأمريكية فى منتصف السبعينات وانتقالها من الخصومة إلى التعاون وتأسيس نطاق عريض من الاهتمامات والأهداف المشتركة، إلا أن حقائق اختلافات الرؤى واختلاف اعتبارات القوة الدولية عن القوة الإقليمية ظلت تلاحق علاقات القوتين، وطفت إلى السطح فى صورة اختلافات مثل التى حدثت حول قاعدة رأس بناس، واستدعاء السفير المصرى فى تل أبيب عقب أحداث صبرا وشاتيلا، وحادث طائرة لوكيربى وحول قضايا إقليمية مثل العقوبات على العراق وليبيا والسودان واتفاقية حظر الأسلحة الكيمائية، وتمديد معاهدة منع الانتشار النووى، وانعقاد مؤتمر الدوحة الاقتصادى، وقد كان من الواضح من هذه الحالات التى اختلفت فيها الرؤى والتقديرات المصرية عن التوقعات الأمريكية، أن محددات موقف مصر كانت تنبع أساسًا من اعتبارات وضعها الإقليمى وما يمليه عليها من مسئوليات لا تستطيع تجاهلها، وإلا كانت تضر بمصالحها الوطنية الأشمل، ومصداقيتها، بل وصورتها الدولية.

لذلك لم يكن غريبًا أن يستخلص الدراسون والمشتغلون بالعلاقات المصرية الأمريكية والمهتمون بتوفير أرشد الأدوات لإدارتها بشكل يضمن توصل البلدين إلى تفهم أفضل لاعتبارات كل منهما ودوافعه ومصالحه، أن يستخلصوا أهمية إنشاء آلية ومستوى جديد من الحوار بين البلدين يقوم على مستوى مؤسسى Institutinal ويتسم بالدورية Regularity والانتظام، ويجرى على عدة مستويات Multui Levels ، وقد دفع هذا الإدراك بالفعل- ومع تشجيع مصرى

وتردد أمريكي - إلى بدء مثل هذا الحوار باجتماع على مستوى وزراء الخارجية فى واشنطن فى يوليو ١٩٩٨، وعقدت الجولة الثانية من هذا الحوار على مستوى مساعدى وزراء الخارجية فى ديسمبر ١٩٩٩، وكان مقدراً أن تعقد جولة رابعة على مستوى وزراء الخارجية خلال زيارة الرئيس مبارك لواشنطن فى يوليو ١٩٩٩ .

وعلى الرغم من أن الفترة الزمنية التى جرى خلالها الحوار الإستراتيجى ما بين يوليو ١٩٩٨ وديسمبر ١٩٩٩، وعدد جولاته لا تسمح بالحكم على مدى فاعليته فى تقديم فهم أكثر لوجهات النظر بين البلدين حول القضايا المحورية فى علاقاتهما، فإن الغيوم التى تلت ذلك فى علاقات البلدين وتمثلت فيما أثارته الولايات المتحدة حول قانون الجمعيات الأهلية فى مصر، وتفجر المشاعر المصرية بسبب حادث الطائرة المصرية بوينج ٩٩٠، ثم ما أثاره فشل مؤتمر كامب ديفيد الثانى فى يوليو ٢٠٠٠، والانطباعات الأمريكية حول نصائح مصر للفلسطينيين بعدم التجاوب مع المؤتمر، فى هذه الأحداث الثلاثة، وإن اختلفت التفسيرات حول دلالاتها وطبيعتها، وهل هى عرض متكرر لطبيعة العلاقات بين البلدين أم أنها سحابة طارئة لا تلبث أن تنقشع أمام واقع حاجة كلا البلدين للآخر وفى مجالات حيوية تتصل بمصالح البلدين العليا، مع تعدد هذه التفسيرات إلا أن العامل المشترك فيها كان الحاجة إلى آليات أكفأ وأكثر واقعية ومتعددة المستويات لفهم كل جانب لدوافع وحدود الآخر، وما الخطوط التى يصعب عليه أن يتخطاها.

الخلاصة أنه إذا كانت التفاعلات فى العلاقات المصرية الأمريكية خلال العقد الماضى على الأقل قد أظهرت الحاجة إلى آلية فعالة لإدارة هذه الحاجة العلاقات وضمان توفير أساس من الفهم المشترك وتجاوز التداعيات السلبية، فإن هذه الحاجة قد تأكدت وبشكل حاد خلال السنوات الماضية بفعل ثلاثة تطورات:

الأول: التحولات التى طرأت على البيئة الدولية بفعل أحداث ١١ سبتمبر وشكلت تصوراً للرؤية الأمريكية لنفسها وللعالم يعتمد على القوة وتأكيد الاختيارات والإرادة الأمريكية، وتصنيف العالم وقواه الصديقة وفقًا للمفاهيم والإستراتيجيات الأمريكية.

الثانى: التحولات التى طرأت على البيئة الإقليمية بفعل الغزو الأمريكى للعراق وما خلفه حتى الآن من عنف وفوضى فى هذا البلد وتداعياته والتصورات التى ارتبطت بالحرب حول الأهداف الأمريكية فى إعادة صياغة وترتيب منطقة الشرق الأوسط وما صاحب ذلك من مبادرات للإصلاح قوبلت بردود فعل رافضة من المنطقة، وكذلك بفعل انهيار عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، وهذا التطور الأخير يمثل أهمية خاصة فى علاقات البلدين إذ كان البحث عن السلام فى الشرق الأوسط يمثل الدعامة المهمة للمشاركة المصرية الأمريكية وأحد أهدافها.

الثالث: هو التصورات والمبادرات الأمريكية حول الديمقراطية فى الشرق الأوسط، والمطالبات الأمريكية للنظم فى المنطقة، وفى مقدمتها مصر، أن تتبنى وتطبق مناهج للإصلاح الاقتصادى والسياسى وفقًا لمفهوم الإدارة الأمريكية.

إزاء هذه البيئة الدولية والإقليمية والثنائية بالغة التعقيد تتأكد الحاجة إلى آلية فعالة لإدارة العلاقات المصرية الأمريكية، وإلى حوار مستمر ومنتظم يكون هدفه من وجهة النظر المصرية هو أن يقيم لدى الجانب الأمريكى إطاراً فكريًا Conceptual Framework يقتنع به أنه إذا كانت مصر تتبنى فى بعض الأحيان مواقف تتمايز عن التوقعات الأمريكية حول عدد من القضايا والتطورات فى المنطقة، فإنها تفعل ذلك استجابة لضرورات مسئوليات وضعها الإقليمى، وأنه دون هذه المواقف يمكن أن تتأثر مصداقيتها ودورها كقوة استقرار واعتدال فى المنطقة، بل إن الحفاظ على هذه المصداقية وهذا الدور يلتقى فى النهاية مع المصالح الحقيقية للولايات المتحدة.

ونتصور أنه لكى يكون هذا الحوار فعالاً فإنه يجب:

- أن يكتسب الاستمرار و الدوام.
- أن لا يقتصر على لقاءات منعزلة.
- أن يتم على أساس دورى ومنتظم.
- وأن يكون له توقيتاته وظروفه وأوراقه المعدة سابقاً.

والى جانب الحوار بين ممثلى المؤسسات السياسية الخارجية الرسمية بين البلدين، فإن الحوار يجب أن يمتد ويتعمق وبشكل منتظم على مستويات أخرى لا تقل تأثيراً فى صياغة السياسات الأمريكية وهى ممثلو المجالس النيابية فى البلدين والكتاب والمعلقون الصحفيون وكذلك ممثلو مراكز البحوث والدراسات ومنظمات المجتمع المدنى.

كان عالم السياسة الأمريكي جوزيف ناى Joseph Nye هو الذى صاغ مفهوم «القوة الناعمة» Soft Power، مقابل مفهوم القوة الصلبة Hard Power، وكان يقصد بمفهوم القوة الناعمة، القدرة على أن تجعل الغير يفعل ما تريد بفعل ما تملكه من قوة ناعمة تتمثل فى النموذج الثقافى والحضارى والقدرة التكنولوجية والعلمية ونظام الحياة الجاذب، وقد روج جوزيف ناى لهذا المفهوم تحت تأثير ما رآه من اعتماد الإدارة الأمريكية الحالية بوجه خاص على مفهوم « القوة الصلبة» باستخدامها المفرط للقوة العسكرية، وتجاهلها لما تمتلكه الولايات المتحدة من عناصر ومقومات قوة أخرى لاتقل تأثيرا وهى القوة الناعمة.

غير أنه فى زيارة أخيرة إلى الصين ضمن وفد للمجلس المصرى للشئون الخارجية برئاسة السفير عبد الرءوف الريدى، وجدت أن الأدبيات الصينية تناقش مفهوم « القوة الناعمة » ولكن من منظور صينى، راجع: On China soft power , pang zhongying International Review , Spring 2006 وتناقش كيف يمكن دعم القوة الناعمة الصينية واعتبارها أن التركيز على هذه القوة وتطويرها يجب أن يكون أحد الإستراتيجيات الرئيسة للصين فى عصر العولمة، غير أن ما يلفت النظر فى هذه المعالجة وفى سؤالها عن كيفية تنمية القوة الناعمة الصينية قولها: إن نقطة البداية فى هذا يجب أن تبدأ من حيث فشلت الولايات المتحدة فى استخدام قوتها الناعمة من حيث استخدامها فى بناء «الإمبراطورية الأمريكية» فى العالم، وعلى العكس من هذا فإن الصين يجب ألا تتبع الولايات المتحدة فى التعامل مع النظام العالمى، وبدلاً من هذا يجب أن تنظر إلى «التعددية الديمقراطية والفعالة»، باعتبارها الهدف الذى تنشده، وفى هذا فإن على الصين أن تعارض مفهوم« سياسات القوة» power politics القديم، وأن تؤسس لـ «سياسة دولية جديدة»، وانطلاقا من دفاعها فى السنوات الأخيرة عن

«ديمقراطية العلاقات الدولية»، فإن الصين يجب أن تواصل هذا الطريق لكى يكون مصدر قوة الصين الناعمة وأن يتوازى مع ذلك إسراع الصين بعملية إصلاحها الشامل والداخلى بما فى ذلك إصلاح نظامها السياسى وتنمية سياساتها الديمقراطية ولكى تصبح أكبر بلد ديمقراطى بسمات اشتراكية، ولأن السياسات الديمقراطية هى أفضل إدارة لتطوير القوة الناعمة، فإن أكبر مصدر لقوة الصين الناعمة هو مصادرها البشرية الفنية ولكن الصين تحتاج لحكم الشعب والنظام الديمقراطى لتحويل المصادر البشرية إلى قوة ناعمة.

وفى مناقشة تطوير مصادر القوة الناعمة تعتبر هذه الأدبيات أنه من الضرورى- فى أقرب وقت ممكن - تحويل عدم التوازن بين الاقتصاد والمجتمع، والتأكيد على التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية حتى يمكن دعم الحيوية الاجتماعية والتماسك وتحييد عدد من الاتجاهات الخطرة التى ظهرت نتيجة للتحول الاجتماعى فى الصين مثل أزمة الشيخوخة، وأزمة الإجرام، وأزمة المناطق الريفية، والأزمة الأخلاقية، فالتنمية الاقتصادية دون تنمية اجتماعية قد تدعم «القوة الصلبة» فى بعض جوانبها، ولكنها لا يمكن أن تنتج فى التحليل الأخير أى قوة قومية ناعمة، فى هذا السياق توصى هذه المناقشات بأهمية توجيه أكبر اهتمام للتعليم، فإذا لم يكن لبلد ما دعم ثقافى من جامعات من الدرجة الأولى ، وإن توقفت عن تقديم أفكار جديدة، ومعرفة ومعلومات وشعب موهوب، فإن مثل هذا البلد لن يكون إلا على مستوى متوسط أو منخفض فى النظام الدولى لتقسيم العمل، فالجامعات يجب أن تكون هى مكان ميلاد القوة الناعمة والمعرفة والأفكار الجديدة والأساليب الجديدة التى لا تنعكس فقط على الاقتصاد ولكن بشكل أكبر على السياسة والقوانين والثقافة.

ويستخلص هذا النقاش أنه إذا أرادت الصين أن تطور« قوة ناعمة» تستند إلى الثقافة التقليدية، فإن عليها أن تنكر بشكل حازم، لا أن تقوى، الجانب السلبى الضخم لثقافتها التقليدية، فالقول بأن« تبقى على مسافة مع كونفوشيوس» هو اتجاه صحيح تمامًا، واسترشاد بروح الانفتاح واستيعاب كل الثقافات الرفيعة،

والإنجازات الثقافية والأيديولوجية، وتأسيسًا على الطبيعة الممتازة للثقافة الصينية ممتزجة بالجانب التقدمى لثقافة العالم، فإن الصين سوف تخلق حضارتها الجديدة ذات خصائص من «الخليط المتناسق من العناصر الصينية والغربية»، ومثل هذه الحضارة الصينية الجديدة فقط يمكن أن تتحول إلى « قوة ناعمة».

إذا كنا قد تحدثنا عن« القوة الناعمة» الأمريكية والصينية، فهل نستطيع أن نتحدث عن« قوة ناعمة» مصرية؟ والواقع أنه فى العصر الحديث استمدت مصر مكانتها فى العالم العربى من خلال ما يمكن أن يكون المكونات الأساسية للقوة الناعمة التى تمثلت فى: علمائها ومفكريها ومثقفيها وفنونها من أغانٍ وأفلام ومسارح، ومن جامعاتها التى تخرجت فيها أجيال من المتعلمين العرب ومن فقهائها الذين وضعوا الدساتير والنظم الإدارية للمجتمعات العربية، وإذا كانت هذه العناصر قوة إشعاع وجذب لمصر فى منطقتها وعلى الرغم مما يقال من أن هذه العناصر قد ضعفت إما لتراجع المستويات المصرية أو لظهور منافسين لها، إلا أن الثقافة المصرية بكل مقوماتها لا تزال من أهم أرصدتها، ولا تزال مكوناتها حاضرة ومؤثرة فى المحيط العربى، والثقافة العربية، غير أن المحافظة عليها ودعمها يحتاج إلى جهد كبير.

واتصالاً بذلك فإن النقاش الصينى حول دعم القوة الناعمة الصينية يمكن أن يكون مفيدًا لنا، فقد لاحظنا أن هذا النقاش ينبه إلى دور الجامعات وأهمية احتفاظها بمستوى متميز وأنها مصدر الأفكار الجديدة والمعرفة الجديدة ودونها لا تحظى البلاد إلا بمستوى منخفض فى تقسيم العمل الدولى، أما النقطة الأخرى فهى اعتبار أن المصادر البشرية الغنية هى أساس القوة الناعمة ولكن بشرط تعبئتها وحسن إدارتها وتنظيمها وتدبيرها وجعلها أكثر كفاءة، أما الملاحظة الثالثة التى توحى بها المناقشات الصينية حول القوة الناعمة فهى الإشارة إلى الثقافة التقليدية ودعوتها إلى إنكار الجوانب السلبية فى هذه الثقافة، وهو نفسه ما نحتاجه مع تراثنا الثقافى وتنقيته من أبعاده وعناصره السلبية وهو ما دعا إليه الكثير من مفكرينا المتنورين وما فعله مفكرنا زكى نجيب محمود فى تجديده للفكر العربى.

إضافة إلى الخبرات التاريخية والحضارية لكل من مصر والصين، وخبراتهما المشتركة على المستوى الدولى منذ الخمسينات، فإن المراقب يلاحظ أنه منذ السبعينات تمر البلدان بتجربة تطوير وإعادة تكييف نظمها وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل يتجاوب مع تقييمها لما وصلت إليه تجارب ومراحل النمو فيهما، وكذلك مع اتجاه التطور فى القوى الاقتصادية والتكنولوجية العالمية، فمع نهاية السبعينات وفى ظل الزعامة الجديدة لدنج هاو بنج بدأت الصين عملية عميقة الأثر اعتمدت على التحديثات الأربعة وفى إطار من الإصلاح الاقتصادى والسياسى واستفادتها من أدوات وأساليب اقتصاديات السوق جنبًا إلى جنب مع إشراف الدولة والتخطيط الاشتراكى وتعدد قطاعات الاقتصاد فى منح الصين الرأسمالية والمعرفة التكنولوجية الخارجية، وقد أدى هذا التحول إلى إحداث ما يشبه المعجزة الاقتصادية ومعدلات نمو وصلت إلى ١٠٪ وبلغت ١٣٪ فى بعض المناطق الساحلية، وأصبحت الصين ثالث اقتصاد عالمى، وقوة تصديرية تقع فى المرتبة الحادية عشرة فى العالم، واجتذبت ٤٠ بليون دولار استثمارات خارجية، غير أن هذا الإنجاز الاقتصادى أفرز ظواهر سلبية على المستوى الاجتماعى والاستقرار، بدت فى الفجوة بين الفقر والغنى على مستوى الأفراد ومستوى المناطق، وبين الريف والمدن، وفى ظل الإصلاحات الاقتصادية تجلت أوضاع الشركات الحكومية المريضة بديونها وعمالتها الفائضة وأوضاعها المالية الخاسرة، كما كانت من الأمراض الاجتماعية التى بدت، مظاهر الفساد الإدارى والمالى التى طفت على المجتمع الصينى ومؤسساته، وفى العاشر من نوفمبر من عام ٢٠٠١، قبلت الصين فى المنظمة العالمية للتجارة WTO وهى المنظمة التى أصبح من المتفق عليه أنها توجه وتدير العلاقات الاقتصادية والتجارية العالمية، وجاء انضمام الصين إلى المنظمة العالمية لكى يمثل قمة اندماجها فى الاقتصاد العالمى،

ومثلما يحمل لها هذا الانضمام من فرص ووعود مثل تدفق الاستثمارات والتكنولوجيا العالمية وترشيد مؤسساتها الجمركية والمصرفية فإنه يحمل أيضًا مخاطر وتحديات خاصة فى مجال العمالة ومصير شركاتها ومؤسساتها غير التنافسية.

أما فى مصر فقد شرعت كذلك فى منتصف السبعينات فى مشروعها لنقل اقتصادها من الاعتماد على التخطيط المركزى وإشراف الدولة وسيطرة القطاع العام إلى إدخال أدوات السوق وفتح الاقتصاد لمشاركة القطاع الخاص وجذب الاستثمارات والتكنولوجيا الخارجية.

غير أننا لابد أن نلحظ اختلافًا فى مستوىإنجاز هذا التطور فى كلا البلدين، فبينما حققت الصين إنجازًا ملموسًا فى معدلات التنمية وبناء القاعدة العلمية والتكنولوجية المستقلة، فإن هذا لم يتحقق بالشكل الكافى فى التجربة المصرية، أما أوجه التشابه بين التجربتين فتبدو فيما بدا أيضًا فى الخبرة المصرية من ظهور تفاوتات اجتماعية وأخطار البطالة ومظاهر الفساد المالى والإدارى، هذا فضلاً عن التعرض للتحديات التى يمثلها الاندماج فى الاقتصاد العالمى والمتطلبات والقواعد التى يفرضها الانضمام إلى منظمات مثل منظمة التجارة العالمية وشراكة مع بعض التكتلات كما هو الحال مع الشراكة المصرية الأوروبية.

دولتان لهما مثل هذا الرصيد من الخبرات والتجارب المشتركة كان لابد أن تكون لهما رؤية إستراتيجية مشتركة وهما مقبلتان على القرن الحادى والعشرين، وهى الرؤية اتى انعكست فى البيان المشترك الذى صدر عن زيارة الرئيس حسنى مبارك للصين فى الفترة من ٥ - ٩ إبريل ١٩٩٩ والذى تضمن الإعلان عن إقامة علاقات تعاون إستراتيجى بين البلدين على المستوى الثنائى والدولى، فعلى المستوى الثنائى أعربت مصر و الصين عن أنهما سيعملان على مواصلة توسيع التعاون الاقتصادى والتجارى، وتحقيق التكامل فى المزايا النسبية لكل منهما بما يجعل كلاً منهما شريكًا مهما للآخر فى مجال الاقتصاد والتجارة، ووعد الجانبان

بالإسراع بالعمل فى مشروع المنطقة الاقتصادية الخاصة شمال غرب السويس فى مصر وغيرها من المشروعات المشتركة، وتشجيع الشركات والمؤسسات فى البلدين على تكثيف التعامل ودعم الاستثمار وتعزيز التبادل والتعاون فى المجالات الصناعية والزراعية والعلمية والتكنولوجية والسياحية وتقديم التسهيلات اللازمة للنشاطات الاقتصادية والتجارية المعنية التى تجرى بين الشركات والمؤسسات والهيئات العاملة فى هذه المجالات.

أما على المستوى الدولى، فقد تطلعت الدولتان إلى إقامة نظام سياسى واقتصادى عالمى يقوم على أساس عادل ومنصف، يتعزز فيه التضامن بين الدول النامية، والعمل على تضييق الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، ودعم دور الأمم المتحدة، وتوسيع عضوية مجلس الأمن على أساس من التوازن الإقليمى والجغرافى، وتحقيق تسوية سلمية فى الشرق الأوسط على أساس ومبدأ الأرض مقابل السلام وما تحقق من اتفاقيات، كما أكد الجانبان فيما يتعلق بالشرق الأوسط على المطالب والمقترحات الخاصة بإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، كما أكدا على تأييدهما للدول الإفريقية فى سعيها للاستقلال والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وناشدا المجتمع الدولى أن يولى القارة الإفريقية الاهتمام الواجب والمساعدة الاقتصادية.

والواقع أن هذه الرؤية المشتركة وجدول أعمالها تتطلب جهداً متصلاً من أجهزة ومؤسسات ووزارات البلدين، واتصالاً وتنسيقًا منتظمًا بينهما لنقل هذه الرؤية إلى الواقع خاصة فيما يتعلق بعلاقاتهما الثنائية فى مجالاتها المختلفة لكى ترقى هذه العلاقات إلى المستوى الممتاز لعلاقات البلدين السياسية.

بداءة لم يكن اعتراف مصر بجمهورية الصين الشعبية وإقامة علاقات دبلوماسية معها فى مايو عام ١٩٥٦ حدثًا عاديًا أو خطوة سهلة بمعايير الوضع الدولى آنذاك وعلاقات القوى فيه، فقد أقدمت مصر على هذه الخطوة فى وقت كانت تحتدم فيه المنافسة العالمية بين المعسكرين المتصارعين على النفوذ والمكانة فى العالم.

والواقع أنه حتى قبل قيام علاقات رسمية كاملة بين القاهرة وبكين فإن البلدين وزعامتيهما قد التقيا حول رؤية مشتركة للوضع الدولى وقواه بشكل خاص حول تيار القومية الإفريقية الآسيوية الناهض والذى تبلور فى اجتماع باندونج فى إبريل عام ١٩٥٥ .

وإذا تعدينا هذه الفترة المبكرة من استهلال علاقات مصر مع الصين الجديدة إلى المراحل التى تطورت فيها عبر علاقات الحرب الباردة بين القوتين العظميين عندئذ، فسوف نلاحظ عددًا من التشابهات فى إدارة كل من مصر والصين لعلاقاتهما مع القوتين، وما أخذته من أشكال.

فحول علاقات الصين بالولايات المتحدة، فقد مرت الصين عقب تحقيق ثورتها الشعبية عام ١٩٤٩ بتجربة مريرة مع الولايات المتحدة على مدى ٢٥ عامًا تبنت فيها واشنطن سياسة عدم الاعتراف ببكين، والتهديد العسكرى، والاحتواء السياسى والحصار الاقتصادى، وإنكار تمثيلها فى الأمم المتحدة، ولم يتراجع هذا العداء إلا مع بداية السبعينات ومجىء إدارة نيكسون، وإدراكها عقم سياسة تجاهل الصين.

أما مصر فقد مرت بعد ثورة ٢٣ يوليو بعلاقات مضطربة مع الولايات المتحدة نتيجة لاختياراتها لمواقف مستقلة، تعتمد على عدم الدخول فيما كان يراد

للمنطقة من ترتيبات ونظم أمنية رأى قادة ثورة يوليو أنها ليست من أولوياتهم، ولا تعكس التحديات الحقيقية التى تواجه منطقتهم.

أما على مستوى علاقات مصر والصين مع الاتحاد السوفيتى السابق، فثمة تشابهات يمكن للمتابع أن يرصدها، فبعد تحالف وثيق قام بين بكين وموسكو منذ بداية الخمسينات بدأت مع نهاية الحقبة مظاهر التشقق فى هذه العلاقة حول قضايا سياسية وأيديولوچية تتصل بدور موسكو فى توجيه قيادة العالم الاشتراكى، والتطبيق الاشتراكى، ومفاهيم الماركسية اللينينية، وقضايا الحرب والسلام، وامتلاك الصين قوة نووية وخلافات على الدور.

أما مصر وعلاقاتها مع الاتحاد السوفيتى فقد سجلت الفترة منذ منتصف الخمسينات حتى أوائل السبعينات مستوى عاليًا من العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية، غير أن هذه المرحلة الإيجابية فى علاقات مصر والاتحاد السوفيتى شهدت تراجعًا مع منتصف السبعينات، وكان وراء هذا التراجع، تمسك مصر برؤيتها واختياراتها الخاصة فيما يتعلق بشئونها الداخلية والإقليمية.

وقد استمر هذا التراجع ووصل إلى حد القطيعة عام ١٩٨٥ حين بدأت هذه العلاقات تأخذ اتجاهًا إيجابيًا يقوم على المصالح المتبادلة واحترام اختيارات مصر. وقد قوى هذا الاتجاه مجىء زعامة جورباتشوف للاتحاد السوفيتى وسياسته الجديدة فى مصر باتجاهها الواضح إلى إحداث توازن فى علاقاتها الإقليمية والدولية وتصحيح الاختلالات التى حدثت فيها خلال السبعينات عربيًا ودوليًا، أما فى الأوقات التى اتجهت فيها القوتان العظميان خلال الحرب الباردة إلى بث الاستقرار فى علاقاتهما وبناء علاقات وفاق وتعاون فإن كلا من مصر والصين قد رحب بذلك وكلاهما اشترط ألا يتم على حساب مصالح القوى الصغيرة والمتوسطة، وألا يمثل هذا اتفاقًا على الهيمنة على العالم.

دولتان لهما مثل هذا الرصيد من الخبرات والتجارب المشتركة، كان لابد لهما من رؤية إستراتيجية مشتركة وهما مقبلتان على القرن الحادى والعشرين، وهى الرؤية التى انعكست فى البيان المشترك الذى صدر عن زيارة الرئيس حسنى مبارك للصين فى الفترة من ٥ - ٩ إبريل عام ١٩٩٩ والذى تضمن الإعلان عن إقامة علاقات تعاون إستراتيجى بين البلدين على المستوى الثنائى والدولى.

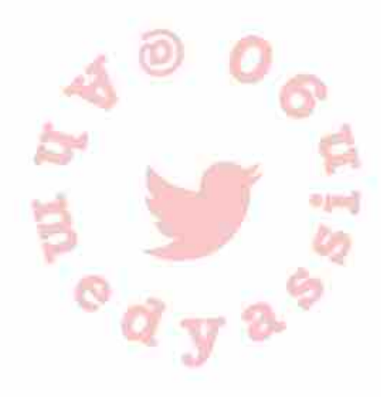
أمـا على **المسـتـوى الدولى** فقد تطلعت الدولتان إلى إقامة نظام سياسى واقتصادى عالمى يقوم على أساس عادل ومنصف، يتعزز فيه التضامن بين الدول النامية، والعمل على تضييق الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، ودعم دور الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن على أساس من التوازن الإقليمى والجغرافى، وتحقيق سلام شامل وعادل فى المنطقة على أساس من قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وما تحقق من اتفاقيات.

كما أكد الجانبان فيما يتعلق بالشرق الأوسط على المطالب والمقترحات الخاصة بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، كما أكدا تأييدهما للدول الإفريقية فى سعيها للاستقلال والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وناشدا المجتمع الدولى أن يولى القارة الإفريقية الاهتمام الواجب والمساعدة الاقتصادية.

ومن الملامح المشتركة فى سياسة كل من مصر والصين فى تعاملهما مع القضايا والمشكلات الإقليمية والدولية؛ مصالح واهتمام الدولتين المركزى فى التطوير والتنمية المستديمة لاقتصادياتهما وبرامجها، وهذا يتطلب بيئة إقليمية ودولية سلمية الأمر الذى يوضح لماذا يطلق على صعود الصين «الصعود السلمى»، ولماذا تحرص مصر على الأسلوب السلمى والدبلوماسى فى حل القضايا الإقليمية وتفادى المواجهات.

وباعتبار أن الولايات المتحدة تنظر إلى نفسها وتتصرف على أساس أنها القوة الأعظم الوحيدة فى العالم، فإن كلاً من مصر والصين يعملان على ترويض Taming هذه القوة، فهما إزاء قوة لا يمكن تجاهلها، أو الدخول فى صدام أو مواجهة معها، فثمة قضايا واهتمامات يهمهما التعاون معها حولها، ولكنهما فى الوقت نفسه يحرصان على مواقفهما المستقلة ومصالحهما الوطنية.

إن الوضع الدولى الراهن بتعقيداته وقضاياه الإقليمية والدولية يحكم على مصر والصين بضرورة تفعيل حوارهما وتعاونهما الإستراتيجى على المستويات الرسمية وغير الرسمية للتوصل إلى فهم مشترك ودور فعال من أجل السلام والاستقرار فى منطقتيهما، وفى العالم.



السفير الدكتور السيد أمين شلبى

أولاً: الشهادات العلمية

* ليسانس الآداب من جامعة القاهرة عام ١٩٥٧ .
* ماچستير فى العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٦٠ .
* دبلوم العلاقات الدولية من جامعة أكسفورد عام ١٩٧٦ .
* دكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٨٠ .

ثانياً: التاريخ المهنى

* التحق بالسلك الدبلوماسى المصرى عام ١٩٦١ .
* عمل من درجة ملحق دبلوماسي إلى مستشار فى كل من السفارات المصرية فى براج وبلجراد، وموسكو، ولاجوس.
* عمل وزيراً مفوضاً فى سفارة مصر فى واشنطن ١٩٨٢ - ١٩٨٦ .
* عمل سفيراً لمصر فى النرويج ١٩٩٠-١٩٩٤ .
* حاصل على وسام الاستحقاق من النرويج.
* مدير إدارة التخطيط السياسي - وزارة الخارجية (١٩٩٤ - ١٩٩٦).

ثالثاً: الإنتاج العلمى

* فى العلاقات الدولية.
* «الوفاق الأمريكي - السوفيتي»، (الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٨١ .
* «قراءة جديدة فى الحرب الباردة»، (دار المعارف)، ١٩٨٣ .
* «الدبلوماسية المعاصرة»، (عالم الكتب)، ط١/١٩٨٩ ط٢/١٩٩٦ .
* «من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد» (الهيئة العامة للكتاب)، ١٩٩٦ ، الطبعة الثانية ٢٠٠٥ .
* «العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٤٦-١٩٥٦» (مترجم) (مكتبة مدبولي) ١٩٩٦ .
* ما بعد الحرب البادرة: قضايا وإشكاليات» مركز الدراسات الإستراتيجية - الآسيوية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة)، ١٩٩٨ .
* العلاقات المصرية الأمريكية (مترجم) مكتبة مدبولي.

* حوارات المستقبل: الهيئة العامة لقصور الثقافة ١٩٩٨ .
* التسعينات. عالم الكتب ٢٠٠١ .
* أمريكا والعالم: متابعات فى السياسة الخارجية الأمريكية ٢٠٠٠-٢٠٠٥ عالم الكتب ٢٠٠٥ .
* نظرات فى العلاقات الدولية: عالم الكتب ٢٠٠٧ .

ب. سيرة ذاتية

* بين موسكو وواشنطن. دار الهلال٢٠٠٥ .

جـ. شخصيات

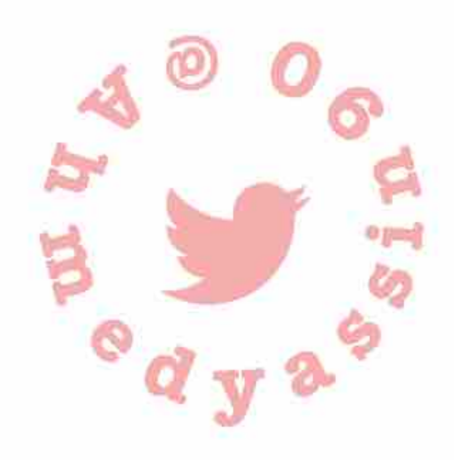
* هنري كيسنجر: حياته وفكره: الهيئ العامة للكتاب ١٩٦٧ .
* جورج كينان: الدبلوماسي المؤرخ (الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٧).
* داج همرشولد: حياته وفكره الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٩ .
* نظرات فى ارنولد توينبي. دار قباء . ٢٠٠٠ .
* الغرب فى كتاب المفكرين المصريين. دار الهلال ٢٠٠٠ .
* ادباء من الشمال. الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٠٠٣ .
* ثلاث شخصيات من العامة والسياسة: الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٠٠٦ .

د. مراجعة وتقديم

* مصر فى عهد محمد علي: المجلس الأعلي للثقافة ٢٠٠٤ .
* الدبلوماسية الإيجابية: المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٦ .
* من نحن؟ المجلس الأعلى للثقافة (تحت الإعداد).
* مطالعات فى السياسة والثقافة. الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٠٠٧ .

هـ. تحرير

* موقع مصر فى السياسة العالمية. المجلس المصرى للشئون الخارجية ٢٠٠٣ .
* مصر والعرب والولايات المتحدة. المصرى للشئون الخارجية ٢٠٠٥ .
* الصين فى القرن الواحد والعشرين. المجلس المصرى للشئون الخارجية ٢٠٠٥ .
* حاضر ومستقبل عملية السلام فى الشرق الأوسط: المجلس المصري للشئون الخارجية ٢٠٠٦ .


@Ahmedyassin90

تصوير

أحمد ياسين

تويتر

@Ahmedyassin90

@Ahmedyassin90